

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٠٦)

الإعلام وتشكيل الإحساس بالخطر الجمعي

أزمات المجتمع المصري نموذجاً

د. الأميرة سماح فرج عبد الفتاح


مكتبة
طريق العلم

الإعلام وتشكيل الإحساس بالخطر الجمعي

أزمات المجتمع المصري نموذجاً



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٠٦)

الإعلام وتشكيل الإحساس بالخطر الجمعي

أزمات المجتمع المصري نموذجاً(*)

د. الأميرة سماح فرج عبد الفتاح

(*) في الأصل أطروحة قدمت لنيل درجة الدكتوراه في الإعلام، تحت عنوان: «معالجة التلفزيون والصحف للأزمات في المجتمع المصري وعلاقتها بتشكيل الإحساس بالخطر الجمعي»، وقد نوقشت وأجيزت في جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتلفزيون عام ٢٠١١.

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

عبد الفتاح، الأميرة سماح فرج

الإعلام وتشكيل الإحساس بالخطر الجمعي: أزمات المجتمع المصري نموذجاً / الأميرة سماح فرج عبد الفتاح.

٣٦٧ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٠٦)

ببليوغرافية: ص ٣٣٩ ـ ٣٥٤.

يشتمل على فهرس

ISBN 978-9953-82-550-2

١. المجتمع المدني ـ مصر. ٢. الإعلام المصري. أ. العنوان. ب. السلسلة.

302.140962

العنوان بالإنكليزية

Media and the Formation of Collective Sense of Danger:
The Case of the Egyptian Society Crises
by El-Amira Samah Farag Abdelfattah Saleh

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢

إهـــداء

لا تَدعِ الخوفَ يفكّر لك، أو يُشر عليك، وطَهِّر منه إرادتك، وعِشْ قوياً، تقبَّل وجودَك، وطوّره، واختر حياتك، وعشها، وابقَ إلى النهاية حاملاً رايتك، وطّد مسؤوليتك بالحرية، وحصِّن حياتك بالعدل، واترك للوجود شذاك!!..

وَلِّ وجهَكَ شطرَ الله، فإنه حق. وضَعْ يدك في يده، فإنه نِعْمَ النصير.

(خالد محمد خالد)

إلى كلّ من ضحّى بحياته، أو وقته، أو جهده، من أجل رفعة هذا الوطن الذي طالما حلمنا أن نفخر بانتمائنا إليه. إلى كل الشرفاء في مصرنا، أهدي هذا العمل.

(الأميرة سماح فرج)

المحتويـات

قائمة الجداول ١١

خلاصة الكتاب ١٥

تقديم ٣٩

الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة ٤٩

أولاً : مشكلة الدراسة ٥٢

ثانياً : أهمية الدراسة ٥٤

ثالثاً : أهداف الدراسة ٥٤

رابعاً : الدراسات السابقة ٥٥

خامساً : متغيرات الدراسة ٩١

سادساً : الإجراءات المنهجية للدراسة ٩٧

● ملخص ١٠١

الفصل الثاني : نظريتا التهديدات المجتمعية ومجتمع المخاطر ١٠٣

مقدمة ١٠٥

أولاً : النماذج الأولى لدراسة العلاقة بين الإعلام والأزمات ١٠٩

ثانياً : الأطر النظرية الأولى لدراسة العلاقة بين الإعلام، وإدراك الأزمات لدى الجمهور ١١٣

ثالثاً : التهديدات المجتمعية : المفهوم النظري والتطبيقي ١١٥

رابعاً : خصائص التهديدات المجتمعية ١١٧

خامساً : العوامل المؤثرة في بروز التهديدات المجتمعية ١١٩

سادساً : نماذج التهديدات المجتمعية ١٢٠
سابعاً : العوامل المؤثرة في العلاقة بين وسائل الإعلام ونماذج التهديدات المجتمعية ١٣٩
ثامناً : الانتقادات الموجهة إلى نماذج التهديدات المجتمعية وآفاق تطويرها ١٤٥
تاسعاً : نظرية مجتمع المخاطر: المفهوم والافتراضات الأساسية ١٥٠
عاشراً : العلاقة بين وسائل الإعلام والأزمات من منظور نظرية مجتمع المخاطر ١٥١
• ملخص ١٥٧

الفصل الثالث : ثنائية الأمن والخوف في المجتمع المصري: نظرة عن كثب ١٥٩

مقدمــة ١٦١
أولاً : الأمن الإنساني: المفهوم والأبعاد ١٦٣
ثانياً : أمن الإنسان: لماذا؟! ١٧٣
ثالثاً : قياس مستويات أمن الإنسان ١٧٤
رابعاً : الواقع المصري وانعكاساته على معايشة المواطن لإحساسَي الأمن والخوف ١٧٦
الفئة الأولى : المستوى الاجتماعي الاقتصادي في مصر وما يتصل به من وجوه الأمن أو عدمه ١٧٨
الفئة الثانية : النظام السياسي وثنائية الأمن والخوف في مصر .. ١٨٨
الفئة الثالثة : النظام الصحي وثنائية الأمن والخوف في المجتمع المصري ١٩٦
الفئة الرابعة : سلطة الدين، وثنائية الأمن والخوف في المجتمع المصري ١٩٨
• ملخص ٢٠١

الفصل الرابع : وسائل الإعلام وتشكيل الإحساس بالخطر الجمعي :
ممارسات ونماذج تطبيقية ٢٠٣

مقدمــة ٢٠٥

أولاً : نتائج الدراسة المسحية على القائم بالاتصال ٢٠٦

ثانياً : نتائج التحليل الكمّي الكيفي
لمضمون وسائل الإعلام محل الدراسة ٢٣٨

ثالثاً : نتائج الدراسة المسحية على الجمهور العام ٢٨٤

رابعاً : نتائج اختبارات فروض الدراسة ٣١٦

● ملخص ٣٣٢

خاتمة ٣٣٥

المراجــع ٣٣٩

فهــرس ٣٥٥

قائمـة الجـداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
٤ ـ ١	مجموعة الخصائص والسمات للقائمين بالاتصال	٢٠٧
٤ ـ ٢	الوسيلة الإعلامية التي يعمل فيها القائمون بالاتصال	٢٠٩
٤ ـ ٣	طبيعة عمل القائمين بالاتصال	٢١٠
٤ ـ ٤	طبيعة القرارات ذات الصلة بمجال عمل القائمين بالاتصال	٢١١
٤ ـ ٥	الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها القائم بالاتصال عندما يقدم أي قصة إخبارية للجمهور	٢١٤
٤ ـ ٦	مفهوم التغطية الإعلامية المسؤولة لدى القائم بالاتصال	٢١٦
٤ ـ ٧	الحد الذي تسعى وسائل الإعلام من خلاله إلى طمأنة الجمهور وزيادة ثقته بأحوال المجتمع من حوله	٢١٧
٤ ـ ٨	الضغوط التي قد تجعل القائم بالاتصال يتراجع تماماً عن تقديم قصة إخبارية بعينها	٢١٩
٤ ـ ٩	كيفية اختلاف القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات عن أي قصص إخبارية أخرى يقدمها القائم بالاتصال	٢٢٠
٤ ـ ١٠	نوعية ردود الأفعال المنتظرة من الجمهور	٢٢١
٤ ـ ١١	كيفية تحقيق رد فعل من خلال الجمهور	٢٢٢
٤ ـ ١٢	المسؤول عن تحديد أهمية القصة الخبرية	٢٢٣
٤ ـ ١٣	ما يحدث إذا اختلفت وجهه النظر بين القائم بالاتصال وأيٌ من رؤسائه في العمل	٢٢٥

٤ ـ ١٤ مدى تأثير التفضيلات الشخصية للقائم بالاتصال ٢٢٦

٤ ـ ١٥ مدى وجود ممارسات متعارف عليها لتغطية الأزمات ٢٢٨

٤ ـ ١٦ القيود أو المعوقات التي تحول دون استخدام القائم بالاتصال
لكل زوايا المعالجة الإخبارية ٢٢٨

٤ ـ ١٧ مدى تعرض القائم بالاتصال لأي تأثير من خلال مؤسسته ٢٣١

٤ ـ ١٨ أول رد فعل يفكر فيه القائم بالاتصال إذا تعرض للتأثير ٢٣٣

٤ ـ ١٩ أسباب عدم النشر أو الإذاعة ٢٣٤

٤ ـ ٢٠ مدى مراقبة أو متابعة القائم بالاتصال عن قرب أعمال منافسيه ٢٣٥

٤ ـ ٢١ كيفية متابعة نشر الأزمة عند خسارة السبق ٢٣٥

٤ ـ ٢٢ كيفية اختيار أطراف الأزمة ٢٣٦

٤ ـ ٢٣ الجماعات التي تستحق بروزاً أكبر لدى تغطية الأزمة ٢٣٦

٤ ـ ٢٤ أبرز الأزمات التي قام القائمون بالاتصال بتناولها خلال فترة الدراسة .. ٢٣٧

٤ ـ ٢٥ القناة والبرنامج الذي عرض للأزمة أو القضية محل الدراسة ٢٤٣

٤ ـ ٢٦ عناصر الإبراز المستخدمة لدى تقديم الأزمات محل الدراسة
في التلفزيون ٢٤٥

٤ ـ ٢٧ ترتيب الأزمة في البرنامج ٢٤٦

٤ ـ ٢٨ توزيع تكرارات القصص الإخبارية المرتبطة بالأزمات
بصحف الدراسة ٢٤٧

٤ ـ ٢٩ توزيع تكرارات القصص الإخبارية المرتبطة بالأزمات
في صحف الدراسة وفقاً لعناصر الإبراز المستخدمة فيها ٢٤٨

٤ ـ ٣٠ توزيع تكرارات القصص الإخبارية المرتبطة بالأزمات
في صحف الدراسة وفقاً لموقع النشر ٢٥٠

٤ ـ ٣١ الأزمات الواردة بالتغطية الإعلامية في كلٍّ من برامج الأحداث الجارية،
والصحف (قومية/ حزبية/ خاصة) محل الدراسة ٢٥١

٤ ـ ٣٢ خصائص عيّنة الدراسة ٢٨٥

٤ ـ ٣٣ متابعة برامج الأحداث الجارية ٢٨٨

٤ ـ ٣٤	متوسط عدد ساعات مشاهدة برامج الأحداث الجارية	٢٨٨
٤ ـ ٣٥	مدى قراءة الصحف القومية	٢٨٩
٤ ـ ٣٦	معدل قراءة المبحوثين للصحف القومية	٢٩٠
٤ ـ ٣٧	قراءة المبحوثين في عيّنة الدراسة للصحف الحزبية	٢٩١
٤ ـ ٣٨	معدل قراءة المبحوثين للصحف الحزبية	٢٩١
٤ ـ ٣٩	قراءة المبحوثين في عيّنة الدراسة للصحف الخاصة	٢٩٢
٤ ـ ٤٠	معدل قراءة المبحوثين للصحف الخاصة	٢٩٢
٤ ـ ٤١	أكثر الوسائل الإعلامية مصداقية لدى المبحوثين	٢٩٣
٤ ـ ٤٢	أهم القضايا التي يعانيها المجتمع المصري وفقاً لآراء المبحوثين	٢٩٥
٤ ـ ٤٣	مدى اعتقاد المبحوثين في فاعلية جهود المسؤولين عن الأزمات	٢٩٩
٤ ـ ٤٤	مدى اعتقاد المبحوثين في استمرارية الأزمات محل الدراسة	٢٩٩
٤ ـ ٤٥	سبب وقوع الأزمات وفقاً لآراء المبحوثين	٣٠٠
٤ ـ ٤٦	ترتيب الأزمات والقضايا محل الدراسة وفقاً لأهميتها لدى المبحوثين	٣٠١
٤ ـ ٤٧	دور وسائل الإعلام نحو شعور المبحوثين بالخوف أو القلق من الأزمات	٣٠٢
٤ ـ ٤٨	مدى رضا المبحوثين عن السياسات الإعلامية عند معالجة الأزمات المصرية	٣٠٥
٤ ـ ٤٩	مدى اعتقاد المبحوث في إمكانية أن يفقد وظيفته نتيجة للظروف الاقتصادية الحالية	٣٠٨
٤ ـ ٥٠	مدى الثقة التي تعطيها الوسائل الإعلامية للمبحوث بشأن استمراره في عمله الحالي على مدار العام القادم أيضاً	٣٠٨
٤ ـ ٥١	مدى رضا المبحوثين عن أداء رموز السلطة في مصر	٣٠٩
٤ ـ ٥٢	مدى شعور المبحوث بالقلق على مستقبل مصر السياسي وفرص تحقيق مزيد من الديمقراطية فيها	٣١٠
٤ ـ ٥٣	مدى اعتقاد المبحوث في فاعلية الخطط والحلول المرتبطة ببعض المشكلات أو الأزمات التي يعانيها الشعب المصري	٣١١

٤ ـ ٥٤	مدى اعتقاد المبحوث أن الحكومة الحالية تؤدى أفضل ما لديها عند معالجة المشكلات التالية ٣١١
٤ ـ ٥٥	مدى ثقة المبحوث في جودة/ تردّي أداء الفئات المؤثرة في المجتمع لواجباتها ٣١٤
٤ ـ ٥٦	مدى اعتقاد المبحوث في حرية وسائل الإعلام المصرية المختلفة لدى تناول مشكلات الأداء السياسي للحكومة ٣١٥
٤ ـ ٥٧	مدى اعتقاد المبحوثين أن هناك الكثير من أفراد المجتمع في مصر، ممن يخافون على حياتهم، وعلى مستقبل أولادهم، لأن أحوال البلاد غير مستقرة وغير آمنة ٣١٦
٤ ـ ٥٨	معدل تعرض المبحوثين لوسائل الإعلام محل الدراسة مجتمعة في علاقتها بالاعتقاد بفساد فئات المجتمع المؤثرة ٣١٧
٤ ـ ٥٩	معدل متابعة المبحوثين لوسائل الإعلام محل الدراسة مجتمعة في علاقتها بالرضا عن أداء رموز السلطة ٣١٩
٤ ـ ٦٠	مجمل التعرض لوسائل الإعلام في علاقتها بالاعتقاد بجودة/ تردي أداء الحكومة لما عليها من واجبات تجاه أزمات المجتمع ٣٢٣
٤ ـ ٦١	معنوية الفروق بين مجموعات العيّنة من حيث الإحساس بالخطر الجمعي حسب خصائصهم الديمغرافية ٣٢٥
٤ ـ ٦٢	العلاقة بين معدل تعرض المبحوثين لوسائل الإعلام محل الدراسة مجتمعة في علاقتها بالإحساس بالخطر الجمعي ٣٢٨
٤ ـ ٦٣	الأزمات التي عرضت لها الدراسة حسب أهميتها وفق كلٍّ من القائم بالاتصال، والجمهور العام، وتحليل المضمون ٣٣٠

خلاصــة الكتــاب

ـ ١ ـ

تعيش مصر سلسلة لا تتوقف من الأزمات تمسّ كلّ جوانب الحياة فيها؛ حيث يرزح المواطن تحت تأثير ضغوط وتأثيرات سلبية للعديد من الأزمات، تعوق انطلاقه، وتحدّ من فرص نموه وتقدمه، وتشعره من جانب آخر ـ أكثر أهمية وخطورة ـ بأنه غريب في وطنه، مفتقد أبسط درجات العدالة الاجتماعية. يعيش المصريون أزمات حين تمطر السماء فتنهار بيوتهم ولا يجدون المأوى، ويعيشون أزمات حين تنتشر بعض الأمراض وتعجز الدولة عن التعامل معها كما حدث أيام إنفلونزا الطيور ومن بعدها أنفلونزا الخنازير، وأخيراً الحمى القلاعية!

ويعيش المصريون أزمة مستمرة يومياً تتمثل في الغلاء الفادح للسلع، الذي وصل إلى حد أن أصبح المواطن الميسور الحال غير قادر على شرائها. ويعيش المصريون أزمة مستمرة في العشوائيات والبيوت المنهارة على رؤوسهم، ومياه الصرف الصحي المختلطة بمياه الصرف الزراعي، وتروي بالخليط زراعات الخضر والفاكهة ليأكلها الناس، ويعيش المصريون أزمة الفساد الذي طال كل مجالات الحياة، وأهدرت نتيجة له موارد الوطن وثرواته.

ويبدو أن ارتباط حياة المصريين بوجود أزمات مستمرة قد أدى إلى بدء الانقلاب على المألوف والسائد؛ ففي مرحلة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي كان الحصول على أيٍّ من السلع الاستهلاكية العادية من المجمعات الاستهلاكية يُعَدُّ إنجازاً، وبعد سنوات من مرحلة الانفتاح الاقتصادي والتبشير بالوفرة مع اقتصاد السوق الحر، عادت الطوابير مرة أخرى، وللسلع الأساسية نفسها، بل والأسوأ ما هو أهم وأبسط من ذلك: رغيف الخبز.

ويشعر المواطن بعجز الإدارة الحكومية خلال حياته اليومية؛ فمرور موكب مسؤول كبير يعني تعطيل المرور ومصالح الناس، وتنظيم مباراة للكرة في كأس الأمم الأفريقية يتطلب إخلاء المعرض الدولي للكتاب من الروّاد في يوم المباراة نفسه، بما يشير إلى ضعف إمكانية إدارة حدثين متجاورين جغرافياً في وقت واحد.

إن الواقع يشهد أن كل تلك الأزمات التي يعيشها المصريون ويعانون سلبياتها قد ألهت المواطن عن العديد من القضايا الهامة في المجتمع من جهة، وهي من جهة أخرى قد جعلته أقل أماناً، وأقل إحساساً بالاستقرار في مجتمعه. والنتيجة التي توصلت إليها الدراسة التي بين أيدينا في هذا الشأن بعد مجمل التساؤلات التي طرحتها، تبدو صادمة للبعض، وهي مؤلمة ومخيفة للأكثرية.

والواقع أنه ليس هناك في مصر من لا يتكلم عن «الأزمة» أو «المحنة»؛ فسواء كان الموضوع هو الاقتصاد أو المجتمع أو السياسة أو الثقافة، فما أسرع أن تتردد عبارات مثل محنة الاقتصاد المصري، أو تدهور الأخلاق والقيم، أو مأزق السياسة في مصر أو انحطاط الثقافة المصرية. . . إلخ.

ويشكو الاقتصاديون المصريون من اختلال الهيكل الإنتاجي لصالح القطاعات غير الإنتاجية، ومن اختلال هيكل العمالة لصالح القطاعات نفسها، ومن الاختلال المستديم في ميزان المدفوعات، وشدة الاعتماد على استيراد الغذاء، ومن اختلال توزيع الدخل، واتساع الفجوة بين مستويات الدخول، وانخفاض معدل الادخار والاستثمار، ومن أنماط الاستهلاك وأنماط الاستثمار؛ فالاستهلاك منصرف إلى سلع ترفيهية على حساب إشباع الحاجات الأساسية، والاستثمار منصرف إلى قطاعات يعتبرها الاقتصاديون غير منتجة.

وعلماء الاجتماع يشكون من شيوع ما يسمّى بالفساد أو التسيّب وعدم الانضباط، ومن ازدياد حوادث العنف، وظهور أنواع جديدة من الجرائم، ومن تفكك الأسرة، ومن انتشار قيم مادية تُعلي من قيمة الكسب السريع على حساب العمل المنتج، ومن ضعف روح التعاون والتضامن الاجتماعي، ومن تدهور نمط الحياة في المدينة، والقرية تتحول من قرية منتجة إلى قرية مستهلكة؛ فالمباني السكنية تزحف على الأرض الزراعية، والأراضي الزراعية يجرى تجريفها وتفقد خصوبتها لإشباع حاجات استهلاكية بحتة، كما يشكون من ازدياد تغريب الحياة الاجتماعية، سواء انعكس ذلك السلوك على الحياة

اليومية، أو في اللغة المتداولة، ومن انتشار تقديس كل ما هو أجنبي، وتحقير كل ما هو وطني[1].

ويشكو المعلّقون السياسيون من ضعف روح الولاء والانتماء إلى الوطن وانتشار اللامبالاة بالقضايا القومية الكبرى، وانشغال الناس عنها بقضايا معيشية يومية، ومن غياب ما يسمّونه بالمشروع الحضاري أو القومي، ومن التخاذل نحو اعتداءات إسرائيل المتزايدة، وضعف الاهتمام بالوحدة العربية، ومن ازدياد التبعية السياسية للغرب، ومن زيف الديمقراطية، وعجز المعارضة عن المشاركة في اتخاذ القرارات الأساسية.

وأخيراً، يشكو المهتمون بقضية الثقافة في مصر من شيوع ثقافة هابطة تهتم بالجنس وتستجيب للغرائز الدنيا، ومن شيوع اللاعقلانية في التفكير الديني، واتجاه الحركات الدينية إلى التمسك المفرط بطقوس وخزعبلات كانت بريئة منها في العشرينيات والثلاثينيات، ومن تدهور اللغة العربية، ومن تدهور محتوى التعليم، وانحطاط حال الجامعة... إلخ.

ـ ٢ ـ

وفي هذا السياق، وسواء كانت الأزمة سياسية أو اقتصادية أو بيئية، وسواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، غالباً ما تُتّهم وسائل الإعلام بأنها ركن من أركان سياسات الدولة المصرية؛ حيث تتبنى مجموعة من السياسات ذات طابع مظهري، سرعان ما يتم امتصاصها وتراجع مستوى اهتمام الرأي العام بها، على الرغم من استمرار معاناة الكثيرين، وهو ما يطلق عليه بعض الباحثين «مخاطبة الرأي العام وتخديره إعلامياً».

وتشير التطورات على صعيد حال الإعلام في مصر إلى أن الإعلام المصري بكل أطيافه أصبح بوق دعاية، مع غياب دوره في إدارة الأزمات بحيادية، فضلاً عن غياب الرؤية الموضوعية والدراسة، وعدم وجود معايير واضحة للإعلاميين، ممّا يوقعهم في شرك أن يصبحوا إمّا مع أو ضدّ.

وتشير الدراسات إلى أن الوضع لدينا في مصر مختلف عن غيره من

(١) جلال أمين، **ماذا حدث للمصريين؟: تطور المجتمع المصري في نصف القرن، ١٩٤٥ ـ ١٩٩٥** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩)، ص ١ ـ ١١.

المجتمعات التي قد تلعب فيها وسائل الإعلام دوراً رئيسياً في إثارة مشاعر الخوف والقلق وعدم الأمان؛ فالواقع السلبي هو الذي يخلق السخط حتى في ظل تغطية وسائل الإعلام الحكومية للإيجابيات، كما أن أفراد الجمهور ينصرفون عنها إلى وسائل الإعلام المعارضة، والقنوات الفضائية الخارجية ليحصلوا على معلومات ذات مصداقية.

وتشير هذه الدراسات إلى أن الاعتماد على وسائل الإعلام القومية لا يؤدي إلى السخط السياسي، سواء كانت تلك الوسائل صحفاً قومية، أو قنوات تليفزيونية محلية، وذلك على عكس الاعتماد على وسائل الإعلام المعارضة مثل: الصحف المعارضة، أو الاعتماد على وسائل إعلام خارجية مثل القنوات الفضائية غير المصرية. ويمكن أن نفسّر ذلك ـ بالإضافة إلى مضمون تلك الوسائل ـ في ضوء دوامة السخط، فغير الساخطين يختارون وسائل تتماشى واتجاهاتها، وتتسق معها حتى تدعم موقفهم، بينما الساخطون يختارون وسائل تقدم مضامين تغذّي سخطهم وتزيده[٢].

على أن لوسائل الإعلام أحياناً تأثيرات سلبية في الثقة السياسية، تتبلور جرّاء تركيزها على عرض الأخبار السلبية، وزيادة جرعة النقد السياسي تجاه الحكومة، وذلك بدون الاهتمام بإيجاد نوع من التوازن في عرض إنجازات الحكومة في المجالات المختلفة، أو استجابتها لمطالب المواطنين، أو حتى تفاعلها في حل بعض المشاكل، التي تؤثر بالسلب في الثقة السياسية؛ حيث تتأرجح نسب الشك السياسي وفق الصور السياسية السلبية التي تعكسها هذه الوسائل بشأن أداء الحكومات[٣]؛ حيث ينظر المواطن إلى وسائل الإعلام والنظام السياسي كأنهما وحدة واحدة، فإذا فقد الثقة في أحدهما، انسحب ذلك على الآخر، وإذا شعر بأن أيّاً منهما يستجيب له امتدت ثقته نحو الآخر، وكأنهما يشكلان جبهة واحدة[٤].

---

(٢) شيماء ذو الفقار، «الاعتماد على التلفزيون في معرفة أخبار الكوارث وعلاقته بمستوى السخط السياسي: دراسة حالة على غرق العبّارة السلام ٩٨،» **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، السنة ٧، العدد ٢ (٢٠٠٦)، ص ٥٦٧ ـ ٥٨٠.

(٣) Marc J. Helterington, «Negative News, Negative Consequences: One Reason American Hate Politics,» (Unpublished PhD Dissertation, University of Texas, United States, 1997), p. 12.

(٤) بسيوني إبراهيم حمادة، **دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام** (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٨)، ص ٤٣٥.

وتبدو المخاطر والأزمات من المصطلحات والمفاهيم الشائعة لدى الباحثين في المجالات المختلفة، ومنها دراسات الإعلام، فلا نكاد نستوعب خطراً ما أو أزمة ما تحدق بأفراد المجتمع، حتى تفاجئنا وتطالعنا وسائل الإعلام المختلفة بخطر جديد، أو أزمة طارئة أو متنامية، أي أننا ـ بمعنى آخر ـ لا نتناول شيئاً جديداً يمكننا حصره، أو تتبعه عبر الفترات الزمنية المتعاقبة.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الأزمات قد استوجب في بعض الأحيان فرض قوانين، أو إصدار تشريعات أو غيرها، مصحوبة بضجة وتغطية إعلامية مكثفة لكل ما، أو من يمكن أن يدق ناقوس الخطر أو الخوف من ظاهرة أو سلوك، يتهدد أفراد المجتمع.

ويبرز في هذا الصدد مفهوم «مجتمع المخاطر» (Risk Society) بقوة بدءاً من تسعينيات القرن الماضي، بعد التعرف على أعمال أولريش بك السوسيولوجية، في حين تعود جذور مصطلح التهديدات المجتمعية لما هو أبعد من ذلك بكثير (في سبعينيات القرن الماضي).

ومنذ عام ١٩٩٢ عقد عدد كبير من المؤتمرات والندوات حول الموضوع، كما أبدت بعض مراكز البحوث في عدد من دول العالم الغربي اهتماماً بهذا المنحى من الدراسات، وأُنشئت المجلات والدوريات العلمية المتخصصة، مما أدى إلى سرعة انتشار المصطلح والمفهوم على نطاق واسع.

ـ ٣ ـ

وتتعدد الأسباب التي تفرض علينا الاعتراف بوجود تغيير ذي دلالة في طبيعة الدراسات المهتمة بالعلاقة بين الإعلام والأزمات، ومنها ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ ما يلي:

ـ السرعة المتناهية والتزايد الواضح في كم وكيف التهديدات والمخاطر المجتمعية التي تواجه مجتمعاتنا المعاصرة؛ فلا تكاد تنتهي أزمة حتى تظهر غيرها أو تتداخل معها، فلا نكاد ننتهي من إحدى الأزمات الخطيرة كجرائم قتل الأطفال والتحرّش بهم جنسياً، حتى نصل إلى تلك ذات الصلة بقضايا ضرب التلاميذ في المدارس، ولا نكاد نبدأ بالخوف من الإصابة بمرض الإيدز مثلاً، حتى يصيبنا الرعب جرّاء انتشار وتنامي الدعارة عبر الإنترنت، أو وباء إنفلونزا الطيور. . وهكذا.

والسرعة والزيادة هنا تأتي كمّاً وكيفاً، وتبرُز التغيرات الكيفية على مستوى نوعية الفئات المتورطة في الأزمات المختلفة؛ فبعد أن كان التهديد يرتكز أو يرتبط بفئة بعينها ـ وليكن فئة الشباب أو المراهقين مثلاً ـ أصبحت الأزمات والتهديدات المجتمعية الحالية تُوقِع بمزيد من أفراد المجتمع في شباكها وتورط العديدين إما كأسباب لها، أو ضحايا، أو منوط بهم حل مثل هذه الأزمات والمشكلات.

ـ تبدو الأهمية الثانية لدراسة التغيرات التي طرأت على مفهوم التهديدات والمخاطر المجتمعية والدراسات المعنية بها، في أنها قد أدت في كثير من الدول إلى زيادة اهتمام القيادة السياسية بها، وذلك على مستوى استصدار القوانين أو التشريعات المنظمة لبعض ظواهر المجتمع، أو فرض متغيرات جديدة على مستوى التشريعات والقوانين مثلما هو الحال بالنسبة إلى قوانين حماية الطفل، قوانين النشر، قوانين البث الفضائي. . وهكذا.

ـ ترتبط النقطة التالية بسابقتها؛ حيث إن فكرة الاهتمام السياسي بالأزمات، تلفت النظر بدورها إلى دور جماعات الضغط والقوى المؤثرة في المجتمع، ممّن لديهم القدرة على توصيف المشكلات المجتمعية المختلفة، والوصول بها إلى وسائل الإعلام المختلفة، ثم الاشتراك في وضع الحلول، والخطط الملائمة لها، وبالتالي إبرازها على مستوى اهتمام الرأي العام.

ويصنّف كريتشر (Critcher) (٢٠٠٦) بعض هذه الجماعات ـ خاصةً ممّن يشكلون نوعاً من التحالفات في بعض الأحيان ـ كما يلي: (١) الصحف ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة؛ (٢) جماعات الضغط ومدّعو الأزمات (Claims Makers)؛ (٣) الحكومة والسياسيون؛ (٤) الشرطة ومؤسسات فرض القانون والنظام؛ (٥) وأخيراً، جماعات الرأي العام[٥].

ويضيف كريتشر، أنه إذا تحالفت هذه القوى معاً على قضية ما، فإنه لا بدّ وأن يُعتدّ بها، بشكل يجعل أية معارضة من أي نوع تنسحب جانباً إذا ما سعت في أي لحظة إلى القيام بعمل ما تجاه المشكلة، وإن كان ذلك لا يحدث ولا ينطبق على كل المشكلات بالطبع.

---

(٥) Chas Critcher, *Critical Readings: Moral Panics and the Media: Issues in Cultural and Media Studies* (London: Open University Press, 2006), p. 4.

أما السبب الرابع والأخير لدراسة التهديدات المجتمعية فهو ما تثيره دراسة مثل هذه النوعية من الأزمات أو التهديدات من تساؤلات بشأن العلاقة بين الواقع والمشكلات المجتمعية التي تثيرها وسائل الإعلام، باعتبارها أزمات قد لا تكون كذلك بالفعل.

فالمجتمع المعاصر إذن في رأي الكثيرين هو مجتمع المخاطر. وقد تختلف المخاطر من مجتمع إلى آخر حسب درجة التقدم أو التخلف، ولكن معظم المخاطر الحالية ـ بما فيها المخاطر المحلية ـ تأخذ في العادة بعداً عالمياً، بحيث تصل تأثيراتها إلى كل المجتمعات القائمة على كوكب الأرض، مع اختلاف في الدرجة أو التوقيت؛ فالأوبئة تنتشر سريعاً بحيث تعمّ العالم بأسره في وقت قصير، والزلازل والبراكين التي تنفجر في منطقة محددة ومحدودة من العالم ينعكس تأثيرها السلبي في أبعد بقاع العالم (بدت هذه النقطة من أبرز ما يكون مع الأحداث الأخيرة لانفجار بركان أيسلندا، وكم التأثير والضرر الذي ألحقه بالكثير من دول العالم التي تبعد الآلاف الأميال عن مكان انفجاره)..، وهكذا مما قد يسبب صدمات وأزمات للإنسانية ككل.

ويختلف الباحثون حول أكثر الدول تصديراً، أو استيراداً للأزمات والمشكلات، وذلك لعدة اعتبارات، أولها أن الأزمات المختلفة قد تحدث في أكثر من دولة، وفي التوقيت نفسه، مثلما هو الحال لدى انتشار مرض الإيدز مثلاً، أو مرض إنفلونزا الطيور. وثاني هذه الأسباب يرجع إلى الطبيعة المختلفة التي يتعامل بها كل مجتمع مع أزماته، وإلى ردود الفعل المختلفة من الرأي العام به، ويرتبط هذا العنصر بالسبب الذي يليه والذي يعوّل على اختلاف المناخ العام (Public Sphere) في كل مجتمع، واختلاف نظامه السياسي والقضائي والإعلامي، وهي الأسباب التي تجعل لكل مجتمع مردوده الخاص، وتعامله الدقيق مع أزماته ومشكلاته، حتى وإن تداخلت مع غيرها من الأزمات في مجتمعات أخرى.

ويشير الباحثون إلى أنه من المألوف في مجال الدراسات الاجتماعية والإعلامية الاعتقاد بفكرة أنه لا يوجد مشكلة أو أزمة مجتمعية خارج نطاق التصوير الإعلامي أو البناء المتصور وليس الحقيقي، وكأن الأمر، كما يقال، أشبه بتلبيس الفكرة القديمة ثوباً جديداً، ثم تضخيمها والنفخ فيها، بشكل

يدفعها إلى البروز على أجندة اهتمامات الرأي العام حتى يتصاغر ما عداها من مشكلات، على الرغم من كونها ـ أحياناً ـ قد تكون أكثر أهمية وخطورة.

وتبلور الأسباب السابقة لدراسة التهديدات المجتمعية، مجموعة من السمات المرتبطة بمفهوم التهديدات والمخاطر المجتمعية، ومن أهمها:

ـ أنها تأخذ شكل الحملات أو الأوركسترا التي تعزفها مجموعة منوعة من أفراد المجتمع بقيادة مايسترو شهير متمثل في وسائل الإعلام، ولا يعني ذلك أن تمتد الحملة إلى فترة مطولة، فقد تطول الفترة أو تقصر على حسب طبيعة الظاهرة أو الأزمة.

ـ تلفت التهديدات المجتمعية انتباه أفراد المجتمع بشكل ملحوظ؛ حيث يتم تحذيره بشكل شبه متواصل من انهيار ما أو أزمة ما، تبرُز وتتصاعد على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي السياسي. . إلخ، ومثل هذا الانهيار عادة يتركهم في حالة من الخطر والتهديد الذي يفقدهم الإحساس بالأمان.

ـ تتسم الخطوط العريضة والمؤشرات التي تقود مثل هذه التهديدات والأزمات بعدم الوضوح والغموض النسبي في كثير من الأحيان.

ـ يترقّب بعض السياسيين، ومن ورائهم وسائل الإعلام قيادة مثل هذه الحملات التي تنذر بوقوع أزمات خطيرة في المجتمع، سعياً منهم إلى تحقيق نوعين من التأثير؛ إما التأثير في الجمهور باعتبارهم المهتمين الأوائل بشؤونهم والأخطار التي تكتنفهم، أو باعتبارهم من سيدفع عنهم هذا الخطر ويقضي عليه.

أخيراً، يلاحظ من خلال متابعة مثل هذه النوعية من الحملات، أنه قلّما تُناقش الأسباب الحقيقية لمثل هذا الخطر، ويندر أو يكاد يستحيل أن يتم إيجاد حلول فعلية لها.

ـ ٤ ـ

وقد أوضحت الدراسات المختلفة أن الجماعات المهمّشة يمكنها كذلك التمكن من الوصول إلى وسائل الإعلام، وأن الوصول إلى المنفذ الإعلامي هنا لا يمثّل سوى نصف المعركة، فالأطر والكيفيات التي توضع فيها المصادر الإخبارية، فضلاً عن مدى المصداقية والشرعية التي تكتسبها هذه

الجماعات من خلال وسائل الإعلام هي أمور من الأهمية بمكان[٦].

والأمر كما يصوّره ريان (Ryan) (١٩٩١) يُبرز المعركة الأساسية التي تكمن في التفسير الذي ستتبنّاه وسائل الإعلام بدون غيره، وأي الأطر المستخدمة يمثل الحقيقة.

وفي الوقت الذي حظيت به الصراعات الخلفية للوصول إلى وسائل الإعلام بالتركيز الأكبر من قِبل الباحثين والدارسين في مجال الإعلام والأزمات، لفتت دراسات أخرى الانتباه إلى عمليات صناعة الأخبار من خلال المقابلات المتعمقة مع الصحفيين والمصادر، واختبار التصريحات الصحفية والوثائق السياسية والحكومية، أو من خلال أساليب الملاحظة المباشرة[٧]؛ وهو ما يبرره بيتس وزملاؤه بالقول: «يوفر نموذج SARF فهماً مبسطاً جداً لدور وتأثير وسائل الإعلام في تضخيم وإبراز الأزمات، وهو بذلك يتمكن من تفسير التوتر بين خبراء الأزمات ومديريها، وبين الجمهور العام من خلال نجاحه في تقديم فهم متكامل ومتسق للعمليات والتأثيرات التي يمارسها هذا النظام المعلوماتي الجمعي والرمزي (النظام الإعلامي) وطبيعة علاقته بجمهوره»[٨].

وفي المقابل يرى ميردوك (Murdak) (٢٠٠٣) أن الأزمات إنما هي مجال للجدل والصراع الذي يتنافس من خلاله أصحاب المزاعم والحجج مع بعضهم البعض للتأثير في الرأي العام في النهاية[٩].

وتشير وجهات نظر أخرى إلى مجموعة من الصعوبات التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند الحديث عن فكرة الجمهور النشط، كما يصنفها فيلو (Philo) (١٩٩٩) بقوله «من الخطأ الاعتقاد بأن الجمهور يستقبل الرسالة الإعلامية بدون إعمال العقل فيها دوماً، كما أنه من الخطأ أيضاً النظر إلى المشاهدين والقرّاء باعتبارهم نشطين في تفسير وسائل الإعلام بدون أي مجهود، بحيث يخلقون

---

(٦) Anderson Alison, in: Gabe Mythen and Sandra Walklate, *Beyond the Risk Society: Critical Reflections on Risk and Human Security* (London: Open University Press, 2006), p. 121.

(٧) J. Reily and J. Kitzinger, «Researching Risk and the Media Health,» *Health, Risk and Society*, vol. 1, no. 1 (1999), p. 320.

(٨) Judith Petts and Graham Murdock, *Social Amplification of Risk: The Media and The Public, Contract Research Report* (London: Health and Safety Executive, 2001), p. x.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٦١.

معانيهم الخاصة ومفاهيمهم في مواجهة الفعل الذي يتعرضون له، وإنما يمكن القول إنه يمكن لوسائل الإعلام أن تمتلك تأثيراً قوياً وفاعلاً في ما يعتقد فيه الجمهور بالفعل وما يعتقدون أنه مقبول وشرعي أو على الأقل مرغوب»[١٠].

علاوة على ذلك، تتأثر المعرفة والاتجاهات نحو الأزمات بالعائلة، وزملاء العمل، والأصدقاء، والمتخصصين في المجال الصحي أو العلمي بشكل عام، ويتوسط العلاقة بينها وبين وسائل الإعلام مجموعة من العوامل بما فيها العمر والطبقة الاجتماعية، والنوع الاجتماعي، والعرق، ومن ثّم فإن التقارير الإعلامية ما هي إلا واحدة ضمن الكثير، الذي قد يتقدمه ـ في مجال إدراك الأزمات تحديداً ـ عامل الخبرة المباشرة، والتعامل الشخصي والفعلي مع الأزمة أو التعرض لها.

وهكذا يمكن القول إن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الحساسية تجاه العوامل المعقدة أو المتغيرة التي تصف وتدرس إدراك الجمهور للأزمات، وتحديداً علاقته بالتقارير الإعلامية المختلفة المعنية بتقديم مثل هذه النوعية من التغطية الإعلامية لمثل هذه الأحداث[١١].

ثقافة الخوف إذن مرتبطة بالتخويف، إنها محصلةُ عمليةِ التخويف الذي تعتمده السلطة (وهي سلطات متنوعة قد تأتي وسائل الإعلام في وقتنا الراهن على رأسها) في تعميم المخاوف الحقيقية أو الوهمية بين الناس، وفي تضخيمها إلى الحد الذي لا يرون معه من يحميهم منها غير السلطة ذاتها. هذه الثقافة لها محطاتها القديمة والحديثة: الأنظمة والسلطات التي زرعت الرعب وتلك التي لا تزال تزرعه في فضاء سلطتها، كثيرةٌ، ولها أوصاف مصنّفة: استبدادية أو تسلطيّة، شمولية أو دكتاتورية. . . إلخ، وهي كلها أوصاف تعني القدرة على توزيع الخوف والكفاءة في توزيع العقاب.

ـ ٥ ـ

ما الجديد إذن؟ الجديد أن ذلك عادة ما يتم بالتوازي، بين مستويات مختلفة، **المستوى الأول** عُني بالرؤى السيكولوجية والنفسية المرتبطة بمشاعر

(١٠) Greg Philo, ed., *Message Received: Glasgow Media Group Research, 1993-1998* (Harlow: Longman, 1999), p. 287.

(١١) Kenneth Thompson, *Moral Panics* (London: Routledge, 1998), p. 2.

ومدركات الأفراد تجاه القضايا العامة، والأحداث المثيرة للجدل والقلق في المجتمعات المختلفة، وذلك في علاقتها بوسائل الإعلام؛ حيث ساد الاعتقاد بين الباحثين بقوة العلاقة بين المتغيرين، إلا أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة لا تبدو حاسمة وكافية بالقدر المطلوب؛ حيث يطرح السؤال نفسه: لماذا يسود الاعتقاد بوجود علاقة أكيدة بين التعرض لوسائل الإعلام، وإحساس الأفراد بالخطر الجمعي؟ فبعيداً عن الحقيقة التي تشير إلى أن الأفراد هم أنفسهم من يضعون هذه الوسائل في مقدمة مصادرهم للحصول على المعلومات بشأن الأزمات المختلفة، وأنها هي السبب الرئيسي في سيادة الاعتقاد لديهم بوجود مخاطر بالمجتمع[١٢]، إلا أن السبب المنطقي الوحيد الذي يمكن الركون إليه في أطروحتنا الحالية هو أن هذه الوسائل (وسائل الإعلام المختلفة) تجيد التعبير عن نفسها بشكل جيد جداً ومفهوم للغاية لكل من المشاهد/ القارئ/ أو المستمع؛ فالأفراد العاديون عادة لا يجيدون فهم البيانات الكمية والإحصاءات بقدر ما يجيدون فهم الجمل والعبارات الكيفية الإنشائية، وهو ما برعت فيه مضامين وسائل الإعلام على مستوى دراستنا الحالية؛ حيث تعمل وسائل الإعلام كخادم أمين لكل ما يثير الإحساس والعاطفة حتى لدى تقديم الأحداث العادية مذكرة بالأخلاق والمثالي من التصرفات، ومحذرة ممّا يهدد الحياة السلمية للأفراد، وذلك بصرف النظر عن أحقية هذه الطريقة من التصوير في التعبير عن واقع حياة الأفراد أم لا، وهي بذلك تضع تعريفات محددة سلفاً للواقع، أساليب التصرف وردود الأفعال المبتغاة من الأفراد، ثم تقييمهم للواقع من حولهم بشكل عام.

أما **المستوى الثاني** فهو ذلك الذي يُخرج إحساس الخوف من نطاقه الخاص إلى نطاقه العام عبر تصويره في وسائل الإعلام، وإن دلت الدراسات على وجود اختلاف واضح في أنماط التناول الإعلامي لأزمات الدراسة بين كلٍّ من برامج الأحداث الجارية محل التحليل، والصحف القومية، والحزبية، والخاصة المصرية. وعلى الرغم من تأكيد بعض الدراسات السابقة على أن الوسائل الإعلامية عادة ما تتبع أنماطاً وممارسات شائعة في تقديم القصص

---

(١٢) Lenart Sjoberg, «Political Decisions and Public Risk Perception,» paper presented at: The Third International Public Policy and Social Science Conference St. Catherine's College, Oxford, 28-30 July 1999, p. 38.

الإخبارية ذات الصلة بالأزمات تحديداً؛ حيث تمتاز هذه النوعية من القصص الإخبارية بأنها تحوي الكثير من القيم الإخبارية الغربية كالإثارة والصراع والتشويق. . . وهكذا، وأن هذه الوسائل عادة ما تعتمد على المصادر نفسها، والأطر الخبرية المتشابهة، إلا أن ذلك لم يبرز جلياً نتيجة عوامل عديدة، أهمها اختلاف الأطر المهنية المنظمة لأساليب عمل كل وسيلة منها. وما يهمنا في هذا الصدد هو تأثير مثل هذا الاختلاف في تفسيرات الأفراد ومدركاتهم للواقع من خلال منظور كل وسيلة إعلامية.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين الإعلام والأزمات من جهة، ثم العلاقة بين المضمون الإعلامي خلال تلك الفترات ـ التي لم تعد استثنائية، بقدر ما أصبحت سمة من سمات المجتمع المصري في الآونة الأخيرة ـ وبين الجمهور كمستقبل للرسالة الإعلامية من جهة ثانية، ليست بالعلاقة الخطية البسيطة والمباشرة على الإطلاق، كما أنها ليست تعبيراً منفرداً، أو مرتبطاً بتغطية حدث بعينه فقط، إنما اتضح من نتائج ومتابعات الدراسة أن الأمر هو عملية تتضمن التفاعل بين العناصر الثلاثة المكوّنة لها (الأزمة، الرسالة الإعلامية، جمهور المستقبلين) باستمرار، ومن ثَم فهي عملية ديناميكية تختلف معطياتها عبر الفترات الزمنية المختلفة، وقد برز هذا الاتجاه لدى مناقشة دراسات الحالة التي تعرضت لها الدراسة؛ حيث اتضح مدى التغير الذي يطرأ على اللهجة الإعلامية لدى معالجة كل قضية مع اختلاف مراحل هذا التناول الإعلامي عبر الفترات الزمنية المختلفة، وما يعنيه ذلك من تأثير في المتلقين بالتبعية. ولمّا لوحظ تجاهل الكثير من الدراسات للدور الذي قد يلعبه مستقبل الرسالة الإعلامية في اتصال الأزمات، كان اهتمام الدراسة الحالية بالتركيز أكثر على هذا العنصر سعياً إلى الكشف عن مزيد من العوامل المتحكّمة في إدراك هذه الفئة لما يقدم لها من مضامين ذات صلة بالأزمات.

ويُلاحظ من مؤشرات الدراسة، أن هناك عوامل تقف وراء إدراك الأفراد للأزمات بعيدة عن عنصر اهتماماتهم الشخصية فقط، كما تختلف مؤشرات الخطر بين الأفراد بناء على اختلاف مجموعة العوامل المجتمعية المحيطة بهم بشكل عام؛ ففي الوقت الذي قد يشعر فيه الأفراد بالخطر من وجود نسبة تلوث ما في المياه، قد تعتقد مجتمعات أخرى أن هذا الأمر ليس بدرجة الأهمية نفسها لما تتضمنه البيئة المحيطة بهم من مشكلات أخطر وأبرز من وجهة نظر هؤلاء الأفراد، وهو ما يجعلهم بالتالي يتهاونون في تقدير حجم مشكلة ما قد

تعرض عليهم في وسائل الإعلام، مقابل التهويل والتضخيم من حجم مشكلة أخرى؛ فعلى سبيل المثال، تعتبر مشكلة التلوث في مصر واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه البلاد وذلك على مستوى الهواء والماء والبيئة المحيطة بشكل عام. وعلى الرغم من المضامين الإعلامية التي حملت معلومات صادمة في هذا الشأن، لكن ماذا يمثّل خبر ردم بحيرة مريوط نظراً إلى تلوثها بمياه الصرف الصحي، مقابل خبر تسريح آلاف العمال من مصنع من المصانع وفقدانهم وظائفهم ومصدر عيشهم وعيش أسرهم؟ إذن برز مفهوم «قضايا طبيعة الحياة» (Quality of Life Issues) كواحد من العوامل التي تتوسط العلاقة بين إعلام الأزمات والجمهور في المجتمع المصري.

المستوى الثالث يتم فيه تحويل الخوف الاجتماعي إلى خوفٍ أمني. ولعل هذا التحويل هو أقوى ما يعبّر عن قدرة الدولة على التلاعب بالخوف وعلى استثماره لصالحها، كسلطة مقايضة الاجتماعي بالأمني، وخاصة في الوطن العربي، وهكذا مثّل الاتجاه نحو الحكومة (Attitude Toward Government) عاملاً آخر هاماً للغاية توسّط العلاقة بين المضامين الإعلامية محل دراستنا، والجمهور؛ فثقة الأفراد في الحكومة بمؤسساتها ومستوياتها المختلفة انعكست بشكل كبير من خلال مجموعة التساؤلات التي وضعت لقياس مستوى هذه العلاقة سعياً إلى الخروج باستخلاصات في هذا الصدد.

وعلى الرغم من تطبيقات هذه العلاقة في نموذج الدراسة الحالية تحديداً، إلا أنها تبرز بشكل أكثر شمولاً واتساعاً على مستوى إعلام الأزمات بشكل عام. وتؤكد نتائج إحدى الدراسات النتيجة الحالية نفسها؛ عندما أشارت نتائجها إلى أنه عند تقديم مجموعة من المعلومات الصحية لسكان قرية من القرى من خلال عمدتها ومسؤوليها المحليين الذين يحظون بثقة عالية من خلال السكان، لوحظ قبول هذه المعلومات والإرشادات وتبنّيها بدرجة عالية، وفي المقابل جاءت النتائج عكسية في تلك القرية التي حصل مسؤولوها على درجات أقل من حيث مستوى ثقة السكان فيهم، وذلك على مستوى اعتقاد الأفراد في شفافية هذه الجهات، أمانتها في تناول قضايا الناس وإخبارهم بها بوضوح، وأمانتهم على مقدراتهم وثروات بلادهم[١٣]. وما أصعب تلك النتائج التي توصلت إليها

---

(١٣) «Cost and Benefits of Removing Volatile Organic Compounds from Drinking Water,» *Environmental Protection Agency* (Washington) (1985), pp. 43-48.

دراستنا الحالية على مستوى هذه الإشكالية تحديداً. ويرتبط بهذا العامل ارتباطاً وثيقاً أيضاً عامل اتجاهات الأفراد نحو من يعتقدون في كونهم أسباباً مباشرة للأزمات التي يعانونها (Attitudes Towards Presumed Responsible).

- ٦ -

وتؤثر «صورة الذات» لدى أفراد المجتمع، وصورة المجتمع نفسه والتوقعات بشأن مستقبله وشكل الأيام القادمة فيه (Personality and Future Scenarios) في الأفراد لدى إدراك الأزمات؛ حيث لوحظ حجم القلق الذي يسيطر على أفراد المجتمع بشأن مستقبل معيشتهم على كافة المستويات من جهة، كما لوحظ اهتمامهم بقضايا بعينها بدون أخرى، على الرغم من أهميتها القصوى لدى آخرين. وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن أفراد المجتمع ممّن ينتمون إلى الأقاليم الريفية فيه، يختلفون في تصورهم لذواتهم عن هؤلاء سكان المدن عند سؤالهم عن قضية تلوث الهواء مثلاً؛ حيث يعتقدون أن مستقبلهم لا يوحي بأي تلوث، بل على العكس[١٤]. وبالمثل في إطار دراستنا عكست النتائج البسيطة الخاصة بالفروق بين الأفراد في شعورهم بالخطر تأثير مجال العمل مثلاً في هذا المتغير؛ فمن يعمل بالقطاع الحكومي أقل شعوراً بالقلق من نظرائه في القطاع الخاص، بصرف النظر عن مستوى المعيشة في كلا القطاعين. . ، وهكذا الأمر مع مجموعة متغيرات أخرى شبيهة.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الاختلافات في الخبرات الشخصية للأفراد تجاه الأزمات، إلا أن «التفسيرات والمشاعر الجمعية» (Collective Interpretations) للإحساس بالخطر والقلق قد تفوقت في مجملها على مجموع الخبرات الفردية للأفراد؛ فعلى الرغم من عدم تعرض بعض أفراد العيّنة لخطر الإصابة بمرض خطير جرّاء الإهمال الصحي في المستشفيات المصرية مثلاً، أو خطر حظر ممارسة نشاط ما نتيجة بعض الممارسات السلطوية. . . وهكذا، إلا أن الإحساس العام بالخطر ساد لدى الجميع، ولو بدرجة متوسطة.

وقد لُوحظ من نتائج العلاقة بين الإعلام وإدراك الأفراد للأزمات، ثم

---

(١٤) June Fessenden-Raden [et al.], «Providing Risk Information in Communities: Factors Influencing What is Heard and Accepted,» *Science, Technology and Human Values*, vol. 12, nos. 3-4 (1987), pp. 94-101.

إحساسهم بالخطر بالتبعية، بروز عامل «المعرفة» (Knowledge) كعامل آخر مؤثر توسط هذه العلاقة؛ ففهم الأفراد للأزمات التي تواجه مجتمعهم، ووجود معلومات تفصيلية ودقيقة عنها، قد يجعل هذه الأزمات أبسط أو أكثر خطورة لديهم. ومن ثم يقال إن المعلومات بشأن الأزمات التي تقدّم عبر وسائل الإعلام قد تُرفض، أو تُقبل، أو قد تُعدّل بناء على المفاهيم والمعارف التي لدى الأفراد بالفعل أو تلك التي ليست لديهم[١٥].

ويمكن القول إن مجموعة العوامل السابقة قد تتغير بتغير الزمان والظروف المحيطة بالأفراد في المجتمعات المختلفة، وفي المجتمع نفسه من وقت إلى آخر؛ أي أنها وإن برزت في دراستنا الحالية، وخلال الفترة المحددة لعيّنة الدراسة التحليلية والميدانية، إلا أن ذلك لا يعني تأثيرها هي نفسها في وقت آخر، وبالتطبيق على أزمات أخرى. ومن هنا تأتي العلاقة المعقدة والمتشابكة بين علم إعلام الأزمات ومشاعر الأفراد ومدركاتهم لهذه الحالات التي تنتاب المجتمعات كافة. ولكن ومع ذلك ينبغي التشديد على عنصر أساسي في هذا الصدد، هو أنه مع العمر القصير أو الطويل لأي أزمة من الأزمات، فإن شعور الأفراد بأن الأزمة قد عولجت بكفاءة وجدية من خلال المسؤولين بالمجتمع، فإنهم عادة ما يعبّرون عن درجات أقل من الإحساس بالخطر، كما أنهم لا يسعون وراء مزيد من المعلومات عنها، ولا يبحثون عن مصادر أخرى تنفي أو تؤكد إحساسهم بالقلق تجاه ما يحدث في مجتمعهم، والعكس عندما يشعرون بأن المعنيين بأمر أزمة من الأزمات التي تواجه المجتمع لم يتحركوا بالشكل المناسب لحماية مصالحهم، وضمان مستقبلهم، فإن هؤلاء الذين لم يكونوا معبّرين من الأصل عن درجة عالية من القلق، قد يتنامى عندهم هذا الشعور عن أيّ وقت مضى، وقد يصبحون أكثر تأكداً من أنهم لا يحصلون من وسائل إعلامهم على المعلومات المناسبة بشأن هذه الأزمات، أو أنهم قد خُدِعوا بمعلومات مضلّلة.

ويُقدم فيوردي (Furedi) تفسيراً لإشكالية العلاقة بين واقع وسائل الإعلام، وواقع الأفراد الفعلي، بالقول: «إن وسائل الإعلام تقدم تصوراً مسبقاً لمخاوف وتهديدات متوقعة لدى الأفراد» (Pre-existing Predisposition to Panic)؛ بمعنى

---

(١٥) Ardyth Gillespie and Paul Yarbrough, «A Conceptual Model for Communicating Nutrition,» *Journal of Nutrition Education*, vol. 16, no. 4 (1984), p. 169.

أن وسائل الإعلام في تغطيتها للأزمات، تعكس وتحجز مقعداً، أو مكاناً عميقاً في نفوس الأفراد، كانت تحتله النوعية نفسها التي قدمتها هذه الوسائل بالفعل، ولكنها أبداً لم تكن تفكر أن تكون الصحيفة أو التلفزيون مكاناً للتعبير عنها، ومن ثمّ تبقى كامنة حتى تنتعش وتبرز على سطح الأحداث مع بروز أول واقعة مشابهة لما يدور في نفوس الأفراد. ومن هنا تجدر الإشارة إلى أن التفسير السابق لفيوردي، قد لا يكون وتداً، أو أساساً لدى إنتاج وسائل الإعلام للقصص الإخبارية التي تتبناها، ولكنه كذلك في نظريات طبيعة تلقي الجمهور لمضامين هذه الوسائل[١٦].

- ٧ -

ويبقى السؤال الرئيسي الذي تساءلت عنه دراسات سابقة عديدة، وإن لم تختبره بشكل كافٍ، ألا وهو: هل التغطية الإعلامية لحدث من الأحداث يجعل النادر والغريب، والطارئ من القضايا، هو حال الشارع، أو المجتمع الفعلي والحالي؟ بمعنى آخر هل هذه الأزمات المغطاة على المستوى الإعلامي، هي أزمات فعلية، أم مفتعلة؟

تبقى هذه النقطة مثاراً للدراسة في أبحاث أخرى، تحاول المقارنة بين الواقع الفعلي من ناحية، وواقع وسائل الإعلام من ناحية أخرى، وعلاقة الشقين بما يترتب من آثارهما لدى الجمهور العام الذي يعايش أزمات الواقع الفعلي بكل قسوتها، ويتلقى نوعيات وظلال ومظاهر وتبعات... من خلال ما يقدم له عبر المنافذ الإعلامية المختلفة.

وقد أشارت دراسات سابقة عديدة، إلى اعتماد الغالبية العظمى من الأفراد على وسائل الإعلام، باعتبارها المصدر الأكثر أهمية للحصول على المعلومات حول الأزمات والمخاطر المختلفة التي تنتاب المجتمعات[١٧]، ولكن الملفت للنظر في هذه الدراسات أن أغلبها لم يركز على الأزمات بشكل خاص في المضمون الإعلامي كهدف للتحليل في حد ذاتها، بقدر ما كانت تذكر ضمنياً في إطار مجموعة من الأحداث الكارثية أو المخاطر بشكل عام.

(١٦) Frank Furedi, *Culture of Fear* (London: Cassell, 1997), p. 153.

(١٧) Eleanor Singer and Phyllis M. Endreny, *Reporting on Risk: How the Mass Media Portray Accidents, Diseases, Disasters, and other Hazards* (New York; Russell Sage Foundation, 1993), p. 159.

وعلى الرغم من كون الدعاوى التي يطلقها علماء الاجتماع الإعلامي بالأساس، التي تشير إلى ازدياد معدلات الإحساس بالخطر بين الأفراد، بشكل جعل مشاعر التهديد والخوف شيئاً هاماً، وذا حضور واضح في وعي المواطنين مثيرة للاهتمام، إلا أنها ـ وفي الوقت نفسه ـ تبدو نظرية ومجردة في كثير من الأحيان؛ حيث يفتقد ـ كما يشير تيرني (Tierney) ـ (١٩٩٩) معظمها إلى أي بيانات كميّة فعلية[١٨]، أو كما أشار كيتزنغر (١٩٩٩) إلى أن مثل هذه الدعاوى فشلت في إيجاد الأدلة التطبيقية الحديثة حول الكيفية التي تتطور وتتمحور بها المضامين الإعلامية، لتبرز الأزمة، وتجعلها ـ نتاجاً لذلك ـ سبباً لاستثارة إحساس الأفراد بالخطر الجمعي[١٩]. وهكذا تمثلت الفائدة المترتبة على إجراء الدراسة الحالية في توفير دليل نفي أو إثبات لمثل هذه النظريات، وهو ما ثبُت، ولو جزئياً، من خلال الاختبارات التي أجريت.

وتشير الدراسات إلى أنه على الرغم من القصص الإخبارية المتعددة التي تذيعها أو تنشرها وسائل الإعلام المختلفة، إلا أنها تبتعد في كثير من الأحيان عن هموم ومخاوف الأشخاص العاديين في المجتمع، وهو ما يخلق اختلافاً بين مفهوم الأزمة لدى المواطن العادي، والقائم بالاتصال باعتباره ممثلاً للوسيلة الإعلامية التي يعمل بها.

وتطرح الدراسة الحالية، بعداً آخر من أبعاد التغطية الإخبارية للأزمات، ألا وهو غياب عنصر شهود العيان، والأصحاب الفعليين الذين يعانون الأزمة، في مقابل الاعتماد على الخبراء، والمحللين، والمسؤولين، وذلك بعيداً عن الفرضية التي تشير إلى أهمية تمثيل وسائل الإعلام للمجتمع بكافة شرائحه ومستوياته.

وعلى الرغم من معادلة الأخبار التلفزيونية، وبرامج الأحداث الجارية لهذا الخلل، إلا أنهم غالباً ما يقدمون هذه الفئات في وضع الضحية الفعلية، أو حتى الضحية المرتقبة. بمعنى آخر، غالباً ما تقدم هذه الشرائح في وضع الفاعل السلبي ـ إن جاز التعبير ـ الذي ضغطت عليه قوى ومصادر خارجية للتواجد،

---

(١٨) Kathleen Tierney, «Toward a Critical Sociology of Risk,» *Sociological Forum*, vol. 14, no. 2 (1999), pp. 215-242.

(١٩) Jenny Kitzinger, «Researching Risk and the Media,» *Health, Risk and Society*, vol. 1, no. 1 (1999), pp. 55-69.

مثلما هو الحال مع جماعات الضغط، وجماعات المصلحة، الذين يجعلون من الأفراد العاديين، جيش المقدمة الذي يثبت وجهة نظرهم أو آرائهم، وليس فاعلاً نشطاً وإيجابياً على مستوى القضية أو الحدث الذي يمثله[٢٠].

ـ ٨ ـ

وعلى الرغم من سعي الدراسة الحالية إلى تلافي بعض أوجه القصور التي وقعت فيها بعض الدراسات السابقة، إلا أنها تبقى كذلك مثالاً لا يمكن تعميم نتائجه بشكل كامل على ما يجرى في المجتمع المصري، وعلى أفراده بأيّ حال؛ حيث ترصد النقاط التالية أبرز أوجه القصور التي لم تستوفها الدراسة الحالية، والتي تدعونا إلى إجراء مزيد من الأبحاث لفهم أوضح للعلاقة بين علوم الإعلام، وإدراك المخاطر والأزمات، كالتالي:

ـ الحاجة إلى التعرف على أثر وسائل الإعلام العربية والعالمية، التي تُشّكل جزءاً من خريطة التفكير المصرية، والتي تحتل موقعاً مميزاً لدى المشاهد المصري على مستوى الاعتماد من جهة، والمصداقية من جهة أخرى، في تشكيل اتجاهات الجمهور نحو قضايا مجتمعاتهم، ثم تأثيرها، تالياً، في اتجاهاتهم نحو أوطانهم نفسها، ونحو الإحساس بالأمان والثقة في مسؤوليهم، وفي حسن أدائهم تجاه مشكلات مجتمعهم، وأخيراً التأثير في مدى إحساسهم بالقلق أو عدم الأمان والخطر الجمعيين لديهم، طالما بقيت هذه القنوات هي مصدر المعلومات الأكثر مصداقية لدى الجمهور في مصر على مستوى العوام والصفوة، وعندما يتعلق الأمر بمتابعة أزمة ما، أو قضية ما على مستوى الشأن المصري، مثلما هو الحال مع بعض القنوات الفضائية العربية («الجزيرة»، «العربية»، على سبيل المثال) أو («السي إن إن»، الـ «بي. بي. سي» العربية) على مستوى القنوات الفضائية الأجنبية، أو تلك القنوات الموجهة، التي يهتم بها أفراد الجمهور المصري، ويضعها على رأس وسائل الإعلام المفضلة لديه في الاستبيانات والاستقصاءات العلمية المختلفة؛ حيث تشير معظم الدراسات السابقة إلى أن القنوات الفضائية العربية تحتل مقدمة المصادر التي يتابع من

(٢٠) Simon Cottle, «TV, Lay Voices, and The Visualization of Environmental Risks,» in: Stuart Allan, Barbara Adam and Cynthia Carter, eds., *Environmental Risks and the Media* (London: Routledge, 2000), pp. 31-32.

خلالها أفراد الجمهور المصري تحديداً تطورات القضايا في مصر. وعلى الرغم من أن معظم هذه القضايا هي قضايا تتعلق بالأحوال الداخلية المصرية، إلا أن اعتماد الجمهور المصري على القنوات الفضائية العربية يرجع إلى المكانة التي تحتلها هذه القنوات، وخاصة قنوات «الجزيرة» و«العربية» الإخباريتين.

ـ تطرح الدراسة الحالية بُعداً آخر تراه جديراً بالدراسة من واقع ما توصلت إليه نتائجها؛ حيث عبّرت الغالبية العظمى من المبحوثين عن تشاؤمهم بشأن المستقبل، بل أشاروا إلى اعتقادهم بأن هناك الكثير من الأفراد غيرهم ممن يشعرون بالقلق على حياتهم، ومستقبل أولادهم، لأن أحوال البلاد غير آمنة، وغير مستقرة، وهو ما يثير الشهية على البحث في تأثير وسائل الإعلام في الحالة المزاجية للأفراد، وتصورهم لشكل المستقبل، من خلال دراسة بعدين أساسيين، يعود الأول إلى موجات المعالجة الإعلامية لأشهر الأزمات التي تعرّض لها المجتمع المصري في الماضي، في حين يدرس البعد الثاني تأثير هذه التغطية الممتدة بأساليبها الشائعة في رؤية الأفراد وسيناريوهاتهم للمستقبل؛ حيث تعكس هذه الرؤى المتشائمة أبعاداً أكثر تفصيلاً، وتعقيداً يتصل برؤية الفرد لنفسه أولاً، ثم رؤيته لحجم دوره، وأهمية هذا الدور في أحداث مجتمعه، وإدراكاً سلبياً لما يمكن لأفراد مجتمعه أن يقوموا به نحو حل أزمات ومشكلات البلاد.

ـ أثارت دراسات العلاقة بين الأزمات والإعلام، قضية دور وسائل الإعلام في خلق، وإبراز بعض مشكلات المجتمع، وربما النادر والغريب منها في كثير من الأحوال، على قمة الأحداث، ومن ثمّ تشكيل معارف واتجاهات الجمهور نحوها، وما قد يعنيه ذلك من سلوكيات مترتبة على هذه المعارف؛ هذا من ناحية، وذلك في مقابل ما يزخر به الواقع الفعلي من مشكلات المواطن العادي، التي قد لا تكون قريبة بأي صلة مما يقدّم في وسائل الإعلام.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة الأزمات والقضايا التي يمتلك الجمهور خبرة مباشرة نحوها، بمعنى أن يكون ما يعانيه، أو قد عاناه هو أو أحد المقربين لديه بالفعل، وذلك في مقابل تلك الأزمات والقضايا التي يستمد معارفه منها، من خلال وسائل الإعلام، وهو ما يسمح بقياس مدى مصداقية وسائل الإعلام من ناحية في عكس مشكلات وقضايا المجتمع، ويطرح من

ناحية أخرى إجابة جديدة عن التساؤلات المثارة بشأن محددات وضع الأجندة، ومن الأقوى تأثيراً: هل وسائل الإعلام أم الجمهور؟!

ـ تشير الدراسات إلى أن مفهوم «إعلام الأزمات» من المفاهيم الشائعة والواسعة الاستعمال، بشكل يجعلها مفاهيم مطاطة للغاية؛ فالحديث عن «التقارير الحربية» (War Reporting)، التي عادةً ما تكون من خلال مراسلي الأخبار، هو نوع من أنواع إعلام الأزمات، ويندرج تحت المظلة نفسها تلك التقارير التي تتناول شؤون جمهور المستهلكين في المجتمع عبر برامج الأحداث الجارية (Consumer Affairs)، ومن ثَّم تبدو الحاجة مُلحّة إلى دراسة الفروق بين الأزمات، أو الحالات الاستثنائية التي تمر بها المجتمعات المختلفة، في علاقتها بوسائل الإعلام؛ حيث تختلف طبيعة وآليات ومسؤولي تغطية كل شكل من أشكال هذه الأزمات، وهو ما يعني في النهاية احتمال اختلاف تأثيرات هذه الأنواع المتعددة من التغطية في الجمهور المتابع لوسائل الإعلام.

وتؤدي وسائل الإعلام أدواراً بعيدة المدى، وتترك آثارها في جوانب الحياة الاجتماعية جميعها تقريباً، غير أنها باعتبارها عملية مفتوحة متناقضة العناصر، تسفر عن مخرجات يصعب التكهن بها أو السيطرة عليها. وبوسعنا دراسة هذه المخرجات من زاوية ما تنطوي عليه من مخاطر؛ فكثير من المعالجات الإعلامية تطرح علينا أشكالاً جديدة من الخطر، تختلف اختلافاً بيّناً عمّا ألفناه في العصور السابقة. ولقد كانت أوجه الخطر في الماضي معروفة الأسباب والنتائج، أما مخاطر اليوم فهي من النوع الذي يتعذر علينا أن نعدد مصادره، وأسبابه، أو نتحكم في عواقبه اللاحقة؛ حيث تتعدد أشكال التعرض له، وتختلف النماذج والمقاربات التي تعرض لتلك الأدوار الإعلامية وتؤطّرها.

ومما لا شك فيه أن العالم دخل القرن الواحد والعشرين خائفاً، أو هكذا هي صورته كما أُريدَ لها أن تنتشر. الانتقال من التوعية بالمخاطر إلى التخويف منها، ومما يُخترع من صورها كانت له نصوص مؤسسة أبرزها ما صاغه هنتنغتون في مقاله (١٩٩٣) ثم في كتابه عن **صدام الحضارات** (١٩٩٦)[٢١].

---

(٢١) الطاهر لبيب، «من الخوف إلى التخويف: مساهمة في تعريف ثقافة الخوف،» ورقة قُدِّمَت إلى: مؤتمر ثقافة الخوف، الذي نظمته جامعة فيلادلفيا في عمّان ـ الأردن عام ٢٠٠٦، ص ٣.

ولكنّ ثقافة الخوف من العدو ـ وامتداداً، الخوف من كل شيء، تقريباً، ـ بدأت تستوقف بعض الباحثين في العلوم الاجتماعية. بعد «مجتمع المخاطر» بدأ الحديث عن «مجتمع الخوف». هذا إضافة إلى لقاءات علمية بدأت تتكاثر، في أوروبا وأمريكا، عن جوانب مختلفة من ظاهرة الخوف الجديد: تحليلية نفسية، سيميولوجية، سياسية. . . الخ. وهكذا عرضت الدراسة التي بين أيدينا لثنائية الأمن والخوف في المجتمعات العربية، والمجتمع المصري منه على وجه الخصوص، في مقاربات قديمة وحديثة، حاولت رسم خارطة للمخاوف الحقيقية وتلك التي هي محصلة عملية التخويف الذي تتعمده السلطات.

ـ ٩ ـ

وإذا كان الدور الذي تمارسه وسائل الإعلام ـ بصفة عامة ـ في التعامل مع الأزمات والكوارث يؤثر سلباً وإيجاباً في تفاعلات الأزمة، فهو إما أن يساهم في سرعة وكفاءة احتوائها، وإما أن يتحول إلى وسيلة لإثارة البلبلة في الرأي العام، وأحياناً ثالثة يستخدم لتضليله وتغييبه. إلا أن المدقق في الواقع العام يجد الكثير من مواطن الخلل والقصور في الأداء الإعلامي أثناء الأزمات والكوارث، هذا بالرغم من أن تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يقدم إمكانات غير مسبوقة يمكن توظيفها في إعلام الأزمات والكوارث، خاصة وأنه يحتاج إلى توافر سمات وخصائص مميزة فيه. وهكذا وُجِّهَت انتقادات عديدة إلى النماذج التي تتناول العلاقة بين وسائل الإعلام والمخاوف المجتمعية، وذلك في محاولة لتحديد أسباب انتشار ثقافة التهديد والخطر في المجتمعات المعاصرة، والجهة/الجهات التي تقف وراء تصنيعها وإنتاجها، وكيفية هيمنتها على شبكة العلاقات الاجتماعية، وآليات تلك الهيمنة، وقد **تمثلت تلك التفنيدات في مجموعة الإشكاليات التالية:**

ـ **المصطلح** (Terminology)؛ حيث يتصور الباحثون أن اقتصار مصطلح الأزمات على فكرة التهديد أو الخطر الذي يحمل الطابع الأخلاقي يبدو غافلاً عن العديد من القضايا والمشكلات المجتمعية التي يتعرض لها الأفراد والمجتمعات المعاصرة.

ومن ثم يرى العديد منهم صلاحية وصف «الرعب أو الفزع أو التهديد» للتعبير عن طبيعة الأزمات والتهديدات التي تم تطبيق نماذج التهديدات المجتمعية

عليها؛ على اعتبار أنها الوصف الأنسب والأصلح للقوى العاطفية وأحاسيس القلق والخوف التي تنتاب الأفراد جرّاء التعرض للأزمة أو التهديد[٢٢].

ـ **آليات الحدوث** (Dynamics)؛ حيث يشير الباحثون إلى فشل نماذج التهديدات المجتمعية في تقديم الآليات المفسرة لعملية بدء واستمرار ثم انتهاء التهديد. ويضيف هؤلاء الباحثون أن النموذج الأصلي الذي قدمه كوهين بدا غامضاً إلى حد كبير في تحديد نقطة البدء للخطر على الأخص[٢٣].

وفي المقابل يشير بارتون (Parton) (١٩٨١) إلى أن التهديد المجتمعي لا يبدأ هكذا اعتباطاً، وإنما نتاجاً لرغبة بعض الأفراد أو الجماعات في إبرازه لأسباب محددة قد تتعلق بمصالحهم الخاصة، ويبرز ذلك بشكل عام في سياق وإطار مجتمعي وتاريخي محدد[٢٤].

ـ **الحتمية** (Determinism)؛ حيث يشير الباحثون إلى أن نماذج التهديدات المجتمعية تبدو حتمية وثابتة، فبمجرد أن تبدأ العملية تنساب وتتابع بشكل متوقع، وهو الاتجاه الذي يبدو شديد الحتمية بشكل لا يترك معه أي مجال لمصادفة أو تغير الحوادث[٢٥].

كما ينتقد ميلر وكيتزنغر (Miller and Kitzinger) (١٩٩٨) أيضاً مثل هذا الغياب للعناصر المساعدة للنموذج أو التي قد تتدخل في مسار عملياته[٢٦].

ـ **المخاوف المجتمعية** (Social Anxiety)؛ حيث يتساءل الباحثون في هذا الصدد عن الأسباب التي تدفع الأفراد إلى التعبير عن درجة عالية من الخوف والقلق كمظهر من مظاهر التهديدات المجتمعية، ويفسر الباحثون ذلك أنه نتاج لإحساس الأفراد بالقلق والخوف جرّاء المعالجات الإعلامية التي تدفع ببعض المشكلات أو الأزمات إلى السطح، ومن ثَم فإن الخطأ هنا يتمثل في موقع أو

---

(٢٢) James E. Hawdon, in: Petts and Murdock, *Social Amplification of Risk: The Media and The Public, Contract Research Report*, p. 420.

(٢٣) Chas Critcher, *Moral Panics and the Media* (New York: Open University Press, 2003), p. 144.

(٢٤) Nigel Parton, «Child Abuse, Social Anxiety and Welfare,» *British Journal of Social Work,* vol. 11, no. 4 (1981), p. 394.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٣٩٥.

(٢٦) David Miller [et al.], *The Circuit of Mass Communication: Media Strategies, Representation and Audience Reception in the AIDS Crisis* (London: Sage Publication, 1998), p. 216.

مكان إبراز التهديدات المجتمعية؛ الأمر الذي يجعل المخاوف الأكثر أهمية بعيدة عن وعي الرأي العام المباشر في مقابل غيرها من القضايا التي قد لا تحوز القدر نفسه من الأهمية[٢٧].

ويركز الباحثون على تعاظم الإحساس بالخوف نتيجة زيادة قدرات الأفراد على التواصل عبر تطور وسائل الإعلام المختلفة، ومن ثَّم تزايد الإحساس بالخطر المشترك؛ فعلى الرغم من ارتباط بعض المخاوف بالمجتمع البريطاني وقتها مثلاً، إلا أن ستيفنز (Stevens) (١٩٩١) قد أشار إلى مجموعة من المخاوف المشابهة ارتباطاً بالمجتمع الأمريكي آنذاك، والتي كانت نتاجاً لتزايد نسبة الأفراد التي لم تعد تثق بأي حال من الأحوال في أداء وقدرات المؤسسات الاجتماعية والحكومية[٢٨].

وبالتالي يرى الباحثون أن المشكلة هنا هي أن التهديدات المجتمعية غالباً ما تُقدم باعتبارها نتيجة وتبعة لمجموعة من المشكلات المفترضة (Hypothetically) ذات الطابع العالمي، واللانهائي والمفزع أو المرعب في الأغلب[٢٩].

ـ **التغير** (Change): حيث يثار انتقاد أخير مفاده أن مخاوف الأفراد وقلقهم قد فشل في التلاؤم الدائم مع نماذج التهديدات المجتمعية على مر الفترات التاريخية المختلفة، وبالتالي تغّلب التاريخ وحوادثه على هذه النماذج، نظراً إلى ما احتواه من تغيرات على المستوى السياسي والثقافي والاجتماعي، بشكل جعل هذه النماذج تبدو خارج نطاق التاريخ والأحداث في بعض الفترات[٣٠].

عوداً على بدء، يمكن القول إن لكلّ مجتمع مخاوفَه التي يفرزها واقعه.

(٢٧) Anthony Downs, «Up and Down With Ecology: The Issue-Attention Cycle,» *Public Interest*, vol. 28 (Sumer 1972), p. 46.

(٢٨) Philips Stevens, «The Demonology of Satanism: An Anthropological View,» in: David G. Bromley, Joel Best and James T. Richardson, eds., *The Satanism Scare*, Social Institutions and Social Change (New York: Aldine de Gruyter, 1991), p. 23.

(٢٩) Richard Sparks, «Entertaining the Crisis: Television and Moral Enterprise,» in: David Kidd-Hewitt and Richard Osborne, eds., *Crime and the Media: The Post- Modern Spectacle* (London: Pluto Press, 1995), p. 55.

(٣٠) Ulf Boethius, «Youth, Media and Moral Panics,» in: Johan Fornas and Goran Bolin, eds., *Youth Culture in Late Modernity* (London: Sage Publication, 1994), p. 50.

وسواء كانت هذه المخاوف نتيجةِ آليات محلية أو خارجية فإن ما يحدد «واقعيتها» أنها مُتمثَّلة، جماعياً، كمخاوف حقيقية تجب مواجهتُها. ولقد سبق التشديد، بما يكفي، على تعدّد أبعاد ظاهرة الخوف. ولذلك يمكن الآن الجزم بدرجة أو بأخرى أن المشكلة ليست في الخوف في حد ذاته، إنما هي في تمثّله أيّاً كانت مظاهر هذا التمثّل والوسائل التي يتم التعبير من خلالها عن وجوده مصدراً وأبعاداً، وهو ما يعني أن المسألة، نهايةَ الأمر، هي في مستوى الوعي، وعي الخوف، الذي يتنوع ويزداد حسب طبيعة وقنوات تفشيه.

تقديـــــم

لقد أصبح الصحفيون على حافة التاريخ، فهم مؤرّخو عصرهم، وهم الذين يسجلون الأحداث كما ينبض بها الجهاز العصبي للمجتمع؛ فإذا لم يعثر الصحفيون على أخبار جديدة، أصبحوا تجار خردة أخبار.

على ضوء العبارة السابقة وشبيهاتها تتشكل الخيوط الأولى للعلاقة بين وسائل الإعلام وتشكيل الإحساس بالخطر الجمعي، وهي أطروحة تتناول العلاقة بين ممارسات وسائل الإعلام وأيديولوجيتها في إنتاج القصص الإخبارية، والخوف باعتباره تفاعلاً بين نفس وفكر ومشاعر ووسيط إعلامي... والأطروحة بهذا المنطق تسعى إلى رصد الآليات، والنماذج الإعلامية في محاولة سعيها إلى الوقوف على تحليل وتفنيد مشاعر المصريين بالقلق والخطر الجمعي وكيفية تكوّنها.

ومن منطلق هذا الدور الهام لوسائل الإعلام في عملية التصوير والتوسط بين الجماهير والواقع، خاصة في ظل المواقف المعقدة والمتشابكة التي تمر بالمجتمعات المختلفة، ومن منطلق أنه على الرغم من معايشة الإنسان المصري لوقائع حياتية ربما أكثر قسوة وتأثيراً مما تعرضه له وسائل الإعلام، إلا أننا ـ وفي المقابل ـ نعتقد أن هذه الوسائل تعمل في كثير من الأحيان على استثارة مشاعر الخوف والقلق لدى الجمهور المصري إما بزيادة جرعة ما يقدم من مضامين حول قضايا بعينها، أو تجاهل قضايا أخرى نتاجاً للخلفيات الأيديولوجية والاقتصادية التي تعمل هذه الوسائل في إطارها، تاركة هذا الفصيل من المواطنين يلومون أنفسهم قبل أن يلوموا أي شخص أو جهة أخرى باعتبارهم المسؤولين الأوائل عن أزمتهم أو خوفهم، وكأن هناك شعوراً ضمنياً أن هذه الوسائل تعمل على تيئيس الناس بابتعادها عن قضاياهم، موحية لهم أن العيب فيهم، وليس بمن يمسكون بالسلطة!

وتأتي الأطروحة الحالية استكمالاً لما بدأه ستانلي كوهين (Cohen) (١٩٧٢) ـ باعتباره أول من ألقى الضوء على فكرة التهديدات المجتمعية ـ فضلاً عن العديد من المهتمين بدراسات الأزمات والمخاطر المجتمعية من ناحية، والمهتمين بتأثيرات وسائل الإعلام في المجتمع ممثلاً في أفراده من ناحية أخرى؛ حيث يربط هؤلاء بين وسائل الإعلام من ناحية، ومشاعر القلق والخطر والإحساس بالتهديد التي تكتنف الأفراد من ناحية ثانية، على اعتبار أن هذه الوسائل مصدر هام وأساسي من المصادر التي يستعين بها الأفراد لإدراك الأحداث المجتمعية المختلفة وتشكيل وعيهم نحوها، وعلى رأسها الأزمات.

والأهم من ذلك هو النظر إلى تأثيرات وسائل الإعلام باعتبارها تأثيرات سلبية في هذا الصدد تحديداً؛ حيث تنحو هذه الوسائل نحو استخدام التعبيرات الانفعالية، ولغة الدراما والتشويه، وسوء التصوير والتمثيل على مستوى تقديم الفئات الاجتماعية المختلفة، أو على مستوى تقديم الأزمات أو القضايا المجتمعية.

وفي المقابل أغفل هؤلاء المهتمون تأثيرات وسائل الإعلام في إدراك الأفراد للأزمات، تلك المرحلة التي تلي عملية صنع القصص الإخبارية من خلال ممارسات القائمين بالاتصال، وما يسفر عنه من مضمون إعلامي، بحيث يمكن اختبار تأثير المراحل سابقة الذكر بشكل عملي في إدراك الجمهور للأزمات، ثم شعوره بالخطر الجمعي كمحصلة نهائية للعمليات السابقة، وهو ما جعل الدراسة الحالية تندرج تحت مظلة تلك النوعية من الدراسات، التي تسعى إلى أن تكون امتداداً لما سبق من خلال توسيع نطاق اختباراتها بالتركيز على آثار المعالجة الإعلامية للأزمات في مدركات الجمهور لهذه الأزمات كمرحلة أولى، ثم الشعور بالقلق والخطر الجمعيين كمرحلة تالية لتلك المعالجات.

وتمارس وسائل الإعلام دوراً نشطاً وفعّالاً في التواصل مع الجمهور من خلال مستويين أساسيين[1]:

ـ **المستوى الأول**: هو المستوى المؤسسي؛ الذي تمارس فيه هذه الوسائل

(١) Susanna Horing, «Reading Risk: Public Response to Print Media Accounts of Technological Risk,» *Public Understanding of Science*, vol. 2 (1993), pp. 95-109.

دور رجل المرور في ميدان مركزي يتحكم في توجيه الأمور في خطوط محددة ومسارات معدة سلفاً، فضلاً عن كونها مسارات الطرق الرئيسية ممثلة في عناوين الأخبار التلفزيونية مثلاً، إضافة إلى نقاط الارتكاز في أكثر البرامج شعبية أو الصفحات الأولى للصحف. . . وهكذا. في حين توجه مسارات أخرى إلى تلك المسارات الفرعية الأقل تفضيلاً على أطراف الخريطة، أو في الصفحات الداخلية، وأخيراً قد يتوقف مسار البعض الثالث بعيداً عن رؤية الجمهور واهتمامه.

- **المستوى الثاني**: هو المستوى الذي تقوم فيه وسائل الإعلام بدور الشريك في تكوين المعاني وإطلاق الحملات والتحقيقات، وتحويل المواد الإخبارية الخام إلى صور وأحداث وتصريحات صحفية تحمل بصمتها الخاصة وأسلوبها المتميز الذي قد يتوافق مع اهتمام الجمهور.

ويشير ريان (Ryan) (١٩٩١) إلى أن جذب اهتمام الجمهور بالحدث قد يُمثّل الجولة الأولى من المباراة الإعلامية خلال الأزمات، ولكن المعركة الحقيقية تتمثل في سيادة تفسير دون آخر، وسيطرة معالجة إعلامية دون أخرى على أذهان الجمهور المتابع[٢].

وعلى الرغم من أن حدود الأطروحة الحالية تدور في فلك تأثيرات كل من التلفزيون والصحف المصرية، إلا أن التأثير الأكبر لوسائل الإعلام الجديد في مصر قبل وأثناء وبعد ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير قد طرح مسألة الثورة العلمية والتكنولوجية في مجال الإعلام وتجلياتها على المجالات كافة، بشكل جعلها أكثر ملاءمة ومعايشة بتحولها من الطور النظري إلى الطور العملي الذي شكّل، وبحق، فرصة هامة في تطور الفكر الإنساني والحياة المعاصرة، وفتح آفاقاً رحبة أمام مستقبل التطور الإنساني؛ حيث أثّرت ثورة المعلومات في الديمقراطية كمفهوم وكممارسة بشكل أثّر هو الآخر بدوره في النظم السياسية في العالم بأسره، والعربي منه على وجه الخصوص، سواء ما يتعلق بطبيعتها أو بمدخلاتها ومخرجاتها.

وأصبحت الإنترنت وسيلة وأداة ليست فقط للاتصال بل أصبحت مجالاً

(٢) Charlotte L. Ryan, *Prime-Time Activism: Media Strategies for Grassroots Organizing* (Boston, MA: Sowthend Press, 1991), p. 153.

حيوياً تدور فيه كافة مجالات الحياة، وأصبح له أهمية أمنية واقتصادية وسياسية وثقافية وغيرها(٣).

كما أصبحت السيطرة على المعلومات لا مركزية، وظهر إعلام جديد خارج السيطرة التقليدية للدولة، وجاء ذلك من خلال وسيط الفضاء الالكتروني وما أتاحه من أدوات الرأي والتعبير التي تميزت بالتنوع، وسهولة الاستخدام، وضعف الرقابة التقليدية عليها مثل غرف الدردشة والمجموعات البريدية واستطلاعات الرأي الإلكترونية والمدوّنات وغيرها، بشكل جعل تلك الأدوات تؤثر في وسائل الإعلام الرسمية والمؤسسات الوسيطة كالأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وأدت إلى ظهور أنماط جديدة غير تقليدية من التفاعل والمشاركة السياسية(٤).

ومن الثابت أن الأنظمة السياسية العربية تمكّنت من فرض سيطرتها على وسائل الإعلام الحكومية بل وسخّرت هذه الوسائل لخدمة أغراضها، إلا أن انتشار القنوات الفضائية وبروز الإعلام الخاص، ساهم إلى حد كبير في زعزعة سيطرة النظم السياسية على الفضاء الإعلامي، غير أن النقلة النوعية التي بددت هذه السيطرة تمثّلت في شبكة الإنترنت بما أتاحته من تسهيلات في التواصل السريع بين الأفراد والجماعات والقوى المختلفة داخل البلدان العربية وخارجها، وكان التواصل عبر الإنترنت تواصلاً من نوع خاص لأنه تفاعلي في جميع الاتجاهات (أفقي، رأسي، صاعد، هابط)، فهناك المدوّنات والمنتديات، وهناك مواقع الفيسبوك وتويتر والماي سبيس واليوتيوب. . .، بالإضافة إلى البريد الإلكتروني، وهناك المواقع الإلكترونية للمؤسسات المختلفة بما فيها وسائل الإعلام، وصاحَب ذلك انتشار الفضائيات (عامة ومتخصصة)، سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية، وكذلك الصحف الخاصة، والحزبية، والحكومية.

وقد وجد الشباب العربي في ثورة الاتصال هذه ـ خاصة الإنترنت ـ أدوات تتجاوز «مقص الرقابة»، وتصل إلى جماهير هائلة العدد من مختلف الأعمار والأجناس أينما كانوا، فمن خلال مواقع التواصل الاجتماعي ـ

---

(٣) عادل عبد الصادق، «الديمقراطية الرقمية،» المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني (٢٠١١).

(٤) المصدر نفسه.

الفيسبوك، وتويتر، ويوتيوب، وشبكات البريد الإلكتروني ـ يمكن طرح ومناقشة جميع الموضوعات وتداول المعلومات، والتعبير عن الرأي في القضايا السياسية وغير السياسية، بل وتنظيم السلوك الجماعي، بما ذلك تحديد أماكن وأوقات الالتقاء، على غرار ما حدث ـ وما زال يحدث ـ في كلٍّ من تونس ومصر وليبيا وسورية واليمن والبحرين، وغيرها.

والواقع أن ثورة الاتصال واستخدام الإنترنت وجدا في الأوضاع المتردية في المجتمع العربي بوجه عام ـ وفي مصر موضع دراستنا هنا تحديداً ـ بيئة تدعو إلى الاحتجاج؛ حيث الاستبداد السياسي، والبطالة، والتخلف الاقتصادي، وتدهور الخدمات، ومستوى المعيشة في معظم الدول العربية، والبيروقراطية المفرطة، والفساد بكافة صوره وأشكاله، وانعدام العدالة، وتخلّف نُظُم التعليم، وانتهاك حقوق الإنسان، وتوحش الأجهزة الأمنية واستئسادها على المواطنين، وغير ذلك من مظاهر واقع متخلف، وكان لذلك أثره في قيام حركات احتجاجية تطالب بالتغيير، وتحشد الجماهير للمطالبة بالإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، كحركة كفاية، و«٦ أبريل»، والجمعية الوطنية للتغيير.

ولعلّ بداية هذا التغيير والتمرد في مصر قد بدأت قبل عامين من الثورة المصرية، حين قامت الناشطة السياسية (إسراء عبد الفتاح)، وكانت تبلغ وقتها ١٧ عاماً من خلال صفحتها على الفيسبوك، بالدعوة إلى إضراب سلمي في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨؛ احتجاجاً على تدهور الأوضاع المعيشية، فلقيت دعوتها استجابة واسعة من حوالى ٧٠ ألف شخص، ونجح الإضراب، وأُطلق على الفتاة لقب (فتاة الفيسبوك) و(القائدة الافتراضية).

وبعد مقتل الشاب (خالد سعيد) قام الناشط وائل غنيم، والناشط السياسي عبد الرحمن منصور بإنشاء صفحة (كلّنا خالد سعيد) على موقع الفيسبوك، ودعيا المصريين إلى التخلص من النظام وسوء معاملة الشعب.

وقد مثّلت هذه الدعوات الإلكترونية صراعاً بين جيلين: جيل الوسائل الإلكترونية، الذي يمثّله الشباب المُلم بتقنيات العصر وتكنولوجيا الاتصال، وجيل الأساليب القديمة، غير الممارس لتلك الأساليب المعرفية المستحدثة.

وقد استطاع (جيل التواصل الإلكتروني) و(شباب الفيسبوك) الاستخدام الفعّال لتكنولوجيا الاتصال ووسائل الاتصال الحديثة للتواصل مع بعضهم

البعض، ومداولة آرائهم ونشرها، والدعوة إلى اندلاع الثورة، والإسهام في تنظيمها، وتنسيق مواعيد الخروج، حتى مع قطع نظام مبارك للاتصالات في البلاد من بدايات الثورة.

وهكذا كانت الثورة في الأداء الديمقراطي ما بين الحاكم والمحكوم، تتواكب مع ثورة أخرى في مجال الاتصال، تخلط وتدمج ما بين الرأي العام المحلي والآخر الدولي، أو حتى ما بين المُختلفين عرقياً أو دينياً أو ثقافياً، بشكل يعكس ثورة معلومات مُتدفقة مقابل رأي عام سريع التلقي والتأثير، وهو ما أدى إلى بروز العديد من القضايا التي تُشكل أجندة الرأي العام، وفي الوقت نفسه بروز العديد من الفاعلين في التأثير، وذلك مع اتساع القاعدة الجماهيرية التي تُشكّل المُستقبل للرسالة الإعلامية. طرح ذلك إشكاليات وتساؤلات تدور حول دور الإعلام المصري في واقع الأزمات التي مرّ وما زال يمرّ بها مجتمع ما بعد ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير.

ولما كانت الأطروحة الحالية قد طبّقت في فترة سابقة على أحداث ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير في مصر، إلا أن الشغف العلمي ما زال قائماً بشأن ما آلت إليه الأزمات التي كابدها الشعب المصري في مصر ما قبل الثورة من جهة، والأدوار القديمة الجديدة التي أداها وما زال يؤديها الإعلام المصري في مرحلة ما بعد الثورة، ولكن يبقى الطرح المتعمق لوجهي عملة العلاقة بين الأزمات المصرية ودور الإعلام فيها أمراً صعب التحقق في الأطروحة الحالية طالما بقيت هذه الأطروحة جزءاً صغيراً من واقع كبير في مجال البحث العلمي المرتبط بدراسة العلاقة بين الإعلام والأزمات تحدّه قيود المساحة والزمن. ومع ذلك يمكن القول إن أسوأ ما في مصر بعد الثورة هو وسائل الإعلام المغرضة التي تجرّدت من الوطنية والمهنية والمصداقية، وسعت إلى إحداث الفتنة وتدمير المجتمع بنشر الإشاعات والأكاذيب؛ فبدءاً من (عكاشة) الذي صمّم قناة هزيلة في بدايتها لم يشاهدها أحد، ولكنها بعد الثورة أخذت حيزاً كبيراً من المشاهدة لتناولها الموضوعات بشكل يخاطب عقول البسطاء من الشعب بإعلام أطلق عليه البعض (إعلام المصطبة)، وفيه يتربع عكاشة في برامجه ويحاكي الناس بلسانهم، وخصوصاً طبقة الفلاحين والكادحين، وكل حديثه بالمستندات التي لم يستطع إثبات أي منها عندما سئل أمام القضاء، ولكنه استطاع أن يلعب على العقول البسيطة بجدارة وأصبح له شريحة عريضة من الجماهير، منهم من يصدّقه، ومنهم من يأخذه كمادة للترفيه،

ومروراً بـ (أخونة الإعلام) في إشارة إلى أن الإخوان المسلمين سيكمّمون الأفواه، وسوف يأتون بكوادرهم لتدير الأمور لصالحهم، وليس انتهاءً بالتغييرات في القيادات الصحفية للصحف التابعة للدولة مثل **الأهرام** و**الأخبار** و**الجمهورية** وغيرها بموجب قرار من رئيس مجلس الشورى وفق القانون، والسعي المحموم لنشطاء الشبكات الاجتماعية مع هذا أو ضد ذاك، يبرز السؤال: وماذا عن مصر وواقعها وأزماتها في ظل هذا الإعلام «المأزوم» من الأساس؟!

الواقع يقول إنه ربما تكون السابقة الأولى في التاريخ ما يحدث في مصر الآن؛ ففي الوقت الذي نسمع فيه ليل نهار عن أزمة الاقتصاد المصري الطاحنة، والعجز في الموازنة، وقلّة الموارد، وإغلاق المشروعات والمصانع، نجد الإعلام في مصر قد زاد من منابره بصورة غير مسبوقة؛ حيث زادت الصحف الخاصة والفضائيات بمعدلات غير مفهومة ومريبة، وكأننا فتحنا سوق عكاظ على مصراعيه، وتركنا الأدوات الإعلامية المصرّح لها بالعمل في مصر بلا ضوابط، ولا رؤية، ولا رويّة.

والأرقام تقول إنه خلال الشهور السبعة (نيسان/ أبريل ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١) نزل إلى السوق الإعلامي (٨٣) صحيفة خاصة وحزبية، أي بزيادة تقدر بـ ٢٦ صحيفة قبل ثورة كانون الثاني/ يناير، أما الفضائيات فزادت هي الأخرى بشكل مخيف وأكثر غرابة؛ حيث نشأت خلال الفترة ذاتها (٢٤) شركة بثّ فضائي، أطلقت (٤٦) قناة فضائية مصرية جديدة، وفي الطريق (١٢) فضائية جديدة، وهو ما يمثّل ثلاثة أضعاف الفضائيات العاملة قبل الثورة[٥].

تعبّر الظاهرة الإعلامية الجديدة بجلاء عن تنامي حالة الاستقطاب السياسي والاجتماعي والديني التي أسس لها مناخ وتشريعات وسياسات ما بعد الثورة التي نعيشها الآن. وما يحدث في الإعلام حدث في الانتخابات وفي المحاكمات وفي الأزمات المستمرة التي يعيشها المواطن المصري وتجعله في دوامة الغضب والملل والتخبط.

والمدقق في المضامين الإعلامية الصحفية أو التلفزيونية التي تبث بغزارة كل ساعة يكتشف المصيبة الأكبر، والمتمثلة في المشاعر الإنسانية التي تلعب

(٥) محمد بسيوني، «يا بلادنا يا عجيبة.. الاقتصاد مأزوم والإعلام في ازدهار غير مسبوق،» **الأهرام**، ١٤/ ٢/ ٢٠١٠، <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=802464&eid=7661>.

عليها تلك الرسائل الإعلامية لدى القراء والمشاهدين وهو ما يمكن أن نطلق عليه «المحفزات والدوافع» التي تستهدف استقطاب الجمهور والتأثير فيه. وتعتمد هذه الرسائل الإعلامية على مجموعة من السياسات في تعاملها مع مشكلات المجتمع المصري يمكن إجمالها في:

ـ إثارة دافع الإحساس بالخطر، واعتماد أساليب التشكيك، واجتزاء الحقائق لتخويف الرأي العام، وبلبلة المواقف والأفكار لديه فيدفعه الخوف إلى اقتناء الصحيفة أو الجلوس أمام الفضائيات لعلّه يجد حلاً لمشاكله ومشاعره المتأزمة.

ـ إثارة دوافع الطائفية ـ وبخاصة الدينية ـ عبر ربط معظم ـ إن لم يكن كل ـ المضامين بالانتماءات الدينية، معتمدين الخطاب التأجيجي بديلاً من الخطاب الديني الراقي والإيجابي.

ـ غياب الدوافع العقلية والمنطقية والعلمية والتنموية للمشكلات والأزمات التي تعصف بالمجتمع في استنساخ متكرر لذات المضامين الهابطة؛ فمعظم الوسائل تشبه بعضها البعض، بلا شخصية أو هدف أو مضمون متميز، وكلّه يطبّل ويرقص ويحلّل الحرام ويقتل الحقيقة على إيقاع آلام المواطن المصري البسيط.

وتلفت بعض الدراسات التي أجريت في أعقاب الثورة المصرية، التي تعرضت لخطابات الأزمة التي عرضت لها وسائل الإعلام المصرية المختلفة، والتي غطت الكثير من المواقف الصعبة التي مرت بها مصر خلال المرحلة الانتقالية بدءاً من أحداث كنيسة إمبابة في ٧ أيار/مايو ٢٠١١، مروراً بأحداث ماسبيرو في ٩ تشرين الول/أكتوبر ٢٠١١ على خلفية أحداث كنيسة «الماريناب» بأسوان، وليس انتهاءً بأحداث العباسية والاشتباكات التي وقعت في محيط وزارة الدفاع ومنطقة العباسية من ٢ أيار/مايو حتى ٤ أيار/مايو ٢٠١٢؛ تلفت هذه الدراسات الانتباه إلى شيوع خطاب التهرب من المسؤولية وإلقائها على جهات لا يتم، دائماً، تحديدها بدقة، كأكثر خطابات الأزمة استخداماً[٦]، سواء على مستوى البيانات الرسمية للجهات المسؤولة أو على مستوى التغطية الإعلامية

(٦) السيد السعيد عبد الوهاب، «استراتيجيات الخطاب الاتصالي المؤسسي في إدارة الأزمات: دراسة تحليلية للبيانات الرسمية بشأن عيّنة من أزمات المرحلة الانتقالية،» ورقة قُدِّمَت إلى: المؤتمر العلمي الدولي لكلية الإعلام الثامن عشر: «الإعلام وبناء الدولة الحديثة»، الذي عُقِدَ بين ١ و٣ تموز/يوليو ٢٠١٢.

للأحداث، لتسود مصطلحات من قبيل «قوى الشر»، «جهات داخلية وخارجية»، «أيادي لا تريد الاستقرار لمصر»... إلخ، تلك المصطلحات التي كرّست لها وسائل الإعلام في موجة من التعتيم والتضليل المتعمد في تلك الفترة.

غلب على جميع هذه الخطابات الإعلامية كذلك، الخطاب القانوني، في ذكر أقل قدر من المعلومات حول الأزمات، وعدم توجيه الاتهام المباشر لجهة معلومة، والتركيز على تجنّب المسؤولية عن الأزمات التي حدثت، والسعي إلى استقطاب القوى السياسية بدعوتها - في جميع البيانات التي بثّتها عبر وسائل الإعلام المختلفة التقليدي منها والجديد عبر صفحتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي - إلى مواجهة المخطط الذي يسعى إلى إثارة الفوضى والدمار، وأن القوات المسلحة تحملت الكثير لاستقرار البلاد.

إجمالاً يمكن القول إن سياسة المصالح والأهداف قد غلبت على نمط التغطية الإعلامية المستخدمة في أزمات المرحلة الانتقالية التي مرّت بها مصر، سواء على مستوى التعرض للعلاقة بين الإخوان، والمجلس العسكري أو بين الأخير والحكومات المختلفة التي تولت المسؤولية، وبصرف النظر عمّا عاناه المواطن المصري العادي من قلق وشك وحيرة.

كما اتخذت وسائل الإعلام المختلفة سياسة بدت مقصودة وموجهة ومستمرة، وليست عشوائية في الكثير من الأحيان، وعلى اختلاف الأزمات وتوقيت حدوثها، هي سياسة افتعال الأزمات لتحقيق أغراض محددة، وذلك عبر تبنّي أنماط خطابية تعتمد على التهويل من شأن خلفيات الأحداث، والترويج لفكرة وجود مخططات لتدمير البلاد، وإلقاء المسؤولية على جهات متعددة غير معلومة، بهدف تخويف جموع المواطنين وإجبارهم على الرضا بسياسة الأمر الواقع وفق رؤية الجهة الحاكمة، وليس وفق ما هو كائن بالفعل أو ما ينبغي أن يكون. والأطروحة، من ثّم، تتلخص في فرضية أنه سواء في مصر قبل الثورة أو بعدها فإن نوعية المعلومات التي تحويها الرسائل الإعلامية التي تقدمها وسائل الإعلام المصرية المختلفة، وطرق معالجة هذه المعلومات، يمكن أن تساعدنا - بشكل كبير - في الوقوف على حقيقة المخاطر التي يواجهها المجتمع والتحكم في مدركات الجمهور بشأن هذه المخاطر[٧]، وهي بذلك

---

(٧) Iain Wilkinson, «News Media Discourse and the State of Public Opinion on Risk,» *Risk Management*, vol. 1, no. 4 (1999), p. 21.

تساهم في حقل الدراسات الإعلامية ـ عبر اختبار هذه الفرضية اختباراً دقيقاً ومنظماً ـ في توفير تحليل نقدي للمضامين التي تحملها وسائل الإعلام، وتلك الممارسات التي تنتهجها لدى تقديم تغطية للأزمات المختلفة، تلك الممارسات، ثم المضامين التي يتم تداولها لتصل إلى كافة شرائح المجتمع، مُشكِّلة بذلك أوجه الحياة النفسية والاجتماعية المتسمة بالقلق والخطر والخوف لدى جموع أفراد الجمهور، والجمهور المصري هنا على وجه الخصوص. ربما لم تتدارك الأطروحة الحالية بالتفصيل الكثير من النقاط والجوانب التي تلقي بروافدها في عالم العلاقة بين وسائل الإعلام والأزمات المجتمعية التي مر وما زال يمر بها المجتمع المصري كدور الحركات الاحتجاجية، وطبيعة نشاطها عبر وسائل الإعلام الجديد، ودور هذه الوسائل ذاتها قبل وأثناء وبعد الثورة المصرية، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة. لكن بقي الهدف الأهم الذي سعت الباحثة إلى تحقيقه من خلال هذه الأطروحة هو دفع الباحثين العرب إلى الدخول في عالم من الثراء والجدل الفكري بشأن حدود الممارسات والمضامين الإعلامية العربية في خلق أو ربما تدعيم علاقة قلقة وملغمة بين أفراد المجتمع والواقع المعاش تفصيلاً وإجمالاً.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

في ستينيات القرن الماضي، أطلقت شركة «كوكا كولا» واحدة من حملاتها الإعلانية الأكثر شهرة، التي كان شعارها آنذاك «أريد أن أُعلم العالم أجمع كيف يغني بانسجام تام»، وفي تصريحات مديريها أشارت الشركة إلى أنها استهدفت خلق ثقافة عالمية متجانسة من خلال «غَنِّ واشرب كوكا كولا».

ولكن في سبعينيات القرن الماضي نفسه، ألقت وسائل الإعلام بظلالها القاتمة على هذه الفكرة، ماحية كل ما يمكن قوله أو تصوره بشأن الثقافة العالمية المتجانسة، أو حتى آفاق الترويج التجاري متخطي القارات، بما قدمته من معالجات مكثفة لقضايا التفاوت في الثروة، التوترات العرقية، التلوث، الفجوة بين الأجيال، استنزاف الموارد، انحراف الشباب. . . إلخ.

وبعد سنوات قلّت أو كثُرت، طفت على السطح مشكلات أخرى كتغير المناخ، الحرب على الإرهاب، الركود الاقتصادي، وغيره، فيما بدا وكأنه مسلسل لانهائي الحلقات، تسفر حلقاته يوماً بعد يوم عن مخاطر جديدة بالمشاركين فيه جميعاً بظهور مرض جديد، خطر أمني جديد، خطر بيئي. .الخ، وهكذا برزت السيارة مرة أخرى ـ التي كانت يوماً ما رمزاً للحراك الاجتماعي والقوة الصناعية ـ باعتبارها ليست إلا مؤشراً على التلوث البيئي، حرب الذهب الأسود، وواحدة من أسباب تغير المناخ، والفضل في ذلك يعود في رأي كثير من الباحثين إلى الرؤى التي عرضتها هوليوود زمناً على مشاهديها، ويضربون مثالاً لهذه النوعية من الأفلام بفيلم «ما بعد الغد» (The Day after Tomorrow).

ومما يُلاحظ أن مفاهيم الخطر والأزمات غالباً ما كانت تُدرَّس من خلال أقسام العلوم السياسية التي ركّزت بدورها بالأساس على الظروف الإقليمية والدولية التي قد تدفع الأفراد إلى الشعور بالخطر نتيجة الوضع السياسي الخارجي الذي يتهدد مجتمعهم، في حين يرتبط المفهوم هنا بدرجة أوثق بالحاجة إلى الإحساس بالأمان والثقة والقدرة على البقاء في ظروف أفضل،

وهي المشاعر التي تتكون نتيجة عوامل عديدة، قد يكون منها تأثير وسائل الإعلام[1].

بالمنطق السابق نفسه تسعى الأطروحة التي بين أيدينا ـ في محاولة جادة ـ إلى استكناه طعم الإعلام الذي يتوخى أن يكون مرآة المجتمع الذي يعمل فيه، وأن يأخذه صوب شاطئ الأمان، بعيداً عن أن يتشدق بالموضوعية والنزاهة، وهو في واقع الأمر منتجاً مذموماً.

وتحديداً تحاول الأطروحة الحالية أن تستدعي التساؤل: هل الإعلام المصري في أوقات الأزمات التي يتعرض لها المجتمع هو إعلام منشغل بقضايا مصيرية، أم جزئية؟ وهل تغطية هذه القضايا على اختلافها تغطية يمكن تصنيفها تحت أي أعراف مهنية أو منطلقات علمية أو حتى تقاليد مجتمعية أم تأخذ أبعاداً مشوّهة، مشغولة بالصنعة التي تجتذب رأس المال، بصرف النظر عمّا قد ينطوي عليه ذلك من اتساع لثقب الأمان والثقة لدى جمهورها؟

وهكذا تبرز الإضافة العلمية للأطروحة الحالية من سعيها إلى الوقوف والإحاطة شبه الكاملة بكافة آليات وممارسات وسائل الإعلام لدى تغطية الأزمات، بدءاً من التعرف على ما قد يطلق عليه مجازاً «مطبخ الأخبار» ـ وذلك من خلال الاستقصاء الذي أُجري على القائمين بالاتصال سواء في التلفزيون، أو الصحف ـ ومروراً بتحليل مضمون الرسائل الإعلامية التي تظهر كمنتج نهائي عبر هذه الوسائل، وصولاً إلى التعرف على آثار العمليات السابقة على جمهور المتلقين لهذه النوعية من الرسائل الإعلامية، في محاولة لاختبار الفرضية الأساسية التي اعتمدت عليها دراسات عديدة في هذا الصدد، التي تشير إلى أنه من خلال تحليل مضمون رسائل وسائل الإعلام، يمكننا أن نجمع العديد من الشواهد حول ما يخافه الأفراد.

أولاً: مشكلة الدراسة

يعتبر مفهوم الخطر من المفاهيم الموروثة لدى الإنسانية بشكل عام؛ حيث يُمثّل الإحساس بالخوف جزءاً من التفكير الإنساني؛ فالكثير منّا غالباً ما يزن

(١) Daniel Bar-Tal, «Contents and Origins of Israelis' Beliefs about Security,» *International Journal of Group Tensions*, vol. 21 (1991), pp. 161-237.

سلوكياته المختلفة وفقاً للمنفعة التي سوف تتحقق منها، وقد يبتعد عنها تماماً نظراً إلى ما تحمله من مخاطرة أو تهديد قد يصادفه جرّاء ممارسة هذا السلوك.

ويقضي الكثير من الأفراد جزءاً من حياتهم يتواصلون ويتحدثون عن مشكلات حياتهم اليومية والأزمات التي تواجههم، ويمكننا اختبار ذلك من خلال نوعية المعرفة التي ينقلها الآباء إلى أطفالهم كجزء من الموروث الثقافي لهم بشأن المخاطر التي قد تعترض حياتهم. ومع تغير الزمن لم تعد وسائل الاتصال التقليدية (الأفراد) جزءاً أساسياً من مصادر معلوماتنا التقليدية أيضاً (النقل الشفوي للحدث أو المعلومة)؛ حيث نتلقى الكثير من المعلومات من منظومة أخرى مختلفة تأتي وسائل الإعلام على رأسها.

ولكن ما هو المدى الذي تؤثر من خلاله المعالجة الإعلامية للأزمات المختلفة في إدراك الجمهور ووعيهم بهذه الأزمات من جهة، فضلاً عن تكوين وتشكيل الإحساس بالخطر أو التهديد وعدم الأمان من جهة أخرى؟

ما هي نوعية المعلومات التي تؤدي إلى ذلك؟ وما الذي نعرفه بالفعل عن دور وسائل الإعلام في نقل الأزمات ومعالجتها، ومن ثَّم التأثير في الجمهور من خلالها؟

مثّل كل ما سبق مجالاً للتساؤلات العديدة التي أثارها الباحثون والدارسون في مجال علم الاجتماعي الإعلامي، الذي اهتم ضمن ما اهتم بتأثير المعالجة الإعلامية للأزمات في إبراز هذه الأزمات على نحو يغلب عليه التشويه والمبالغة، بما يؤدي في نهاية الأمر إلى زعزعة إحساس الأفراد بالأمان في مجتمعهم.

وتستهدف الدراسة الحالية التعرف على دور المعالجة الإعلامية للأزمات في إدراك الأزمات والإحساس بالخطر والتهديد وعدم الأمان لدى الجمهور المصري عبر أسلوبين متكاملين، كالتالي:

الأول، الوقوف على الطريقة التي يتم بها تكوين الأزمات عبر الوسائل الإعلامية محل الدراسة؛ حيث يتم في هذه المرحلة التعرف على الطرق والأساليب والكيفية التي تتناول بها هذه الوسائل الأزمة، أو الموقف المجتمعي المشكل، وكيف تخرج هذه الصورة للجمهور في النهاية.

الثاني، التعرف على مدركات الجمهور، بشأن التناول الإعلامي للأزمات التي تقدمها وسائل الإعلام من جهة، ثم تأثير هذه المعالجة في تشكيل إحساس

الأفراد بالخطر والتهديد، باعتبار أن الرابط الأساسي بين الدراسات الاجتماعية والإعلامية هو تبعات المضامين الإعلامية على الجمهور.

إذن، يرتكز هذا المستوى على السعي إلى فهم الكيفية التي يتلقى، ويضيف، وينتقي ويقيم، ويقارن بها الجمهور المعلومات التي يتلقاها من وسائل الإعلام محل الدراسة بما يؤدي في النهاية إلى احتمال شعوره بالخطر أو التهديد وعدم الأمان في وطنه جرّاء المعالجة الإعلامية للأزمات.

ثانياً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة الحالية من سعي الدراسات الأجنبية السابقة التي تناولت تأثير المضامين الإعلامية المختلفة في الجمهور، وتلك الدراسات السائدة في مجتمع باحثي الأزمات والمخاطر في المجتمع، إلى الربط بين هذه المضامين وإدراك الأفراد للخطر وشعورهم بالتهديد وعدم الأمان[٢]؛ فعلى سبيل المثال يشير كونيه وميولت (Koné and Mullet) (١٩٩٤) إلى أن نتائج الدراسات التي أجريت تؤكد وجود أدلة عملية تحدد بدقة وبشكل شبه مؤكد الأثر الفعلي لوسائل الإعلام في إدراك الأزمات والمخاطر[٣].

تركيز العديد من الدراسات السابقة على المطالبة بإعادة دراسة العلاقة بين التغطية الإعلامية للأزمات، وإحساس الجمهور بالخطر جرّاء هذه التغطية؛ حيث يكتنف العلاقة العديد من المتغيرات والعلاقات المعقدة التي تتطلب تغطية أكثر شمولاً لشرائح المجتمع المختلفة من حيث العمر والجنس والطبقة الاجتماعية.. إلخ، فضلاً عن إفساح المجال للدراسات التي تسمح بالتفريق بين ما يدركه الأفراد كخطر وتهديد وما يقلقهم ويعانونه بالفعل خلال حياتهم اليومية[٤].

ثالثاً: أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة إخضاع الافتراضات والأحكام العلمية منها، وغير العلمية، للمنهج العلمي المنظم في دراسة الظاهرة، تلك الافتراضات التي تشير

---

(٢) Charles F. Keown, «Risk Perception among Hong Kongese vs. Americans,» *Risk Analysis*, vol. 9 (1989), pp. 401-405.

(٣) Daboula Koné and Etienne Mullet, «Societal Risk Perception and Media Coverage,» *Risk Analysis*, vol. 14 (1994), p. 24.

(٤) Lennart Sjöberg, «Worry and Risk Perception,» *Risk Analysis*, vol. 18, no. 1 (1998), pp. 85-93.

إلى أن وسائل الإعلام تقدم صوراً مشوهة ومتحيزة ومبالغاً فيها للأزمات، ومن ثّم فإن الوظيفة الإخبارية لها تنتفي وتفقد وظيفتها الفعلية، سواء على مستوى إدراك الأفراد أو إدراك المجتمع ككل للأزمات المختلفة.

رابعاً: الدراسات السابقة

١ ـ الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغير المعالجة الإعلامية للأزمات

تُمثّل الدراسات السابقة الإطار المرجعي الأساسي لمشكلة الدراسة، لذا فهي تحظى بأهمية خاصة لإسهامها في تحديد معالم المشكلة البحثية. ويبدو ضرورياً في هذا الشأن الإشارة إلى بعض الدراسات المهمة التي التقت، من حيث موضوعاتها البحثية أو خياراتها المنهجية، مع دراستنا الحالية.

ولما كانت الدراسة الحالية تسعى إلى اختبار أربعة متغيرات أساسية، تتمثل في قياس متغيرات المعالجة الإعلامية للأزمات، ومتغيرات مدركات الجمهور بشأن التناول الإعلامي للأزمات، ومتغيرات مدى إحساس الجمهور بالخطر جرّاء التناول الإعلامي للأزمات، وأخيراً مجموعة المتغيرات الوسيطة التي تتوسط العلاقات بين المتغيرات الثلاثة السابقة، استهدفت الدراسة من مراجعة الدراسات السابقة التالية، الوقوف على التراث العلمي في كل جزئية من الجزئيات السابقة.

ويثير البعد الأول من أدبيات العلاقة بين وسائل الإعلام والمخاطر والأزمات تساؤلات عديدة بشأن نوعية المعلومات التي تقدمها مضامين وسائل الإعلام للأزمات المختلفة، وما مدى الارتباط بين هذه المضامين وما يحدث في الواقع الفعلي.وتأتي أهمية التساؤل الحالي من الفكر السائد بين الباحثين في مجال الإعلام ومجال دراسات علم اجتماع الأزمات بأن وسائل الإعلام تبالغ في التصدّي لبعض القضايا والأحداث، في حين تتجاهل الكثير منها، وهي تضحي بذلك بفكرة الموضوعية وأهميتها في العمل الإعلامي، في مقابل اللعب على الأوتار الحساسة والعاطفية للجمهور[٥]؛ أو كما أشار إليها جوهانسون وكوفيللو (Covello and Johnson) (١٩٨٧) «غالباً ما تتورط وسائل الإعلام في

(٥) Paul Slovic, «Informing and Educating the Public about Risk,» *Risk Analysis*, vol. 6 (1986), pp. 403-416.

الاعتماد على التقارير المنتقاة وفقاً لمعايير خاصة، وتلك التقارير المنحازة والمحرّفة التي تهتم وتؤكد في الأساس عنصر الدراما والصراع، والسلبي من الأقوال والأفعال»[٦].

ويشير فريق بحثي آخر إلى أن تقارير وسائل الإعلام تميل إلى التركيز على الأحداث ذات الطابع الدرامي، وغالباً ما تفشل في تقديم العادي والطبيعي من الأحداث، في مقابل الأزمات الخطيرة والمفزعة كحوادث الطرق المميتة وحوادث القتل[٧].

وتتعدد الدراسات التي تؤكد مثل هذا التحيز والمبالغة في مضامين وسائل الإعلام للأزمات المجتمعية المختلفة. وتعتمد معظم هذه الأطروحات على الدراسة التي قام بها كومبس وسلوفيك (Combs and Slovic) (١٩٧٩) كأساس لها؛ حيث ربط مؤلفو الدراسة بين معدل التقارير الصحفية لجرائم القتل والإحصاءات الفعلية التي يوردها الجمهور لتقديرات مدى شيوع مثل هذه الجرائم؛ وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطيه قوية بين التقارير الصحفية وتقديرات الجمهور (٠,٧٠) في مقابل التقارير الصحفية والمعدلات الحقيقية لجرائم القتل (٠,١٣)[٨].

وفي المقابل، تناقضت النتائج الحديثة التي أوردتها دراسة فرودنبرغ (Freudenburg) (١٩٩٦) التي تحدت ما توصل إليه كومبس وسلوفيك بشأن تحيز وسائل الإعلام؛ حيث استهدفت هذه الدراسة اختبار النظريات الأربع المختلفة ذات الصلة بالمعالجة الإعلامية للأزمات، بدءاً من المنظور الماركسي لوسائل الإعلام باعتبارها ليست إلا عرائس «ماريونت» في يد الرأسمالية الحديثة، ومروراً بالنظرية التي تشير إلى أن وسائل الإعلام دوماً في عداء مع التكنولوجيا والتقدم، كما أنها أكثر اعتماداً على الانفعال والدراما، وبالتالي غالباً ما تعظّم من شأن الأزمات والمخاطر. وقد توصلت الدراسة إلى أن

---

(٦) Branden B. Johnson and Vicent T. Covello, «Agenda-Setting, Group Conflict and the Social Construction of Risk,» in: Branden B. Johnson and Vicent T. Covello, eds., *The Social and Cultural Construction of Risk* (Dordrecht; D. Reidel Publishing, 1987), p. 179.

(٧) Stephen B. Soumerai [et al.], «Effects of Professional and Media Warnings about the Association between Aspirin Use in Children and Reye's Syndrome,» *Milbank Quarterly*, vol. 70 (1992), pp. 155-182.

(٨) Barbara Combs and Paul Slovic, «Newspaper Coverage of Causes of Death,» *Journalism Quarterly*, vol. 56 (1979), pp. 837-843.

المؤشر الوحيد في الدلالة على تأثير وسائل الإعلام كان عدد الخسائر ومستوى التدمير في الحادثة محل التحليل(٩).

وتتفق النتائج التي توصل إليها فرودنبرغ مع تلك التي توصل إليها أيضاً كلٌّ من رين وآخرين (Renn [et al.]) (١٩٩٢)، وبيرنز وآخرين (Burns [et al.]) (١٩٩٣) حيث يتفق الجميع على وجود علاقة ارتباطية بين المقاييس المختلفة للخسائر المادية في أي أزمة أو حدث والتغطية الإعلامية لهذه الأحداث.

وتلفت دراسات أخرى النظر إلى فكرة أن وسائل الإعلام قد تُعِدّ تقارير أو معالجات مختلفة للأزمات، ولكن بدون الاهتمام بمعيار وضعها في سياقها وخلفياتها، وهو ما يجعل الجمهور يعتمد على نفسه وعلى خلفياته السابقة في تفسير وتكوين رأي بشأن الأزمة أو المشكلة المعروضة(١٠).

وقد يلفت النظر إلى أن معظم الدراسات السابقة تنتمي إلى بيئة الإعلام الغربي، وهو ما قد يختلف بدوره مع المعايير الصحفية السائدة في بلداننا العربية، إلا أن دن وودي وبيترز (Dun Woody and Peters) (١٩٩٢) أكدا أن الممارسات الصحفية الأساسية تبدو متشابهة تقريباً عبر الثقافات والبلدان المختلفة، وذلك على الرغم من اختلاف أيديولوجية الصحفيين في هذه البلدان(١١).

وينقلنا شارلين (Sharlin) (١٩٨٦) إلى وجهة أخرى ذات صلة بدراسات العلاقة بين مضمون وسائل الإعلام والتأثير في مدركات الجمهور للأزمات؛ حيث يفرق بدوره بين الأحداث التي توردها وسائل الإعلام باعتبارها تمثل خطراً عاماً (Macro Risks) كأخبار الوفيات جرّاء مرض منتشر مثلاً على مستوى البلاد، وتلك الأخبار التي تنشرها وسائل الإعلام لحث الجمهور على تجنب سلوك معيّن لأنه قد يعرّض فرداً منهم للخطر (Micro Perspective)؛ حيث تخلق الحالة الأخيرة درجة أكبر من الاهتمام بين الجمهور، لأنهم يشعرون بمزيد من

---

(٩) William R. Freudenrburg [et al.], «Media Coverage of Hazard Events: Analyzing the Assumptions,» *Risk Analysis*, vol. 16 (1996), pp. 31-32.

(١٠) Vicki S. Freimuth [et al.], «Covering Cancer: Newspapers and the Public Interest,» *Journal of Communication*, vol. 34, no. 1 (1984), pp. 62-73.

(١١) Sharon Dunwoody and Hans P. Peters, «Mass Media Coverage of Technological and Environment Risks: A Survey of Research in the United States and Germany,» *Public Understanding of Science*, vol. 1 (1992), p. 202.

القلق والانتباه إلى تلك الأرقام والأخبار التي قد تمسّهم بشكل شخصي[١٢].

ويكمن اهتمام الجمهور وراء متابعة وسائل الإعلام التي تغطي أيّاً من الأزمات في أن هذا الاهتمام يتحدد بمجموعة عوامل تدخل ضمن الحاجة إلى المعلومات التي تتعدى حدود الأرقام والحقائق عن الأزمات، منها على سبيل المثال:

ـ الثقة/ عدم الثقة في الأداء الحكومي لدى التعامل أو تناول الأزمة.

ـ الحاجة إلى تشكيل آراء الفرد الشخصية وتكوين أحكامه وقراراته.

ـ الاهتمام الذي تثيره بعض الأحداث الخاصة، كأن يتأثر حدث جماهيري كبير مثلاً بانفجار أو خسارة ما.

ـ الحاجة إلى التعرف على الجوانب الكيفية للأزمة كشرعيتها أو عدم شرعيتها، مدى احتمال تكراراها أو مدى قدرة المسؤولين عنها على التعامل معها بكفاءة. . .، وهكذا.

ـ الحاجة إلى المعلومات اللازمة والضرورية حتى يتمكن الفرد من التواصل مع الجماعة التي ينتمي إليها بشأن الوقائع والأزمات المختلفة في المجتمع.

وهكذا يرى بعض الباحثين أن وسائل الإعلام في ما تبثه من أخبار وتقارير عن الأحداث المشكلة والأزمات المختلفة إنما تستجيب لحاجة جمهورها الذي يسعى إلى ما وراء الخبر الذي قد لا يركز سوى على الأخبار والحقائق، وهي الطريقة التي تؤدي بدورها إلى ظهور الصراع واختلاف وجهات النظر[١٣].

ويطرح مازور (Mazur) (١٩٩٠) منطلقاً آخر للمعالجة الإعلامية للأزمات، يوضح فيه أن وسائل الإعلام ما هي إلا جزء من منظومة متكاملة للتنمية السياسية والاجتماعية ولتشكيل الآراء نحوها، وهي بهذا الوضع إنما تقوم بدورها كملتقى أو منتدى للخلاف والصراع أو النقاش حول الموضوعات والقضايا المختلفة التي تهم الجمهور. ويضيف مازور أنه لدى مقارنة التغطية الإعلامية المقدمة لأيّ موضوع من الموضوعات بالمقياس والمدى الذي تبرز فيه تلك القضية على

---

(١٢) Harold Issadore Sharlin, «EDB: A Case Study in Communicating Risk,» *Risk Analysis*, vol. 6 (1986), pp. 61-81.

(١٣) Sharon Dunwoody and Hans P. Peters, «The Mass Media and Risk Perception,» in: Bayerische Ruck, ed., *Risk is a Construct: Perceptions of Risk Perception* (Berlin: Knesebeck Publishing, 1993), p. 297.

مستوى النشاط السياسي (كالاحتجاجات، خطب السياسيين وتصريحات المسؤولين، المبادرات التشريعية المختلفة، أنشطة جماعات الضغط أو الدراسات المنشورة من قبل المفكرين) وجدنا ارتباطاً وثيقاً بين كلا المقياسين[١٤].

ويرسم روثمان وليكتر (Rothman and Lichter) (١٩٨٧) بُعداً آخر يؤثر في المعالجة الإعلامية للأزمات يّحمّل الوسائل الإعلامية مسؤولية التضخيم والتشويه وعدم دقة المعلومات المقدمة، من خلال المعايير التي تعتمد عليها هذه الوسائل في اختيار المصادر التي تتحدث وتناقش مثل هذه الأحداث.

وبعد ذلك قام كل من روثمان وليكتر بتحليل مضمون التقارير الإعلامية التي تناولت القضية باعتبارها حدثاً أقلق الجمهور، وتوصلوا إلى أن المصادر التي استضافتها هذه الوسائل انتقدت مثل هذا النشاط. وقد تم الاعتماد على هذه المصادر وتصريحاتها بشكل أكبر من تلك التي كانت مؤيدة لمزيد من التقدم في إنتاج الطاقة النووية. ومن ثَّم أشار كلا الباحثين إلى أن المعايير التي تستخدمها وسائل الإعلام في اختيار خبرائها لا تتفق بأي حال حتى مع المعايير التي يضعها الخبراء أنفسهم في مشكلة ما[١٥].

ولدى اختيارهم مصادرهم من الخبراء، يأخذ الصحفيون عدداً من العوامل والمعايير الأخرى في الاعتبار، كما أشارت دراسة شيبرد (Shepherd) (١٩٨١)، الذي أشار إلى أن هذه العوامل تتضمن مثلاً كون المصدر الخبري يسهل الوصول إليه، وهو ذو ملامح مناسبة، كما أن لديه استعداداً للحديث ووجود خبرة سابقة للتعامل بينه وبين الصحفي، والألفة، والسمعة المعروفة للخبير في الأوساط المهتمة بالقضية أو الحديث. . وهكذا[١٦].

أما إذا تعلق الأمر بمناقشة بعض القضايا الخلافية والأزمات التي تحمل العديد من الأطروحات المتصارعة، فيظهر عامل آخر يفسره ساندمان (Sandman) (١٩٨٨)؛ حيث يشير إلى أنه طالما كان الصحفيون أنفسهم ليسوا خبراء في شؤون

(١٤) Allan Mazur, «Nuclear Power, Chemical Hazards and the Quantity of Reporting,» *Minerva*, vol. 28, no. 3 (1990), pp. 294-323.

(١٥) Stanley Rothman and Robert Lichter, «Elite Ideology and Risk Perception in Nuclear Energy Policy,» *American Political Science Review*, vol. 81, no. 2 (1987), pp. 383-404.

(١٦) R. Gordon Shepherd, «Selectivity of Sources: Reporting the Marijuana Controversy,» *Journal of Communication*, vol. 3, no. 2 (1981), pp. 129-137.

الأزمة محل التغطية، ولا يستطيعون التحقق مما إذا كانت المعلومات التي يوردها الخبير صحيحة أم لا، فإنهم يحاولون بالتالي أن يختاروا الأشخاص ذوي وجهة النظر المعتدلة أو المتوازنة والأكثر شعبية والأكثر إبرازاً لموقفها من الصراع، بدون هؤلاء الذين يحملون وجهات نظر متطرفة ومعقدة في تفسيرها للأزمة(١٧).

ويميل العديد من الباحثين إلى انتقاد أداء وسائل الإعلام لدى تغطية بعض الأزمات استناداً إلى عامل كفاءة الصحفيين أنفسهم وتوجهاتهم الشخصية نحو بعض الأزمات بعينها Competences and Attitudes؛ فمثلاً يشير كوهين (١٩٨٣) إلى أن الأساليب المتحيزة والمشوهة لتغطية وسائل الإعلام لبعض الأحداث ما هي إلا نتيجة لنقص خبرة وكفاءة الصحفيين في مجال المعلومات عن الأزمات التي يغطونها من جهة، فضلاً عن احتمال وجود اتجاهات عدائية شخصية تجاه أيٍّ منها، فعلى سبيل المثال أثبتت الأبحاث الميدانية التي أجريت في الولايات المتحدة إلى أن العديد من الصحفيين مثلهم مثل الجمهور العام لديهم خبرة ضئيلة بشأن المعلومات العلمية والتكنولوجية، وما قد يتعرض له الجمهور من أخطاء جرّاء هذه العلوم(١٨).

ومن ثَّم يتضح أن المُخرج النهائي لمضامين وسائل الإعلام ما هو إلا نتاج لعملية موازنة غير ثابتة ومطاطة بين احتياجات الوسيلة الإعلامية نفسها من جهة، وتأثير مصادر المعلومات من جهة ثانية، وأخيراً الاحتياجات المتنامية والمختلفة للجمهور العام.

ويطرح العديد من الدراسات السابقة عوامل مختلفة ذات آثار واضحة على المنتج النهائي لوسائل الإعلام لدى تغطية الأزمات، منها تأثير المنظمات الإعلامية، وتأثير عامل المنافسة ومدى موضوعية الصحفيين لدى تغطيتهم لبعض الأزمات، فضلاً عن تأثير مطالب الجمهور العام في أداء هذه الوسائل.

ويوضح مارك پيروت (Peyrot) (١٩٨٤) أن بروز أو ظهور أي أزمات على مستوى الاهتمام المجتمعي هو عملية معقدة، غالباً ما تكون نتاجاً للصراع بين أسباب المشكلة والمدافعين عن أصحابها من جهة، وهؤلاء المتورطين فيها

---

(١٧) Peter M. Sandman, «Telling Reporters about Risk,» *Civil Engineering*, vol. 58, no. 8 (1988), pp. 36-38.

(١٨) Bernard Cohen, «Nuclear Journalism: Lies, Damned Lies, and News Reports,» *Policy Review*, vol. 26 (1983), pp. 70-74.

بشكل سلبي، من جهة أخرى، ومن ثم لا يمكن تفهمها جيداً إلا باختبار الاستجابات المجتمعية لها، مع توجيه مزيد من الاهتمام للعمليات السياسية والإعلامية التي تدفعها إلى السطح[١٩].

وإذا كان بيروت قد اكتفى بالإشارة إلى دور وسائل الإعلام في دفع الأزمة إلى السطح، فإن ديفيد ألثاييد (Altheide) بدا شبه متخصص في الدراسات التي تناولت دور وسائل الإعلام في خلق وتشكيل الأزمات بما يعنيه من ذلك من تشكيل للرعب أو الخوف لدى الجمهور، وذلك عبر سلسلة من الدراسات سيتم تناولها بالتفصيل تباعاً حسب ترتيبها الزمني؛ ففي عام (١٩٨٧) قدّم ألثاييد دراسته عن دور وسائل الإعلام في المشكلات الاجتماعية بالتطبيق على مشكلة «الطفل التائه أو المفقود» (The Missing Child Problems) باعتبارها مثّلت ظاهرة في ذلك الوقت أو هكذا صورت وسائل الإعلام الأمر.

وفي دراسة ألثاييد قام الباحث بانتقاد أسلافه من باحثي الإعلام لتجاهلهم مفهوم التأثير الممتد لوسائل الإعلام، والذي يؤثر في الجمهور فيما وراء مرحلة المشاهدة المبدئية للحدث أو المشكلة، ومن ثُم اختبر الباحث تأثير وسائل الإعلام في تشكيل الإحساس بالذعر وإبراز مشكلة الطفل المفقود لدى الجمهور سعياً إلى توفير فهم أفضل للعلاقة بين وسائل الإعلام وخلق المشكلات الاجتماعية.

وقد جمع ألثاييد بين دراسة بدايات الظاهرة، الادعاءات والادعاءات المضادة لأسبابها، طبيعة ومدى المشكلة جنباً إلى جنب مع الدراسة التطبيقية لتأثير مصادر المعلومات المختلفة في المشكلة للتعرف على الطريقة التي تتشكل بها المعرفة والخوف والقلق لدى الجمهور بشأن المشكلات الاجتماعية المختلفة.

وقد طبّق الباحث الدراسة على عيّنة مكوّنة من (٩٦) مبحوثاً، أكدت نتائج الاستبيان الذي طبّق عليهم أن وسائل الإعلام ـ وتحديداً التلفزيون ـ من أبرز مصادر المعلومات لديهم، لأنها تسمح بمدى واسع من التفاعلية وتبادل للمعلومات، فضلاً عن أن المعلومات المصورة تجلب المشكلة إلى غرفة معيشة كل فرد، في إشارة رمزية إلى أن الصورة تبقى عالقة في الأذهان، ومع استمرار

(١٩) Mark Peyrot, «Cycles of Social Problem Development: The Case of Drug Abuse,» *Sociological Quarterly*, vol. 25, no. 1 (1984), p. 83.

واستدامة ما يقدم يصبح الأمر أشبه بالحلقة المحكمة حول تفكير الجمهور واهتمامه[٢٠].

في عام ١٩٩٣ قدم لنا تيرنر وأوركت (Turner and Orcutt) (١٩٩٣) دراسة حالة أخرى تناولت المعالجة الإعلامية لمشكلة المخدرات بالتركيز على دور الصحافة في معالجة المشكلة باعتبارها حدثاً اعتبر ظاهرة وقتئذ.

وقد اختبرت الدراسة الكيفية التي استخدم بها الصحفيون ورسامو الكاريكاتير في الصحف الأمريكية النتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها من قبل إحدى الدراسات الميدانية السنوية التي تناولت مشكلة تعاطي الطلاب للمخدرات، وكيف استخدمت الصحافة هذه الإحصاءات لتقديم ادعاءات ودق أبواق الخطر، منذرةً بقدوم وباء الكوكايين وغيره من المخدرات إلى البلاد عام ١٩٨٦. واعتمدت الدراسة على اختبار مفهوم أساسي وفرضية رئيسية أطلق عليها الباحثان «عملية خلق مشكلة المخدرات» (The Process of Creating Drug Problem) وقد توصلت الدراسة من خلال تحليل مضمون عيّنة من الصحف إلى أن ظروف المنافسة في مجال الإنتاج والعمل الصحفي تؤثر بالفعل في الإنتاج الصحفي، ولكنه تأثير من الجانب السلبي، حيث تؤدي غالباً إلى التشويه وتقديم الإحصاءات بشكل خاطئ بما يؤدي إلى تفسيرها بشكل خاطئ من قبل الجمهور أيضاً. ويختتم الباحثان دراستهما بالتشديد على عنوان الكتاب: كيف تكذب من خلال الإحصاء (How to Lie with Statistics) باعتباره خير مثال على ما يمكن أن يفعله الصحفيون بالرأي العام لدى تفسير نتائج البحوث والدراسات بشكل غير سليم[٢١].

ويضيف ساكو (Sacco) (١٩٩٥) إن تشكيل وخلق الأحداث الإجرامية قد يُفهم في إطار الضغوط المؤسسية على الصحفيين، أو في إطار العلاقات بين وكالات الأنباء ومصادرها، ولكن ـ وفي النهاية ـ تؤدي الطريقة التي تجمع وتصنف وتؤطر وتوضع التقارير الخاصة بأخبار الجريمة فيها، إلى تشكيل وعي الرأي العام وإحساسه بأحوال المجتمع من حوله، واحتمال اعتبار الجريمة

---

(٢٠) David Altheide, «The Mass Media and the Social Construction of the Missing Children Problem,» *Sociological Quarterly*, vol. 28, no. 4 (1987), pp. 473-492.

(٢١) James Orcutt and Blake Turner, «Shocking Numbers and Graphic Accounts: Quantified Images of Drug Problems in the Print Media,» *Social Problems*, vol. 40, no. 2 (1993), pp. 190-206.

مشكلة مُلحّة وخطيرة، وأخيراً التعرف على نوعية المشكلات التي تخلق الإحساس بعدم الأمن، التي ينبغي للجمهور الخوف منها وحذرها[٢٢].

وفي الإطار نفسه الذي يهتم بدور القائم بالاتصال في عملية تشكيل وعي وإحساس الجمهور بالأزمات في المجتمع، تأتي دراسة باترسون (Patterson) (١٩٩٦) التي سعت إلى التعرف على أثر الأساليب الجديدة في كتابة التقارير الإخبارية في منح الصحفيين مزيداً من القدرة على التحكم في المضمون الإعلامي الخاص بهذه النوعية من الأخبار. وقد أشار باترسون إلى أن هذه الأساليب الجديدة، قد أدت إلى تبعات عديدة، أهمها تركيز الصحفيين على الأخبار السلبية والجوانب المظلمة في أي قصة إخبارية، وخاصة ما يتعلق منها بالأداء السياسي للحكومات، وهو ما أدى بدوره إلى حالة من السخط، وعدم الرضا العام بين الجمهور تجاه القادة والمؤسسات الحكومية التابعة لهم، ووصل الأمر في نهاية المطاف إلى صعوبة شديدة لدى هذه الفئة من السياسيين في ممارسة نشاطاتهم وجهودهم في أحيان كثيرة[٢٣].

وتثير دراسة كيتزنغر وريلي (Kitzinger and Reilly) (١٩٩٧) تساؤلات عديدة بشأن القصص الإخبارية التي تلفت اهتمام القائمين بالاتصال لدى تغطية أخبار الأزمات والأحداث المُشكلة في المجتمع، منها: متى، ولماذا تصبح أزمات بعينها عناوين الأخبار والمانشيتات الكبرى، في حين يختفي البعض الآخر خلف الستار؟ وقد توصّل الباحثان إلى العديد من العوامل المؤثرة في بروز أو اختفاء القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات، ومن أهمها عنصر المنافسة الصحفية، تدريب الصحفيين، القيم الإخبارية السائدة في المجتمعات الغربية تحديداً، طبيعة وتوجهات المؤسسة الصحفية أو الإذاعية، وأخيراً قيم وثقافة المجتمع التي تحدث في مثل هذه الأحداث.

ويضيف الباحثان إلى أنه على الرغم من العطش الإعلامي لأخبار الأزمات والمشكلات المجتمعية، إلا أنها تفشل في المقابل في متابعة وتبنّي المخاطر ذات المدى الطويل التي تهدد المجتمع باستمرار، فالأمر لا يتعدى فكرة

---

(٢٢) Vincent F. Sacco, «Media Constructions of Crime,» *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 539 (1995), Reactions to Crime and Violence, pp. 141- 154.

(٢٣) Thomas Patterson, «Bad News, Bad Governance,» *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 546 (July 1996), The Media and Politics, pp. 97-108.

«الزوبعة في فنجان» على الأغلب؛ بحيث تفشل معظم وسائل الإعلام في مواجهة الصمت الرسمي من قِبل الحكومات والجهات الرسمية تجاه بعض الأزمات، كما قد تفشل في مواجهة عدم الاستقرار، وحالة الخطر الجمعي التي قد تهدد مشاعر الأفراد في أحيان كثيرة. ومن ثَّم تختتم الدراسة نتائجها بالإشارة إلى أنه لا يمكن افتراض كون وسائل الإعلام حليفة دائمة ومضمونة لأخبار الأزمات والمشاكل ما لم يروج لها من جهات أخرى، كما أنه لا ينبغي التصفيق لكل ما تثيره هذه الوسائل باستمرار دونما النظر إلى ذلك بعين نقدية واعية[٢٤].

وتختبر الدراسة التالية قدرة بعض الفئات المجتمعية وجماعات الضغط، أو كما يطلق عليهم «مدّعو الأزمات» (Claims Makers) على انتقاء واختيار مشكلات مجتمعية بعينها وتسليط الضوء عليها باعتبارها خرقاً واضحاً لنواميس وقيم المجتمع وقوانينه، مستخدمين في ذلك وسائل الإعلام.

وقد اعتمدت الدراسة على إحدى دراسات الحالة وهي أزمة اختراقات البنوك وتهديد العملة التي أثارتها التقارير الصحفية الاقتصادية في الولايات المتحدة، التي عمّمت القضية ووسّعت نطاقها ليضم قطاعات أخرى أوسع في المجتمع بشكل مكّن جماعات الضغط من استغلال الموقف لخلق حالة أو موجة من الاختراقات المشابهة التي أدت في النهاية إلى إصدار قوانين وسياسات جديدة منظمة للموقف في المجتمع.

وتؤكد الدراسة في النهاية دور وسائل الإعلام في إثارة وتضخيم مثل هذه الحالات والمشكلات، متسائلة كذلك عن تصاعد وتزايد هذا الدور في ظل تنامي وسائل الإعلام واتساعها، ممثلة في وسائل الإعلام الإلكترونية وعلى رأسها شبكة الإنترنت[٢٥].

أما رونالد جاكوبس فيقدم دراسة في عمق ما تسعى دراستنا الحالية إلى اختباره؛ حيث اختبر الباحث مباشرة فكرة أن إنتاج الأخبار لا ينفصل بشكل أو بآخر عن إنتاج الأزمة (Producing the News Producing the Crisis)، وقد

---

(٢٤) Jenny Kitzinger and Jacquie Reilly, «The Rise and Fall of Risk Reporting: Media Coverage of Human Genetics Research, False Memory Syndrome and Mad Cow Disease,» *European Journal of Communication*, vol. 12, no. 3 (1997), pp. 319-350.

(٢٥) Lawrence T. Nichols, «Social Problems as Land Mark Narratives: Bank of Boston, Mass Media and Money Laundering,» *Social Problems*, vol. 44, no. 3 (1997), pp. 324-341.

استخدم الباحث أسلوب الملاحظة بالمشاركة في التوصل إلى نتائجه في الدراسة الحالية؛ حيث سعى الباحث إلى الاندماج الكامل في العمليات التي يقوم بها الصحفيون التلفزيونيون لإنتاج الأخبار المختلفة. وفرّق الباحث بين مفهومين هما مفهوم إنتاج الأخبار بشكل روتيني ومفهوم الأحداث الإعلامية (Media Event) التي يسعى الصحفيون بشكل عام إلى تحقيقها باستمرار تحت وطأة عدة ضغوط، أهمها نسب توزيع الصحف ومعدلات مشاهدة القناة التي يعملون بها. ويؤكد جاكوبس في النهاية أن فكرة «السرد الوصفي» (Narrativity) مكون أساسي من مكونات العمل الإخباري؛ حيث يسعى الصحفي إلى تشكيل الحدث وكأنه قصة لا بد أن يكون لها بداية ووسط ونهاية، ومن ثم لا بد أن يكون لها حبكة وذروة يحتدم فيها الصراع. ومن خلال هذه العوامل والأساليب الصحفية (الصحفية والتلفزيونية) تسهل وسائل الإعلام فكرة إدراك الأزمة والإحساس والشعور بوطأتها[٢٦].

وبينما ركز جاكوبس على آليات العمل الإعلامي لخلق الأزمات أو إنتاجها، اهتم ديفيد ألثاييد (١٩٩٧) بالآليات نفسها، وإن كان على مستوى نفسي أكثر ارتباطاً بما قد تثيره هذه الآليات من تبعات لدى الجمهور. وبينما اعتبر جاكوبس آليات وسائل الإعلام في إنتاج الأخبار آليات لإنتاج الأزمات، أشار ديفيد ألثاييد إلى أنها «آليات إنتاج الخوف» (Production of Fears)؛ حيث اختبر الباحث الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام الإخبارية في الترويج لأطروحات الرأي العام لفكرة الخوف وعدم الإحساس بالأمان من خلال تقديم نموذج يعتمد على الأشكال والأساليب الاتصالية الحديثة في مجال إنتاج الأخبار.

ويشير ألثاييد إلى أن الإطار الذي تقدم من خلاله المشكلة (Problem Frame)، بالإضافة إلى الشكل البرامجي، وحاجة وسائل الإعلام إلى الإثارة والإمتاع لإنتاج الأخبار يتم في إطار دنيوي أو نفعي (Secular Version) بحت من قِبل وسائل الإعلام الإخبارية في لعبة الأخلاق المفقودة، إن جاز التعبير، وهو ما يروّج بدوره للرسائل التي تبرر وتشرع الخوف لدى الجمهور. ويقدم ألثاييد مجموعة من الخطوات التي تمثل عملية خلق أو ابتكار المشكلة في وسائل الإعلام (The Media-Problem Process) كالتالي:

(٢٦) Ronald N. Jacobs, «Producing the News, Producing the Crisis Narrativity Television and News Work,» *Media, Culture and Society*, vol. 18, no. 3 (1996), pp. 373-397.

ـ هناك شيء غير مرغوب فيه وكريه يراه الجمهور كمشكلة (عملية تقديم الادعاءات أو المزاعم Claims Making).

ـ توجيه الجمهور لمدخل المشكلة (Problem Orientation) الذي ستطرحه وسائل الإعلام للجمهور العام بحيث يتناسب مع الاهتمام بالمشكلة.

ـ لا بد أن تتوافق هذه العملية مع غيرها من المشكلات التي يسعى الخصوم فيها إلى إكسابها شرعية الوصول إلى الأخبار وشرعية التغطية الإخبارية لها.

ـ قد تكون المشكلة جديدة أو نسخة مختلفة (زاوية جديدة) لمعالجة حدث أو أزمة سابقة.

ـ الترويج للشخصية الرئيسية في الحدث (Problem-Character) وإبرازها كجزء من الحل، ولكن مع إتاحة الفرص لهؤلاء «المسؤولين» عن الحل أن يتحكموا في المشكلة ويتم من جانب آخر التحكم بهم، ومراقبتهم وربطهم بشكل أساسي بالشخصية الرئيسية في الحدث.

ـ تقديم مخرجات وسائل الإعلام المختلفة، والمعلومات بشأن الموضوع، والروابط ذات الصلة بالمسؤولين وموضوعات أخرى مشابهة ذات صلة أو قد تكون معلومات عن أزمة أو مشكلة جديدة.

ـ وأخيراً، تعود العملية إلى الخطوة الأولى مرة أخرى.. وهكذا.

إذن يؤكد ألثاييد في النهاية أن بيئة عمل وسائل الإعلام تساهم إلى حد كبير في نشر وتوسيع مدى الإحساس بالخوف من خلال التركيز والمحتوى والعملية المتكاملة التي تنتهي بالتشديد على شرعية الخطر، وشرعية الإحساس به[٢٧].

ويلفت إيركسون (Ericson) النظر إلى آليات تقديم خصائص المجتمع ومشكلاته في وسائل الإعلام، بالإشارة إلى أنه في الوقت الذي تقدم فيه المادة المصورة التلفزيونية تحديداً درجة كبيرة من احتمالية التصديق أو الاقتناع بما يقدم، فإن هذه الطريقة نفسها هي ما تحول الأطروحات التلفزيونية إلى أخبار وأحداث معدة سلفاً، مأخوذة بمنحى جديد فقط Retakes، وإلى مجرد إعادة للتناول والتفاعل مع الأحداث (Re-enactments) واستخدام التعليقات الأرشيفية،

(٢٧) David Altheide, «The News Media, the Problem Frame and the Production of Fear,» *Sociological Quarterly*, vol. 38, no. 4 (1997), pp. 647-668.

وغيرها، وهو ما يخلق في النهاية حالة من الغموض والمشهد الغائم (Blur) الذي يصعب من خلاله التفرقة بين الحقائق والمعلومات، والقيم أو المعرفة وبين الأكاذيب والادعاءات، وكأن الأمر ليس إلا إعادة خلق حالة من الأمية والجهل مرة أخرى لعدم القدرة على فهم ما يحدث بشكل دقيق[٢٨].

ويضيف جيفري أن الكثير من حوادث الماضي قد قدمت أمثلة عديدة على السلوكيات الجمعية Collective Behavior التي تنتشر خلالها الإشاعات المرعبة، والاتهامات حول بعض السلوكيات الانحرافية الخطيرة، التي قد لا تكون أكثر من مجرد اتهامات خاطئة ومزيفة لشخص أو فئة بريئة تماماً مما ينسب إليها.

ويؤكد جيفري دور الصور النمطية والآليات التقليدية في إنتاج الأخبار، كما يقدم العديد من الأمثلة التي يمكن تطبيق النموذج الحالي للدراسة عليها كحملات معاداة السامية التي ينشرها اليهود من حين إلى آخر، موجات الشكاوى من ارتفاع الأسعار وموجات الغلاء والفساد المستشري في البلاد وغيرها من الأمثلة[٢٩].

ويشير ديفيد ألثايد إلى أن دراسته المستمرة وطويلة الأمد للتقارير والبرامج الإخبارية التلفزيونية والصحفية، قد توصلت إلى أن كلمة «الخوف» «الخطر» «عدم الأمان» من المصطلحات الشائعة وواسعة الانتشار في الأخبار وخلال كافة أقسام الصحف أو عبر الأشكال البرامجية التلفزيونية المختلفة، كلها تسعى بشكل أو بآخر إلى التأثير في إحساس الجمهور بعدم الأمان والقلق، كما لوحظ أنها تنتقل من موضوع إلى موضوع، ومن وسيلة إلى أخرى في سعي دائم وحثيث لتشكيل وعي الأفراد وتوقعاتهم لفكرة أن الخطر أو الأزمة جزء مركزي وملمح رئيسي من ملامح البيئة الآن[٣٠].

وإذا كان ديفيد ألثايد قد تناول دور وسائل الإعلام بشكل عام في التركيز على فكرة الخوف، وبالتالي تشكيل الإحساس بإدراك الخطر أو الشعور به من قبل الجمهور، فإن دونا كيلنيغبك (Killingbeck) (٢٠٠١) قد طبّقت هدف

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٢٩) Jeffrey S. Victor, «Moral Panics and the Social Construction of Deviant Behavior: A Theory and Application to the Case of Virtual Child Abuse,» *Sociological Perspectives* (Fall 1998).

(٣٠) David Altheide, «Fear in the News: A Discourse of Control,» *Sociological Quarterly*, vol. 40, no. 3 (1999), pp. 475-503.

الدراسة السابقة نفسه، ولكن من خلال التطبيق على دراسة حالة بعينها هي حالات إطلاق النار في المدارس من قبل الطلاب من جهة، ومن خلال ربط ذلك بالإطار النظري للدراسة الحالية وهو نموذج التهديد أو الخطر الأخلاقي (Moral Panic)، حيث اهتمت دراسة كيلنيغبك بالتعرف على دور المعالجة التلفزيونية الإخبارية لأحداث إطلاق النار في المدارس من قبل طلاب هذه المدارس في تشكيل الإحساس بالخطر الجمعي والإحساس بأن خطراً أخلاقياً يتهدد المجتمع بأكمله بشكل عام.

وتشير الباحثة إلى أن تسعة حوادث مرتبطة بإطلاق النار في المدارس بين عامي ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ قد أعطت الفرصة لوكالات الأنباء لبناء موضوع «روتيني» ودائم لحوادث العنف في المدارس، حيث تميزت الأخبار من هذه النوعية، بالقيمة الإخبارية العالية والجاذبية الشديدة.

وكان من نتائج التركيز والتشويه الإعلامي الذي ظهر على شكل موجات متتالية أن تشكّل الرأي العام نحو هذه القضية، وزادت معدلات الخوف من جرائم المدارس بما ساهم في تعميق الخوف من انحراف المراهقين أصلاً، ومن أعمال العنف المرتبطة بهم من ناحية. كما أشعل القائمون على أمن السياسات العامة نحو زيادة الدعم المادي المخصص لأمان المدارس، وهو ما اعتبر نوعاً من التجارة الرائجة آنذاك وطرح فكرة المستفيدين من إشعال الأزمة وتضخيمها عبر وسائل الإعلام من ناحية أخرى. وأدت هذه المعالجة كذلك إلى الترويج لاستهلاك الجمهور العام لوسائل الحماية كزيادة اقتناء الوسائل التكنولوجية الخاصة بالحماية، الأمر الذي أكد مقولة فيشمان (Fishman) (١٩٧٨) «شكّلت وسائل الإعلام موجات الجرائم التي أثرت في السياسة العامة من خلال إشعال الغضب الجماهيري والتأثير في مستويات ومقاييس الخوف»[٣١].

وإذا كنا قد تناولنا بعضاً من الدراسات السابقة التي تناولت نموذج التهديدات المجتمعية الذي استخدمته الدراسة كإطار نظري، فإن الشق المكمل لهذا الإطار هو مفهوم الخطر المجتمعي (Risk Society) الذي طرحه أورليش بك عام ١٩٩٢؛ تناولته مجموعة أخرى من الدراسات السابقة كتلك الدراسة التي نقدم لها الآن؛ حيث تناولت الدراسة ترويج وسائل الإعلام لثقافة

---

(٣١) Donna Killingbeck, «The Role of Television News in the Construction of School Violence as a Moral Panic,» *Journal of Criminal Justice and Popular Culture*, vol. 8, no. 3 (2001), pp. 186-202.

الاستهلاك بما تتضمن من مظاهر كالترويج للأكلات السريعة وغيرها من أنماط الحياة التي تمثل خطورة على الأفراد (Risky Lifestyles)؛ حيث تشير الدراسة إلى أن مستقبل فرضية أورليش بك ـ التي تفيد بأن المجتمعات الحديثة ما هي إلا مجتمعات أكثر عرضة للمخاطر والأزمات ـ تعتمد في استمرارها على الطريقة التي تعالج بها وسائل الإعلام مجموعة المعارف العلمية في مجتمعاتنا التي تعاني أزمات عديدة.

وتورد الدراسة مراجعة سريعة للمعالجات الإعلامية التي قدمت للعديد من الأزمات منذ السبعينيات، ومنها تقسيم الثروات، ثم الصراعات العرقية في المجتمعات المختلفة، فجوة الأجيال وأزمة الثقة بين الشباب والجيل الأكبر، التلوث البيئي، تدهور القيم والعلاقات الإنسانية، جفاف العديد من الموارد المائية، مشكلة ثقب الأوزون، وزيادة حرارة الأرض، وصولاً إلى موجات الإرهاب العالمي، والكساد الاقتصادي. . . بما يدفع الأفراد إلى الشعور بأن كل يوم يتكشف عن خطر أو أزمة جديدة، مرض جديد، خطر بيئي جديد يهدد حياتنا وبقاءنا على وجه الأرض.

وتضيف الدراسة أنه من الصحة بمكان أن وسائل الإعلام تلعب دوراً بارزاً في دفع الجمهور إلى العديد من السلوكيات الاستهلاكية، ولكنهم في المقابل يشاركون في العديد من السلوكيات الخطرة طواعية. وفي النهاية يبقى تصوير وسائل الإعلام لبعض القضايا كقضايا سمنة الأطفال ـ على سبيل المثال ـ سبباً في دفع الحكومات والسياسات إلى توفير مزيد من النفقات على قطاع الصحة، نتيجة الشعور بأن مثل تلك القضايا خطر يهدد المجتمع[٣٢]. والمثال الآخر والأبرز لنا هنا هو مشكلة إنفلونزا الطيور في مصر وما استتبع ظهورها من ضجة إعلامية وسياسية عديدة حاولت تقنين خطرها.

ويتناول أليسون كافاناغ (Cavanagh) (٢٠٠٧) مفهوم مجتمع المخاطر مرة أخرى في علاقته بمفهوم التهديدات المجتمعية، وذلك من خلال سعيه إلى خلق معبر مشترك بين كلا المفهومين من خلال التطبيق على المعالجة الإعلامية للإنترنت كوسيلة تكنولوجية حديثة والمخاوف التي أثارتها الصحف بشأنها في

---

(٣٢) Stephen Kline, «Fast Food, Sluggish Kids: Moral Panics and Risky Lifestyles, Cultures of Consumption,» Birkbeck College (London), Working Paper; Series no. 9 (2004), <http://www.consume.bbkac.uk>.

الفترة من عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٠. ويشير الباحث إلى أن المنظرين الحاليين الذين قدموا لنظرية الخطر المجتمعي أصبحوا يهتمون في الآونة الأخيرة بمفهوم التهديدات المجتمعية، مشيرين إلى أن الزمن قد أصبح زمن تأكيد ضرورة الاستفادة من نماذجه، فقد أصبحت نماذج التهديدات المجتمعية محكومة بآليات اجتماعية جديدة تربط بين مخاوف الأفراد والمخاوف التي تثيرها وسائل الإعلام.

وتهتم دراسة كافاناغ بأسلوب الربط بين كلٍّ من نظريتي التهديدات المجتمعية ومجتمع المخاطر، مع الأخذ في الاعتبار الأصول والاعتبارات المنهجية والمداخل التي تقيس دور وسائل الإعلام في الدعم والترويج للمخاوف والقلق بين الجمهور العام[(٣٣)].

وقد استهدفت دراسة إليانور سينغر التعرف على الكيفية التي تغطي بها وسائل الإعلام أخبار كل من الحوادث، والأمراض، والكوارث الطبيعية وغيرها من المخاطر، وذلك من خلال تحليل مضمون عيّنة من الصحف والمجلات الإخبارية، فضلاً عن التغطية التلفزيونية وبعض المقارنات على مستوى وسائل الإعلام المحلية، ووسائل الإعلام المتخصصة في الجمهور، أو تلك المتخصصة في موضوعات بعينها على مدار أربعة أسابيع في عام ١٩٦٠، وأربعة أشهر في عام ١٩٨٤؛ وقد بلغ حجم العيّنة الإجمالي ٩٥٢ قصة إخبارية خلال عام ١٩٨٤ و٣٢٣ قصة إخبارية خلال عام ١٩٦٠.

وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود أدلة تشير إلى تغير وجهة وسائل الإعلام نحو تغطية الأزمات بالنقصان خلال الفترة بين عامي ١٩٦٠ أو ١٩٨٤، بل على العكس أصبحت الأزمات تحظى بمزيد من الاهتمام، حتى وإن كانت تغيرات طفيفة إلا أنها أكيدة وثابتة في خطواتها نحو الزيادة وفقاً لمفهوم الخطر المجتمعي[(٣٤)].

وعالجت دراسة ستيف ثومبسون (Thompson) (٢٠٠٧) العلاقة بين آليات وسائل الإعلام في الاستثارة واللعب على وتر عواطف الجمهور، وظاهرة أو قضية التحرش الجنسي بالأطفال باعتبارها تهديداً مجتمعياً هدد المجتمع

---

(٣٣) Allison Canavagh, «Taxonomies of Anxiety: Risks, Panics, Pedophilia and the Internet,» *Electronic Journal of Sociology* (2007).

(٣٤) Eleanor Singer and Phyllis M. Endreny, *Reporting on Risk: How the Mass Media Portray Accidents, Diseases, Disasters and other Hazards* (New York: Russell Sage Foundation, 1993).

البريطاني في فترة من الفترات. ويشير ثومبسون إلى أن التقارير الإخبارية الساخنة ترتبط بشكل لا يمكن إنكاره بمفهوم التهديدات المجتمعية، وغالباً ما تعتبر هذه التقارير مسؤولة عن حالة الهياج الجماهيري (Public Hysteria) التي أصابت الشعب البريطاني بشأن قضية التحرش الجنسي بالأطفال تحديداً. ويضيف ثومبسون أن التقارير الإخبارية التي نشرتها الصحافة البريطانية قد أبرزت مجموعة من التصرفات العنيفة، وتسبّبت في مناخ من الكراهية والحقد الهستيري طغى على مدارك ومفاهيم الجمهور الذي اعتبر القضية غاية في الحساسية، مفتقداً بذلك للغة المتحضرة، أو تلك التي تسعى إلى خلق مناخ ملائم للشعور بالأمان لدى أطفال بريطانيا[٣٥].

وهكذا يمكن إجمالاً ملاحظة ما أبدته الدراسات العديدة السابقة من اهتمام بالدور المفترض لوسائل الإعلام في مجال التعامل مع الأزمات أيّاً كان مستواها، من منطلق أن الأمر لا يتوقف على التمثيل الحقيقي لواقع الأزمة أو الخطر فقط، وإنما تحتاج المعالجة الإعلامية لمثل هذه القضايا إلى توافر مجموعة من المعايير، يأتي على رأسها:

ـ الحجم النسبي لتغطية الأزمات المختلفة: بحيث يتوافق تماماً مع حجم هذه الأحداث وخطرها الحقيقي على المجتمع.

تعرضت الدراسات التي اختبرت العلاقة بين وسائل الإعلام والأزمات كذلك إلى تأثير المدى الزمني الذي تتناول فيه وسائل الإعلام حدثاً أو أزمة بعينها مع الزمن الفعلي لحدوث هذه الأزمة بعيداً عن خلق الأزمات، وإبرازها على الساحة بدون مرجعية فعلية سابقة للحدث، ومن ثَم قد تأتي هذه المرجعية عبر مجموعة الخبراء والمتخصصين الذين يعبّرون عن آرائهم ومقترحاتهم بشأن الأزمة؛ بحيث يتوافق هذا العدد أو الكم مع حجم الخبراء الفعلي الذين يحملون وجهات نظر بشأن الحدث؛ وبحيث لا تركز التغطية على تقديم وجهات نظر شخص بعينه بدون بقية من يحملون آراء أخرى متشابهة أو مخالفة له من جهة ثانية.

وهكذا يمكن الجزم بالدور الهام للقائمين بالاتصال في وسائل الإعلام؛ فالتغطية الإعلامية للأزمات غالباً ما تكون منتجاً مهنياً خالصاً يتم تجهيزه في

---

(٣٥) Steve Thompson, «Pedophilia in the News: How Sensationalism in the Media Creates Moral Panic,» Politics, News and Issue (2007), <http://www.helium.com/tm/87747/sensation>.

سياقات اتصالية وإعلامية مختلفة، تتفق في معظمها على وظيفة مفترضة تتمثل في إعلام الجمهور من جهة، وخلق مساحة لإعمال الجدل والنقاش بين الجمهور العام نحو ما تقدمه من أحداث من جهة أخرى. وإن أجمعت هذه الدراسات أيضاً على عدم الاتفاق الأكيد في المنظور الذي يستخدمه القائم بالاتصال عند النظر إلى وصف وتقديم الأزمات.

وفي سياق الحديث عن الدور المرتبط بالقائم بالاتصال أيضاً، يلاحظ وقوع معظم الدراسات السابقة في حيرة تحديد الأدوار المنوطة به، وبالتالي المنوطة بالوسيلة التي يمثلها؛ حيث يواجه الصحفي بعدد متنوع ومختلف من التوقعات والاحتياجات على مستوى كافة الشرائح الاجتماعي؛ فالجمهور على سبيل المثال يتوقع تقديم تغطية شاملة، ومقنعة، وذات دقة ومصداقية عالية لدى عرض الأزمات التي تواجهه، كما يفترض أن تقدم له وسائل الإعلام التوصيات والنصائح الضرورية لتجاوز مثل هذا الحدث، وتضغط الجماعات الاجتماعية الأخرى من جانبها لاستخدام وسائل الإعلام للتأثير في الجمهور والرأي العام تجاه الحدث، ويبرز دور القادة السياسيين وأصحاب المصالح الاقتصادية هنا. وهكذا وبالتالي تتصارع أهداف الصحفيين مع كل هذه التوقعات، خاصة في وقت الأزمات ووجهات النظر المتصارعة.

٢ ـ الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغير إحساس الجمهور بالخطر جرّاء التناول الإعلامي للأزمات

يحدد الباحثون نمطين من أنماط التحيز والتشويه اللذين تقوم بهما وسائل الإعلام عندما تقدم للأزمات وهما: المبالغة في التقديرات (Overestimation) من خلال التركيز على الأسباب والنتائج أو الحلول من الزاوية العاطفية، في مقابل الاستهانة أو التقليل (Underestimation) من شأن المعدلات العالية لحدوث الأزمة وإحساس الجمهور بالزحف الهادئ أو الخفي للأزمة على مجريات حياتهم (Quiet Killers)[٣٦].

ويؤكد هورنيغ (Hornig) (١٩٨٨) في دراسته أن أسلوب وسائل الإعلام الذي يعتمد على التركيز على الدراما والعنصر العاطفي يؤثر بالفعل في تذكر الأفراد، وفهمهم للحقائق الأساسية المجردة في أي أزمة أو خطر، بدليل أنه

---

(٣٦) Combs and Paul Slovic, «Newspaper Coverage of Causes of Death,» p. 840.

عندما حذفت الأجزاء ذات الطابع الدرامي من القصة الدرامية، اختلفت النتيجة لصالح فهم أفضل وتذكر حقائق أكثر منها، والعكس قد أدى بالفعل إلى مزيد من الإحساس بالخطر والتأزم (Higher Perceived Risk)[٣٧].

وفي الإطار نفسه الذي يتناول التأثير المباشر لوسائل الإعلام في السلوك؛ فرّقت الدراسة التالية بين تأثيرات التلفزيون، في مقابل تأثيرات الصحف في الاستجابات السلوكية للأفراد لدى تقديمهما لتقارير إخبارية تتناول المخاطر أو الكوارث الطبيعية. وقد استهدفت الدراسة اختبار تأثير هذه التقارير في سلوك الأفراد عندما تأكدوا بالفعل من المعلومات التي تفيد بوجود تلوث بمياه الشرب في إحدى المناطق؛ حيث قامت الدراسة على افتراض وجود خصائص مميزة لكل وسيلة إعلامية قد تؤدى - في النهاية - إلى نتائج متفاوتة على الجمهور، حتى وإن عالجت القضية نفسها.

وقد توصلت الدراسة بالفعل إلى صحة افتراضها؛ حيث اختلف سلوك الأفراد تجاه شراء زجاجات المياه المعدنية باختلاف الوسيلة الإعلامية: (تلفزيون/ صحف) التي كانت مصدراً أولياً لحصولهم على المعلومات بشأن الأزمة، وكانت النتيجة لصالح التلفزيون، الذي نجح من خلال تقاريره الإخبارية والمادة التلفزيونية المصورة تحديداً في دفع الأفراد إلى مزيد من استهلاك زجاجات المياه المعدنية، وإن كان التأثير مرتبطاً أكثر بردود الأفعال الأسرع للجمهور، في مقابل القناعات الأكثر ثباتاً ورسوخاً بضرورة تغيير السلوك نتيجة الاستمرار في متابعة التقارير الصحفية التي قدمت متابعات أدق وأعمق للحدث[٣٨].

وتضيف الدراسة الحالية إضافة أخرى إلى نتائج الدراسة السابقة؛ حيث يشير باحثوها إلى أنه حتى إذا كانت الوسيلة واحدة - كالصحف مثلاً - فإنها - ومن خلال ما توليه من تغطية أكبر وأعمق لأزمة أو خطر ما - تنجح مقارنة بنظيراتها في استثارة ردود أفعال الجمهور، وتخلق بالفعل حالة من عدم الأمان والذعر، والتوجه السلبي نحو الخطر والأزمة طالما حظيت تلك الأحداث بتغطية أوسع، وحتى وإن لم يختلف المضمون، ومن ثم كان المتغير المستقل

---

(٣٧) Susanna Hornig, «Science Stories: Risk, Power and Perceived Emphasis,» *Journalism Quarterly*, vol. 67 (1988), pp. 767-776.

(٣٨) William Spencer [et al.], «The Different Influences of Newspaper and Television News Reports of Natural Hazard on Response Behavior,» *Communication Research*, vol. 19, no. 3 (1992), pp. 299-326.

هنا هو حجم التغطية الصحفية في صحيفة أو أكثر دون غيرها[٣٩].

وقد أثارت مثل هذه التأثيرات الواضحة لوسائل الإعلام العديد من التساؤلات، منها ما يتعلق بماهية الأحكام والآراء التي يُعتدّ بها عند تقييم شدة أو خطر أزمة ما، كما تقدمها وسائل الإعلام، ومنها ما يتعلق بالأدلة الحقيقية التي يمكن أن تعتبر مرشداً ودليلاً ملموساً على وجود مثل هذا الخطر، وما يستلزمه من تشريعات وقرارات، ومنها ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، ونوعية المعلومات التي ينبغي نقلها للجمهور، ودرجة الثقة المطلوبة من الوسيلة الإعلامية قبل نشر أو إذاعة أي خبر، وما هي الأدوار المطلوبة والحدود المفترضة للسيطرة، أو التحكم في المعلومات التي تقدمها وسائل الإعلام بشأن الأزمات، وأخيراً تساؤلات بشأن هوية الأفراد الذين ينبغي، أو يمكن تقديمهم عبر هذه الوسائل[٤٠].

زاوية أخرى جديرة بالاهتمام تمثلت في الكيفية التي تقدم بها وسائل الإعلام السلطة، ومسؤوليها وتصرفاتهم أو قراراتهم، لما لذلك من تأثير في مستوى ثقة الأفراد في الفئات والجماعات الفاعلة والمؤثرة في المجتمع وما يستتبعه ذلك من درجات الإحساس بالأمان وفقاً لرؤية الأفراد لحجم الجهد المبذول من تلك الفئات في الوقوف على مشكلات المجتمع وحلها؛ ففي إحدى الدراسات التجريبية التي هيّأت للجمهور العام ظروفاً بحثية أشبه ما يكون بالظروف الحقيقية التي يتحدث فيها أحد المسؤولين حول أزمات ما، يسعى من خلاله إلى تعديل تصرفات الجمهور تجاه الأزمة واستعادة ثقته، كان اللافت للنظر في هذه الدراسة هو رد فعل الجمهور الذي استثير وغضب بشكل ذي دلالة، وزادت معدلات إحساس إدراكه للخطر وللأزمة، كما برزت لديه مشاعر مختلفة كالخوف حيث زادت نسبته من ١,٢ بالمئة في بداية التجربة إلى ٣٩,٧ بالمئة في نهايتها، ومن ثّم أكد الباحث أن وسائل الإعلام لا تلعب فقط على آراء الأفراد بشأن الأزمات المختلفة، إنما تستثير فيهم أيضاً مشاعر متطرفة وردود أفعال قلقة، خاصة بين هؤلاء المهتمين بالأزمات أو القضية[٤١].

---

(٣٩) Oene Wiegman [et al.], «Newspaper Coverage of Hazards and the Reactions of Readers,» *Journalism Quarterly*, vol. 56 (1989), pp. 846-862.

(٤٠) Dorothy Nelkin, «Communicating Technological Risks: The Social Construction of Risk Perception,» *Annual Review of Public Health*, vol. 10 (1989), pp. 95-113.

(٤١) Peter M. Sandman [et al.], «Agency, Communication, Community Outrage and Perception of Risk: Three-Simulation Experiments,» *Risk Analysis*, vol. 13 (1993), pp. 585-598.

ويختلف مازوورولي (Mazurollee) (١٩٩٣) مع مجموعة الآراء السابقة للباحثين بالقول إن القضية ليست في المضمون الذي تقدمه وسائل الإعلام للأزمات، إنما الحكم هنا هو في حجم هذه التغطية (Amount of Coverage)؛ حيث يشير مازوورولي إلى أنه حتى التغطية الإيجابية لبعض الأزمات من شأنها خلق انطباعات سلبية لدى الرأي العام، فالأفراد لدى تلقيهم كم كبير من المعلومات والتغطية بشأن حدث ما أو أزمة قد يشعرون بالفعل بوجود مخاطر تحوطهم حتى وإن كانت مجرد احتمالات لمجرد تكرار الحديث عنها على مدار فترة طويلة من الوقت[٤٢]. ومن ثم فإنه لا يكفي أن تتلقى معلومات بشأن الأزمة، وإنما يجب أن يتم التذكير بها من وقت إلى آخر، وإلا قلّت تقديراتنا لها[٤٣].

إشكالية أخرى في مجال العلاقة بين وسائل الإعلام وإحساس الجمهور بالخطر هي أن الأنواع المختلفة من وسائل الإعلام قد تؤدي إلى آثار مختلفة في الجمهور، حيث توصّل سنايدر وروز (Snyder and Rouse) (١٩٩٥) إلى أن التفريق بين المواد الإخبارية والمواد الترفيهية كان إحدى الطرق لتوضيح العلاقة الارتباطية بين التعرض لوسائل الإعلام، وتقديرات الأفراد للخطر الشخصي. فالمواد الترفيهية كان لها التأثير الإيجابي الأكبر، في حين كانت المواد الإخبارية على النقيض بعد ذلك؛ وهو ما يؤكد في النهاية أن العلاقة بين وسائل الإعلام والإحساس بالخطر يكتنفها العديد من العوامل والمتغيرات على مستوى الكم والتأثيرات[٤٤].

وفي الإطار نفسه الذي يسعى إلى التعرف على المتغيرات التي تحكم إدراك الأفراد للخطر ومدى إحساسهم بتأثيره في حياتهم، سعى كل من كلير ماريس وآخرون (Claire Marris [et al.]) (١٩٩٦) إلى تطوير عملية فهم الإحساس بالخطر لدى الأفراد من خلال الدمج بين أكثر من نموذج من النماذج النفسية والثقافية التي تستهدف دراسة عدة عوامل، منها إذا ما كان الأفراد يتحكمون في حجم

(٤٢) Andres A. Wahlberg and Lennart Sjöberg, «Risk Perception and the Media,» *Journal of Risk Research*, vol. 3, no. 1 (2000), p. 39.

(٤٣) Allan Mazur and Jinling Lee, «Sounding The Global Alarm: Environmental Issues in the U.S National News,» *Social Studies of Science*, vol. 23 (1993), pp. 681-720.

(٤٤) Leslie B. Snyder and Ruby A. Rouse, «The Media Can Have More than an Impersonal Impact: The Case of AIDS Risk Perceptions and Behavior,» *Health Communication*, vol. 7 (1995), pp. 125-145.

تعرضهم للمعلومات التي تحمل نوعاً من الخطر أو الأزمة أم لا؟ وهل سيكون تأثير هذه المعلومات ـ في حال تعرضهم لها باستمرار ـ تأثيراً فورياً أم تراكمياً قد يظهر في وقت لاحق؟ وهل ستؤثر هذه الأخطار في الأجيال القادمة؟

وقد سعى الباحثون في مرحلة تالية من الدراسة إلى الربط بين مجموعة من المداخل النفسية ومتغير الإحساس بالخطر وإدراكه. وقد توصلت الدراسة في النهاية إلى أن العوامل التي تندرج تحت مدخل النظرية الثقافية، لا تفسر سوى ١٤ بالمئة فقط من العوامل المؤثرة في إدراك الخطر لدى الجمهور، في حين قد تتمكن بعض النماذج النفسية الأخرى من الوصول بهذه النتيجة إلى ٥٠ بالمئة في بعض الحالات.

وينتهي الباحثون إلى أن دراسة إدراك الأفراد للخطر أو الأزمة قد يحتاج إلى مجموعة من المداخل التكاملية التي تطبق مجتمعة، لتوفير فهم أفضل لأبعاد هذه العملية؛ ومن ثم وبعد أن رجحت الدراسة الحالية بين كل من المدخل الثقافي، والمدخل النفسي في دراسة إدراك الخطر لدى الجمهور، توصل الباحثون إلى أن الأطر الاجتماعية والسياسية التي تستخدمها وسائل الإعلام لدى تقديمها القضايا والمشكلات البيئية غالباً ما تكون السبب وراء تفسير الجمهور لهذه الأخبار والمعالجات على أنها أحداث أزمية تحمل خطراً يتهددهم، وربما يتهدد الأجيال التالية عليهم(٤٥).

وفي السياق نفسه تتساءل الورقة البحثية التالية عن تأثير الآراء الشخصية للأفراد، وتأثير الإحساس بالخطر، وعدم الاستقرار، أو التأزم بين أفراد المجتمع تحديداً في قراراته وتوجهاته نحو الحكومات والقرارات السياسية في البلاد؛ حيث يتساءل الباحث عن مدى تأثير الإحساس بالخطر (Risk Perception) لدى جمهور الرأي العام باعتباره مدخلاً من مدخلات العملية السياسية والإدارية على اتخاذ القرار لدى القائمين على أمور الدول والحكومات؟

وتؤكد الدراسة في النهاية أن أفراد المجتمع الذين لا يشعرون بالأمان والرضا عن أحوال مجتمعهم، يمكنهم أن يكونوا ـ بالفعل ـ قوى مؤثرة في سبيل

---

(٤٥) Claire Marris [et al.], «Integrating Sociological and Psychological Approaches to Public Perceptions of Environmental Risks: Detailed Results from a Questionnaire Survey,» paper presented at: The School of Environmental Sciences and Center for Social and Economic Research on the Global Environmental, University of East Anglia (1996).

تغيير كثير من الإجراءات، والقرارات السياسية والإدارية، وهم قد يستعينون في ذلك بوسائل الإعلام باعتبارها قاطرة محركة للأحداث في الكثير من الأحيان[٤٦].

وفي المقابل، ومع كل الدراسات التي أكدت أهمية وسائل الإعلام في مجال إدراك الأزمات لدى الجمهور، ينتقد باحثون آخرون هذا النوع من الدراسات بالإشارة إلى أن الأهمية ليست فيما تقدمه وسائل الإعلام في حد ذاته، وإنما في محاولة فهم الأيديولوجيات السياسية والاقتصادية المتصارعة خلف كل خبر؛ فعلى سبيل المثال: لم يكن بروز مرض جنون البقر في وسائل الإعلام البريطانية مصادفة، إنما كان التركيز نتاجاً للصراع السياسي، والمصالح المتعارضة بين كل من وزارة الصحة، ووزارة الزراعة، واتحاد المزارعين في بريطانيا؛ حيث أدرك كل طرف أن التغطية الإخبارية لقصة جنون البقر سيقدم دليلاً قوياً على وجود مشكلة بالفعل تضمن ميزة بقاء القضية على ساحة اهتمام الجمهور العام، وتضمن من ناحية أخرى تعدد وجهات النظر، والزوايا التي ستقدم بها القضية. وقد كان الهدف في النهاية هو العمل على إقالة وزير الصحة آنذاك، ومثل هذا المنظور يطرح نقطة هامة ألا وهي أنه ينبغي على الباحثين عند دراسة أطروحات الرأي العام، ومخاوفه نحو الأزمات المختلفة، أن يكونوا على درجة من الحذر بشأن التسليم بأن مصطلحات وأطروحات الرأي العام هي نفسها ما تقدمه وسائل الإعلام، وأن هذه الوسائل تقدم ما يهتم به الجمهور، ويخافه بالفعل أو أن هذه الوسائل تدرك بالفعل مستويات القلق لدى الجمهور بشأن قضية معينة[٤٧].

وعلى النقيض من دور الحكومة في إثارة الأزمات والإحساس بوجود خطر ما، يأتي دورها في الحفاظ على أمن واستقرار مواطنيها، خاصة عندما تمر البلاد بفترات انتقالية وتغيرات شبه ضرورية. ومن هذا الافتراض تنطلق الدراسة التالية، التي تعتمد على تساؤل أساسي يسعى إلى قياس مدى الإحساس بالأمان، والتحرر من الخوف الذي يشعر به المواطنون كأفراد، أو في إطار عائلاتهم ومحيط أصدقائهم.

---

(٤٦) Lennart Sjoberg, «Political Decisions and Public Risk Perception,» paper presented at: The Third International Public Policy and Social Science Conference St. Catherine's College, Oxford (28-30 July 1999).

(٤٧) David Miller and Jacquie Reilly, *Food Scares in the Media* (Galsgow: Galsgow University Media Group, 1994), and John Eldridge, *Risk Society and the Media: Now You See it Now You Don't* (Harlow: Longman, 1999), pp. 17-19.

وتختبر الدراسة اتجاهات الأفراد وآراءهم نحو شعورهم الجمعي بالأمان والاستقرار في إحدى عشرة دولة مختلفة، وهي الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي، وصنفتها الدراسة هنا على أنها مجتمعات انتقالية ما زالت في حاجة إلى الاستقرار، وإلى إبعاد الخوف من القهر وعدم الأمان، عن الأذهان.

وتشير نتائج الدراسة إلى وجود فروق دالة بين الدول محل الدراسة في تقديرها لحجم الخطر الذي يتهددها، ودور الحكومة تجاه هذا الخطر، سواء على مستوى أمان الأفراد، أو الأمان على مستوى المجتمع بشكل عام؛ حيث توضح النتائج أنه في الوقت الذي يشعر فيه المواطن في كل من بولندا وسلوفينيا ورومانيا بنسبة معقولة من الأمان؛ حيث انخفاض معدلات الجريمة، يأتي النقيض في كل من لاتوانيا وسلوفاكيا؛ حيث ارتفاع نسب الإحساس بعدم الأمان نتيجة ارتفاع معدلات الجريمة والعنف[٤٨].

وقد حاولت الدراسة التالية تفادي النقص بالجمع بين تحليل مضمون عيّنة تكوّنت من (٥١٦) مادة صحفية، و(٤٢٧) نشرة إخبارية تلفزيونية خلال النصف الأول من عام ١٩٩٩، والدراسة الميدانية على الجمهور العام من جهة، وعلى عيّنة من جمهور الخبراء في المجالات العلمية والتكنولوجية تحديداً من جهة ثانية. وقد ركزت الدراسة على خمس قضايا أساسية اختلفت في خصائصها من حيث إمكانية حدوث ضرر أو تأثير مباشر في الأفراد نتيجتها، أو من حيث توقع الباحثين أن يكون الرأي العام مهتماً بها، وأخيراً نتيجة اختلاف المعالجات والتقارير الإعلامية بشأن كل قضية من هذه القضايا، وقد تمثلت هذه القضايا في: تلوث الهواء، الأطعمة المعدلة وراثياً (GM Food)، حوادث القطارات، فيروس الألفية الجديدة (في مجال الكمبيوتر)، وأخيراً تأثير أشعة الرداون على الأفراد.

ومن جهة ثانية، سعت الدراسة إلى قياس أثر التغطية الصحفية والتلفزيونية لهذه الأحداث على الكيفية التي يستجيب بها أفراد الجمهور العام لمثل هذه التقارير ذات الطبيعة الأزمية، من خلال استخدام أكثر من أسلوب بحثي تنوع ما بين المقابلات الشخصية، ومجموعات النقاش، واستمارات الاستقصاء على عيّنة بلغ قوامها (١٧٠) مفردة للمقابلات، واستمارات الاستقصاء، و(١٤٥) مفردة اشتركوا في جماعات النقاش.

---

(٤٨) Richard Rose, «How Free from Fear are Citizens in Transition Societies?,» World Bank (June 2002), <http://www.worldbank.org/html/prddr/trins/may/June2002>.

ويضيف الباحثون أنه قد تم إجراء الدراسة الميدانية وفقاً لعدة محاور منها:

ـ ما يعبّر عنه الأفراد باعتباره مصدر قلقهم أو خوفهم الأساسي من القضايا المختلفة التي يواجهونها في حياتهم اليومية.

ـ الافتراضات والأطروحات الأكثر شيوعاً في تفسيرهم، وإدراكهم لهذه القضايا، التي تعكس نوعاً من الإحساس الجمعي بالقضية أو الأزمة.

ـ الأهمية النسبية لديهم بشأن الخبرات المتعلقة بالأزمة، التي يواجهونها بشكل مباشر، أو عبر ما تنقله وسائل الإعلام إليهم عن هذا الحدث.

وقد توصل الباحثون إلى مجموعة من النتائج الهامة على مستوى تحليل المضمون، ومستوى الدراسة الميدانية؛ حيث أشارت نتائج الدراسة إلى:

ـ تحول وسائل الإعلام في تعاملها في القضايا والأزمات محل الدراسة من مجرد معاملة الجمهور على أنه مستهلك فقط لما تقدمه، إلى مخاطبته وفقاً لحقوقه في تحقيق الأمان الشخصي، وأسلوب المعيشة الصحي واللائق.

ـ أهمية الصحافة المحلية وقنوات التلفزيون المحلية في التعامل مع مثل هذه القضايا، نتيجة قربها من مجال الخبرة المباشرة بالأزمة.

ـ ارتفاع نسبة الأخبار التي قدمت، أو كتبت من قبل صحفيين ومراسلين متخصصين في مجال الأزمة التي يغطونها، في قطاع واسع من وسائل الإعلام محل الدراسة.

ـ مالت معظم الوسائل الإعلامية محل الدراسة إلى إضفاء الحس الشخصي، أو الأسلوب الذي يخاطب كل فرد شخصياً (Personalization) لدى تفسير الأزمات؛ حيث اعتبرت أن الأفراد في الغالب هم المسؤولون عن حدوث مثل هذه الكوارث.

ـ اعتمدت الوسائل الإعلامية محل الدراسة من صحف وقنوات تلفزيونية على الصور بشكل مكثف، التي ركزت ـ في صحف التبلويد ـ على سبيل المثال ـ على تبعات المخاطر أو الأزمات على الأفراد والجماعات، في مقابل الصور التي تساءلت دوماً عن الأسباب في غيرها من الوسائل الإعلامية.

أما فيما يتعلق بنتائج الدراسة الميدانية، فقد أوضح الباحثون أن مفردات الدراسة قد أبدت قلقاً واضحاً بشأن الأزمات التي أثرت بشكل مباشر في

مجريات حياتهم اليومية لوقعها بالفعل، أو تلك التي بدت بارزة كخطر يوشك على الحدوث.

ـ كانت النتيجة الأبرز في تلك الدراسة تعبير المبحوثين عن قلقهم بشأن المعالجات الإعلامية للأزمات، وتخوفهم من مدى نقلها وصحتها باعتبارها مصدراً أولياً لمعلوماتهم عن هذه الأحداث[٤٩].

وتُثير الدراسات الأحدث في مجال الأزمات، وتأثيرها في إحساس الأفراد بالأمان، والاستقرار المجتمعي، اتجاهاً جديداً في هذا السياق، برز نتيجة الأشكال الإعلامية المستحدثة، ويأتي على رأسها هنا برامج أو تلفزيون الواقع (RT)، الذي أثار موجة من الآراء المتناقضة، بعضها أثار كونه نوعاً من التهديد المجتمعي لقيم وأعراف المجتمع، والبعض الآخر اعتبره نوعاً من الأشكال الإعلامية المستحدثة التي تتفق وتغير أدوار الإعلام بشكل عام، وإن كان الرأي الأول كان الأغلب على هذه الآراء.

وقد توصل الباحث من خلال دراسات الحالة التي أجراها على مجموعة من المبحوثين، رفضهم للعديد من برامج تلفزيون الواقع باعتبارها كسراً فعلياً للعديد من القواعد والأشكال المرعية، وإن أعجبوا بقدر ضئيل من برامجها كالأخبار، وبعض الشخصيات الهامة التي يتم استضافتها[٥٠].

وتكمن أهمية التعرف على مدى إحساس الجمهور بالخطر، جرّاء المعالجة الإعلامية للأزمات التي يمر بها المجتمع المصري، في أن مثل هذا الخطر أو التهديد مكون هام من مكونات السياق الاجتماعي والسياسي الذي يسمح لمتخذي القرار بالعمل، وتمرير القوانين والتشريعات أو العكس؛ حيث يمكن للإحساس بالخطر والتهديد الجماعي (Collective Public Risk Perception) أن يدعم أو يعيق المنهج أو الأسلوب السياسي أو الاقتصادي أو الحركات الاجتماعية التي تسعى إلى مواجهة بعض الأزمات والمخاطر؛ فعلى سبيل المثال قد يدعم الرأي العام أو يعارض سياسات الحفاظ على المناخ (كالمعاهدات، الضرائب، القوانين المنظمة. . . إلخ) وذلك اعتماداً على مدى

(٤٩) Judith Petts [et al.], «Social Amplification of Risk: The Media and the Public,» Contract Research Report 329/2001/Health and Safety Executive (2001).

(٥٠) Daniel Biltereyst, «Media Audiences and the Game of Controversy: On Reality T.V, Moral Panic and Controversial Media Stories,» *Journal of Media Practice*, vol. 5, no. 1 (2004), pp. 7-24.

إدراكه للخطر أو التهديد الذي يترتب على تغير المناخ[٥١].

وفي أحدث الدراسات التي أجريت لاختبار تأثير شكل برامجي بعينه في استثارة مخاوف الجمهور وقلقهم، كانت تلك الدراسة التي قدمها كلٌ من سوجبيرغ وأنديلبيرغ (Sojberg and Endelberg) (٢٠١٠)؛ حيث قاما فيها بدراسة تجريبية على مجموعة من الأفراد، استهدفا من خلالها قياس تأثيرات أفلام العنف والفانتزي في إدراك الجمهور للمخاطر.

وفي تجربة استمرت لمدة ساعتين ـ حيث أشار الباحثون إلى أنها أطول المدد التي أجريت في الدراسات السابقة لقياس الغرض نفسه ـ عرض الباحثان خلالها فيلماً على المبحوثين بهدف قياس تأثير عامل «التوافر» (Availability) بالأساس فيهم؛ حيث افترض الباحثان أن مشاهدة فيلم يحوى مشاهد تثير الخوف فعلاً، قد يولّد إحساساً مشابهاً لدى الجمهور، وفقاً لمبدأ توفير الجو الملائم.

وقد اعتمدت الدراسة على إثارة خوف الجمهور من المخاطر المترتبة على التكنولوجيا تحديداً، إما تكنولوجيا الطاقة النووية، أو تكنولوجيا الحرائق في فيلم آخر. وقد طبقت الدراسة على عيّنة قوامها (٢٠٠) مفردة، (٧٣ رجلاً، ١٢٧ أنثى)، تراوحت أعمارهم من ١٨ ـ ٦٥ عاماً.

وتشير أهم نتائج الدراسة إلى عدم وجود أي آثار ذات دلالة واضحة للإحساس بالخطر، والقلق على المستوى الفردي أو الجمعي لدى أفراد العيّنة، على الرغم من اندماجهم التام في الفيلم، وذلك على الرغم من احتوائه على درجة عالية من المخاطرة من ناحية، كما أنهم عبّروا جميعهم عن إحساسهم بكونها أقرب ما يكون إلى الحقيقة من ناحية أخرى.

وتضيف نتائج الدراسة أن عيّنة المبحوثين عبّروا عن درجات عالية من الانفعال بالمضمون بعد مشاهدته مباشرة، ولكن قلّت هذه الأحاسيس حتى الاختفاء نهائياً بعد عشرة أيام من التجربة.

وهكذا أشارت نتائج الدراسة في النهاية إلى أن آثار وسائل الإعلام بشأن دفع الأفراد للإحساس بالخطر والقلق ـ إن حدثت ـ قد تكون نتاجاً للاندماج بينها وبين عوامل مجتمعية أخرى كدعم بعض الأفراد والجماعات لها، تتفاعل

---

(٥١) Anthony Leiserowitz, «Climate Change Risk Perception and Policy Preferences: The Role of Affect, Imagery and Values,» *Climatic Change*, vol. 77 (2006), pp. 45-72.

جميعاً لإثارة موجة مجتمعية من هذا الشعور بالخطر الجمعي(٥٢).

ويشير الباحثون إلى أن نوع القضية أو الأزمة التي يدركها الأفراد قد تؤثر في درجة إحساسهم بالخطر، سواء على المستوى الفردي، أو الجمعي؛ فبينما قد يعبّر الأفراد عن درجة منخفضة من الإحساس بالخطر جرّاء إثارة أزمة ما مثلما هو الحال في دراستنا السابقة التي ناقشت أزمة التسرب النووي، إلا أنهم قد يشعرون بالخطر الفعلي من أزمة أخرى بشكل يدفعهم إلى اتخاذ سلوكيات بعينها، مثلما هو الحال مع أزمات الغذاء، والأزمات الاقتصادية الطاحنة بشكل عام.

وتطرح دراساتنا الحالية اختباراً لهذه الفرضية من خلال تطبيق دراسة طويلة المدى على عيّنة من المستهلكين، لقياس تغير مستوى ثقتهم في سلامة بعض الأغذية أو الأطعمة بعد التعرض للتغطية الصحفية، ولماذا حدث ذلك، وكيف. وتعرّف الدراسة الحكم بمدى ثقة المبحوثين الشخصية في شيء ما، وفقاً لمجموعة معايير، أهمها: قدرة الفرد الشخصية على التصرف، الاعتقاد في أن التطورات الاقتصادية في المستقبل ستكون جيدة، وأخيراً درجة الإحساس بسلامة وأمان الغذاء الذي يتناوله. أما على المستوى الجمعي، فتعرف الثقة على أنها الاعتقاد بأن أمور المستقبل بشكل عام سوف تجري كما هو متوقع وعلى نحو إيجابي. وقد طبقت الدراسة على مدار أربعة أعوام (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦)، لمدة ثلاث أسابيع لكل مرة، وقد بلغ عدد المبحوثين (٤٤٥٨) مبحوثاً.

وقد أشارت أهم نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين متابعة القصص الإخبارية الصحفية، وبروز قضايا سلامة وأمن الغذاء لدى الأفراد، وتذكّر الحوادث المرتبطة بها جيداً(٥٣).

وتُبرِز نتائج الدراسات السابقة صحة الفرضية الأساسية للكثير منها، ألا وهي أن عنصر الخوف أو الخطر لدى أفراد الجمهور يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالخيارات، والأساليب، والصور الصحفية والتلفزيونية التي تسعى من خلالها هذه الوسائل إلى تشكيل وإثارة أطروحات القلق وتوقعات الخطر والأزمة كجزء

(٥٢) Lennart Sojberg and Elisabeth Endelberg, «Risk Perception and Movies: A Study of Availability as a Factor in Risk Perception,» *Risk Analysis*, vol. 30, no.1 (2010), pp. 95-106.

(٥٣) Janneke De Jonge [et al.], «Consumer Confidence in the Safety of Food and Newspaper Coverage of Food Safety Issues: A Longitudinal Perspective,» *Risk Analysis*, vol. 30, no. 1 (2010), pp. 125-142.

من ملامح المجتمع حالياً، وهو ما دفع الدراسة الحالية إلى اختبار الفرضية نفسها في ظل خصوصية المجتمع المصري، وخصوصية ما يواجه كل مجتمع على حِدَة من مشكلات وقضايا.

ويفرّق الكثير من الدراسات في هذا الصدد بين تأثيرات الوسائل الإعلامية في حجم إدراك الجمهور للأزمات في المجتمع، وما قد يترتب على ذلك من اتخاذ سلوكيات وتدابير بعينها؛ فاختبر بعض منها اختلاف تأثيرات التلفزيون، في مقابل تأثيرات الصحف في الاستجابات السلوكية للأفراد لدى تقديمهما لتقارير إخبارية تتناول المخاطر أو الكوارث الطبيعية مثلاً، في حين كان البعض الآخر أكثر تخصصاً عندما اختبر تأثير الأنواع المختلفة من المضامين الإعلامية في الوسيلة الواحدة في إحداث آثار مختلفة في الجمهور.

ويشير العديد من الدراسات إلى أهمية المناخ الإعلامي العام الذي تحظى به المجتمعات حالياً على الممارسات الإعلامية المرتبطة بتغطية نشاط السلطة السياسية في المجتمع، وذلك من زاويتين:

أولهما: تلك التي تعتبر مضامين وسائل الإعلام ما هي إلا انعكاس للأجواء السياسية والثقافية والاقتصادية في المجتمع، حتى أن بعض الباحثين عبّر عنها بالقول إنها منتدى للخلاف والصراع أو النقاش على الموضوعات والقضايا المختلفة التي تهم الجمهور، التي تدور أحداثها في المجتمع، حتى أنه لدى مقارنة التغطية الإعلامية المقدمة لأي موضوع من الموضوعات بالمقياس والمدى الذي تبرز فيه تلك القضية على مستوى النشاط السياسي (كالاحتجاجات، خطب السياسيين وتصريحات المسؤولين، المبادرات التشريعية المختلفة، أنشطة جماعات الضغط أو الدراسات المنشورة من قِبل المفكرين) وجدنا ارتباطاً وثيقاً بين كلا المقياسين.

أما **ثاني** هذه الزوايا فهي تلك التي تركز على مناخ الحرية والديمقراطية الإعلامية الذي تحظى به الوسائل الإعلامية، الذي يؤدي بدوره إلى إتاحة مزيد من هامش الحرية، ومزيد من الممارسات الصحفية، والأساليب الجديدة والمستحدثة في الحصول على المعلومات، الأمر الذي يجعل القائمين بالاتصال يطرحون العديد من الآراء التي تتسم أغلبها بالسلبية، وخاصة ما يتعلق منها بالأداء السياسي للحكومات، وفقاً لرؤية الأفراد لحجم الجهد المبذول من تلك الفئات في الوقوف على مشكلات المجتمع وحلها، الأمر الذي يؤدي بدوره

إلى حالة من السخط، وعدم الرضا العام بين الجمهور تجاه القادة والمؤسسات الحكومية التابعة لهم، حتى أن العديد من هذه الدراسات وعلى رأسها دراسات كوهين حول التهديدات المجتمعية قد وضعت عنصر الثقة في الأداء الحكومي واحداً من أهم المتغيرات المؤثرة في حجم إدراك الجمهور للخطر والقلق.

ومن ناحية أخرى، ومع تعدد الدراسات التي اهتمت بفكرة تأثير متغير الثقة في الأداء الحكومي في حجم إحساس الأفراد بالخطر، جاء اهتمام الدراسة الحالية بقياس المتغير نفسه، خاصة في ظل إشارة الدراسات العربية التي أجريت حول إحساس الأفراد بالسخط السياسي وعدم الرضا عن الأداء الحكومي تجاه الكثير من الأزمات التي عاناها المجتمع المصري، إلى وجود علاقة ارتباطيه إيجابية بالفعل بين المتغيرين.

وتربط الدراسات التي تناولت مدى صحة العلاقة بين الإحساس بالخطر الجمعي ومضامين وسائل الإعلام بين هذين المتغيرين من جهة، وتأثير إحساس الأفراد بالأمان على المستويين السياسي والاقتصادي من جهة أخرى؛ حيث كانت العلاقة بينهما تتأثر بالفعل إيجابياً كلما زاد مستوى إحساس هؤلاء الأفراد بعدم الأمان والاستقرار على المستوى السياسي والاقتصادي، والعكس. وفي ظل توتر الأجواء الاقتصادية التي تعايشها مصر مع زيادة موجات تسريح العمال والاعتصامات والاحتجاجات العمالية، ومع ما يثار من موجات إعلامية بشأن مستقبل مصر السياسي، لا يمكننا إلا أن نتصور ـ أو ربما نوقن ـ بأن يطل علينا دوماً شبح الإحساس بالخطر والقلق الجمعيين.

إن عملية الاتصال الإعلامي في أوقات الأزمات والأحداث الخطرة ليست عملية أحادية الاتجاه من المرسل إلى المستقبل فقط، وإنما هي عملية تفاعلية بينهما، تتضمن تبادل المعلومات بشأن الخطر أو الأزمة. وتؤكد الأطروحة الحالية الفكرة نفسها، فضلاً عن اهتمامها بمجموعة المتغيرات الوسيطة التي تحكم العلاقة بين مرسل الرسالة الإعلامية، ومستقبلها من الجمهور العام؛ حيث تشير الأطروحة إلى أن تلقي المعلومات بشأن الأزمات يختلف من مجتمع إلى آخر، بل وحتى من توقيت إلى آخر وفقاً لاتجاهات الجمهور نحو الأزمة نفسها، والسياق أو المناخ المجتمعي العام المحيط بالأحداث.

وتعتمد الدراسة في نتائجها على مجموعة من دراسات الحالة التي أجريت في عدة مجتمعات تعاني التلوث الكيميائي في مياهها الجوفية.

٣ ـ الدراسات السابقة ذات الصلة بالمتغيرات الوسيطة

وأخيراً تختم الدراسة بالإشارة إلى مجموعة العوامل الوسيطة التي تحكم العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور في أوقات الأزمات، ومنها اختلاف طبيعة المجتمعات، الاتجاه نحو الحكومة المحلية، الاتجاه نحو الحكومة المركزية ودورها، الخبرة الشخصية للأفراد بالأزمة، الاتجاه نحو من يعتقد أنهم مسبّبو الأزمة، ومستوى معرفة الأفراد بالأزمة، التفسير الجمعي السائد لديهم للأزمات، وأخيراً تغيّر إدراك الأزمة وفقاً لعامل الزمن(٥٤).

وفي الإطار نفسه الذي يتناول تأثير الاختلافات الثقافية، والسياق المجتمعي في إدراك الأزمات والمخاطر التي تعرض لها وسائل الإعلام، جاء اهتمام الدراسة الحالية التي طبقت في كلٍّ من الصين والولايات المتحدة، وألمانيا، وبولندا، بهدف التعرف على مدى استعدادهم لتخصيص ميزانية محددة لشراء بعض مستلزمات الأمن، وتجنّب الأزمات الطارئة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود اختلافات ثقافية بين أفراد العيّنة لدى إدراك الأزمات، وما قد يستلزمه الاستعداد لها أو مواجهتها، وإن لم يختلف أي من أفراد العيّنة في اتجاهاتهم نحو الخوف من الأزمات والمخاطر. وقد أشارت الدراسة إلى أن الأغلبية العظمى من أفراد العيّنة كانوا على استعداد لدفع مزيد من الأموال في سبيل تجنّب الخطر.

وُترجِع الدراسة أسباب الاختلاف بين الأفراد في تقديرهم لحجم الأزمة أو الخطر وما يستتبعه ذلك من سلوكيات إلى الاختلافات الفردية بين مفردات العيّنة في المقام الأول، ثم اختلاف المواقف والسياق المجتمعي نفسه، ومستوى الثقة في القائمين على شؤون المجتمع، وأخيراً مستوى التوقعات بشأن الأمن والاستقرار بين أفراد المجتمع بناء على الخبرات السابقة للأفراد في المواقف الشبيهة(٥٥).

وقد تناولت دراسة كلير وآخرين (١٩٩٦) المداخل الاجتماعية والنفسية المؤثرة في عملية إدراك الأزمات لدى الجمهور عند تناول وسائل الإعلام لها؛ حيث أشارت الدراسة إلى أن النساء يَمِلْنَ إلى تقدير حجم المخاطر بمعدلات

(٥٤) June R. Fessenden [et al.], «Providing Risk Information in Communities: Factors Influencing What is Heard and Accepted,» *Science, Technology and Human Values*, vol. 12, nos. 3-4 (1987), pp. 94-101.

(٥٥) Elke Weber and Christopher Hsee, «Cross Culture Differences in Risk Perception, But Cross Culture Similarities in Attitudes Towards Perceived Risk,» *Management Science*, vol. 44, no. 9 (1998), p. 120.

أعلى من الرجال، وقد كان هذا الفرق ذا دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (٩٥ بالمئة)، وذلك فيما يتعلق بمتغير الجنس، أما عند الحديث عن متغير العمر، فقد أشارت الدراسة إلى أن المبحوثين الأكبر عمراً، يميلون إلى تقدير نسب أقل من المخاطر التي قد تكتنف حياتهم مقارنة بنظرائهم من الأصغر عمراً، ولكن توقفت تلك النتيجة على نوع الخطر المتوقع؛ حيث تغيرت بشكل ذي دلالة عندما تحول الأمر إلى الحديث عن الخسائر في الأرواح أو الإصابات المباشرة.

أما عن تأثير المستوى التعليمي، فقد أشارت الدراسة إلى أن المبحوثين قد انقسموا إلى أربع فئات، هم: فئة من لا يحملون مؤهلاً تعليمياً، أصحاب المؤهل المتوسط، أصحاب المؤهل فوق المتوسط، والفئة الأخيرة من الحاصلين على مؤهل جامعي. وقد أوضح تحليل التباين أن الاختلاف الوحيد ذا الدلالة كان بين هؤلاء ممن يحملون مؤهلاً جامعياً، ومن هم أقل من ذلك في مجموعهم؛ حيث مال هؤلاء ذوو المستوى التعليمي المرتفع إلى ذكر مستويات منخفضة من القلق حول كل الأحداث محل الدراسة مقارنة بنظرائهم. ويُقلّل ذوو الدخل المرتفع من نسب حدوث الأزمات والمخاطر في المجتمع، مقارنة بذوي الدخول المنخفضة على مستوى المقاييس المختلفة، فيما عدا الإصابات المباشرة والخسائر في الأرواح.

وبشكل عام، أوضحت الدراسة أن إدراك الأزمات في مجمله قد ارتبط بالمتغيرات الديموغرافية، خاصة تلك الخاصة بالعمر، والجنس والدخل، وإن كان الارتباط ضعيفاً عند مقياس المتغيرات الديموغرافية سابقة الذكر بمتغير خصائص الأزمة نفسها. وأوردت الدراسة مجموعة من النتائج، أهمها:

ـ اهتمت النساء بشكل أكبر بالآثار طويلة الأمد للأزمات، في مقابل الرجال، وبالمثل عبّر عن ذلك ذوو الدخول المنخفضة.

ـ شدة الأزمة وخطورتها اعتبرت مؤشراً هاماً لدى النساء أيضاً ولدى صغار السن من الشباب.

ـ اهتمت النساء بالأضرار المستقبلية على الأجيال القادمة لأي أزمة أو خطر، وبالمثل برز الإحساس نفسه لدى ذوي الدخول المنخفضة.

ـ الآثار الكارثية لأي خطر كانت محل اهتمام صغار السن في العيّنة، في مقابل نظرائهم من كبار السن.

ـ نقص المعرفة والمعلومات المرتبطة بالأزمة عند التعرض لوسائل الإعلام، اعتبرت مؤشراً هاماً ومؤثراً لدى هؤلاء ممن لا يحصلون على أي مؤهلات علمية(٥٦).

وفي العام نفسه أجرى دانيال أندرسون وآخرون دراسة حول العلاقة بين مشاهدة التلفزيون والضغط اليومي للأحداث على الأفراد عبر سلسلة من الدراسات التجريبية، التي توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

ـ ارتبطت مشاهدة التلفزيون ـ في ظل وجود ضغوط يومية مقلقة ـ ارتباطاً إيجابياً لدى الإناث في مقابل الذكور.

ـ أثبتت الدراسة أن النساء الأكثر شعوراً بالإحباط والقلق، يشاهدون التلفزيون بمعدلات أعلى، وخاصة برامج المنوعات والمسابقات فيه.

ـ يشاهد الرجال كلاً من برامج الأكشن، والبرامج العنيفة بمعدلات أعلى من السيدات لدى شعورهن بالضغط العصبي أو الإحباط(٥٧).

وسعى كلٌ من دومينيتز ومانسكي (Dominitz and Manski)(٥٨) إلى اختبار فكرة الإحساس بالأمان والاستقرار في المجتمع من خلال التعرف على الكيفية التي يدرك بها الأمريكيون واقعهم الاقتصادي على المدى الطويل. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين كلٍ من الذكور والإناث في إحساسهم بالخطر وعدم الأمان تجاه احتمال فقد وظائفهم، أو عدم تمتعهم بالتأمين والرعاية الصحية الكافية، وأخيراً نحو احتمال كونهم عرضة، أو ضحايا لأعمال السرقة أو النهب، في حين تظهر بينهم بعض الاختلافات لدى قياس تلك المتغيرات في العلاقة بالمستوى التعليمي والعرق.

توضح الدراسة أن الذكور السود، والذكور ممّن لم يحصلوا على مستوى تعليمي يرقى إلى التعليم الثانوي، يميلون إلى الشعور بعدم الأمان بدرجة أعلى من نظرائهم المنخرطين في العمل بالفعل.

---

(٥٦) Marris [et al.], «Integrating Sociological and Psychological Approaches to Public Perceptions of Environmental Risks: Detailed Results from a Questionnaire Survey,» pp. 31-32.

(٥٧) Daniel R. Anderson [et al.], «Stressful Life Events and Television Viewing,» *Communication Research*, vol. 23, no. 3 (1996), pp. 243-260.

(٥٨) Jeff Dominitz and Charles F. Manski, «Perceptions of Economic Insecurity: Evidence from the Survey of Economic Expectations,» *Public Opinion Quarterly*, vol. 61 (1997), pp. 261-287.

لم يختلف كلٌ من الذكور والإناث في توقعاتهم ومخاوفهم بشأن نطاق التأمين، والرعاية الصحية، أو فقد الوظائف، وإن اختلفت توقعاتهم بشكل جزئي فيما يتعلق باحتمال تعرضهم للسرقة.

وتتعدد الدراسات التي تناولت تأثير عامل الخبرة المباشرة مع الأزمة في إدراك الأفراد لها، وتأثرهم بكل ما يقدم عنها في مقابل نظرائهم ممن لم يتعرضوا للأزمة أو المشكلة بشكل مباشر؛ فمثلاً يشير كولمان (Coleman) (١٩٩٣) إلى أن إدراك الجمهور العام للأزمات قد يزيد بالفعل ويحتدّ بفعل الاستخدام المكثف لوسائل الإعلام، ولكن أحكامهم الشخصية، وإحساسهم وإدراكهم بالأزمة ليس كذلك؛ فالكثير من الأفراد قد يعتقدون أنهم شخصياً، أو أن أقرباءهم، أو أصدقاءهم أكثر عرضة لخطر بعينه من دون غيرهم من أفراد المجتمع، أو العكس كنتيجة مباشرة لخبرتهم الفعلية والحقيقية مع الأزمة[٥٩].

وبالمثل خلصت دراسة تايلور (Tyler) (١٩٨٤) إلى أن الخوف من الجريمة لا يستثار من وسائل الإعلام في المقام الأول، إنما هو نتائج للخبرة الشخصية أو تلك التي ينقلها لنا الأصدقاء[٦٠].

ويؤكد غوتيلنغ وويغمان (Gutteling and Wiegman) (١٩٩٥) المنظور نفسه؛ حيث يشيران إلى أن الأفراد ذوي الخبرة المباشرة ببعض الأزمات والمخاطر يميلون إلى تجاهل وسائل الإعلام والمعلومات التي تقدمها بشأن الأزمة التي يعانونها، لأنهم غالباً ما يجدون أن المعلومات التي تقدمها هذه الوسائل عن الأزمة معلومات غير دقيقة[٦١].

وتفرّق الدراسة التالية بين إدراك الأفراد للأزمات على المستوى الشخصي، وتلك التي تهدد المجموع أو الجمهور العام في المجتمع، ودور مجموعة العوامل الوسيطة في هذا الصدد؛ حيث يشير لينرت سوجبيرغ (٢٠٠٣) إلى تأثير

---

(٥٩) Clou Coleman, «The Influence of Mass Media and Interpersonal Communication on Societal and Personal Risk Judgments,» *Communication Research*, vol. 20, no. 4 (1993), pp. 611-628.

(٦٠) Tom R. Tyler, «Assessing the Risk of Crime Victimization: The Integration of Personal Victimization Experience and Socially Transmitted Information,» *Journal of Social Issue*, vol. 40, no. 1 (1984), p. 37.

(٦١) Oene Wiegman and Jan M. Gutteling, «Risk Appraisal and Risk Communication: Some Empirical Data from the Netherlands Reviewed,» *Basic and Applied Social Psychology*, vol. 16, nos. 1-2 (1995), p. 240.

النوع في إدراك الأفراد للأزمات، حيث يؤثر بشكل واضح ومعلن في حالة الأزمة الشخصية، في حين يصبح أكثر اتساقاً وتوافقاً في حالة الأزمات والمخاطر العامة.

أوضحت الدراسة كذلك تأثير العامل الاقتصادي في إدراك الأفراد للأزمات؛ حيث أدرك الأفراد ذوو المستوى الاقتصادي المرتفع نسبة المخاطر والأزمات بشكل أقل من ذوي الدخول المنخفضة، وأدرك الذكور منهم، على وجه التحديد، نسبة المخاطر والأزمات على أنها أقل من نظرائهم من النساء[٦٢].

ويشير الباحث نفسه في دراسة تالية له إلى وجود مجموعتين من الأفراد ذوي الآراء المتطرفة تماماً فيما يتعلق بإدراكهم الأزمات، الفئة الأولى هي تلك التي تنكر وجود مثل هذه النوعية من الأحداث، أو ذوو الاتجاه المعاكس، ممن يشعلون أجراس التنبيه والخطر دوماً عند الشعور بأي حدث أو قضية. وأضاف الباحث أن الفئة الأخيرة غالباً ما تظهر لدى السيدات، في مقابل الرجال، ولدى هؤلاء من ذوي المستوى التعليمي المنخفض في مقابل نظرائهم من ذوي التعليم الأعلى[٦٣].

وتلفت الدراسة التالية النظر إلى عامل آخر من العوامل المؤثرة في إدراك المخاطر أو الأزمات لدى الأفراد، ألا وهو عنصر القلق والاستثارة المستمرة بشأن خطر ما؛ حيث تشير الدراسة إلى أنه على الرغم من أهمية السعي إلى الاستزادة من المعلومات الصحية، إلا أن الأفراد يختلفون في هذا السلوك، خاصة لدى هؤلاء الذين يعتقدون في عدم جدوى العلاج، وينظرون إلى أهميته بطريقة متشائمة.

وبناء على الاختلافات الفردية في معتقدات الأفراد وتوجهاتهم نحو جمع المعلومات الصحية حول مرض السرطان، ومدى إدراكهم للخطر المترتب عليه، أجريت الدراسة الحالية على اثنتين من دراسات الحالة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود مجموعتين من المبحوثين ـ اعتماداً على مدى استجاباتهم للمعلومات الصحية ومدى سعيهم إلى جمعها ـ إحداهما ذات استجابة عالية للمعلومات الصحية، أما الثانية فكانت تتجنب تماماً البحث عن المعلومة. كما أشارت الدراسة إلى أن هؤلاء الذين يشعرون بدرجة عالية من القلق والخطر في مقابل عدم

---

(٦٢) Lennart Sjoberg, «The Different Dynamics of Personal and General Risks,» *Risk Management*, vol. 5, no. 3 (2003), pp. 19-34.

(٦٣) Lennart Sjoberg, «Explaining Individual Risk Perception: The Case of Nuclear Waste,» *Risk Management*, vol. 6, no. 41 (2004), pp. 51-64.

كفاءتهم وعدم استجابتهم للمعلومات الصحية، يعانون درجة كبيرة من التهديد، وهو ما يؤدي في النهاية إلى وجود دوافع قوية لديهم للبحث عن المعلومات، في مقابل درجة أقل من القدرة على استعادة هذه المعلومات وتذكرها أو الانتفاع بها.

وتُختتم الدراسة بالإشارة إلى أن عنصر القلق قد يكون عاملاً وسيطاً إيجابياً لدى إدراك الأزمات والمخاطر، وقد يكون ـ في أحوال أخرى ـ عاملاً معوّقاً لنشاط الأفراد، وسعيهم إلى جمع المعلومات وتمثيلها لدى تعاملهم معها[٦٤].

وتختبر الدراسة الأخيرة العوامل المؤثرة في اتجاهات الأفراد نحو وسائل الإعلام، فضلاً عن إحساس الشك والريبة فيما تقدمه هذه الوسائل عندما يتعلق الأمر بأزمات أو تهديد يمر به المجتمع، وذلك من خلال التطبيق على عيّنة قوامها (٥٠٩) مفردة بعد أربعة أسابيع من هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وقد وصلت الدراسة إلى أن الموقع الجغرافي، والنوع الاجتماعي، فضلاً عن الاعتقاد في مدى دقة ومصداقية وسائل الإعلام، كانت مؤشرات قوية على تأثير هذه الوسائل في الجمهور في أوقات الأزمات والخطر.

وبشكل أكثر تفصيلاً، أوضحت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من السيدات (٧١,٣ بالمئة) في مقابل (٥٨,٣ بالمئة) من الرجال، أدركت التغطية الإعلامية لخطر فيروس الأنثراكس باعتبارها تغطية دقيقة، وكان اتجاههم إيجابياً نحوها.

كذلك أثر الموقع الجغرافي في تقييم الأفراد للخطر المترتب على فيروس الأنثراكس؛ حيث أشارت الغالبية العظمى من أفراد العيّنة: (٧١,٣ بالمئة) من الذين يعيشون في شرق الولايات المتحدة إلى أن التغطية الإعلامية للأزمة كانت دقيقة، في مقابل نظرائهم ممن يعيشون في مناطق أخرى (٦١,٤ بالمئة).

وأخيراً، تشير الدراسة إلى أن متغيري النوع، ودقة ومصداقية الوسيلة الإعلامية، كانا من المؤشرات القوية للتعرف على آثار وسائل الإعلام في بناء أجندة الجمهور وتركيز اهتمامهم وانتباههم في أوقات الأزمات والمخاطر[٦٥].

---

(٦٤) Monique Mitchell Turner [et al.], «The Role of Anxiety in Seeking and Retaining Risk Information: Testing the Risk Perception Attitudes Framework in Two Studies,» *Human Communication Research*, vol. 32 (2006), pp. 130-156.

(٦٥) Shahira Fahmy and Thomas J. Johnson, «Mediating the Anthrax Attacks: Media Accuracy and Agenda Setting during a Time of Moral Panic,» *Atlantic Journal of Communication*, vol. 15, no.1 (2007), pp. 19-40.

ولما كانت عملية إدراك الخطر مثالاً للعمليات المعرفية والإدراكية، اهتمت معظم الدراسات السابقة بالوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين الأفراد فيما يتعلق بإدراك الأزمات، وعلاقته بإعلام الأزمات والمخاطر، خاصة إذا كانت هذه الوسائل تقدم هذه النوعية من الأخبار بشكل عمدي ومقصود، سعياً إلى تغيير السلوك في النهاية، أو إلى تغيير الاتجاهات والمستوى المعرفي.

وقد أجمعت الدراسات في السطور السابقة على أن لوسائل الإعلام آثاراً واضحة على مستوى إدراك المخاطر والأزمات العامة، ولكن الأحكام الشخصية، والمدركات الفردية للأزمات، تبقى عصيّة على التغيير؛ فالمعلومات والخبرة المباشرة بالحدث وبالأفراد الذين عايشونه تبقى عاملاً أقوى للتأثير في مدركات الأفراد، وهو ما يدعم اتجاه الدراسة الحالية نحو قياس دور وسائل الإعلام في إثارة الإحساس الجمعي بالخطر والقلق، بدون التعرض إلى حالة وظروف كل مفردة من مفردات الجمهور التابع لها كمستوى فردي للإحساس بالأزمة.

وهكذا يمارس العديد من المتغيرات الوسيطة دوراً بارزاً في العلاقة بين معالجة الأزمات، وإدراك المخاطر، منها متغيرات النوع، والسن، والمستوى التعليمي، وحجم الخطر المدرك في مقابل حجم النفع أو القيمة المتوقعة لدى الفرد، ومتغير الخبرة الشخصية بالحدث أو الأزمة. كما اختبرت هذه الدراسات أيضاً مجموعة المتغيرات النفسية ذات الصلة بظروف تعرّض الأفراد لوسائل الإعلام، مثلما هو الحال مع متغير مدى الاهتمام بالمضمون المقدم عبر الوسيلة، ومدى الانتباه، وهي مجموعة المتغيرات الوسيطة التي سعت الدراسة الميدانية على الجمهور العام اختبارها.

خامساً: متغيرات الدراسة

١ ـ متغيرات الدراسة الميدانية على القائم بالاتصال

أ ـ المتغيرات المستقلة

ـ خصائص ومؤهلات القائم بالاتصال: النوع، والعمر، والمستوى التعليمي، ومجال التخصص، ومدة الخبرة، وطبيعة العمل، والانتماء الحزبي.

ب ـ المتغيرات الوسيطة

ـ ملكية الوسيلة الإعلامية التي يعمل بها القائم بالاتصال؛

ـ ضوابط وسياسات الوسيلة الإعلامية، واتجاهات رؤساء وكبار المحررين فيها؛

ـ مفهوم الأزمة لدى القائم بالاتصال؛

ـ آليات تحرير وكتابة القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات؛

ـ الجمهور كعنصر من عناصر تشكيل اهتمام القائم بالاتصال بأزمة بعينها دون أخرى؛

ـ مصادر القصص الإخبارية التي تتناول الأزمات المختلفة؛

ـ المنافسة على إنتاج القصص الخبرية ذات الصلة بالأزمات المختلفة.

ج ـ المتغيرات التابعة

ـ معايير اختيار القائمين بالاتصال في كل من التلفزيون والصحف (قومية/ حزبية/ مستقلة) للقصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات؛

ـ المخرج الإعلامي النهائي للأزمة.

٢ ـ متغيرات الدراسة الميدانية على الجمهور العام

أ ـ المتغيرات المستقلة

متغير التعرض لوسائل الإعلام المختلفة؛ حيث تم سؤال المبحوثين عدة أسئلة، للتعرف على المصادر التي يعتمدون عليها في الحصول على معلوماتهم، وترتيب هذه الوسائل حسب درجة أهميتها، ومصداقيتها بالنسبة إليهم، ثم تحديد مجموعة الوسائل محل التحليل على وجه الخصوص.

ب ـ مجموعة المتغيرات الوسيطة للدراسة

(١) الخبرة الشخصية للمبحوث مع الأزمة التي تعرضها وسائل الإعلام محل الدراسة (عالٍ، متوسط، منخفض)؛ إذ يُفترض أن من يتعرض لوقائع مشكلة أو أزمة ما، هو أكثر الناس دراية بما تفرضه ـ بعد ذلك ـ من تأثيرات

في معارفه واتجاهاته نحو الأزمة نفسها أو نحو مسببيها، ثم إنه يصبح محملاً بشحنة نفسية كبيرة من المشاعر والأحاسيس المتعلقة بما تعرض له هو شخصياً أو أحد المقربين منه. . . وهكذا.

(٢) مدى الشعور باحتمال كون الفرد عرضة لهذه الأزمة (عالٍ، متوسط، منخفض).

(٣) مدى ثقة المبحوثين في حسن أداء المسؤولين عن الأزمة تجاه حلها؛ حيث تشير الدراسات السابقة إلى التأثير الشديد لمتغير الثقة في أداء المسؤولين عن الأزمة لواجباتهم باعتباره واحداً من أهم المتغيرات الحاكمة للدرجة التي يعبّر بها الأفراد عن إحساسهم بالخطر على المستوى الفردي، أو الجمعي. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من كون مؤسسة الرئاسة تأتي على رأس قائمة المسؤولين التي كان من المفترض سؤال المبحوثين من أفراد المجتمع المصري حول آرائهم بشأن أدائها، إلا أن ذلك قد تعذّر في الدراسة الميدانية الحالية لاعتبارات تتعلق ـ قبل قيام الثورة المصرية ـ بالموافقات الأمنية على إجراء هذا البحث؛ حيث استُبْعِدَت مؤسسة الرئاسة من الاستبانة الخاصة بالجمهور، والأمر يفهم في سياقه السياسي الرقابي السائد في مصر وقت إجراء الدراسة.

وقد تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس لينرت سوجبيرغ[٦٦]؛ وذلك من خلال مقياس مكوّن من سبع فئات، بدأت مِنْ: عالجوها بشكل فعّال جداً. . إلى عُوْلِجَت بشكل سيِّئ للغاية.

(٤) مدى الإحساس بالاعتياد أو الألفة مع الأزمة: (أشعر أنها أزمات معتادة ولم تعد أخبارها جذابة، أشعر أنها أزمة مختلفة وتحتاج إلى مزيد من الانتباه).

(٥) مجموعة المتغيرات الديموغرافية:

حيث تم توجيه أسئلة إلى المبحوثين حول كل من (النوع، السن، محل الإقامة، الديانة، المستوى الاجتماعي الاقتصادي/المستوى التعليمي)؛ حيث من المتوقع أن تؤثر خصائص الأفراد الشخصية في استخدامهم لوسائل الإعلام،

---

(٦٦) Lennart Sjoberg, «World Views, Political Attitudes and Risk Perception,» *Risk: Health, Safety and Environment*, vol. 9 (1998), pp. 137-152.

وبالتالي تؤثر في المتغيرات التابعة هنا، وهي كل من إدراك الأزمات، ثم الإحساس بالخطر الجمعي.

ج ـ المتغيرات التابعة

(١) مدركات الجمهور للأزمات محل الدراسة عبر التناول الإعلامي لها:

(أ) مدى الوعي بوجود مشكلة أو أزمة (Detect Ability of Risk): ويقصد بها إدراك المبحوث لوجود مشكلة ما في المجتمع من خلال عرض وسائل الإعلام محل الدراسة لهذه الأزمات، أيّاً ما كان حجم معلومات المبحوث حول هذا الحدث.

وقد تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس كارل ديك (Karl Dake)[٦٧] «Concerns about Society Today»، ويتكوّن المقياس من (٣٦) أزمة؛ حيث يقاس مدى اعتقاد المبحوث بكون المشكلة المعروضة أمامه تمثل أزمة أم لا، فضلاً عن اعتقاده في درجة خطورتها، وذلك عبر مقياس متّصل من ١ ـ ٧، بدءاً من: ليست مشكلة على الإطلاق، إلى مشكلة بالغة الخطورة. وقد طبّقت الباحثة المقياس نفسه، مع مراعاة تغيير بعض الأزمات أو المشكلات تناسباً مع الاختلافات في طبيعة المجتمع المصري، مقارنة ببيئة المقياس الأصلية.

(ب) آراء الأفراد بشأن ماضي الأزمات محل الدراسة ـ إن وجد ـ وكيفية التصرف تجاهها (الاعتقاد بفاعلية الجهود الماضية محل الأزمة، عدم الاعتقاد بفعالية جهود الماضي).

(ج) مُخرجات التعرض للمعلومات التي تقدمها وسائل الإعلام بشأن الأزمات محل الدراسة.

(د) آراء المبحوثين في مدى تقديم الوسيلة الإعلامية للمعلومات بشأن إمكانية حماية الذات من الأزمات محل الدراسة.

(هـ) آراء المبحوثين في اتجاه الوسائل الإعلامية محل الدراسة نحو قدرة الأفراد على التحكم في الأزمة، وإيجاد حلول لها: عاجز تماماً عن السيطرة على الأزمة، عاجز إلى حدٍّ ما عن السيطرة على الأزمة، يستطيع التحكم والسيطرة على الأزمة).

---

(٦٧) Karl Dake, «Orienting Dispositions in the Perception of Risk,» *Journal of Cross-Cultural Psychology*, vol. 22 (1991), p. 61.

(و) مدى دعم الأفراد للسياسات والأساليب التي تعرضها وسائل الإعلام حلاً وعلاجاً للأزمات محل الدراسة: ويقصد بهذا المتغير قياس المدى الذي يتفق فيه الأفراد ويختلفون مع الأساليب والسياسات التي تعرض لها وسائل الإعلام محل الدراسة لدى تشخيص أسباب الأزمات محل الدراسة، أو طرق علاجها، أو تبعاتها، سواء على لسان الخبراء، أو غيرهم من أطراف المشكلة أو المهتمين بها.

وقد تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس كونستانتيني وكريك (Constantini and Craik)[٦٨]. ويتكوّن المقياس من (٢٠) سياسة مختلفة. يطلب من المبحوثين أن يوضحوا المدى الذي يتفقون فيه أو يختلفون، مع كل واحدة من هذه السياسات، وذلك من خلال متصل من ١ ـ ٤ فئات، بدءاً من (لا أدعمها على الإطلاق، وحتى أدعمها بشدة).

(ز) الرضا عن أداء وسائل الإعلام تجاه الأزمات محل الدراسة: وقد تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس (Negative Affectivity) الذي وضعه كلٌ من جدج وهلين (Judge and Hulin)[٦٩]؛ حيث يتكوّن المقياس من (٢٥) عبارة، تسعى إلى الوقوف على مدى رضا الأفراد من المبحوثين حول أداء وسائل الإعلام محل الدراسة تجاه الأزمات محل الدراسة، وذلك من خلال مقياس متصل من ١ ـ ٧ يبدأ من غير راضٍ على الإطلاق، وحتى راضٍ تماماً.

(٢) إحساس الأفراد بالخطر الجمعي

ويقصد به حجم التأثير الذي تتركه وسائل الإعلام محل الدراسة في نفوس المبحوثين تجاه الأزمات محل الدراسة، بحيث يتشكل من خلاله إحساسهم بالخطر وعدم الأمان. وينقسم هذا المتغير إلى ثلاثة أنماط من التأثير هي كالتالي:

ـ المبالغة أو التقدير الزائد لحجم الأزمة في المجتمع (Overestimation).

ـ التفسير المتوازن للأزمة، وإدراك أبعادها بحجمها الطبيعي (Balanced Estimation).

(٦٨) Edmond Constatini and Kenneth Craik, «Personality and Politician: California Party Leaders, 1960-1976,» *Journal of Personality and Social Psychology*, vol. 38 (1980), p. 641.

(٦٩) Timothy A. Judge and Charles L. Hulin, «Job Satisfaction as a Reflection of Disposition: A Multi Source Causal Analysis,» *Organizational Behavior and Human Decision Processes*, vol. 56 (1993), p. 388.

ـ التبسيط الزائد والتقليل أو الاستهانة بحجم وخطورة الأزمات (Underestimation).

كما وفّر مقياس كارل ديك الخاص بإدراك المشكلات والأزمات لدى الأفراد، مؤشراً هاماً ساعد على توجيه الدراسة لأهم مخاوف المبحوثين (كانت البطالة والكساد الاقتصادي أهم وأخطر مخاوف المبحوثين)، ومقارنة ذلك بُمخرجات تحليل المضمون الإعلامي لأهم الأزمات من ناحية، ثم المساعدة في خلق العلاقة بين المضمون الإعلامي، والإحساس بالخطر لدى الجمهور من ناحية أخرى، وهكذا وظّف المقياس مرة أخرى.

وهكذا اعتمد النموذج التالي الذي تطرحه الدراسة على الجمع بين المتغيرات التي شملتها كلٌ من نظريتي الدراسة، أو غابت عنهما، تلك التي تعرض لها الباحثون بالنقد، ودعوا إلى استكمالها في مزيد من الدراسات؛ حيث تجاهلت نظريتا الدراسة السابقتان اختبار الدور الذي يقوم بها القائمون بالاتصال في عملية تصوير وتقديم الأزمات المجتمعية المختلفة، أو عملية الكشف عنها، على الرغم من تركيزهما على أهميته، وهو ما حاول النموذج التالي تلافيه من خلال الدراسة الميدانية التي أُجريت على القائمين بالاتصال في محاولة لفهم العديد من العوامل المتحكمة في تقديم المضامين الإعلامية ذات الصلة بالأزمات.

كما سعت الدراسة إلى تلافي القصور الذي انتاب معظم دراسات الحالة التي اعتمدت على تطبيق نموذجي الدراسة السابقتين؛ حيث ركزت هذه الدراسات على تطبيق التحليل الكيفي (Qualitative Analysis) بدون التعرض للقياس الكمّي لبعض جوانب الظواهر والأزمات محل الدراسة من ناحية، ثم القياس الكمّي للآثار المترتبة على المعالجات الإعلامية المختلفة للأزمات فيما يتعلق بمدركات الجمهور لهذه الأحداث، ثم إحساسه بالخطر جرّاء هذه المعالجات. فضلاً عن قياس مجموعة العوامل الوسيطة المتحكمة والمؤثرة في مثل هذه العلاقة، وهو الجانب الذي أغفلته معظم ـ إن لم يكن كل ـ دراسات الحالة السابقة، وذلك في ضوء خصوصية المجتمع المصري.

ويتضمن نموذج الدراسة التالي ثلاثة مكّونات رئيسية، على النحو التالي:

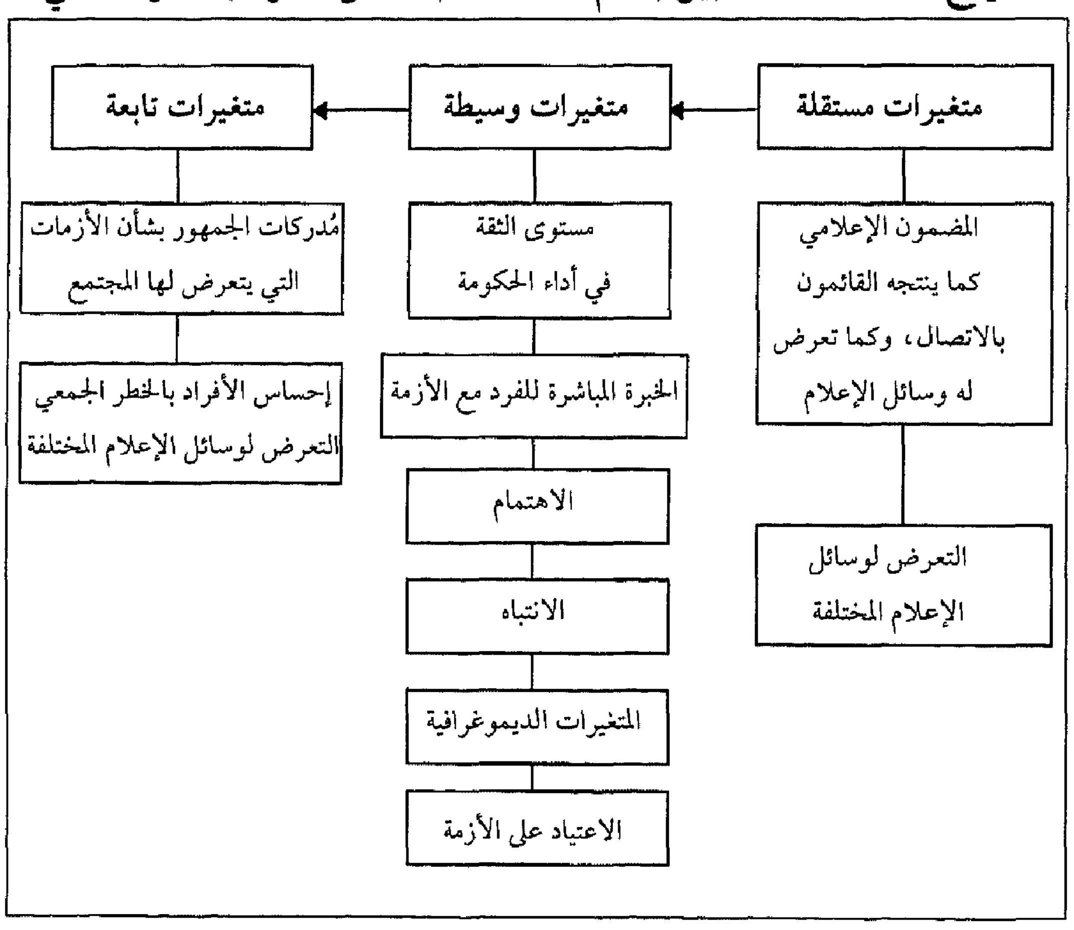
ـ العوامل المؤثرة في أداء القائمين بالاتصال لدى تغطية القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات.

- التغطية الإعلامية للأزمات محل الدراسة بوسائل الإعلام المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

- إدراك الأفراد للأزمات المثارة بالمجتمع خلال فترة زمنية بعينها، والإحساس بالخطر الجمعي.

الشكل الرقم (١ ـ ١)

نموذج الدراسة للعلاقة بين إعلام الأزمات وإحساس الأفراد بالخطر الجمعي



سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة

بالنظر إلى موضوع الدراسة الحالية وواقع مجالها البحثي، وأخذاً في الاعتبار الهدف الأساسي لها وهو التعرف على تأثير الممارسات الإعلامية في وسائل الإعلام المصرية، وما يسفر عنها من مضامين في تشكيل إحساس أفراد الجمهور المصري بالخطر الجمعي، فإن التحقق من ذلك تطلب حسم ثلاث مسائل أساسية، أمكن ترجمتها في الخطوات المنهجية البحثية التالية:

الخطوة الأولى: تتعلق بالتعرف على آليات إنتاج القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات محل الدراسة في كلٍّ من الصحف والتلفزيون، من خلال الوقوف على معظم معايير اختيار هذه الأخبار، ومعالجتها بدءاً من خلفيات القائم بالاتصال نفسه، وانتهاءً بالقيود المحتملة ذات الصلة ببيئة العمل.

الخطوة الثانية: تتعلق بتحليل المراحل التي تمر بها الأزمات لدى معالجتها من قِبل التلفزيون والصحف اعتماداً على النماذج التي تبنتها الدراسة في هذا الصدد، والمرتبطة بالافتراضات الأساسية لكل من نظريتي التهديدات المجتمعية والخطر المجتمعي.

الخطوة الثالثة: وُتعنى بقياس مدركات الجمهور للأزمات محل الدراسة، ثم إحساسه بالخطر والتهديد جراء التناول الإعلامي لمثل هذه الأزمات، أي قياس مدى تأثير التناول الإعلامي للأزمات في تبنّي الجمهور لمثل هذه المعالجة، وإحساسه بالخطر تجاه ما يقدم في فترة زمنية معينة.

١ ـ نوع الدراسة والمنهج

لما كان الهدف الرئيسي للدراسات الوصفية تصوير، وتحليل، وتقويم خصائص ظاهرة، أو مجموعة من الظواهر، فإن أهم منهج تعتمد عليه في تحقيق هذا الهدف، هو منهج المسح. لذلك تعتمد الدراسة الراهنة على منهج المسح (Survey Method)، وداخل إطار هذا المنهج، تعتمد الدراسة على منهج المسح بالعيّنة، وذلك لصعوبة إجراء المسح الشامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة سواء على مستوى مجتمع الدراستين الميدانيتين أو التحليلية.

٢ ـ عيّنة الدراسة

يمكن تحديد عيّنة الدراسة على النحو الآتي:

أ ـ عيّنة القائم بالاتصال في وسائل الإعلام المصرية المختلفة

حيث اعتمدت الدراسة على اختيار عيّنة عشوائية متاحة (Available Sample) من القائمين بالاتصال في كلٍّ من الصحف والتلفزيون، والمعنيين بالأساس بإنتاج القصص الإخبارية ذات الصلة بالأحداث المجتمعية المختلفة كهؤلاء المشتركين في جمع وتحرير بعض برامج الأحداث الجارية الشهيرة، بما يعنيه مصطلح «إنتاج» من عمليات اختيار، وتحرير، وكتابة التقارير الإخبارية

ذات الصلة بهذه الأحداث. وقد بلغ قوام هذه العيّنة (٢٠٠) مفردة. وقد تم جمع بيانات هذا الشق من الدراسة عن طريق استخدام صحيفة الاستقصاء.

ب ـ عيّنة تحليل مضمون المعالجة الإعلامية للأزمات

تضمن تحليل مراحل المعالجات الإعلامية للأزمات بكلٍّ من التلفزيون والصحف (قومية/حزبية/مستقلة) وفقاً للإطار النظري للدراسة، مرحلتين أساسيتين، هما كالتالي:

ـ تحديد الأزمات الأبرز والأهم في التغطية الإخبارية بكل من التلفزيون (برامج الأحداث الجارية)، والصحف (قومية/حزبية/مستقلة) خلال فترة زمنية معينة، عبر التحليل الكمّي لهذه المضامين الإعلامية.

ـ تحليل مراحل المعالجة الإعلامية للأزمات، وذلك عبر التحليل الكيفي للأزمات الأبرز على مستوى التغطية، وبتوظيف نماذج الدراسة.

ونظراً إلى أن مجتمع الدراسة في هذا البحث يشمل كلاًّ من التلفزيون والصحف (قومية/حزبية/مستقلة)، فقد اعتمدت الدراسة في اختيار عيّنة المضمون الإعلامي الخاص بالتلفزيون على اختيار كلٍّ من قناة «المحور»، وقناة «دريم» الثانية، ليمثّلا القنوات الفضائية المصرية الخاصة، فضلاً عن تقديمهما أبرز برامج الأحداث الجارية حالياً، وهما برنامجا (العاشرة مساءً، و٩٠ دقيقة). كما استقرت الدراسة على اختيار القناة «الفضائية المصرية» ممثلة للقنوات الفضائية المصرية التابعة لاتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري، فضلاً عن تقديمها لبرنامج «البيت بيتك» الذي كان يُعدّ وقت إعداد الدراسة، واحداً من أهم برامج الأحداث الجارية التي تعالج الشؤون المصرية أيضاً. وأخيراً تم تحليل مضمون برنامج «القاهرة اليوم» الذي يذاع على قناة «أوربت» الفضائية، لشهرته بين برامج الأحداث الجارية التي تهتم وتركز على الشؤون المصرية تحديداً، وباعتبار قناة «أوربت» ممثلة للقنوات الفضائية العربية الخاصة.

أما بالنسبة إلى عيّنة الصحف، فقد تم اختيار عيّنة من الصحف المصرية، التي روعي في اختيارها الآتي:

ـ الاختيار الموضوعي للصحف؛ بحيث تضم التوجيهات والمرجعيات المتمايزة في النظام الصحفي المصري.

ـ أن تختلف نوعية ملكية هذه الصحف؛ حيث تبين ارتباط التصورات الإعلامية التي تطرحها وسائل الإعلام تجاه القضايا والأحداث بنوعية ملكية هذه الوسائل.

ـ أن يكون للصحف اهتمام ملموس وواضح بطبيعة الأحداث التي يتعرض لها المجتمع، وذلك من خلال كثافة التغطية وتنوعها.

وهكذا اعتمدت الدراسة على اختيار صحيفة «الأهرام» لتمثيل مجتمع الصحف القومية، وصحيفة «الوفد» ممثلة للصحف الحزبية، ثم صحيفة «المصري اليوم» ممثلة للصحف الخاصة.

ومن ثَّم تمثلت عيّنة الدراسة في كلٍّ من القصص الإخبارية، والتحقيقات، والمقالات، والأعمدة الثابتة والطارئة في الصحف السابقة محل الدراسة.

ج ـ عيّنة الدراسة الميدانية من أفراد الجمهور العام

اعتمدت الدراسة الحالية على أسلوب جمع البيانات الذي يقوم على إجراء المسح من خلال المقابلات الشخصية مع المبحوثين. وقد طبّقت الدراسة الحالية على عيّنة عشوائية طبقية كأنسب أسلوب لسحب عيّنات ممثلة للمجتمعات كبيرة الحجم، التي تختلف وتتنوع خصائص سكانها، تكوّنت من (٤٢٠) مفردة من أفراد الجمهور المصري، تنوعت في خصائصها، وانتمت إلى كلٍّ من محافظتي القاهرة والجيزة؛ حيث يأتيان في مقدمة محافظات الجمهورية من حيث الكثافة السكانية، كما أنهما يضمان الشرائح السكانية المختلفة، وتتفاوت ـ بالتالي ـ أحياؤهما في المستويات الاقتصادية الاجتماعية بما يسمح بتمثيل هذه الخصائص في عيّنة الدراسة.

د ـ عيّنة المادة موضع التحليل

أسفرت إجراءات الدراسة السابقة عن اختيار أزمتين رئيسيتين، كانتا الأبرز والأهم على مستوى التغطية الإخبارية (التلفزيونية/الصحفية)، وهما:

ـ **الأزمات الاقتصادية**: أزمات الاعتصامات والاحتجاجات العمالية في القطاعات المصرية المختلفة نموذجاً.

ـ **الأزمات السياسية**: أزمة مستقبل مصر السياسي وتوريث الحكم نموذجاً.

هـ ـ العيّنة الزمنية للدراسة

طبقت الدراسة التحليلية على برامج الأحداث الجارية محل التحليل، والصحف المختارة، لمدة أربعة أسابيع، من أول شباط/ فبراير من عام ٢٠٠٩، وحتى نهاية الشهر نفسه، في حين طبّقت الدراسة الميدانية على الجمهور العام خلال شهري آذار/ مارس، ونيسان/ أبريل من العام نفسه.

٣ ـ التعريف بالمفاهيم الأساسية للدراسة

أ ـ الأزمات

هي تلك الأحداث التي يدركها الفرد أو المجتمع على أنها تُحدِث تغيراً سلبياً في مسيرة الحياة اليومية، وتعوق إشباع حاجاته الأساسية على النحو المطلوب، ويترتب على هذا الإدراك نشأة وتطور الإحساس بالخطر.

ب ـ الإحساس بالخطر الجمعي

ويقصد به شعور الأفراد الذاتي بالقلق، وعدم توافر الحماية الحقيقية والملموسة، ويتضمن ذلك كلاً من الشعور بالقلق، والخوف، وعدم الثقة، وعدم التأكد من شكل الحاضر والمستقبل، فضلاً عن الشعور بعدم الحماية والأمان الملائمين. ومن المفترض أن تؤثر هذه الحالة في نطاق واسع من شرائح الجمهور العام في المجتمع أو ربما ـ وفي بعض الحالات ـ المجتمع ككل.

ج ـ المعالجة الإعلامية للأزمات المختلفة

ويقصد بها تلك الحالة الاستثنائية التي تعيشها المؤسسات الإعلامية محل الدراسة استجابة لتلك الأحداث التي تغير سلبياً في حياة الفرد اليومية، وفيها تنشط برامج التغطية الإعلامية لهذه الأحداث، وقد ترتفع فيها نسبة اعتماد الجمهور على هذه الوسائل.

- **ملخص**

لم يحدث من قبل أن شاع استخدام مفهوم الإعلام الأصفر المقروء والمشاهد كما هو شائع الآن في المنطقة العربية، نراه ونتلمسه يومياً من خلال ردّة فعل القارئ في تعامله مع الصحافة والقنوات التلفزيونية الوطنية والعربية عموماً؛

فهو في حالة تشبه القطيعة للبعض، وفي حالة هجرة للبعض الآخر. وفي ذلك موقف يعبّر عن القدح والاستنكار لنوع الكتابات الصحفية والبرامج التلفزيونية التي تخاطب الغرائز. وتتوسع في نشر الفضائح ولا تعتمد الدقة والأمانة في ما تنشره أو تبثّه من أحداث وأخبار وقصص، ولا تضع حدوداً على ما يمثل اجتراء على الأخلاق والآداب، كما أدى إلى غياب القدرة على التفكير النقدي لدى أفراد المجتمع، الأمر الذي ولّد، بدوره، البحث بشكل دائم عمّا يسمّيه البعض «الخطوط الحمر»؛ وهي خطوط وهمية هلامية يفرضها مناخ الخوف، وتستغلها السلطات بحسب الحاجة إلى الدفاع عن نفسها، وعن المستفيدين بها.

وفي مثل هذه الأجواء التي تتحدد فيها مهمة الإعلام، إما بإضفاء المشروعية والتقديس أو أداة للرعب والتخويف، أو الترويح والترفيه عن النفس أو غير ذلك، ينمو الإحساس بالخطر والقلق نمواً عشوائياً غير محكوم وغير خاضع لأية معايير، فيتحول بإرادة واعية أو بدونها إلى أداة لإشاعة الخوف والعبث بالعقول. . ، مستخدماً في ذلك أحدث التقنيات الإعلامية واللغة أو اللهجات السهلة الرخيصة والاستسهال الشديد في تناول الموضوعات الجارية بأساليب ساذجة ومسطحة.

وهكذا تكتمل الدائرة: فراغ إعلامي ناتج من سيطرة ثقافة الخوف، وارتعاش العقول والأقلام والألسن نتيجة علاقة مريضة معتلة بين السلطات الحاكمة والإعلام، يؤدي إلى ما نشاهده في الآونة الأخيرة على طول ساحة الوطن العربي.

وهكذا عرض الفصل السابق لما يمكن أن تطلق عليه الباحثة بوادر الأزمة البحثية التي استثارت الرغبة في البحث والتدقيق بشأن العلاقة بين وسائل الإعلام وبروز الإحساس بالخطر الجمعي لدى أفراد المجتمع بوجه عام، والمجتمع المصري بوجه خاص، بدءاً من مراجعة الأدبيات العلمية في هذا الشأن، وانطلاقاً في الفصل التالي لطرح مزيد من التأصيل العلمي للعلاقة بين الإعلام وثقافة التهديد والخطر المجتمعي، كما سيلي لاحقاً.

الفصل الثاني

نظريتا التهديدات المجتمعية
ومجتمع المخاطر

«إننا في عصر العولمة قد انتقلنا من مجتمع الأمن النسبي، حيث كانت تسود اعتبارات الأمان والسلامة بدرجة كبيرة إلى مجتمع المخاطر، حيث استفحلت مصادر تهديد البيئة الإنسانية».

السيد يسين

مقدمة

عندما أطلق ستانلي كوهين (Cohen) لأول مرة **مفهوم التهديدات المجتمعية** (Moral Panics) عام ١٩٧٢، في أعقاب مجموعة من الأحداث التي وقعت في بريطانيا، وارتبطت آنذاك بفئة الشباب تحديداً، لم يكن يعلم وقتها أن النظرية ستصبح نقطة انطلاق للعديد من النماذج التي تلتها وسعت إلى تطويرها، ثم تلك التي انتقدتها تماشياً مع الأوجه العديدة للأحداث الأزمية التي أصبحت تواجه مجتمعاتنا المعاصرة.

وقد بدأ ستانلي كوهين نظريته بالفقرة الأكثر شهرة في الدراسات الإعلامية والاجتماعية ذات الصلة، التي تشير إلى أن المجتمعات عرضة بشكل مستمر لظروف، أو مرحلة، أو شخص، أو مجموعة أشخاص، أو مجموعة أحداث تمثل خطراً يتهدد أفرادها، ويخلق لديهم حالة من القلق وعدم الأمان، حيث تقدّم هذه المعطيات في موجة أو «هوجة» إعلامية منمطة، وجاهزة القوالب، بحيث تستثير كل المهتمين والقادرين على الدلو بدلوهم في القضية أو الحدث[١].

وعلى الرغم من ارتباط مفهوم التهديدات المجتمعية بالدراسات النفس ـ اجتماعية، إلا أنه طرح نفسه بقوة في مجال الدراسات الإعلامية نتيجة الربط

(١) Stanley Cohen, *Folk Devils and Moral Panics: The Creation of the Mods and Rockers* (Oxford: Mac Gibbon and Kee Ltd., 1972), p. 9.

القوي الذي أسسه ستانلي كوهين بين انتشار ظاهرة ما، ومعالجة هذه الظاهرة وأحداثها وتوابعها من خلال وسائل الإعلام، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تأثر الجمهور بها.

ويشير كوهين إلى أن المعالجات الإعلامية للأخبار والأزمات تحديداً تعني أن هذه المواد الخام تتعرض للعديد من التعريفات البديلة، ووجهات النظر المتصارعة أحياناً، وصولاً إلى ما يُشكّل كون الحدث أزمة تستحق التقديم أم لا، فضلاً عن خضوع هذه المواد فيما بعد للعديد من المعوقات الأيديولوجية والتجارية والسياسية التي تؤثر في بيئة العمل في وسائل الإعلام المختلفة(٢).

وتأتي القراءة الثانية لتفسير دور وسائل الإعلام في علاقتها بالأزمات في المجتمعات المعاصرة من تطبيقات نظرية مجتمع المخاطر التي قدّم لها أولريش بك (Beck) (١٩٩٢) في كتابه الذي حمل اسم النظرية نفسها، وفيه أشار بك إلى أن الإحساس بالخطر الذي يكتنف أي مجتمع ويهدد أفراده يبدأ عندما تنتهي الطبيعة وتنتهي التقاليد، بحيث لا يمكننا بعد ذلك أن نأخذ معتقداتنا وتقاليدنا على أنها شيء مضمون وغير قابل للتغيير. ويصوغ بك فرضية نظريته بشكل مبسط، يشير فيه إلى أنه كلما قّل إحساسنا بالأمان تجاه ثوابتنا وأحوالنا المجتمعية، زادت المخاطر والأزمات التي ينبغي لنا التعامل معها(٣).

وتبدو دراسة مفهوم الأزمات من الدراسات المعقدة إلى حد كبير، نظراً إلى تضمنها عدداً من القضايا والزوايا المختلفة، وهو ما استتبعه حيرة وسعي باحثي الاتصال إلى التعرف أولاً على تعريف وتفسير مفهوم الأزمات والمخاطر بما يتضمنه من زوايا مختلفة منها ما يتصل بقضايا الاستهلاك، الشؤون البيئية، قضايا الاقتصاد والبطالة، التقارير الحربية، تغطية الموضوعات ذات الصلة بالصحة وقضايا العلوم والتكنولوجيا. . وغيرها.

وتشير أدبيات دراسة الأزمات إلى أن الباحثين في مجال المعالجات الإعلامية للأزمات والأحداث الطارئة غالباً ما يقعون في فخ الانتقائية لدى اختيارهم للموضوعات التي يدرسونها؛ فعلى سبيل المثال أجرى سينغر

(٢) Stanley Cohen, *Folk Devils and Moral Panics*, 3rd ed. (London: Routledge, 2002), p. 97.

(٣) Jane Franklin, *The Politics of Risk Society* (Cambridge, MA: Polity Press, 1998), p. 9.

وإيندرني (Singer and Endreny) (١٩٨٧) دراسة حول المعالجات الإعلامية للمخاطر والأزمات بناء على عيّنة من المضامين التلفزيونية، والصحفية (الصحف والمجلات) التي تضمنت عدداً متنوعاً من هذه المخاطر، وصلت إلى (٢٧٦) موضوعاً إخبارياً، وقد صنفت لفئات عريضة، منها كوارث طبيعية، أزمات الطاقة، أزمات المواد الخام، ولكنها في المقابل تجاهلت العديد من المخاطر والأزمات الأخرى كالجريمة، والإرهاب، والبطالة وحوادث الانتحار[٤] وهو ما يلفت الانتباه إلى استحالة شمولية الدراسات في مجال الإعلام لكل ما يمكن أن يتعرض له الإنسان من جهة، فضلاً عن وقوع الباحثين في مشكلات الموضوعية والاختيار الانتقائي للأحداث التي قد تشكل أزمات من جهة ثانية.

وتضيف أدبيات دراسة العلاقة بين الإعلام والأزمات، إلى أنه على الرغم من حداثة شيوع دراسات المخاطر والأزمات، ودور وسائل الإعلام في بناء أو تكوين الإحساس بمثل هذه المخاطر لدى باحثي الإعلام، إلا أن لها تاريخاً طويلاً لدى دارسي الأنثربولوجيا والدراسات النفسية؛ حيث ركزت هذه العلوم خلال السبعينيات والثمانينيات على الكيفية التي يمكن أن تفسر بها المشكلات المجتمعية بشكل يجعلها تتحول إلى أزمات ومخاطر تتهدد إحساس الفرد بالأمان والاستقرار في مجتمعه[٥].

أما فيما يتعلق بإدراك الأفراد للأزمات والمخاطر التي تعرض لها وسائل الإعلام، فقد لوحظ تركيز الباحثين على اختبار المضامين والمعالجات الإعلامية، وفي ذهنهم افتراض أساسي وهو أن النقاشات والجدل الذي يدور لدى الرأي العام بشأن الأزمات إنما هو نتاج للحسابات والافتراضات المشوهة وغير الدقيقة للحقائق التي تقدم لها وسائل الإعلام[٦].

مثل هذا الصراع والجدل حول دور وسائل الإعلام في مجال الأزمات

---

(٤) Jenny Kitzinger, «Researching Risk and the Media Health,» *Risk and Society*, vol. 1, no. 1 (1999), p. 58.

(٥) Mary Douglas and Aaron Wildavsky, *Risk and Culture: An Essay in the Selection of Technological and Environmental Dangers* (Berkeley, CA: University of California Press, 1982).

(٦) Sharon Dunwoody and Hans Peters, «Mass Media Coverage of Technological and Environmental Risks: A Survey of Research in the United States and Germany,» *Public Understanding of Science*, vol. 4, no. 2 (1992), pp. 199-230.

والتأثير في الرأي العام بشأنها، قد عكس المواقف المختلفة للدور المثالي الذي ينبغي على وسائل الإعلام أن تؤديه في هذا الصدد، وما إذا كان عنصر الموضوعية ممكناً أو حتى مرغوباً، مع القول بأن التغطية الإعلامية لهذه الأزمات ما هي إلا نتيجة للعمليات الاجتماعية والثقافية التي تسعى وسائل الإعلام إلى بناء نسخ منها، وهو ما يجعلها في الحقيقة مرآة لا تقدم الحقيقة إلا من زاوية واحدة، وهو ما يشير إليه كيتزنغر (Kitzinger) (١٩٩٩) بالقول «إن التساؤلات المهمة في هذا الشأن ليست ما يتصل منها بالدور الذي تلعبه وسائل الإعلام هبوطاً أو صعوداً في تغطيتها للأزمات، وإنما الفكرة في ماهية الأزمات التي تلفت انتباه هذه الوسائل، كيف، ومتى، ولماذا، وتحت أي ظروف»[٧].

وعلاوة على ذلك، يلاحظ أن الدراسات ذات الصلة بإدراك الأفراد للأزمات جراء المعالجات الإعلامية المختلفة لها، تعتبر أن استطلاعات الرأي العام والمقابلات التلفونية هي مقاييس دقيقة، ويُعتمد عليها لقياس قوة وحجم مخاوف الرأي العام بشأن الأزمات المختلفة، وهو الشكل الذي يفتقد كلاً من عنصري الانتقاد والنظرة العميقة إلى الأمور.

وفي الوقت الذي تقدم فيه هذه الأساليب دلائل على المستويات العامة لوعي الجمهور العام بالقضايا التي تطرحها أجندة الرأي العام، إلا أنها لا تكشف ـ في المقابل ـ عن الأساليب المعقدة التي يفسر بها الرأي العام رسائل وسائل الإعلام[٨].

ويسود الاعتقاد بين العاملين في وسائل الإعلام، وخاصة هؤلاء المعنيين بتغطية الأزمات والحوادث بأن وسائل الإعلام تنقل بشكل أوتوماتيكي القضايا والأزمات، وهو الاعتقاد الذي ينفيه كلٌّ من إليدريدج وريلي (Eldridge and Reilly) بالقول: «إن وسائل الإعلام الإخبارية تتسم بالفقر والنمطية الشديدين في تبنيها للأزمات والمخاطر التي قد تستمر مع الأفراد لمدى طويل كمشكلات البطالة، وبعض المشكلات العلمية والتكنولوجية، خاصة عندما يتبنّى العلماء موقف التردد وعدم التأكد من صحة وصدق ما لديهم من معلومات، وعندما

(٧) Kitzinger, «Researching Risk and the Media Health,» p. 62.

(٨) Alison Anderson [et al.], *Beyond the Risk Society: Critical Reflections on Risk and Human Security* (Buckingham: Open University Press, 2006), p. 116.

تتسم مواقف المصادر الرسمية كذلك بالتجاهل والصمت عن هذه المشكلات لفترات طويلة[٩].

ويمكن القول - خلاصة - إن هناك عدداً من بؤر الصراع بين مساعي وسائل الإعلام في تغطيتها للأزمات والمخاطر المختلفة، والحقائق ذات الصلة بالأزمات نفسها.

أولاً: النماذج الأولى لدراسة العلاقة بين الإعلام والأزمات

ركز العديد من «المخاوف» الإعلامية في الآونة الأخيرة على العديد من الأزمات والتهديدات التي يلمسها العالم أجمع من ناحية، والتي تؤثر في حياة كل فرد من أفراده بشكل خاص من ناحية أخرى. وقد فرضت مثل هذه المخاوف والأزمات على الأذهان العديد من التساؤلات ذات الصلة بالموضوعية، والرقابة، وحقوق المواطنة، والديمقراطية وإدراك الأفراد للأزمات كنتيجة لكل الممارسات السابقة، وهو ما لفت نظر العديد من الباحثين إلى الدور المتزايد لوسائل الإعلام الجديدة منها والقديمة كحلقة وصل بين الأزمات، والجمهور المستهدف من هذه الوسائل[١٠].

وتشير المداخل المنهجية الحديثة التي عنيت بدراسة العلاقة بين الأزمات ووسائل الإعلام، إلى أن الأمر أكثر تعقيداً من مجرد نقل هذه الأحداث في تقارير إعلامية، فهو انعكاس للتغيرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمعات على مستوى طبيعة الأزمات وأنماطها من جهة، وعلى مستوى هياكل وآليات عمل الوسائل الإعلامية من جهة ثانية. وتضيف هذه الدراسات أن تحليل المضامين الإعلامية لا بد أن يوضع في سياق أوسع يرتبط بتنامي عولمة وامتلاك وسائل الإعلام الإخبارية، وتنامي ثقافة الترويج (Promotional Culture) التي تتبنّى استراتيجيات إعلامية متطورة لتوصيل رسائلها إلى أبعد مما هو متوقع[١١].

---

(٩) John Eldridge and Jaquie Reilly, «Risk and Relativity: BSE and the British Media,» in: Nick Pidgeon, Roger E. Kasperson and Paul Slovic, eds., *The Social Amplification of Risk* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003), p. 139.

(١٠) Anderson [et al.], Ibid., p. 114.

(١١) «Internet Usage Statistics: The Big Picture,» Internet World Statistics (2005), <http:// www. internetworldstats.com/stats.htm>.

وترجع البداية العلمية الجادة لدراسة أدوار ووظائف الاتصال والإعلام أثناء الأزمات والكوارث إلى الستينيات من القرن العشرين؛ فقد تنبّه الباحثون الأوائل إلى أهمية دور الإذاعة في نقل رسائل التحذير من الكوارث، وركزت البحوث على عملية التحذير وتصميم رسائل التحذير وخصائصها والعقبات التي تواجهها، سواء استخدمت من خلال الإذاعة أو التلفزيون، لكن أغلب هذه البحوث لم تهتم بمجمل عمليات الاتصال الجماهيري، خاصة في مرحلة ما قبل وما بعد انفجار الأزمة أو الكارثة(١٢). وحتى أواخر الستينيات ظهر عدد محدود من بحوث إعلام الأزمات والكوارث التي أجريت في مراكز بحوث الأزمات والكوارث، ومراكز الرأي العام في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، بينما ظهرت محاولات فردية لتحليل الجوانب المختلفة لإعلام الأزمات والكوارث؛ حيث أعد إويل وليامز (Ewell Williams) عام ١٩٥٣ رسالة ماجستير تضمّنت تحليلاً لمضمون صحيفة نشرت رسائل وتقارير وصوراً عن إعصار ضرب أحد المدن الأمريكية، في حين قام هاري مور (Harry Moore) عام ١٩٥٨ بإعادة شرح وتحليل المواد الصحفية التي قام وليامز بتحليلها حول الكارثة نفسها(١٣).

واستناداً إلى تحليل فرتا تايلور (Verta Taylor) فإنه يوجد عدد محدود من الدراسات الرائدة الموثوق بها التي نجحت في رصد وتحليل التقارير الإخبارية في محطات الإذاعة المحلية والتلفزيون في الولايات المتحدة، فقد كان من الصعب إيجاد وسائل وأدوات منهجية للقيام بهذه المهام. من جهة أخرى، أخفق الباحثون الأوائل في إدراك الدور المزدوج للإعلام في الأزمات والكوارث؛ فوسائل الإعلام تقرر الأحداث وتنقل الوقائع، وفي الوقت ذاته تعمل كمنظمات رئيسية في التحضير والاستعداد والاستجابة للكوارث. والملاحظ أن أغلب البحوث الرائدة في مجال إعلام الأزمات والكوارث قد اهتمت بدور وسائل الإعلام في استخراج التقارير الأولية عن الأحداث، وإبراز التقارير السلبية عن الكوارث، وهو ما طرح إشكالية مدى دقة ما تنقله وسائل الإعلام حول الكوارث(١٤). وقد شهدت الثمانينيات والتسعينيات زيادة مطّردة

(١٢) محمد شومان، «إشكاليات في مسار تطور بحوث إعلام الأزمات والكوارث،» **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام** (كلية الإعلام، جامعة القاهرة) (٢٠٠٢)، ص ١٥٠.

(١٣) Enrico Louis Quarantelli, «Inventory of Disaster Field Studies in the Social and Behavioral Sciences, 1919-1979,» Initially Issued as DRC Miscellaneous Report; 32, 1982 (1998).

(١٤) المصدر نفسه.

وسريعة في بحوث واستخدامات إعلام الأزمات والكوارث، كما ظهرت بحوث عبر ثقافية مقارنة لمواقف وتوجهات الإعلام أثناء الأزمات، خاصة الإعلام الأمريكي والإعلام الياباني. لكن يلاحظ أن البحوث التي تركزت على الصحافة كانت أكثر من تلك البحوث التي أجريت على الإذاعة والتلفزيون، كذلك فإن الأطر النظرية لإعلام الأزمات والكوارث كانت محدودة للغاية، وتكاد تكون امتداداً طبيعياً لما هو سائد في نظريات ونماذج التأثير الإعلامي.

وبصفة عامة فإن الارتفاع المستمر في عدد ونوعية الأزمات والكوارث من جهة، وتطور تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات، وسيادة قيم وآليات العولمة من جهة ثانية، قد دفع نحو زيادة الاهتمام ببحوث إعلام الأزمات والكوارث، كما فتح مجالات جديدة أمام الباحثين، بل ويثير إشكاليات عديدة، فكثير من تقنيات جمع وتحليل المادة قد تطورت، وفي المقابل تطورت أيضاً وسائل وفنون التغطية الإعلامية ووسائل الاتصال بحيث يصعب إخفاء المعلومات عن رجال الإعلام وجماعات المصالح أو حتى الجمعيات الأهلية التطوعية (NGOs) التي يمكن لهم جميعاً استخدام وسائل الاتصال الحديثة لنشر وتداول المعلومات على المستويين القومي والدولي[١٥].

وخلال الثمانينيات اختبرت دراسات عدة، الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في تشكيل وبناء المشكلات المجتمعية، وساد في ذلك الوقت نموذج كلٍّ من هيلغارتنر وبوسك (١٩٨٨) (Hilgartner and Bosk) في الولايات المتحدة[١٦]. بيد أن البداية الأهم كانت تلك المتمثلة في ظهور نظرية التضخيم الاجتماعي للأزمات (The Social Amplification of Risk Framework) (SARF) التي ظهرت عام ١٩٨٨، حيث تم تطويرها على يد الباحثين في أمريكا الشمالية، على أمل تقديم إطار نظري متكامل للشتات النظري المبعثر بين مختلف العلوم لدى دراسة العلاقة بين الإعلام والأزمات. ووفقاً لما أورده بيدجيون وآخرون (Pidgeon [et al.]) (٢٠٠٣) فإن نموذج التضخيم الاجتماعي للأزمات (SARF) قد استهدف اختبار الأطر، والسياقات التاريخية والاجتماعية الأوسع نطاقاً للأزمات؛ بحيث تفسر الكيفية التي تتفاعل بها الأزمات والأحداث المشكلة مع

---

(١٥) شومان، «إشكاليات في مسار تطور بحوث إعلام الأزمات والكوارث،» ص ١٥٣.

(١٦) Alison Anderson, «In Search of the Holy Grail: Media Discourse and the New Human Genetics,» *New Genetics and Society*, vol. 21, no. 3 (2002), pp. 327-337.

العمليات الاجتماعية، والثقافية، والنفسية، وحتى المؤسسية منها بشكل يجعلها تتضخم وتلفت انتباه الأفراد باعتبارها أزمة تحتاج إلى الاهتمام، وقد تثير القلق أو الخوف. ومن ثّم تشكّل ـ في النهاية ـ سلوكيات الأفراد تجاه هذه الأزمة أو الخطر، وقد تؤثر في الأنشطة التي تمارسها مؤسسات المجتمع ذات الصلة، وهو ما يؤثر في النهاية في المخرجات أو التبعات العامة للأزمة في المجتمع ككل[١٧]. وتتوازى تلك النظرية، مع البدايات الأولى لنظرية التهديدات المجتمعية لكوهين (١٩٧٢) التي ركز فيها الباحث على دور وسائل الإعلام في نقل بعض أحداث الشغب والانحراف لدى مجموعة من الشباب، التي أطلق عليها كوهين وقتها نموذج «تضخيم الانحراف» (Amplification of Deviance) والتي أعقبها هال (Hall) بدوره بدراسة أخرى (١٩٧٨) حول التقارير الإعلامية، وتحديداً الصحفية منها حول قضية جماعات السطو المسلح (Mugging).

وفي الوقت الذي مهّد فيه نموذج «سارف» (SARF) الطريق للعديد من الدراسات التجريبية في مجال الإعلام والأزمات، ظهرت تطورات أخرى على مستوى الدراسات الإعلامية التي سعت إلى تحدي الدراسات التقليدية الأولى في مجال دراسة العلاقة بين الإعلام والأزمات.

ومع بداية التسعينيات، نظّر أولريش بك (Beck) لطبيعة الأزمات والأحداث الخطرة في العقود الأخيرة في كتابه **مجتمع المخاطر** الذي نشره لأول مرة عام ١٩٨٦. وفي سلسلة من المنشورات والطبعات المتتالية من كتبه، أفرد بك لوسائل الإعلام دوراً متزايداً في تشكيل مفاهيم ومدركات الرأي العام حول الأزمات المختلفة.

ويضيف بك أنه وفقاً لنظرية «مجتمع المخاطر» يمكن لوسائل الإعلام أن تقوم بدورين متوازيين، أولهما باعتبارها قاطرة يمكن أن تحمل وتنقل المعلومات المختلفة من الخبراء والعلماء إلى الرأي العام، وهي في الوقت نفسه قناة تعكس الآراء والانتقادات التي قد يطرحها الرأي العام خلال مناقشاته. ومن ثم اكتسبت نظرية بك (Beck) التأثير الأقوى في الوسط الأكاديمي والبحثي في مجال التنظير للعلاقة بين الإعلام والأزمات[١٨].

---

(١٧) Pidgeon, Kasperson and Slovic, eds., *The Social Amplification of Risk*, p. 2.

(١٨) Anderson, Ibid., p. 120.

ثانياً: الأطر النظرية الأولى لدراسة العلاقة بين الإعلام، وإدراك الأزمات لدى الجمهور

عرض العديد من الأبحاث والدراسات الإعلامية للعديد من النتائج ذات الصلة بتأثيرات وسائل الإعلام في الجمهور. ولما كان مجال دراستنا الحالية يُعنى بدراسة تأثيرات وسائل الإعلام في إدراك الجمهور للأزمات، كان من الأهمية بمكان الوقوف على الأطر والنماذج النظرية الأولى التي تصدت لهذا المجال. وقد برزت أولى خيوط هذه النوعية من الدراسات منذ سبعينيات القرن الماضي عندما بدأ باحثو الإعلام في اختبار العلاقة بين مشاهدة التلفزيون، وخوف الأفراد من الوقوع ضحية لأعمال العنف من جهة، وتقديرات هؤلاء الأفراد لمعدل الجريمة والعنف في المجتمع من جهة ثانية، فيما كوّن وقتها فروض نظرية «الغرس الثقافي» لغربنر (١٩٦٩).

١ ـ كانت **نظرية الغرس الثقافي** هي الانطلاقة الأولى لسلسلة من الدراسات في هذا الموضوع؛ حيث أشار أنصار النظرية إلى أن كثيفي المشاهدة يبدون بالفعل: تقديرات مبالغ فيها لحجم العنف والجريمة في المجتمع، كما أنهم يعتقدون في أن العالم الخارجي عالم مليء بالمخاطر بشكل يجعل من الصعب الحياة فيه[١٩].

٢ ـ **فرضية التأثير الشخصي** (Impersonal Impact Hypothesis)؛ تفرد فروض نظرية التأثير الشخصي مجالاً أرحب لدراسة العلاقة بين وسائل الإعلام، وإدراك الأفراد للمخاطر والأزمات في مقابل نظرية «الغرس الثقافي»؛ فبينما اختبرت الأولى تأثيرات وسائل الإعلام في مجملها، اهتمت فروض التأثير الشخصي بنمط إدراك المخاطر نفسه؛ حيث أشارت النظرية إلى أن وسائل الإعلام تمارس دوراً فعّالاً في جعل الأفراد يدركون المخاطر على المستوى الجمعي (Social Risk Perception)، الذي يعني ارتفاع تقديرات الأفراد لمستوى الخطر الجمعي في المجتمع ككل، في حين تتضاءل هذه التأثيرات عند الحديث عن إدراك المخاطر على المستوى الشخصي أو الفردي (Personal Risk Perception)[٢٠].

(١٩) George Gerbner [et al.], «The «Mainstreaming» of America: Violence Profile no. 11,» *Journal of Communication*, vol. 30, no. 3 (1980), pp. 10-29.

(٢٠) L. J. Shrum and Darmanin Bischak, «Mainstreaming, Resonance, and Impersonal Impact,» *Human Communication Research*, vol. 27, no. 2 (2001), pp. 187-215.

باختصار، تفترض هذه النظرية أن آثار وسائل الإعلام في إدراك الجمهور للمخاطر قد يحدث على مستوى واحد (المستوى المجتمعي)، بدون أن يعني ذلك بالضرورة تأثر أو حدوث المستوى الثاني من التأثير (المستوى الفردي).

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من عدم اختبار الفرضية السابقة في إطار نظرية الغرس بشكل مستقل، إلا أن باحثيها قد أشاروا إلى النقطة نفسها، عندما فرّقوا بين تقديرات الأفراد لاحتمال وقوعهم شخصياً كضحايا لأعمال العنف في المجتمع (تقديرات المستوى الأول من التأثيرات First-Order Type Estimates)، واعتقادهم في ازدياد تقديرات ومعدلات وقوع الجريمة وأعمال العنف في المجتمع (تقديرات المستوى الثاني من التأثيرات Second-Order Type Judgments). وفي دراسة حديثة تم فيها اختبار كلٍ من نظرية الغرس، وفرضية التأثير الشخصي معاً، توصل الباحثون إلى وجود ارتباط إيجابي بين مشاهدة التلفزيون، وتقديرات الخطر في المجتمع ككل، وليس على المستوى الشخصي[٢١].

٣ ـ **فرضية التأثير المتباين** (Differential Impact Hypothesis): على الرغم من الدعم الأكاديمي الذي لقيته فرضية التأثير الشخصي، إلا أن تايلور وكوك (Taylor and Cook) قد أشارا إلى إمكانية وجود تأثير لوسائل الإعلام في إدراك الأفراد للأزمات والمخاطر على المستوى الشخصي، في ظل توافر شروط وظروف بعينها، وهو ما عُرِف باسم فرضية التأثير المتباين[٢٢].

ويشير الباحثون إلى أنه إذا أمكن التفرقة بين تأثيرات الأنواع والأشكال البرامجية المختلفة، فإنه يمكننا بالتالي الوصول إلى تأثيرات شخصية لإعلام الأزمات في مدركات الأفراد؛ حيث تمتلك البرامج الترفيهية المنوعة ـ على سبيل المثال ـ قدرة على التأثير في الأفراد بشكل شخصي لما تمتاز به من حيوية وطرق عرض مسرحي، في حين تقل تأثيرات الأشكال البرامجية التي تعتمد على تقديم معلومات في مدركات الأفراد الشخصية للخطر لما تتسم به

---

(٢١) Tom R. Tyler, «Assessing the Risk of Crime Victimization: The Integration of Personal Victimization Experience and Socially-Transmitted Information,» *Journal of Social Issues*, vol. 40, no. 1 (1984), pp. 27-38.

(٢٢) Tom R. Tyler and Fay L. Cook, «The Mass Media and Judgments of Risk: Distinguishing Impact on Personal and Societal Level Judgments,» *Journal of Personality and Social Psychology*, vol. 47 (1984), p. 707.

من شحوب ورتابة في أساليب التقديم، وإن بقيت الدراسات في هذا المجال قيد البحث والتطوير[٢٣].

ثالثاً: التهديدات المجتمعية: المفهوم النظري والتطبيقي

برزت الخيوط الأولى لمفهوم التهديدات المجتمعية على يد عالم الاجتماع البريطاني جوك يونغ (Jock Young) عام ١٩٦١، عندما ناقش مدى اهتمام الرأي العام بالإحصاءات التي توضح الزيادة الملحوظة والمنذرة آنذاك في معدلات استخدام المخدرات بين الشباب.

ومن أهم النقاط التي لفتت نظر الباحثين في دراسة يونغ هي تلك المتعلقة بتأثير الضغط والجماعات المتهمة ذات الصلة، وأخيراً بين كل ما سبق والسلطات، الأمر الذي أدى في النهاية إلى خلق الإحساس المتعاظم بوجود خطر يتهدد أفراد المجتمع، فيما عُرِف باسم التهديدات المجتمعية (Moral Panics).

وعلى الرغم من المقدمة المنهجية المنظمة التي تناولها يونغ في دراسته إلا أن الفضل في تطوير المفهوم ودراسته بشكل متعمق جاء على يد ستانلي كوهين (١٩٧٢) الذي استخدمه لتحليل موقف وسائل الإعلام تحديداً من القضية، ثم كل من الرأي العام وبعض السلطات المختصة، ثم كان ذلك في التعريف الأشهر لمفهوم التهديدات المجتمعية الذي أشار إلى: «أن المجتمعات عرضة دوماً لبروز التهديدات المجتمعية، التي هي عبارة عن حالة أو حلقة أو شخص أو جماعة من الأشخاص يبرزون باعتبارهم خطراً يتهدد مصالح المجتمع وقيمه. ويلاحظ أنه غالباً ما تقدم مثل هذه التهديدات بشكل نمطي متكرر من خلال وسائل الإعلام، ومن ثَم تصبح مجالاً للنقاش والتعليق من قِبل محرري وسائل الإعلام المختلفة والسياسيين، والمفكرين وغيرهم، بشكل يثير الخبراء المتخصصين لتقديم تشخيص أو توصيف لأسباب التهديد والحلول المقترحة له، وبعد فترة قد تطول أو تقصر يختص مثل هذا التهديد أو يتنحى جانباً بعيداً عن تركيز وسائل الإعلام، وفي بعض الأحيان قد تكون الأزمة جديدة وفي أوقات أخرى قد تكون ذات ماضٍ وخلفيات سابقة في المجتمع، ولكنها تطفو مرة أخرى على سطح الأحداث، مثيرة الحاجة إلى اتخاذ تدابير وإجراءات أو تشريعات أو قوانين فعلية.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٧٠٩.

وأخيراً يضيف كوهين إن آثار الخطر والأزمة قد تصبح ماضياً لا يذكر إلا في الفلكلور الشعبي، وفي أحيان أخرى قد تتطور بحيث تؤدي إلى تغيرات جذرية على المستوى الاجتماعي والسياسي والقانوني. . .»[٢٤].

وتجدر الإشارة إلى تعدد التعريفات التي قدمت لمفهوم التهديدات المجتمعية، وإن الكثير منها يساعد تماماً على تفسير الكثير من الأزمات والظواهر المستحدثة؛ فعلى سبيل المثال يقدم أحد قواميس الإعلام والدراسات الثقافية تعريفاً يشير إلى أن «الأفراد والمجتمعات قد تكون هي نفسها أسباباً وأسساً للسلوك الأزمي الجائر، الذي يعبّر عنه من خلال أفراد ومؤسسات المجتمع المؤثرين باعتباره تهديداً للمصالح والثقافة السائدة»[٢٥].

أما المعالجة التي قدمها جودي وبن يهودا (١٩٩٤) لمفهوم التهديدات المجتمعية فتعطي للتصوير الذي تقدمه وسائل الإعلام لمشكلات المجتمع وزناً لا بد وأن يوضع في الاعتبار، كما أنها تميز هذه النوعية من الأحداث من خلال خمس سمات رئيسية، أربع من هذه السمات هي الاهتمام والعداوة والإجماع ثم التلاشي، أما السمة الخامسة فهي جوهر الأزمة ومفتاحها، وهي ما أسماه الباحثان «عدم التناسب أو الخلل في التصوير (Disproportionate)، ومن ثّم فإن التهديد أو الأزمة وفقاً لهذا المنظور هو الخلل في تصوير رد الفعل تجاهها[٢٦]. وهكذا، تعددت المداخل والمقاربات التي سعت إلى تفسير مفهوم التهديدات المجتمعية والتنظير له.

وأخيراً يمكننا الجمع بين المداخل النظرية العديدة والتعريفات والتفسيرات المختلفة التي قدمت لمفهوم التهديدات المجتمعية سعياً إلى الوصول بها إلى تعريف شبه جامع مانع للمفهوم بالقول: «**إن التهديدات المجتمعية مفهوم يدور حول أشكال السلوك والأحداث التي تخلق حالة من الاضطراب والقلق لا يتمكن المجتمع من السيطرة عليها واستيعابها بهدوء**». وقد تكون مثل هذه السلوكيات أو الأحداث نتاجاً لتصرفات مجموعة محددة ومعروفة من الأفراد (سواء كانوا يمارسون تصرفاتهم على مدى زمني طويل، أو أنها أحداث طارئة)، وقد ترتبط

---

(٢٤) Cohen, *Folk Devils and Moral Panics*, p. 9.

(٢٥) James Watson and Anne Hill, *Dictionary of Media and Communication Studies*, A Hodder Arnold Publication (London: Arnold Books, 2003), p. 196.

(٢٦) Erich Goode, «No Need to Panic?: A Bumper Crop of Books on Moral Panics,» *Sociological Forum*, vol. 15, no. 3 (2000), p. 55.

هذه الأحداث بعلاقة أفراد المجتمع ببعض الأشياء (كالخوف من الإنترنت وانتشار الإدمان أو القلق من أخطار الأطعمة المعدلة وراثياً وانتهاءً بالخوف من تناول عقاقير بعينها) التي تعترض حياتهم اليومية، وتهدد بقاءهم وتمتعهم بحياة طبيعية وكريمة، بما يثير في نفوسهم الخوف والقلق من شكل واقعهم ومستقبلهم.

رابعاً: خصائص التهديدات المجتمعية

تختلف الخصائص التي يمكن أن تنسب إلى مفهوم أو نظرية التهديدات المجتمعية وفق اختلاف زوايا اهتمام المنظِّرين بها. ومع ذلك يمكن إجمال جوانب الاتفاق بين هؤلاء الباحثين فيما يتعلق بهذه الخصائص كما يلي:

١ ـ ترتكز نظرية التهديدات المجتمعية على عنصر القلق والاهتمام (Concern) بشأن سلوك فئة من فئات المجتمع أو بشأن حلقة أو فترة من فترات مجتمع المخاطر الذي يتضمن ظاهرةً أو حدثاً يؤدي إلى اضطراب الأفراد وزعزعة إحساسهم بالأمان في مجتمعهم.

٢ ـ تُعنى نظرية التهديدات المجتمعية بكم العداوة والغضب الذي يكتنف مشاعر الأفراد تجاه مصدر الخطر أو التهديد الذي يواجههم.

٣ ـ من خصائص التهديدات المجتمعية أيضاً خاصية التلاشي أو التبخر (Volatity) التي تعني أن هذه النوعية من المخاطر التي تهدد حياة الأفراد قد تظهر فجأة وتستمر لمدى قصير، ومن ثمّ فإن أحداثها أشبه بالنوبات أو حالات الذعر وغيرها من أشكال السلوك الجمعي (Collective Behavior)، وفي خاصية التلاشي، يلاحظ أن أمرها يُعنى بالأساس بفكرة تلاشي الاهتمام الزائد أو سخونة الحدث والضجة الإعلامية التي تصاحبه، حتى وإن بقيت الأزمة أو بقي الخطر والتهديد موجوداً وقائماً في المجتمع.

٤ ـ خاصية الاختلال وعدم التناسب (Disproportionality)، التي تشير إلى سوء تمثيل، واختلال نسب تقديم الأزمة أو الخطر الذي يتهدد الأفراد من خلال وسائل الإعلام، وهو ما يبرزه على أنه جرس إنذار بالخطر المحقق بدلاً من كونه أزمة حقيقية وقائمة بالفعل[٢٧].

---

(٢٧) Nanette J. Davis and Clarice Stasz, *Social Control of Deviance: A Critical Perspective* (New York: McGraws Hill, 1990), p. 129.

وتشير الدراسات إلى أن التنوع والتزايد المطّرد في وسائل الإعلام المختلفة يوفر بيئة خصبة لمدعي الأزمات ومثيريها والراغبين في التأثير في الرأي العام والجهات الرسمية المعنية بخلق حالة من التهديد أو الذعر من لا شيء[(٢٨)]. ويختلف بعض الباحثين مع مثل هذا الافتراض؛ حيث يشيرون إلى أنه لا يمكن لوسائل الإعلام أو مدّعي الأزمات أن يخترعوا أو يثيروا تهديداً للمجتمع من لا شيء، وإنما يحتاج الأمر إلى توافر سياق مجتمعي يتوافق مع كل مما تصوره وسائل الإعلام، واستشعار الخطر أو القلق لدى الرأي العام بشكل يضمن إيجابية تلقّي الرأي العام للرسالة الإعلامية. ويضيف باحثون آخرون أن سوء تمثيل المشكلات المجتمعية قد يرجع إلى الزاوية التي تركز عليها وسائل الإعلام، وهو ما يمكن أن يطلق عليه «الاهتمام بدراما الرأي العام»[(٢٩)].

٥ ـ تهتم الخاصية الخامسة بالتأثير المجتمعي الذي تحدثه التهديدات المجتمعية على أفراد المجتمع، خاصة عندما يتم تصوير مثل هذه التهديدات ـ وما تعنيه من وجود أزمة أو خطر يتهدد أفراد المجتمع ـ من خلال وسائل الإعلام بشيء من المبالغة والتضخيم، أو على العكس عندما تكون الأزمة نتاجاً من المواقف التي تنقص فيها المعلومات الواضحة والمحددة بشأن كل ما يتعلق بالموقف، وما ينبغي أخذه من تصرف تجاهها، وفقاً للسياق المجتمعي والثقافة السائدة.

ويتسم الشعور بالخطر الجمعي بأنه أكثر عرضة للتغيير وأقل تنظيماً وعقلانية، وأقل استقراراً، وغالباً ما يتسم بقصر المدى الذي يشعر فيه الأفراد بمثل هذه النوعية من التهديد[(٣٠)].

وتؤكد الخاصية السابقة العلاقة المعقدة بين الأزمات والتهديدات التي تواجه أفراد المجتمع، والسياق الاجتماعي الذي تدور فيه مثل هذه الأحداث، مثلما عبّرت عن ذلك دي يونغ (DeYoung) (٢٠٠٤) في مثالها

---

(٢٨) Kenneth Thompson, *Moral Panics* (London: Routledge, 1998), p. 29.

(٢٩) David Chaney, *Fictions of Collective Life: Public Dramas in Late Modern Culture* (London: Routledge, 1993), p. 33.

(٣٠) Erich Goode and Nachman Ben-Yehuda, *Moral Panics: The Social Construction of Deviance* (Oxford: Black Well, 1994), p. 104.

الخاص بالحملة التي أثيرت في وسائل الإعلام الأمريكية بشأن إساءة معاملة الأطفال، التي وإن عكست بعض المشكلات والتوترات بالفعل، إلا أنها ركزت على الأدوار المتغيرة والمعقدة التي تمارسها النساء في المجتمعات المعاصرة والتي دفعت بهن إلى سوق العمل على حساب أطفالهن، وهو ما أساء إلى وضعهن بشكل بالغ، فيما أسمته دي يونغ الرموز والشعارات المسيطرة والمهيمنة (Master Symbols) وقد أرجعت الباحثة ذلك إلى الطريقة التي تنتقل بها الرموز الثقافية للأفراد عبر وسائل الاتصال المختلفة، ومن ثم صوّرت الأزمة من خلال كلٍّ من التغير الاجتماعي الحقيقي على أرض الواقع من جهة، ومن خلال الأوهام أو التصورات الثقافية السائدة في المجتمع من جهة ثانية[٣١].

خامساً: العوامل المؤثرة في بروز التهديدات المجتمعية

تشير الأدلة العلمية التراكمية التي كانت نتاجاً للتحليل الكيفي للعديد من دراسات الحالة التي طبّق فيها نموذج التهديدات المجتمعية، إلى وجود مجموعة من العوامل التي تتحكم في بروز بعض القضايا والمشكلات باعتبارها أزماتٍ أو تهديداً يثير الإحساس بالخطر لدى أفراد المجتمع وخروج أو استبعاد مشكلات أخرى من هذا السياق. ومن ثَّم، أمكن القول بأن بعض القضايا والمشكلات تمضي في التعقيد لتصبح أزمة أو تهديداً لأفراد المجتمع في حالة توافر مجموعة الشروط التالية:

ـ التصوير المقنع لوجود خطر جديد يهدد حياة أفراد المجتمع وظروف معيشتهم المعتادة، على أن يقدم في صورة أحداث وملابسات ذات صلة عالية وثيقة ببعضها البعض تؤدي في النهاية إلى تكوين أزمة متكاملة الأبعاد إلى الرأي العام.

ـ حالة من الغموض والجهل النسبي لدى ممارسي الإعلام ووسائله بشأن مدى خطورة المشكلة المعروضة وأفضل الحلول وأنسبها لها.

ـ درجة عالية من التحالف الكفء والناجح بين اثنين على الأقل من

---

(٣١) Mary De Young, *The Day Care Ritual abuse Moral Panic: A Sociological Analysis* (London: McFar L. and Company Inc., 2004), p. 192.

العوامل الخمسة المنخرطة في تقديم وتصوير التهديد الأخلاقي (السياسيون والحكومة، جماعات الضغط والمصالح، مدّعو أو مثيرو الأزمات، الشرطة والقضاء، الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة، وأخيراً الرأي العام والجمهور).

ـ بروز اهتمام وتركيز تلك الفئة من مدّعي الأزمات الذين اعتمدوا من قبل وسائل الإعلام باعتبارهم متخصصين في القضية المثارة.

ـ حالة من الإجماع بين صفوة المجتمع حول خطورة المشكلة والحلول الملائمة لها.

ـ وأخيراً توافر مجموعة من الحلول والعروض ـ ربما الجاهزة ـ التي تقدم للرأي العام من خلال وسائل الإعلام باعتبارها الأنسب والأكثر كفاءة وتأثيراً.

سادساً: نماذج التهديدات المجتمعية

يرتكز لُبّ مفهوم التهديدات المجتمعية على غرس الإحساس بالخوف والقلق لدى الأفراد، وهو يعمل ـ من خلال ذلك ـ على تحويل انتباههم عن المشكلات الاجتماعية المعقدة التي تعترض مسار حياتهم الطبيعية، إلى الشعور بالعجز وعدم القدرة على السيطرة على أي شيء، بدءاً بالنظام السياسي وانتهاءً بالمشكلات الاجتماعية الصغيرة التي تعترض حياتهم، ومن ثم أصبح الأفراد غير معنيين بالقدرة على السيطرة والتحكم الاجتماعي، وإنما هم خائفون بالأساس من فقد هذا التحكم وهذه السيطرة(٣٢).

وتُجمِع النماذج التالية التي عنيت بتفسير التهديدات المجتمعية، ووضع الأطر العلمية المناسبة لها على الدور الحاسم والرئيسي الذي تلعبه وسائل الإعلام على مستوى الرأي العام، وعلى مستوى الفاعلين في أي نظام مجتمعي بشكل عام. وفي المقابل تشير دراسة سبرينغ هال (Spring Hall) (١٩٩٩) إلى أن مثل هذه النماذج تحتاج إلى أن تأخذ في اعتبارها الطبيعة الجديدة للأزمات في الوقت الراهن من جهة، والجمهور المتلقي على اختلاف اهتماماتهم ومستوياتهم من جهة ثانية، ومنها قدرة جماعات الضغط والمصلحة على الوقوف في وجه التركيز الإعلامي على أزمة بعينها ودحضها بوجهة نظر

(٣٢) Angela McRobbie, *Postmodernism and Popular Culture* (London: Routledge, 1999), p. 199.

الجماعات التي تؤيدها، وكذلك الحال بالنسبة إلى أصحاب المصالح التجارية مثلاً، الذين قد يبتعدون كل البعد عن المنافذ الإعلامية بتوجهاتها المختلفة(٣٣).

ويتناول الجزء التالي من الدراسة **أربعة من النماذج** والمساهمات البحثية **التي ساعدت على تحديد الإطار العلمي لنموذج التهديدات المجتمعية**، وهي كالتالي:

١ ـ نموذج العمليات (Processual Models): «ستانلي كوهين» (١٩٧٢)

اعتمد كوهين على توضيح العلاقة بين المشكلات الاجتماعية ووسائل الإعلام بالإشارة إلى أن المشكلات الاجتماعية والأزمات المختلفة، ليست موروثاً ينتقل إلينا جيلاً وراء جيل، وإنما هي بناء يتشكل عبر التفاعل والعلاقات التبادلية بين وسائل الإعلام والمجتمع، حيث تمارس هذه الوسائل دوراً هاماً في تحديد (من)، (ماذا) يمثل تهديداً للمجتمع وأفراده، سواء اشتركوا بشكل فعلي كفاعلين أو مساهمين في هذه الأزمة أو المشكلة أو كانوا مجرد ناقلين للمعلومات والأحداث عبر الأخبار والتقارير التي يقدمونها. وهكذا بدا كوهين مهتماً من البداية حتى النهاية ليس فقط بعملية تشكيل المشكلات والأزمات المجتمعية وردود الأفعال تجاه ما يقدم من أحداث، وإنما أيضاً بتأثير هذه الأطروحات والمعالجات للأحداث الأزمية المختلفة في كل الأطراف من مهتمين أو متأثرين بالأحداث.

ويطرح كوهين نموذجاً متعدد المراحل للعمليات التي تمر بها التهديدات المجتمعية، مبرزاً خلالها دور وسائل الإعلام في هذه العملية، من خلال الاعتماد على فكرة أساسية مفادها أنه قلّما يتعامل الجمهور بشكل مباشر أو خبرة مباشرة مع الكثير من مشكلاتهم، ومن ثَم فهم يعتمدون على وسائل الإعلام لفهم طبيعة هذه الظواهر وما يرتبط بها من ملابسات(٣٤). ويضيف كوهين أن دارس المشكلات الاجتماعية لا يملك إلا أن يولي الكثير من الاهتمام بالدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في تعريف وتشكيل (Defining and Shaping) المشكلات الاجتماعية؛ حيث تمثل هذه الوسائل عاملاً محركاً لهذه

---

(٣٣) John Springhall, *Youth, Popular Culture and Moral Panics: Penny Gaffs to Gangster-Rap, 1830-1996* (New York: Palgrave Publishers, 1999), p. 8.

(٣٤) Chas Critcher, *Moral Panics and the Media* (New York: Open University Press, 2003), p. 11.

المشكلات، حتى وإن قامت هذه الوسائل بذلك بدون وعي حقيقي منها بحقيقة ما تفعله من حشد لمجموعة من الحقائق بعينها في أذهان الرأي العام بشكل يكفي تماماً لإثارة الاهتمام، ثم القلق، ثم الرعب في بعض الأحيان. وعندما تتزامن مثل هذه المشاعر مع إدراك الرأي العام الفعلي ـ عبر الخبرة المباشرة ـ لهذه المخاوف والرغبة في النجاة منها، يزداد إحساسهم بالقلق، ثم اتجاههم نحو المطالبة بوجود قواعد وقوانين وإجراءات واضحة تجاه مثل هذه الحقائق أو الأزمات المقلقة(٣٥).

ويفترض كوهين أن الدور الأهم والأبرز لوسائل الإعلام يتبلور في المرحلة الأولى من مراحل معالجة المشكلات والأزمات المجتمعية التي يطلق عليها كوهين: مرحلة «الإرهاصات أو البدايات» (Inventory) وهي المرحلة التي تقوم فيها وسائل الإعلام بمعالجة وتمثيل المعلومات والصور المتعلقة بالمشكلة(٣٦).

وهذه الشظايا الأولى التي تطلقها وسائل الإعلام توضيحاً وإبرازاً للقضية، تتضمن بدورها أربع عمليات رئيسية ومتداخلة هي:

ـ مرحلة التضخيم أو التشويه (Exaggeration and Distortion)

وهي المرحلة التي تُعنى بمعايير تضمين الأخبار وحذفها من أجندة اهتمامات وسائل الإعلام، مثلما هو الحال بالنسبة إلى الأرقام التي سوف تذكر ويتم التركيز عليها وتلك التي سوف تحذف، وحجم الآثار أو الخسائر المترتبة على حدث ما، والعبارات والصيغ التي سوف يتم استخدامها في النص الخبري.. وهكذا. ويضرب كوهين مثالاً على ذلك بتسمية بعض أحداث الشغب التي كسرت فيها بعض واجهات المحلات الزجاجية خلال إحدى المظاهرات الطلابية بأنها «موجة من القصف والدمار الشامل»(٣٧).

ـ مرحلة التنبؤ والتوقع (Prediction)

تفترض هذه الوسائل في هذه المرحلة أن الأزمة قد لا تنتهي قريباً، وأنها سوف تحدث جدلاً، وعلى هذا الأساس تنتج التقارير الإخبارية المختلفة بمنطق

(٣٥) Stanley Cohen, *Folk Devils and Moral Panics* (Stalbans: Paladin, 1973), p. 16.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٣٧) Stanley Cohen, «Symbols of Trouble: Introduction to the New Edition,» in: Stanley Cohen, *Folk Devils and Moral Panics* (London: Martin Robertson and Company Ltd., 1980), pp. 31-33.

«سوف نكون مستعدين للمرة القادمة» أو بمنطق «كان علينا أن نكون أكثر استعداداً، فلقد تعرضنا لذلك مسبقاً»، وتستخدم وسائل الإعلام في هذا الصدد عبارات قد لا تبدو ذات دلالة للوهلة الأولى، ولكنها تغرس في ذهن المشاهد أو القارئ إحساساً بأنه عرضة ومجتمعه للأزمات في أي وقت، كأن تقول مثلاً «لم يحدث أي أعمال عنف في المنطقة خلال الأحداث، على الرغم من وجود زحام وأعداد هائلة من المراهقين والشباب مثلما حدث مسبقاً»[٣٨].

ـ **مرحلة الترميز** (Symbolization)

ويشير كوهين في هذه المرحلة إلى أن وسائل الإعلام تعتمد على أسلوب التكويد أو الترميز في معظم معالجتها للقصص الإخبارية المختلفة؛ حيث لا تستخدم الكلمات أو الصور بشكل محايد وإنما تجعلها محملة بمجموعة من الأحاسيس والعواطف والشحنات النفسية التي تدفع الجمهور إلى تبنّي موقف ما تجاه الظاهرة أو الأزمة المعروضة، ثم تدعم ـ وربما بشكل لاإرادي ـ اتجاه الجمهور نحو تكوين الصور النمطية الجاهزة عن جماعة أو فئة مجتمعية أو سلوكيات ما[٣٩].

ـ **مرحلة رد الفعل المجتمعي** (Societal Reaction)

يُعنى كوهين في هذه المرحلة تحديداً بالكيفية التي يتم بها تنظيم وتلميع وإبراز هذه المشكلات في صورة آراء وتوجهات أكثر تنظيماً ودلالة، وهو ما أسماه سملسر (Smelser) أنظمة المعتقدات العامة لدى الأفراد (Generalized Belief System) الذي تنقله وسائل الإعلام وتشكله وفقاً لمواقف الأفراد المسبقة وخبراتهم الماضية.

ويعلّق كوهين على ذلك بالإشارة إلى أنه من قبيل تبسيط دور وسائل الإعلام وعملية الاتصال أن نفترض تأثيرها في مجموع أفراد المجتمع، كما أنه من قبيل التبسيط أن نفترض أن الجمهور أو الرأي العام لديه منظومة موحدة من القيم تمتص كل ما يقدم لها؛ فالعملية أكثر تعقيداً، لأن المعلومات قد تقبل أو ترفض، وأخيراً توضع في رموز ومفاهيم تتفق وحاجات المجموع، وقيمه، ومدى عضويته أو لا في إحدى الجماعات المرجعية. . . إلخ.

---

(٣٨) Critcher, *Moral Panics and the Media*, p. 39.

(٣٩) Cohen, Ibid., p. 40.

ويقدم كوهين ثلاث فئات تتضمن الآراء والاتجاهات كما ظهرت في وسائل الإعلام وغيرها من أشكال وساحات التعبير العام، ويوضح كوهين أن هذه الفئات نتاج لما يقدم من خلال وسائل الإعلام (المقالات، الكاريكاتور، الخطابات، المقتطفات التي تنشرها الصحف من الخطب الرسمية، الاحتفالات. . وهكذا) وغيرها من المحافل الأخرى كنقاشات البرلمان ومجالس الشورى، وتُصنف ردود الأفعال المجتمعية إلى ثلاث فئات هي:

ـ التوجّه واتخاذ المواقف (Orientation): وتهتم هذه النقطة بالمواقف العاطفية والفكرية التي يقيّم من خلالها الموقف المشكل أو الأزمة من قِبَل المهتمين وذوي الصلة.

ـ الصور (Images): وتهتم هذه الفئة بالآراء التي تنشر أو تذاع عن طبيعة الأزمة أو المشكلة وسلوكيات المتورطين فيها.

ـ الارتباط السببي (Causation): وتهتم هذه الفئة بالآراء التي تنشر أو تذاع عن أسباب هذه السلوكيات وأسباب الأزمة أو المشكلة، وتتكون هذه الفئة من مجموعة الآراء التي تتعامل مع الحلول الممكنة للأزمة وطرق تقويم سلوكيات المتورطين فيها.

ويوضح كوهين أن هذه الفئات ليست جامعة مانعة، فقد تنتمي إحدى العبارات التي تنشرها إحدى الصحف أو تذاع عبر وسيلة إعلامية مرئية أو مسموعة إلى فئتين أو أكثر، ويضرب مثلاً على ذلك بعبارة «كل ذلك يرجع إلى أنهم يمتلكون أموالاً لا حد لها»! فالعبارة تنتمي إلى فئة الصور (صورة الأغنياء بشكل عام)، وتنتمي إلى فئة الارتباط السببي من جهة ثانية (إن الأموال سر فساد وانحراف الشباب)[٤٠].

وفيما يلي عرض لأهم هذه المتغيرات وتأثيرها في ردود الأفعال المجتمعية تجاه القضايا والمشكلات المختلفة[٤١]:

ـ **تأثير متغير العمر (الكبار والصغار)**: لوحظ من نتائج الدراسات التي أجريت بشكل عام على العديد من الأزمات، وعلى ظاهرة الروك والمودز التي عُني بها كوهين تحديداً، أن الأفراد الأكبر سناً كانوا أكثر اهتماماً بالظاهرة، كما

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٧٣.

أبدوا رغبة أكبر في أن تعاقب الفئة المنحرفة والمسؤولة عن إحداث الأزمة في مقابل نظرائهم من صغار السن، وإن كانت مصادر بحثية أخرى قد أشارت إلى أن العلاقة بين متغير العمر وإدراك الأزمات والمتورطين فيها ليست بالعلاقة المباشرة، كما يبدو من الوهلة الأولى؛ حيث يبدي الشباب ـ في كثير من الأحيان ـ ميلاً واستعداداً لتقبل كل ما توحي به وسائل الإعلام من رسائل في مقابل نظرائهم من كبار السن.

ـ **القرب الجغرافي (السكان المحليون في مقابل البعيدين عن الأحداث)** (Locals and Outsiders): يوضح كوهين أنه ليس من الواضح تماماً الفروق التي يمكن توقعها بين اتجاهات وآراء السكان المحليين والمعاصرين لأزمة ما في مقابل هؤلاء الذين يعيشون في أماكن أخرى، وإن كانت الافتراضات الأكثر منطقية تشير إلى أن هؤلاء الأفراد ذوي الخبرة المباشرة للحدث قد يكونون أكثر مقاومة للمبالغات والصور المشوهة التي قد تعرضها وسائل الإعلام بدون غيرهم من الأفراد، وإن كانوا من ناحية أخرى هم أكثر المتضررين من الأزمة، ومن ثم فقد يكونون أشد مطالبة بوجود قواعد رادعة ومعاقبة المسؤولين عن الموقف المشكل أو الأزمة.

ـ **تأثير متغير النوع** (Gender): أعطت الدراسات العديدة التي أجريت في مجال إدراك الأزمات انطباعاً عاماً لدى الباحثين بأن الإناث أكثر ميلاً إلى التسامح مع المتسببين في مشكلة أو أزمة ما في مقابل الرجال.

ـ **الطبقة الاجتماعية** (Class): لم تظهر الدراسات المختلفة تأثيراً ذا دلالة واضحة لمتغير الطبقة الاجتماعية على الاختلاف في إدراك الأزمات المختلفة وخاصة على مستوى رد الفعل المبدئي أو الأوّلي، أو على مستوى التوجهات والمواقف العامة تجاه الأحداث، وإن أبرزت هذه الدراسات ميلاً طفيفاً من قبل أفراد الطبقة العاملة إلى إرجاع السلوكيات الشاذة للشباب مثلاً لكونها نقصاً في السيطرة الأبوية، في حين أشار بعض أفراد الطبقة المتوسطة إلى أنهم إنما يسعون إلى لفت الانتباه إليهم بإثارة الضجة. ويختبر كوهين بعد ذلك مرحلة السيطرة على الأزمة أو الحدث، فيما أطلق عليه «مرحلة نظام التحكم المجتمعي».

ـ **مرحلة نظام التحكم المجتمعي** (System of Social Control): ومرة أخرى يقسم كوهين هذه المرحلة إلى ثلاثة ردود أو أنظمة تبرز الأشكال المختلفة من

أنماط التحكم في الموقف المشكل، تتمثل **أولاً** في فئة الإثارة العاطفية والحماسية (Sensitization) وهي الطريقة التي تعتمدها وسائل الإعلام كأسلوب لتعريف العديد من المشكلات والأزمات المجتمعية، كالإشارة مثلاً إلى أن أي موقف منحرف يرجع إلى الشباب الضائع الذي يعاني أزمات عديدة، وأن أي أزمة تتعلق بالعلاقة بين المدرس والتلميذ ترجع إلى سوء تأهيل وتدريب المدرس وانتقاص حقوقه بدون البحث في الأسباب الحقيقية التي قد تنسب المشكلة إلى سوء تنشئة الطلاب في المقابل.

أما الفئة **الثانية** فهي تلك المتعلقة بزيادة مقاييس التحكم المجتمعي، وكأن كل أفراد المجتمع لهم الحق في إبداء الرأي وفرض العقوبة على المدانين، وهو ما يطلق عليه كوهين أسلوب الانتشار (Diffusion) من النطاق المحلي إلى النطاق القومي وأحياناً العالمي، فضلاً عن تعظيم إجراءات السيطرة وابتكار أساليب جديدة. وفي هذا الصدد يشير كوهين إلى أن البوليس ورجال القضاء يمثلون مصدر التحكم والسيطرة الأبرز في هذه المرحلة.

وأخيراً تأتي الفئة **الثالثة** وهي فئة الشركاء الأخلاقيين (Moral Entrepreneurs)، وهم من يعتبرهم كوهين الشريك الرئيسي لوسائل الإعلام لدى إثارة أي حدث أو أزمة، والمتمثلون في نموذجه في رجال السياسة، والمسؤولين المحليين أعضاء البرلمان، وأخيراً الحكومة بشكل عام، التي تدعم بدورها نفوذ رجال الشرطة وأعضاء المحاكم[٤٢].

٢ ـ نموذج هال وآخرون (١٩٧٨)[٤٣]

تأتي القراءة البريطانية الثانية لنموذج التهديدات المجتمعية الذي قدمه ستانلي كوهين على يد هال وزملائه، الذي عاد بها إلى أصول أكثر راديكالية؛ عندما أشار إلى أن دور وسائل الإعلام يبقى دوراً محورياً، ولكن الأهم هو أن هذا الدور غالباً ما ينشأ عن أصول وقوى أيديولوجية تتحكم في مضامين ما تقدمه هذه الوسائل. ويضيف هال أن وسائل الإعلام تعيد تشكيل الأزمة، ومن ثم تترك الحرية لدخول نماذج جديدة من مدّعي الأزمات والخبراء بها والتابعين لمؤسسات وجهات سلطوية في الأساس، وبالتالي يتمثل دور وسائل

(٤٢) Critcher, Ibid., p. 12.

(٤٣) Cohen, Ibid., p. 199.

الإعلام في هذا النموذج في الكشف عن الكيفية أو الآلية التي يمكن إقناع الرأي العام بها بما يسمح للدولة أن تفرض مزيداً من سلطاتها على الرأي العام، نظراً إلى قدراتها على حل الأزمة، التي قد تكون هي سبباً في نشأتها من البداية.

وقد قدّم هال وزملاؤه (١٩٧٨) مفهومين آخرين يرتبطان بتوجههم نحو التركيز على ارتباط الأزمات التي يتعرض لها أي مجتمع بسياسة الدولة وأيديولوجيتها بشكل أساسي؛ حيث أشاروا إلى أن فكرة «التقارب أو الجمع» (Convergence) مفهوم أساسي في هذه العملية؛ حيث تجمع وسائل الإعلام بين عدد من الأحداث والجماعات التي تمثل تهديداً للمجتمع حتى وإن كانوا بعيدين عن مسرح الأحداث وقتها، تجمعهم في قارب واحد تحت مستوى «التهديد والخطر».

أما المفهوم الثاني فيُعنى بإلقاء الاتهام (Thresholds of Concern) ضد من يصورون على أنهم خطر على المجتمع، ومن ثم تبدأ مرحلة دور الدولة في فرض عقوبات وإجراءات مشددة تبرر ما قد تقوم به من تصرفات[٤٤].

ويتساءل هال وزملاؤه عن الآليات المحددة والأدلة التي تستخدمها وسائل الإعلام والمصادر التي تعتمد عليها بالتبعية، التي تحافظ وتتضمن حدوث مراحل وخطوات بروز أي حدث. بمعنى آخر ما هي «دوامات الإبراز والدلالة» (Signification Spirals) التي تضمن بروز وحدوث التهديدات المجتمعية كما يخطط لها.

وتتضمن عملية دوامات الإبراز التي تعتمد عليها وسائل الإعلام في إبراز الأحداث، ثم تضخيمها أو تشويهها، مجموعة من العناصر، يوظف فيها هال فكرتي الجمع (الربط)، ومرحلة إلقاء التبعات أو اللوم كنموذج دال على أن الصراع المجتمعي ما هو إلا صراع أيديولوجي قائم على المزايدة والمبالغة أساساً[٤٥]. ومن ثم يبرز الصراع بين نموذج كوهين وهال؛ حيث يؤكد الأول أن التحكم أو رد الفعل المجتمعي ـ النابع من أصول ثقافية أساساً ـ إنما ينشأ

(٤٤) Stuart Hall [et al.], *Policing the Crisis Mugging the State and Law and Order* (London: Macmillan, 1978), pp. 221-222.

(٤٥) Chas Critcher, *Critical Readings: Moral Panics and the Media: Issues in Cultural and Media Studies* (London: Open University Press, 2006), p. 48.

كمحاولة للمحافظة على حالة الاستقرار أو التوازن الأخلاقي والقيمي في المجتمع، في حين يشير هال إلى أن السيطرة هنا ومحاولة التحكم هي أفعال حكومية أساساً تمارسها الدولة للحفاظ على حالة التجانس والانسجام بين أفراد المجتمع، أو ما يمكن تسميته الهيمنة الأيديولوجية (Ideological Dominance) بالأساس.

ويشير جونز (Jones) (١٩٩٧) إلى أن الإضافة التي قدمها هال لنموذج كوهين لا تقتصر فقط على فكرة الانسجام، وإنما هي جزء من تحول شبه جذري، حاول هال أن يفرضه على نموذج كوهين[٤٦].

٣ ـ نحو نموذج بريطاني متكامل

لم يزل التعريف الأول الذي قدمه ستانلي كوهين لمفهوم التهديدات المجتمعية هو المسيطر، والأكثر تطبيقاً على دراسات الحالة التي طبّق فيها نموذج التهديدات المجتمعية. ولكن مع دخول العديد من التصورات البديلة والناقدة لعناصر النموذج، أمكن التوصل إلى نموذج العمليات (Processual-Model) الأكثر شمولاً، الذي يتضمن بدوره سبع مراحل، عدّلت كل واحدة منها لتحذف من، أو تُضَمِّن نموذج ستانلي كوهين عناصر أخرى، كما تم تضمينها مجموعة من التساؤلات التي تصلح للتطبيق على أي دراسة حالة متصورة.

وتتضمن القراءة البريطانية الشاملة لنموذج التهديدات المجتمعية، العناصر السبعة التالية:

مرحلة البروز (Emergence) وهي المرحلة التي تبدأ فيها وسائل الإعلام في تصوير سلوك فئة أو جماعة ما باعتبارها خطراً يتهدد أفراد المجتمع؛ حيث يتوافر فهم عام لدى وسائل الإعلام بوجود شيء ما خاطئ، وإن قلّت التفاصيل الدقيقة أو غابت. وقد يكون هذا الخطر جديداً بالفعل على المجتمع أو أنه متجدد من فترة إلى أخرى، وتطرح هذه المرحلة مجموعة تساؤلات منها:

ـ ما الشكل الذي تتخذه المشكلة، أو الخطر في هذه المرحلة؟

ـ ما العنصر الجديد الذي تم إبرازه باعتباره خطراً أو أزمة؟

(٤٦) Paul Jones, «Moral Panic: The Legacy of Stanley Cohen and Stuart Hall,» *Media International Australia*, vol. 85 (November 1997), pp. 6-16.

ـ لماذا تقدم القضية باعتبارها أزمة أو خطراً يتهدد أفراد المجتمع، وما هي الطرق التي تتبعها وسائل الإعلام لتصوير ذلك؟

مرحلة المعالجة المتجددة للأزمة من خلال وسائل الإعلام (Media Inventory)

غالباً ما تتبع وسائل الإعلام في هذا الصدد ثلاث استراتيجيات أساسية وهي المبالغة/ التضخيم/ التشويه، والتنبؤ، وأخيراً الترميز، وعادة ما تصبح وسائل الإعلام في هذه المرحلة حساسة لأية أحداث تقترب أو تتشابه مع الأزمة مثار الأحداث. كانت هذه المرحلة هي ما عبّر عنه كوهين في تعريفه الأساسي للتهديدات المجتمعية، عندما أشار إلى أنها عادة ما تقدم بأسلوب نمطي، محدد وموضوع سلفاً (Stylized and Stereotypical Fashion) من خلال وسائل الإعلام.

وتعرض المرحلة مجموعة من التساؤلات ترتبط بكيفية تطبيقها على الحالات المختلفة التي تتضمن تهديداً للمجتمع كالتالي:

من/ ما الذي يقدم بشكل نمطي؟

ما هي طبيعة الصورة النمطية المقدمة وما أنواعها؟

هل هناك من/ ما يبرز كتهديد واضح ومحدد في هذه الأنماط المقدمة؟

ما الأدلة البارزة على وجود نوع من التضخيم/ التشويه/ التنبؤ أو الترميز؟

هل وصلت وسائل الإعلام بالفعل إلى مرحلة الحماسة ودق أجراس الخطر بشأن الأزمة المعروضة؟

مرحلة خبراء الأزمة والشركاء الأخلاقيين (Moral Entrepreneurs)

وهي تلك المرحلة التي تتدخل فيها الجماعات أو الأفراد أو المنظمات التي تأخذ على عاتقها الإعلان عن طبيعة المشكلة أو الأزمة وأفضل الحلول المقترحة لها، وترى المدرسة البريطانية أن هذه المرحلة غالباً ما تتم من قبل الصحفيين، والمفكرين، والسياسيين. . وغيرهم؛ حيث يقدم هؤلاء الخبراء ردود أفعالهم وتصوراتهم للأزمة، كما يقدمون التفسيرات والصور المقترحة لأسباب الظاهرة.

وتطرح هذه المرحلة أيضاً مجموعة من التساؤلات، أهمها:

من هم الأفراد أو الجماعات ذوو الأهمية، الذين يتدخلون في عملية توصيف الأزمة؟

هل يقودون بآرائهم المستقلة، الرأي العام؟ أم أنهم مجرد أدوات في يد وسائل الإعلام؟

ما التوجهات والصور والعلاقات الارتباطية التي يسوقها هؤلاء كأدلة تبرهن على تصوراتهم وآرائهم؟

مرحلة الخبراء (Experts)

على الرغم من تداخل المرحلة الحالية مع سابقتها، إلا أنها تحمل توجهاً خاصاً يركز على الوزن الحقيقي للخبراء عندما يؤثرون هم أنفسهم بآرائهم ومعتقداتهم في الطريقة التي تعالج بها وسائل الإعلام مشكلات المجتمع المختلفة، ولذلك تبقى مساهمة الخبراء في هذه المرحلة مساهمة مميزة لا بد وأن يعتدّ بها.

من الذي يدّعي الخبرة في المشكلة أو الأزمة التي تعرضها وسائل الإعلام؟

ما الأسس التي يستند إليها من يدّعي الخبرة في الحدث المشكل محل الدراسة؟

هل يعتدّ بهؤلاء الخبراء كمصادر ثقة لدى وسائل الإعلام؟

مرحلة مواجهة المشكلة وإيجاد الحلول لها (Coping and Resolution)

عادة ما تأتي هذه المرحلة محمّلة بردود أفعال كل من وسائل الإعلام على الأزمة والشركاء الأخلاقيين، وأخيراً الخبراء، أي أنها مخاض طبيعي للمثيرات السابقة التي تحتاج بالتالي إلى وضع المقاييس والضوابط اللازمة للتحكم في الخطر أو الأزمة المطروحة.

وتفرض المرحلة الحالية أيضاً مجموعة من التساؤلات التي تمثل تطبيقاً عملياً لها كالتالي:

ما الحلول المطروحة للأزمة، ومن الذي يقدمها؟

ما هي الإجراءات العملية المقترحة للحل، ومن الذي يقترحها؟

هل تبدو هذه المقترحات مبتكرة وفعّالة بالفعل، وهل هي قانونية ومشروعة أم لا؟

مرحلة التلاشي والاختفاء (Fade Away)

حيث ينتهي التهديد أو الخطر ويتلاشى، أو قد يتفرع إلى قضايا أخرى أصغر وأقل أهمية، مما يفقد الخطر أو الأزمة الأكبر أهميتها بالتدريج. ويطرح الباحثون في هذه المرحلة خياراً جديداً يجعل للأزمة قابلية العودة والبروز مرة أخرى على مسرح الأحداث، في دورة لامتناهية من الصراع مع ظروف وأحوال المجتمع المتغيرة، ومن ثم لا تبدو العودة محددة الملامح سلفاً.

متى، ولماذا ينتهي الخطر؟

هل من المتوقع أن يعاود هذا الخطر الظهور مرة أخرى؟

ما التبعات التي قد تتركها الأزمة على ظروف وأحوال المجتمع واستقرار أفراده فيه؟

مرحلة التشريع وسن القوانين (Legacy)

يشير الباحثون في مجال الأزمات والتهديدات المجتمعية، إلى أن هذه النوعية من الأزمات قد تترك أثراً طويل المدى، وقد تصبح في أحيان أخرى علامة في أحداث تاريخ إحدى البلاد؛ عندما تؤثر مثلاً في السياسات الاجتماعية أو تلك القوانين أو السلطوية. . وهكذا.

ومن ثمّ يبدو من المنطقي إثارة مجموعة من التساؤلات بشأن هذه التشريعات أو التغيرات كالتالي:

ما الآثار طويلة المدى للقضية أو الأزمة المثارة؟

إلى أي مدى ترتبط هذه الأزمة أو القضية بالأحداث أو القضايا السابقة ذات الصلة؟

ويشير كوهين وزملاؤه إلى أن العلاقة بين مراحل النموذج السابق ليست علاقة خطية على الإطلاق؛ حيث تتداخل وتؤثر في بعضها البعض، كما أنه لا يوجد أي سبب منطقي على الإطلاق يحول دون كسر إحداها، أو إعادة تطبيقها وصياغتها حسب دراسات الحالة التي تطبق عليها[٤٧].

---

(٤٧) Cohen, *Symbols of Trouble: Introduction to the New Edition, in Folk Devils and Moral Panics*, pp. 170-173.

٤ ـ نموذج السمات (Attribution Model) لجودي وبن يهودا

اختلف الجدل في الولايات المتحدة بشأن التهديدات المجتمعية التي تمثل أحداثاً أزمية في المجتمع عمّا كان عليه الحال في بريطانيا؛ حيث اتخذ النموذج الجديد منحىً مختلفاً يعتمد على فكرة أساسية مفادها أن الأزمات في أي مجتمع ما هي إلا بناء اجتماعي (Social Construction) يتشكل عبر الأنشطة الجمعية للأفراد (Collective Activities). وترجع جذور هذا النموذج إلى سبكتور وكتسيوز (Spector and Kitsuse) (١٩٧٧)، حيث انتقد الباحثان وقتها الافتراض الذي يقضي بأن علم الاجتماع يمكن أن يصف ويقيس ويفسّر، وأخيراً يقدم حلولاً للمشكلات الاجتماعية المختلفة، وبالتالي نفى هذا المنطق فكرة أن الأزمات في المجتمع تعرض لنفسها بنفسها، أو تفرض نفسها على الساحة بنفسها.

ويشير الباحثون إلى أن القضايا والأزمات التي تنجح في إثارة قلق ومخاوف الرأي العام في أي مجتمع غالباً ما تمر من مجال ومنطقة إلى مجال ومنطقة أخرى سعياً إلى كسب التأييد من وسائل الإعلام والسياسيين، وأخيراً فارضي القانون والتشريعات، وهي تعتمد في هذه المرحلة بالأساس على جهود مدّعي الأزمات ومثيريها (Claims Makers) وقدرتهم على الإقناع، ومن ثم، فهم يعتمدون غالباً على أساليب البلاغة والقدرة على العرض والتصوير[(٤٨)].

وفي عام ١٩٩٤، وبعد مضي حوالى ٢٠ عاماً على ما نشره كوهين بشأن التهديدات المجتمعية، نشر جودي وبن يهودا (Goode and Ben Yehuda) كتابهما الذي جاء تحت عنوان **البناء الاجتماعي للمشكلات المجتمعية**، وقد أشارا فيه إلى التأثير الواضح للأزمات في الظروف الاجتماعية والسياسية، وحتى في مستوى التشريعات والقوانين في أيّ مجتمع، كما يمثل مدّعو هذه الأزمات ومثيروها عناصر هامة للغاية في عملية بروز مثل هذه الأزمات، خاصة عندما يرتبط الأمر بسلوك الحركات الاجتماعية المختلفة والمناهضة منها للأوضاع القائمة في أي مجتمع على وجه الخصوص، وكل هذه العناصر تعتبر بدورها ميلاً نحو الربط بين التهديدات المجتمعية والسلوك الجمعي

---

(٤٨) Malcolm Spector and John I. Kitsuse, *Constructing Social Problems* (Menlo Park, CA: Cummings Books, 1977), p. 72.

للأفراد (Collective Behavior) الذي اعتبره جودي وبن يهودا سلوكاً يرتبط إلى حد كبير بعدم العقلانية أو التهور (Irrational) والذي يلاحظ بوضوح عندما تمر المجتمعات بنوع من الحمى (Fever) أو الصراع الساخن المشحون بالعواطف ومشاعر الخوف والقلق والعداوة أو عدم الثقة[٤٩].

أما عن سمات أو خصائص التهديدات المجتمعية كما حددها جودي وبن يهودا في نموذجهما، واللذان اعتمدا فيه على خمس خصائص مميزة لهذه النوعية من القضايا المجتمعية، فهي كالتالي:

الاهتمام (Concern): يشترط الباحثان في هذه المرحلة أن يبرز مثل هذا الاهتمام بشكل مادي ملموس يمكن قياسه وإدراكه مثلما هو الحال في استطلاعات الرأي العام، وتعليقات الجمهور العام وآرائه عبر المنافذ الإعلامية المختلفة، وتشريعات أو قوانين مفترضة، وأنشطة للحركات الاجتماعية أو الحركات المناهضة المختلفة في المجتمع.. وهكذا[٥٠].

العداوة وكراهية الحدث وأطرافه (Hostality): حيث يلجأ الأفراد إلى وضع السلوكيات الأزمية وأطرافها في فئات تبرزها كعدو للمجتمع ولقيمه المستقرة، بل حتى لوجود المجتمع نفسه. ويضيف جودي وبن يهودا أن الأمر لا يقتصر على الظروف والظواهر أو حتى السلوكيات التي تعتبر مهددة لأفراد المجتمع ومصالحهم، وإنما لأي شريحة من المجتمع ينظر إليها باعتبارها مسؤولة عن مثل هذا الخطر، ومن هنا يتم التمييز بين «US» الخير، والطيبة، والمسؤولية والاحترام، وهؤلاء الآخرين «Them» الأشرار، وغير المرغوبين، والمجرمين.. إلخ، تلك الصور النمطية السهلة في الاستيعاب وتنظيم الأشياء والأفكار[٥١].

ويعقد بارلو (Barlow) (١٩٩٣) مقارنة بين استخدام التصوير النمطي لبعض أفراد المجتمع في أوقات التهديدات والمخاطر المجتمعية بالتوازي مع العملية الروتينية التي تتم لتشخيص المتهمين في الجرائم أو المشتبه فيهم؛ حيث تبنى الأدلة غالباً على أسس نمطية، تروّج عبر وسائل الإعلام، كالعمر

(٤٩) Goode and Ben-Yehuda, *Moral Panics: The Social Construction of Deviance*, p. 31.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٥١) Cohen, «Symbols of Trouble: Introduction to the New Edition,» pp. 11-12.

والسمات الاجتماعية والاقتصادية للفئات الأكثر ارتباطاً بالجريمة، والمظهر الخارجي، والبيئة والعرق.. وهكذا[٥٢].

الإجماع (Consensus): يركز الباحثان في هذه المرحلة على فكرة مفادها أن الاهتمام أو القلق بشأن الحدث المشكل أو الأزمة لا يتوقف عند مجموعة من الأفراد فقط، وإنما يبرز الأمر للمجتمع ككل باعتباره يستحق إجماعاً على تكوين رأي عام يرفض ويخاف منه ويشعر أنه يهدد مصالحه وحياته[٥٣]. وتتصارع الآراء في النقطة السابقة؛ حيث تتراوح ما بين تأييد وجهة النظر التي تهتم بدعم الصفوة للأزمة عندما تتفق ومصالحها، وما بين ضرورة تعبير الرأي العام الأعظم من أفراد المجتمع عن قلقهم بشأن الحدث ومخاوفهم تجاهه، ثم تصعيد الموقف ليصبح أزمة مجتمعية بالفعل، ويبقى المحك الأساسي هنا هو تعريف الخطر والأزمة وما إذا كان المجتمع مهدداً بالفعل في وقت من الأوقات من قبل موقف أو حادثة أو فئة مجتمعية بعينها أم أن الأمر مجرد إثارة لصالح فئة أخرى، والغلبة في المعركة تنتهي بالطبع لصالح الأقوى والأكثر تنظيماً والأقدر على إثارة الأمر[٥٤]!

التباين والتفاوت (Disproportionality): يشدّد جودي وبن يهودا على هذه المرحلة باعتبارها أهم مراحل تشكيل الأزمة، وسمة من سماتها الأساسية، وغالباً ما يقاس هذا التفاوت بشكل علمي عندما يلاحظ ما تقوم به وسائل الإعلام من مبالغة وتشويه وربما فبركة ـ إن جاز التعبير ـ الإحصاءات والمؤشرات على وجود أزمة[٥٥]. ويشير الباحثان إلى أن مثل هذا التقديم للأزمة يجعل أفراد المجتمع يتصورون أن عدداً أكبر مما قيس أو مما تم التعبير عنه بالفعل متورط في الأزمة أو متضرر منها مما هو حادث في الواقع، ومن ثم يعتقد الرأي العام أن الخطر والتهديد سوف يصبح أكثر شيوعاً وقوة بشكل يعلو ويفوق بمراحل ما يتم تقديمه لهم ومما يمكن أن يتحملوه[٥٦].

---

(٥٢) David Kauzlarich and Hugh D. Barlow, *Introduction to Criminology*, 6th ed. (New York: Harper Collins, 1993), p. 358.

(٥٣) Goode and Ben-Yehuda, *Moral Panics: The Social Construction of Deviance*, p. 43.

(٥٤) Critcher, *Critical Readings: Moral Panics and The Media: Issues in Cultural and Media Studies*, p. 53.

(٥٥) Goode and Ben-Yehuda, Ibid., p. 38.

(٥٦) Nanette Davis and Clarice Stasz, *Social Control of Deviance: A Critical Perspective* (New York: McGraw-Hill, 1990), p. 129.

وانطلاقاً من الافتراض السابق، تصبح عملية إنتاج وتوزيع الأرقام أو حتى الأشكال شيئاً بالغ الأهمية؛ المدمنون، عدد القتلى أو الموتى، الدولارات، الجرائم، الضحايا، المصابون، المرضى. . . وهكذا غالباً ما تتعرض لعنصر المبالغة.

يضيف جودي وبن يهودا أن أغلب الدراسات التي أجريت في هذا الصدد تم قبول نتائجها باعتبارها صحيحة في الوقت الذي تفتقر فيه إلى كثير من الدقة والموضوعية بفعل تغير الوقت والعوامل المحيطة بالدراسة، فضلاً عن الأخطاء الإحصائية واستحالة اعتمادها في كثير من الأحيان[٥٧].

ويحدد جودي وبن يهودا وغيرهما من الباحثين مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها الاستدلال على المدى الذي يمثله خطر أو تهديد أو ظاهرة ما على المجتمع، وفي الوقت الذي قد نتفق فيه على أنه من المستحيل في بعض الأحيان أن نحدد طبيعة الخطر أو التهديد الذي يقلقنا، ومن ثم لا نقدر على قياس معايير أو أبعاد ومظاهر التباين واختلال التقديم، إلا أننا قد نقول إن الأمر وارد بالنسبة إلى أزمات وقضايا أخرى[٥٨]، وهو ما يحتاج إلى مجموعة من المعايير والشروط، هي كالتالي[٥٩]:

ـ المبالغة وتضخيم الأرقام: عندما يتم تضخيم الأرقام والإحصاءات التي تقيس مدى مشكلة ما، يمكن القول والإقرار هنا بحدوث التفاوت والاختلال.

ـ فبركة الأرقام: عندما يثبت ـ بدون أدنى مجال للشك ـ أن الخطر والتهديد الذي يتم تصويره لا يوجد بالفعل.

ـ التغير على مدار الوقت: وتشير هذه السمة إلى أنه إذا كان الاهتمام الذي توليه وسائل الإعلام لقضية أو أزمة من الأزمات في وقت من الأوقات يزيد على الاهتمام نفسه الذي يولى للقضية أو الأزمة نفسها في وقت سابق، أو وقت لاحق عمّا هو حادث بالفعل بدون وجود زيادة موازية في الأحداث وفي

---

(٥٧) Nachman Ben-Yehuda, *Deviance and Moral Boundaries: Witch Craft, The Occult, Science Fiction, Deviant Sciences and Scientists* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1985), p. 106.

(٥٨) Sheldon Unger, «The Rise and Relative Decline of Global Warning as a Social Problem,» *Sociological Quarterly*, vol. 33, no. 4 (1992), p. 497.

(٥٩) Critcher, *Critical Readings: Moral Panics and The Media: Issues in Cultural and Media Studies*, pp. 56-57.

خطورة الموقف الفعلي بشكل يستدعي مزيداً من الاهتمام والتركيز، فإنه يمكننا القول إن معيار عدم التناسب والتفاوت قد تحقّق.

ـ الظروف السيئة المشابهة: ويشير هذا المعيار إلى أنه إذا كان التركيز الذي توليه وسائل الإعلام لقضية أو أزمة ما يزيد بشكل واضح عمّا توليه هذه الوسائل لخطر آخر أو قضية أخرى مثارة، وذلك في الوقت الذي لا يزيد فيه الأثر المادي الملموس السيئ والخطر الأول على الثاني، فإننا هنا أمام تصوير مبالغ فيه متعمّد ومقصود لقضية أو أزمة بدون غيرها.

التلاشي والاختفاء (Volatility): حيث تبدأ الأحداث في الانسحاب والتنحي جانباً عن بؤرة الأضواء، وربما تعود مرة أخرى في صورة حدث أزمي آخر، أو ربما يعود الحدث نفسه في صورة جديدة، أو قد يترتب على ما سبقه من أحداث[٦٠].

النماذج التفسيرية للتهديدات المجتمعية وفقاً لجودي وبن يهودا

اهتم جودي وبن يهودا بثلاثة نماذج تفسيرية لنموذج أو ظاهرة التهديدات المجتمعية هي كالتالي:

النموذج الأول: نموذج الجذور (Grass Roots Model): ويشير النموذج إلى أن التهديدات المجتمعية تنشأ أساساً من خلال اهتمام الجمهور العام في أي مجتمع من المجتمعات بقضية أو أزمة ما؛ حيث يبدي درجة عالية وسائدة من القلق والاهتمام، حتى وإن كانت قائمة على إحساس وتقديرات خاطئة، ومن ثم يرى الباحثان أن مثل هذا النموذج القائم على القلق أو الخوف المعمم الذي يرتكز على مشاعر الرأي العام فقط يعتبر تهديداً خرافياً لا يستند إلى وقائع علمية كافية[٦١].

النموذج الثاني: نموذج الصفوة المُحركة (The Elite Engineered Model): ويعتمد هذا النموذج على فكرة أساسية مفادها أن الصفوة في المجتمع غالباً ما تحرك بشكل مقصود وواعٍ مجموعة من الحملات المثيرة لقضية أو أزمة ما خدمة لمصالحها، وهي تسعى من خلال إثارة مخاوف وقلق الرأي العام

(٦٠) Goode and Ben-Yehuda, *Moral Panics: The Social Construction of Deviance*, p. 39.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

واهتمامه إلى تحويل انتباهه عن مشكلات المجتمع الحقيقية التي يتطلب حلها ضرراً بالغاً بمصالح هؤلاء الصفوة(٦٢).

ويشير الباحثون إلى أن الصفوة غالباً ما تستغل مؤسسات المجتمع الكبرى وعلى رأسها وسائل الإعلام لتدعيم حملاتها المنظمة لخلق حالة من الغضب والقلق الشعبي، والحفاظ لأطول فترة ممكنة على مثل هذا التوتر، كما تستغل الصفوة هذه الوسائل نفسها لاقتراح الحلول للأزمة أو الخطر بما فيها وسائل الإعلام، الدين، وحتى القوانين والشرطة ـ إن لزم الأمر ـ لتشكيل الرأي العام. . وهكذا. ومن ثّم فإن الأزمة هنا تخترع أو على الأقل تضخم وتُشوه من خلال أنشطة الصفوة خدمة لمصالحها، وصرفاً لانتباه الجمهور والرأي العام عن مشكلات مجتمعه الحقيقية(٦٣).

النموذج الثالث: نموذج جماعات المصلحة (The Interest Group Model): حيث تنشأ التهديدات المجتمعية وتستمر نتاجاً لنشاط جماعات أخرى، أقل ربما في الطبقة الاجتماعية من طبقة الصفوة، وإن كانت في الوقت نفسه أعلى من طبقه الجمهور العام، تلك الطبقة التي تحدد مضمون واتجاه وتوقيت إثارة مثل هذه التهديدات، وتشمل هذه الجماعات كلاً من أعضاء النقابات، التجمعات الأكاديمية المتخصصة، وسائل الإعلام، المنظمات التربوية والتعليمية، الجماعات الدينية، ممثلي القانون مثلما هو الحال مع أقسام الشرطة. . وهكذا(٦٤).

ويشير فيكتور (Victor) (١٩٩٢) إلى أن المجتمعات المعاصرة غالباً ما تشهد استغلالاً واضحاً من جانب العديد من جماعات المصلحة لتقديم قضاياها واهتماماتها سعياً إلى التأثير في الرأي العام على مستويين: **أولهما** يحاول إقناعه بأنه يؤمن بإخلاص بضرورة تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، **وثانيهما يسعى** إلى تقديم الجماعة أو النقابة أو الفئة المستفيدة بشكل لائق يوثّق ويزيد من مكانتها وأيديولوجيتها في المجتمع. وكلما نجحت هذه الجماعات في التأثير في

---

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٦٣) Jeffrey S. Victor, «Moral Panics and the Social Construction of Deviant Behavior: A Theory and Application to the Case of Virtual Child Abuse,» *Sociological Perspectives* (Fall 1998).

(٦٤) Goode and Ben-Yehuda, Ibid., p. 139.

الرأي العام وكسب ثقته ودعمه، قوبلت بمقاومة وصراع من جانب الجماعات الأخرى المنافسة[٦٥].

٥ ـ نموذج كنيث ثومبسون

قدم ثومبسون جهداً نادراً في محاولة لخلق مشروع بحثي واحد يجمع بين منهج وفكر المدرسة البريطانية وفكر المدرسة الأمريكية في دراسة الأزمات في أي مجتمع؛ حيث يركز المنظور الأمريكي على دور السلوك الجمعي المنظم أو غير المنظم للأفراد في إثارة الأزمة، فضلاً عن دور مدّعي الأزمات (Claims Makers)، في حين يركز الجانب البريطاني على دور كلٍّ من وسائل الإعلام في المقام الأول، ثم دور رجال السياسة وأيديولوجيتهم الخاصة التي تسعى إلى فرض بعض الأحداث على الساحة.

ويلخص ثومبسون نقاط التلاقي بين المدرستين في الأفكار التالية:

ـ تنشأ المشكلات المجتمعية من خلفيات وأصول مرتبطة بالمجتمع وأفراده، ومن ثَم فهي عادة ما يمكن ربطها بعلاقة وثيقة بحدوث المشكلة بالفعل في المجتمع؛ أي أنها نتاج لتشكيل وتصور وعي الأفراد أكثر من كونها حدثاً فعلياً.

ـ تعتبر الأزمات والتهديدات المجتمعية هي الشكل أو التعبير الأكثر تطرفاً وخطراً من أشكال وتعريفات المشكلات المجتمعية.

ـ تؤثر التهديدات المجتمعية في الإطار التشريعي والقانوني ونماذج السيطرة المجتمعية المختلفة على الأحداث.

تعمل التهديدات المجتمعية كمؤثر يحاول من خلاله أفراد المجتمع تأكيد الحدود والقيم والانتماءات الأيديولوجية والأدوار المثالية للمجتمع وأفراده[٦٦].

ويطرح أرنولد هانت (Hunt) (١٩٩٧) رؤية مختلفة للدور المنوط بوسائل الإعلام تجاه الأزمات التي تمر بها المجتمعات المختلفة؛ حيث أشار إلى أن العلاج هنا يكمن في استخدام وسائل الإعلام للغة المواطنة وصالح المجتمع

---

(٦٥) Jeffrey S. Victor, «The Search for Scapegoat Deviants,» *The Humanist*, vol. 52, no. 5 (1992), pp. 10-13.

(٦٦) Kenneth Thompson, *Moral Panics*, Key Idea (London: Routledge, 1998), p. 19.

والمسؤولية المدنية للحفاظ على النظام والاستقرار العام لأفراده، من خلال التركيز على الواجبات في مقابل الحقوق فقط، مشيراً إلى مفهوم لغة التوافق (Coherent Vocabulary) التي قدم لها أحد أشهر الصحفيين في جريدة **التايمز**؛ حيث يعاد فيها صياغة مفردات الأزمة أو القضية بشكل ينحو بها نحو فكرة الوعي والصحوة المجتمعية (Civic Consciousness) التي تعبّر عن مخاوف وقلق أفراد المجتمع بصدق بدون أن تعكس باستمرار منطق مؤامرة الصفوة وأصحاب المصالح على أفراد الجمهور البسطاء(٦٧).

وقد واجهت نظرية التهديدات المجتمعية العديد من الانتقادات ومساعي التطوير اتفاقاً وتماشياً مع المتغيرات التي طرأت على المجتمعات المعاصرة؛ فاقتناء التكنولوجيا الحديثة وأجهزة الفيديو كاسيت وثورة الإنترنت والانفتاح الإعلامي أتاح للجمهور كسر العلاقة الوطيدة بين ما تقدمه وسائل بعينها وما يعتقد الآخرون أنه صحيح تماماً، كما أن الاتجاه المتزايد للاعتماد على الجمهور ـ من منطلق التفاعل ـ كمصدر للمواد التي تقدمها أغلب البرامج التلفزيونية الناجحة أو حتى الإذاعية منها، تبرز دوراً جديداً للجمهور في عملية صنع هذه البرامج وإنتاجها، وبالتالي التأثير في مضامينها(٦٨).

سابعاً: العوامل المؤثرة في العلاقة بين وسائل الإعلام ونماذج التهديدات المجتمعية

لا يمكن التفكير في نماذج التهديدات المجتمعية حالياً بدون الربط بينها وبين الدور الهام الذي تمارسه وسائل الإعلام في تقديمها للرأي العام واستثارة حالة الخوف والإحساس بالخطر الجمعي بين أفراده، وهو التركيز الذي أسسه كوهين (١٩٧٣) في نموذجه ثم توسّع في تفسيره، ثم أكّده كلٌّ من هال وزملائه (١٩٧٨) وثومبسون (١٩٩٨) وغيرهم، وهو الأمر نفسه الذي عرّض كلاّ من جودي وبن يهودا للنقد عندما تناولا دور وسائل الإعلام في نموذجهما باعتبارها مجرد أداة مساعدة لنقل المعلومات عن الأزمات والمخاطر التي تنتاب

(٦٧) Arnold Hunt, «Moral Panic and Moral Language in the Media,» *British Journal of Sociology*, vol. 48, no. 4 (1997), pp. 629-648.

(٦٨) Angela McRobbie and Sarah L. Thornton, «Rethinking Moral Panics for Multi-Mediated Social Worlds,» *British Journal of Sociology*, vol. 46, no. 4 (December 1995), pp. 559-574.

المجتمعات، بدون الاعتراف بقدرة هذه الوسائل على التأثير في تشكيل الرأي العام وخلق الصورة والانطباعات عن الفئات والجماعات المتورطة في هذه الأزمات، بل والبدء في تقديمها من الأساس للجمهور، حتى وإن لم يمثلوا خطراً فعلياً في بعض الأحيان(٦٩).

ولكن يبقى السؤال حول مدى دقتها ومصداقيتها عند القيام بهذه المهمة، حيث إنه من الصعب الفصل بين وسائل الإعلام وغيرها من مؤسسات المجتمع المتورطة في إحداث التهديدات المجتمعية(٧٠). ومن ناحية أخرى، ينبغي على الباحثين في العلاقة بين وسائل الإعلام والأزمات المجتمعية أن يدركوا تماماً خطر تعميم آثار وسائل الإعلام المختلفة؛ حيث يعتبر من الأهمية بمكان التفرقة بين المؤسسات الإعلامية المختلفة (إذاعية، تلفزيونية، صحافة)، ومجالها (موجه إلى السوق العام، أو إلى سوق محلي..)، طبيعة المضامين التي تقدمها (أخبار جادة، وثائقية، ترفيهية.. الخ).

ويشير الباحثون إلى عدة عوامل تحقق الرابطة بين وسائل الإعلام والتهديدات المجتمعية، وتؤثر بدورها في هذه العلاقة هي كالتالي:

١ ـ القيم الإخبارية ومسارات البرهنة

تمثل القيم الإخبارية في القواعد الصحفية تلك الإشارات الضوئية التي تتحكم فيما يمثل وما لا يمثل قصصاً إخبارية جيدة. ويقدم غالتنغ وروج (Galtung and Ruge) (١٩٨١) قائمة من اثني عشر بنداً، تمثل القيم الإخبارية الأبرز في وسائل الإعلام، ويعتقد غالتنغ وروج أن القيم الأولى منها ـ كمعدل حدوث الأزمة ـ هي قيم عالمية التطبيق إلى حد كبير، في حين ترتبط قيم السلبية والصفوة والقرب الشخصي بوسائل الإعلام الغربية أكثر(٧١).

وقد تعرّض مثل هذا التفسير للعلاقة بين وسائل الإعلام والتهديدات

(٦٩) Pamela Shoemaker [et al.], «Deviance as a Predictor of News-Worthiness: Coverage of International Events in the USA Media,» in: Margaret J. Mclaughlin, ed., *Communication Year Book*, no. 10 (Thousand Oaks, CA: Sage Publication, 1987), p. 453.

(٧٠) David Miller [et al.], *The Circuit of Mass Communication: Media Strategies, Representation and Audience Reception in the AIDS Crisis* (London: Sage Publication, 1998), p. 223.

(٧١) Johan Galtung and Mari Ruge, «Structuring and Selecting News,» in: Stanley Cohen and Jock Young, eds., *The Manufacture of News: Deviance, Social Problems and the Mass Media* (London: Constable, 1981).

المجتمعية لعدد من الانتقادات، منها أن الوزن النسبي للقيم الإخبارية غير ثابت، طالما أنه محدد ومرتبط بمدى زمني معيّن هو زمن الأزمة أو القضية المثيرة، كما أن العامل الحاسم هنا أيضاً يتمثل في تطورات التهديد المجتمعي أو الأزمة، ومن ثم فإن وسائل الإعلام في تقديمها وتفسيرها للأزمة إنما تعتمد على مجموعة من الشواهد والبراهين التي يتم بناؤها وصولاً إلى تشكيل رأي عام واضح.

وقد ظهر مفهوم البناء الاستدلالي (Inferential Structures) أو مسارات البرهنة لأول مرة على يد لانج ولانج (١٩٥٥) ثم تطور بعد ذلك على يد العديد من الباحثين لُيقّدم باعتباره بناءً أو نظاماً من المرجعيات أو الافتراضات المسبقة التي تقدم في إطارها الحقائق المرتبطة بقضية أو أزمة ما.

ويشير إريكسون (Ericson) (١٩٨٧) إلى أنه من السهل الاعتماد على المبالغة والتضخيم في تصوير الأزمة ما بين محوري الخير والشر أو الاستقامة والانحراف، وهو ما تحاربه المشكلات المجتمعية المختلفة لتحقيق مثل هذا النوع من الوضوح عند تقديمها للجمهور. ومن ثّم فإن الأحداث تختار وتُصنف ثم تقدم للجمهور وفقاً لتناسبها مع هذه المنظومة الإعلامية المسبقة والمحددة سلفاً. وفي هذه العملية، لا تقف وسائل الإعلام بمفردها في الساحة لخلق وتشكيل، ثم تقديم وتفسير الأزمات المختلفة، إنما تتفاعل باستمرار مع المصادر التي تمدها بالمادة الخام للأحداث (Raw Material) إن جاز التعبير[(٧٢)].

٢ ـ مثيرو الأزمات ومصادرها الأولية

أما عن تأثير هذا العامل في العلاقة بين وسائل الإعلام والأزمات، فيبدو مألوفاً لدى الباحثين في مجال الإعلام بوجه عام؛ حيث يتعرض للمدى الذي تقوم فيه وسائل الإعلام بدور المتحدث الرسمي عن وجهات نظر مُعرّفي الأزمة الأوائل ومثيريها على الساحة الذين يضعون بدورهم أجندة المشكلات المجتمعية، وبالتالي أجندة الرأي العام في أي مجتمع من المجتمعات. ومثيرو الأزمة الأوائل، هم غالباً ممثلو الدولة في مؤسساتها المختلفة: الحكومة، والقضاء، والنظام الشرطي، في حين تلعب وسائل الإعلام دور النافذة الثانية

(٧٢) Shoemaker [et al.], «Deviance as a Predictor of News-Worthiness: Coverage of International Events in the USA Media,» p. 349.

التي تتمثل مهمتها في إعادة إنتاج أفكار وأيديولوجيات المصادر الأولى للأزمة، مترجمة بذلك لغة الرسميات والأيديولوجيات إلى لغة خطاب رجل الشارع العادي اليومية[٧٣].

ويعلق الباحثون على تأثير مثل هذا العامل في أداء وسائل الإعلام في تناولها للأزمات والتهديدات المجتمعية المختلفة بالقول: «إن افتراض تقديم وسائل الإعلام لوجه واحد فقط من مصادر الأزمة، وإضفاء الشرعية عليه بشكل أوتوماتيكي، يتجاهل الصراع الدائر دوماً بين مختلف وجهات النظر في أي مجتمع، خاصة عندما يتعلق الأمر بقضية جديدة أو مشكلة مثارة حديثاً في المجتمع». ومن ثّم فإن تأثير مثل هذا العامل ينبغي أن يضع في الاعتبار قدرة مصادر الأخبار الأخرى البعيدة عن الدولة على أن تكسب لنفسها الثقة والظهور بعيداً عن مصالح الأيديولوجيا الأقوى والأكثر سيطرة، وبالتالي فإن سيطرة ذوي النفوذ والأيديولوجيا الأكثر أهمية على أجندة وسائل الإعلام يعتبر في هذه الحالة إنجازاً يحسب لها، وليس مجرد آلية موضوعة أو مجرد مخرج محدد سلفاً نتيجة لممارسات وسائل الإعلام الشائعة، فهناك بدائل أخرى كثيرة[٧٤]. وهو ما تؤكده سكيدمور (Skidmore) (١٩٩٥) بالقول: «إن فكرة إعادة تقديم وسائل الإعلام لوجهات نظر مصادر الأزمة الأوائل، والأكثر سيطرة، يعتمد على طبيعة القضية ومدى التوازن في الآراء. وبالتالي فإن استراتيجيات وسائل الإعلام لتقديم الأقوى لا تنجح دوماً، كما أن وصول هؤلاء الأقل قوة والأكثر معارضة لا يفشل أيضاً على طول الخط؛ فالكثير منهم شركاء أصليون في الحدث، ولا يمكن تجاهلهم بأي حال[٧٥].

٣ ـ وضع الأجندة وتشكيل الرأي العام

وفقاً لما يراه ديرنغ وروجرز (Dearing and Rogers) (١٩٩٦) فإن أجندة

---

(٧٣) Critcher, *Moral Panics and the Media*, p. 134.

(٧٤) Philip Schlesinger, «Rethinking the Sociology of Journalism: Source Strategies and the Limits of Media-Centrism,» in: Marjorie Ferguson, ed., *Public Communication: The New Imperatives: Future Directions for Media Research*, SAGE Communications in Society Series (London: Sage Publication, 1990), p. 78.

(٧٥) Paula Skidmore, «Telling Tales: Media Power, Ideology and the Reporting of Child Sexual Abuse in Britain,» in: David Kidd-Hewitt and Richard Osborne, eds., *Crime and The Media: The Post-Modern Spectacle* (London: Pluto Press, 1995), p. 86.

السياسة العامة لأي مجتمع هي المنتج النهائي لأنشطة وتأثيرات ذوي النفوذ في أجندة وسائل الإعلام وأجندة الرأي العام؛ حيث تسعى هذه الفئة ـ بالأساس ـ إلى نشر القضايا والأزمات، ليس بهدف حل المشكلات المجتمعية الأكثر صعوبة وإنما لتأسيس استجابة ما لهذه المشكلات[٧٦].

ويرى ديرنغ وروجرز أن صانعي السياسة والأيديولوجيا المهيمنة في أي مجتمع غالباً ما يتسمون بالحساسية الشديدة تجاه أجندة ومضامين وسائل الإعلام، خاصة فيما يتعلق منها بالأزمات والتهديدات المجتمعية؛ حيث يعتبرونها تعبيراً غير مباشر لمدى وجود رأي عام حول الأزمة أو القضية وطبيعة هذا الرأي[٧٧]. وعلى الرغم من أوجه القصور التي اعترت افتراضات ديرنغ وروجرز كتلك المتعلقة بكيفية وأسباب اهتمام الحكومات ببعض القضايا والاندماج مع الرأي العام في محاولة لحلها وتجاهلها لقضايا أخرى، بل والسعي إلى إلهاء الرأي العام عنها، إلا أن إطار وضع الأجندة يقدم الكثير لتفسير العلاقة بين وسائل الإعلام والتهديدات والأزمات المجتمعية، حيث يتعلق بالعلاقات التفاعلية بين الأجندة السياسية وأجندة وسائل الإعلام، ثم أجندة الرأي العام، وهي العناصر نفسها التي تحدد آلية عمل نماذج التهديدات المجتمعية.

وأخيراً، تركز مفاهيم وضع الأجندة على الأسس الاجتماعية للمشكلات والقضايا، بصرف النظر عن التغيرات الحقيقية في ملابسات وخلفيات المشكلات المجتمعية المختلفة، فمدركات الجمهور ـ وليست المؤشرات والحقائق المرتبطة بالواقع ـ هي الفارق[٧٨].

٤ ـ دائرة اهتمام وسائل الإعلام، وتغيرها من وقت إلى آخر

يعتبر تأثير هذا العامل في نماذج التهديدات المجتمعية والعلاقة بينها وبين وسائل الإعلام من جوانب الغموض النسبي الذي يعتري نموذج ستانلي كوهين (١٩٧٣) بشأن الكيفية التي يمكن من خلالها تفسير بروز وتنامي أزمة ما ثم اختفائها عن الأضواء. ويقدم داونز (Downs) (١٩٧٢) بدوره تفسيراً لهذه

(٧٦) James W. Dearing and Everett M. Rogers, *Communication Concepts 6: Agenda-Setting* (Thousand Oaks, CA: Sage Publication, 1996), p. 2.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٧٢ ـ ٧٧.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٧١.

الإشكالية بالقول «إن الفكرة تكمن في عجلة دائرة اهتمام وسائل الإعلام وتغيرها من وقت إلى آخر؛ حيث تطفو المشكلة على سطح الأحداث فجأة، لتبقى بعض الوقت، ثم تنسحب تدريجياً بعيداً عن اهتمام الرأي العام، على الرغم عن عدم حلها في أغلب الأحوال[٧٩]. وُيرجع داونز هذه الآلية إلى التأرجح في مزاج جمهور وسائل الإعلام، الذي يتوقع دوماً أن يستمتع أو يهتم بشيء جديد، ويمل دوماً من إعادة تقديم القضايا نفسها، وبالتالي فإن وسائل الإعلام مدفوعة دوماً بالبحث عن الجدة والاختلاف..

وعلى الرغم من عدم أهمية التركيز على النظريات والطروحات العلمية المفصلة التي تتناول تحليل الخطاب للإشارة إلى أن معظم التهديدات المجتمعية تنتهي أو تختفي بمجرد أن يقال أن هناك شيئاً ما سوف يفعل تجاهها أو بالأحرى عندما يعتقد الرأي العام أن هناك شيئاً ما سوف يفعل تجاهها، إلا أنه يكفينا القول بأن الأخبار هي شكل من أشكال السرد، وهو ما أشار إليه ألثاييد عندما قال «إن إطار المشكلة (Problem Frame) يتكوّن في أحد عناصره من التركيب السردي الذي يتضمن بداية تشير إلى أن شيئاً ما خاطئاً يحدث، ثم ذروة أو وسط عندما تحدث المشكلة ويقترح الحلول لها، ثم النهاية عندما تبدأ هذه الحلول في أن تأخذ مسارها بشكل أو بآخر»[٨٠]. ومن ثم فإننا إذا ضممنا كلاً من تغيّر دائرة اهتمام وسائل الإعلام مع التنظير الخاص بالسرد والحكي في الأخبار، يمكننا الوصول إلى تفسير أكثر منطقية لوقائع حدوث التهديدات المجتمعية المختلفة.

يمثل الانتقاد السابق والأخير لنماذج التهديدات المجتمعية، نقطة الانطلاق التي يمكن من خلالها الربط بين كل من هذه النماذج والمفاهيم والفروض المرتبطة بنظرية المجتمع الخطر (The Risk Society Theory)، تلك العلاقة التي افترضها ثومبسون (١٩٩٨)؛ عندما أشار إلى أن المجتمعات المعاصرة تحتاج إلى الربط بين كل من نماذج التهديدات المجتمعية وبعض المفاهيم والنظريات الأخرى، حتى تتمكن من مواكبة تغير الزمن والأحداث وتجددها من وقت إلى آخر.

---

(٧٩) Critcher, *Moral Panics and the Media*, p. 139.

(٨٠) Ronald N. Jacobs, «Producing the News, Producing the Crisis Narrativity Television and News Work,» *Media, Culture and Society*, vol. 18, no. 3 (1996), p. 373.

ثامناً: الانتقادات الموجّهة إلى نماذج التهديدات المجتمعية وآفاق تطويرها

واجهت نماذج التهديدات المجتمعية المختلفة العديد من الانتقادات المعبّرة عن أوجه القصور من خلال الدراسات الحديثة في مجال علم الاجتماع والإعلام، وذلك تماشياً مع المتغيرات الحديثة التي طرأت على المجتمعات المعاصرة، وفي كل المجالات، وهو الطرح الذي أكده العديد من الباحثين، منهم جينكينز (Jenkins) ـ على سبيل المثال ـ الذي طرح خمسة أبعاد ومتغيرات أساسية تلعب دوراً حيوياً في الآونة الأخيرة في مجال التأثير في التهديدات والأزمات التي تنتاب المجتمعات المعاصرة كالتالي:

ـ السياق السياسي والاقتصادي والتغيرات الاجتماعية الواسعة التي طرأت على المجتمعات المعاصرة، فضلاً عن المناخ الثقافي والأيديولوجي الذي تفرضه مثل هذه المتغيرات على واقع وطبيعة المشكلات المجتمعية التي يواجهها الأفراد.

ـ تغير طبيعة المؤسسات الرئيسية والكبرى في المجتمع، مثلما هو الحال بالنسبة إلى وسائل الإعلام؛ حيث طرأ عليها العديد من التغيرات، وعلى رأسها مدى احتكارها وتمركزها من حيث المكان والمالكين.

ـ اختلاف آليات تفسير الأحداث والسياقات المجتمعية المختلفة، والأحداث منها على وجه الخصوص، مثلما هو الحال لدى تفسير قضايا الإرهاب والعنف. . وهكذا.

ـ دور الولايات المتحدة في نشر أيديولوجيتها الخاصة لتفسير المشكلات المجتمعية، وكيفية تقديم الحلول لها في باقي أنحاء العالم، وخاصة في الدول الصناعية والديمقراطية المعاصرة(٨١).

وبدوره يقدم ثومبسون تقسيماً أكثر شمولية للتغيرات المجتمعية التي أدت إلى ضرورة إعادة النظر في نماذج التهديدات المجتمعية وإعادة تقييم المشكلات

(٨١) Philip Jenkins, *Intimate Enemies: Moral Panics in Contemporary Great Britain* (New York: Aldine de Gruyter, 1992), pp. 226-227.

المجتمعية وفقاً لمنظور أكثر اتساعاً؛ حيث قسم ثومبسون هذه العوامل إلى ثلاثة تغيرات أساسية هي كالتالي[٨٢]:

ـ **التغيرات البنائية أو الهيكلية** (Structural Changes): ويضرب ثومبسون مثالاً لما قصده بهذه التغيرات بتلك التغيرات المرتبطة بإعادة هيكلة الاقتصاد مثلاً وتراخي أو تيسير القواعد المنظمة والمتحكمة فيه على المستوى الدولي، والتغيرات في إعادة توزيع العمالة والهجرة. . وهكذا.

ـ **التغيرات التكنولوجية** (Technological Changes): المتمثلة تحديداً في تكنولوجيا الاتصال من بث فضائي وصحف إلكترونية، وتلفزيون كابلي، وإنترنت. . وهكذا.

ـ **التغيرات الثقافية** (Changes Cultural): حيث زاد التوجه نحو عولمة الثقافة، وتلاشي دور المؤسسات القومية وتضاؤلها، مما أدى إلى عولمة المخاطر والأزمات التي تتعرض لها المجتمعات المختلفة.

أدت التغيرات السابقة التي طرحها العديد من الباحثين إلى إعادة النظر في نماذج التهديدات المجتمعية، كل حسب وجهته ودراسة الحالة التي طبّق عليها، أو حسب المنظور الأوسع والأعم لطبيعة التهديدات المجتمعية في المجتمعات المعاصرة؛ فعلى سبيل المثال يقدّم ويتني (Watney) (١٩٨٨) خمسة انتقادات أساسية لنماذج التهديدات المجتمعية التي كانت نتاجاً لدراسة الحالة التي أجراها على التغطية الإعلامية لمرض الإيدز والشعور الهستيري الذي انتاب العديد من الأفراد في المجتمعات المختلفة بشأن المرض.

يرى ويتني في انتقاده الأول لنموذج التهديدات المجتمعية لكوهين وهال، أنه لا يمكن الافتراض بأن الدولة أو الحكومة هي المحرك الأوّلي للتهديدات المجتمعية سعياً إلى إلهاء أفراد الجمهور عن مشكلاته وقضاياه الأساسية وتحقيقاً لأيديولوجيتها المهيمنة؛ حيث تقف الدول والسياسات أحياناً في موقع الخصم أو الرافض لما تثيره وسائل الإعلام أو ما يشعر به الرأي العام من قلق ومخاوف تجاه قضية أو أزمة من الأزمات[٨٣].

---

(٨٢) Thompson, *Moral Panics*, p. 140.

(٨٣) Simon Watney, «AIDS, Moral Panic Theory and Homophobia,» in: Peter Angleton and Hilary Homans, eds., *Social Aspects of AIDS* (London: Falmer Press, 1988), p. 56.

ويتفق كريتشر (Critcher) (٢٠٠٢) مع ما يراه ويتني في هذا الانتقاد تحديداً؛ حيث يرى أنه من الصعب تصور دور الدولة باعتبارها مستغلة لوسائل الإعلام دوماً لتقديم وتفسير أيديولوجيتها الخاصة، وأن المخرجات السياسية للتعامل مع أي حدث أزمي هي في الغالب حتمية ومتوقعة من واقع سعي الدولة الدائم إلى فرض أجندتها الخاصة على وسائل الإعلام، ثم على الرأي العام بالتبعية[٨٤].

وينتقد ويتني نماذج التهديدات المجتمعية في قدرتها على الفصل بين هذه التهديدات المختلفة وإمكانية دراسة كل منها على حِدَة وفقاً لمراحل معينة من التحليل الكيفي لمعالجة وسائل الإعلام لها، في حين تتجاهل هذه النماذج إمكانية تأثير كل خطر أو أزمة في غيره من المخاطر الأخرى أو الأزمات، وإمكانية التداخل الشديد بين كل حالة وغيرها.

ويفترض النموذج قلّة حيلة الأفراد أو الجماعات التي تفترض وسائل الإعلام تورطهم ومسؤوليتهم عن الأزمة وتقدمهم للرأي العام باعتبارهم مصدر تهديد وخطر على مصالح أفراد المجتمع، في حين إن مثل هذه الجماعات وما قد ينتج منهم من سلوكيات وأنشطة قد يمثلون مصدر قوة وأيديولوجية مهيمنة يصعب تصدي أفراد الرأي العام لهم، وبالتالي يقلّ اهتمام وسائل الإعلام بهم تدريجياً[٨٥].

وتتكرر أفكار وانتقادات ويتني لنماذج التهديدات المجتمعية في الدراسة التي قدمها كلٌ من ماك روبي (McRobbie) وثورنتون (Thornton) (١٩٩٥) التي طبّق فيها الباحثان نماذج التهديدات المجتمعية على دراسات حالة أكثر حداثة؛ وتوصلا من خلالها إلى حدوث تغييرين أساسيين على هذه النماذج منذ أن ظهرت لأول مرة على يد كوهين عام ١٩٧٢؛ **أولهما** ظهور أشكال اتصالية وإعلامية جديدة، بشكل أدى إلى تغير العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور؛ حيث قلّت مركزية وسائل الإعلام، وتأثير المهيمن منها في الرأي العام نظراً إلى قلتها، وقد أسهمت الأشكال الإعلامية الجديدة في زيادة قدرة الجمهور على التفاعل والأخذ والرد مع المضامين التي تقدمها هذه الوسائل. أما **ثاني** هذه

---

(٨٤) Chas Critcher, «Media, Government and Moral Panic Studies: The Politics of Paedophilia in Britain 2000-2001,» *Journalism Studies*, vol. 3, no. 4 (2002), p. 528.

(٨٥) Watney, Ibid., pp. 57-58.

التغيرات، فقد تمثل في تعقد العلاقة بين واقع المشكلات المجتمعية وصورة هذه المشكلات كما تقدمها وسائل الإعلام المختلفة؛ حيث لم يعد الأمر قاصراً على ممارسات هذه الوسائل المتمثلة في المبالغة والتشويه لدى تقديم الحدث الأزمي، فالآليات والمتغيرات المتحكمة في ذلك أصبحت أعقد مما نتصور[٨٦].

ويضيف الباحثان، أنه من أوجه القصور في النماذج السابقة للتهديدات المجتمعية، أن الجمهور فيها قد لعب دوراً هامشياً للغاية، بشكل لم يتمكن من أن يكون ذا سلطة أو تأثير على الإطلاق في عملية التهديدات المجتمعية، اللهم إلا كونهم مجالاً للاستغلال والسيطرة من قبل وسائل الإعلام، ومن ثم تحتاج النماذج الجديدة إلى أن تستوعب التنوع الشديد في خصائص هذا الجمهور بدءاً من مستوى الاختلاف في تفضيلات تعرضهم لوسائل الإعلام ما بين مستمع، ومشاهد، وقارئ.. وهكذا، ثم اختلاف فئاتهم الاجتماعية.. إلخ، كل تحت مظلة الرأي العام الذي لا يمكن جمع آرائه فيما يتعلق بطريقة تقديم المشكلات المجتمعية[٨٧].

وفي القراءة التي قدمتها دي يونغ (De Young) (١٩٩٨) لنماذج التهديدات المجتمعية من واقع تحليلها لأزمة «يوم العناية بالطفل» بالولايات المتحدة، قدمت دي يونغ تحفظات شبيهة بسابقتها؛ حيث ركزت على فكرة حق الفئات المتهمة أو المتورطة من قبل وسائل الإعلام، وبالتالي الرأي العام، في الرد والدفاع عن نفسها، ومن ثم طالبت دي يونغ بالحاجة إلى نموذج جديد يسمح بمثل هذه الدرجة من المرونة. وتتفق دي يونغ مع كلٍّ من ماك روبي وثورنتون، اللذين اعتبرا نموذج كوهين، النموذج الطفل (A Child of its Time) بمقاييس الوقت الحالي؛ فالعالم تحرك وتغير، والنموذج لم يتغير أو يتحرك[٨٨].

ويشير كل من روكيرون ولينيه (Rocheron and Linne) (١٩٨٩) انتقاداً آخر لنماذج التهديدات المجتمعية يتعلق بعدم تفرقتها بين الأشكال الإعلامية المختلفة (Genres) وقدرتها على التأثير بالفعل في الرأي العام وخلق الإحساس بالقلق والخوف من تهديد ما؛ فما قد تحدثه البرامج الدرامية قد يختلف جذرياً عن

(٨٦) McRobbie and Thornton, «Rethinking Moral Panics for Multi-Mediated Social Worlds,» p. 561.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٥٧٢.

(٨٨) Mary De Young, «Another Look at Moral Panics: The Case of Satanic Day Care Centers,» *Deviant Behavior*, vol. 19, no. 3 (1998), pp. 257-278.

برامج تلفزيون الواقع، والحال كذلك بالنسبة إلى صحف الصفوة والصحف الهادفة، وتلك التي تقدم مضموناً شعبياً أو قد يطلق عليها صحف التلبويد. ومن ثّم يتساءل الباحثان عمّا إذا كانت هذه الوسائل تقدم بالفعل مضموناً متوافقاً يسعى إلى فرض أيديولوجيا واحدة مهيمنة، وعمّا إذا كانت بالفعل هذه الأيديولوجيا تسعى إلى إثارة حالة من الخوف الجمعي والهستيري لدى جماهير وسائل الإعلام(٨٩)؟

وفي الوقت الذي يتفق فيه كل من هانت (١٩٩٧)(٩٠)، وبن يهودا (Ben Yehuda) (١٩٨٦)(٩١) على تناسي نماذج التهديدات المجتمعية للتفرقة بين ما تقدمه وسائل الإعلام وما يفكر فيه الجمهور بالفعل أو يعتقد أنه تهديد، وهو ما لا بد أن يوضع في الاعتبار سعياً إلى تقديم هذه الوسائل للمصالح المختلفة - يرد غيرهما من الباحثين بمعايير غاية في الأهمية لدى تطبيق نماذج التهديدات المجتمعية في مجتمعاتنا المعاصرة؛ فعلى سبيل المثال يشير غولدنغ وميدلتون (Golding and Middleton) (١٩٧٩) إلى أنه في الممارسة العملية أو الفعلية عند تطبيق نماذج التهديدات المجتمعية، ليس مهماً ما إذا كان الجمهور مهتماً بالفعل بالأزمة أم لا؛ فتأييد الرأي العام لوجود أزمة وفقاً لهذه النماذج زيادة على النصاب وليس ضرورة حتمية، ويرجع السبب في ذلك إلى قدرة وسائل الإعلام الهائلة في هذا الصدد؛ حيث يمكنها بسهولة تشكيل وتكوين مثل هذا الإجماع والاهتمام بين أفراد الرأي العام، وهي وفقاً لتعبير الباحثين لا تشكل الرأي العام فقط وإنما هي الرأي العام بذاته! وعلى الأقل يعتبر ما تقدمه من آراء هي النسخة الأبرز والأقوى التي يمكنها أن تستثير السياسيين وقادة الرأي العام للرد عليها(٩٢).

ويضيف استروف ونايبرغ (Astroff and Nyberg) أن الحديث عن الرأي العام، هو الحديث عمّا يحدثه له وليس ما يحدث من خلاله (Discourse about,

(٨٩) Yvette Rocheron and Olga Linne, «Aids, Moral Panics and Opinion Polls,» *European Journal of Communication*, vol. 4, no. 4 (December 1989), p. 415.

(٩٠) Hunt, «Moral Panic and Moral Language in the Media,» p. 645.

(٩١) Nachman Ben-Yehuda, «The Sociology of Moral Panics Toward a New Synthesis,» *Sociological Quarterly*, vol. 27, no. 4 (Winter 1986), p. 508.

(٩٢) Peter Golding and Sue Middleton, «Making Claims: News Media and the Welfare State,» *Media Culture and Society*, vol. 1 (1979), p. 19.

(Not By؛ فوجهات نظره غالباً ما تفرض وتتوقع من خلال وسائل الإعلام، في حين يظل صوته الفعلي غائباً عن الساحة[٩٣].

ويبرر شليزنغر وتومبر (Schlesinger and Tumber) (١٩٩٤) افتراضات الباحثين السابقين حول دور وسائل الإعلام فيما يتعلق بتشكيل الرأي العام، أنه لدى وقوع أزمة أو تهديد مجتمعي بالفعل، فإن دائرة الاتصال غالباً ما تتم ما بين وسائل الإعلام وكلٍّ من الصفوة السياسية ومدّعي الأزمات. وإذا قرر هؤلاء أن هناك بالفعل أزمة وأنه لا بد أن يؤخذ تصرف ما تجاهها، يصبح الأمر كذلك والعكس صحيح؛ حيث تمتلك تلك الفئة أدوات الوصول إلى وسائل الإعلام؛ ووسائل الإعلام هنا ليست إلا جزءاً مكملاً لتقديم وتوصيف الصفوة للمشكلة[٩٤]. وبالتالي ترتبط وسائل الإعلام بالصفوة التي يعبّرون عنها وتقرر من سينضم إلى قافلة التعبير عن الأزمة، ومن سيستبعد وأي شخص أو جماعة أخرى تبقى لتستمتع، أو تشاهد أو تقرأ الصور الإعلامية البعيدة التي تشكل الوضع من حولهم، وتشكلهم ليقدموا للصفوة التي سوف تخاطبهم وتبتهل إليهم ـ إن جاز التعبير ـ ولكنهم أبداً لا يستشارون[٩٥].

وهكذا، فإنه إذا طبقت نماذج التهديدات المجتمعية من واقع قدرة وسائل الإعلام على إثارة مخاوف واهتمامات الجمهور، فإنه ينبغي تعديل الوضع بالتخلي عن تحليل أجندة الرأي العام في مقابل تحليل أجندة الصفوة وتأثيرها الفعلي في ما تقدمه وسائل الإعلام.

تاسعاً: نظرية مجتمع المخاطر: المفهوم والافتراضات الأساسية

تُصنَّف نظرية مجتمع المخاطر على أنها من النظريات الاجتماعية التي تصنّف عملية إنتاج وتنظيم الأزمات والمخاطر التي تواجهها المجتمعات المعاصرة، وقد صاغ المصطلح لأول مرة، العالم الألماني أولريش بك؛ حيث

(٩٣) Roberta J. Astroff and Amy Kiste Nyberg, «Discursive Hierarchies and the Construction of Crisis in the News: A Case Study,» *Discourse and Society*, vol. 3 (January 1992), p. 10.

(٩٤) Philip Schlesinger and Howard Tumber, *Reporting Crime: The Politics of Criminal Justice* (Oxford: Clarendon Press, 1994), pp. 272-273.

(٩٥) Richard V. Ericson [et al.], *Visualizing Deviance: A Study of News Organization* (Milton Keynes: Open University Press, 1987), p. 351.

ركّز فيه على الدور الذي تمارسه وسائل الإعلام في عملية نشر المخاطر والأزمات، كما توقف فيه بك عند المصالح السياسية والأيديولوجية التي تقف وراء إنتاج وتنظيم مثل هذه النوعية من الأحداث(٩٦).

وتُعنى نظرية مجتمع المخاطر بفكرة المجتمع المهيّأ للاستجابة لما قد يحمله المستقبل من مخاوف وقلق، كما أنه ذلك المجتمع المعني بفكرة الأمان لأفراده، وهي الأمور التي تستلزم درجة عالية من الاهتمام بالأزمات أو المخاطر التي قد تواجه مثل هذه النوعية من المجتمعات(٩٧). ومن هنا تعرّف نظرية مجتمع المخاطر على أنها الطريقة المنظمة للتعامل مع المخاطر والأزمات والشعور بعدم الأمان التي تفرزها المجتمعات المعاصرة وتفرضها على الأفراد(٩٨).

عاشراً: العلاقة بين وسائل الإعلام والأزمات من منظور نظرية مجتمع المخاطر

تطرح نظرية المجتمع الخطر مجموعة من التساؤلات التي تربط فيها بشدة بين دور وسائل الإعلام في تقديم الأزمات أو المخاطر، وتقدير الجمهور وإدراكه ثم إحساسه بالقلق والخوف جرّاء هذه المعالجات الإعلامية. فعلى سبيل المثال، تتساءل النظرية عن المسؤول عن تقديم مثل هذه النوعية من القصص الإخبارية والدور الذي لعبه القائمون بالاتصال في هذا الإطار؟ وتحت أي ظروف أو شروط يتم تقديم هذه الأزمات؟ ولمن توجّه أو لا توجّه الأحداث؟ ولماذا؟ . . . وهكذا.

ويؤكد بك (١٩٩٢) أن الأزمات يمكن أن تتبدل، أو تستقطب، أو تقدم بشكل درامي كامل أو تختفي وتقل قيمتها بقلّة المعلومات والتفاصيل المتوافرة عنها، طالما ظلت مفتوحة الأبواب والمجال للتأويلات الإعلامية ثم التأويلات والتفسيرات المرتبطة بالجمهور العام، كما أن الطرق التي يقوم بها القائمون بالاتصال بالتوسط في سلسلة العلاقة بين الأزمات والمخاطر، وإدراك

---

(٩٦) «Risk Society,» Wikipedia, <http://en.wikipedia.org/wiki/Risk_society>.

(٩٧) Anthony Giddens, «Risk and Responsibility,» *Modern Law Review*, vol. 62, no. 1 (1999), p. 3.

(٩٨) Ulrich Beck, *Risk Society: Towards a New Modernity* (New Delhi, Sage Publications, 1992), p. 21.

الجمهور لها، سواء بالتأييد أو المعارضة لغيرها من مؤسسات المجتمع الأخرى، يحتاج إلى الكشف والتحليل للأسباب التي تقف وراء القيام بمثل هذه العمليات وآلياتها[٩٩].

ويضيف بك أن مثل هذه العمليات التي تقوم بها وسائل الإعلام لدى تغطية الأزمات المختلفة، غالباً ما تتضمن مجموعة من الإجراءات والممارسات التي تسعى إلى معرفة العالم من حولنا أو العكس تماماً، تجهيل الأحداث وإبعادها عن ساحة اهتمام الرأي العام بما تتضمن من معايير عدم اليقين، والغموض أو التناقض. ويضرب بك مثالاً على ذلك بالقول بأن النماذج والنظريات التي يفضلها العلماء ويعملون بها غالباً ما لا تقدم أو تترجم بسهولة إلى تقارير إعلامية وإستراتيجية يسهل على الصحفيين أولاً ترجمتها وفهمها، بحيث يتمكنون من إقناع الرأي العام بها وتوصيل المعاني والمفاهيم بسهولة إلى الجمهور العادي[١٠٠].

وينسب بك إلى وسائل الإعلام كونها مواقع سيادية في أي مجتمع الكثير من الصراعات والطروحات حول تعريف مدى، ودرجة وأهمية بعض الأزمات التي تتعرض لها المجتمعات وتهميش الكثير منها، وهي في ذلك ـ ومن خلال الممارسات «الروتينية» التي تتبعها ـ تقوم بتقديم البعض باعتبارهم خبراء أو ذوي مسؤولية وقادرين على اتخاذ القرار، في حين تقدم البعض الآخر باعتبارهم ليسوا ذوي مصداقية كافية، ولا يمكن الاعتماد عليهم، وتلك هي الطرق الشائعة دوماً في عملية إدارة الصراع في الكثير والأغلب من وسائل الإعلام[١٠١].

ويوضح بك أن وسائل الإعلام تقوم هكذا فجأة بتخطي كافة الحواجز البيروقراطية، بحيث تكشف عن أزمة من الأزمات وتنبّه الرأي العام لها، بشكل يجعله على دراية شبه كاملة بالأزمة بدون أن تنسب المسؤولية عنها إلى أحد بعينه في أغلب الأحوال، وهي بذلك تمارس أشكال منظمة من اللامسؤولية (Forms of Irresponsibility)، من منطلق أن الحقائق لا تتحدث عن نفسها، والأيديولوجيات المختلفة تحتاج إلى من يبرزها[١٠٢]. وبالتالي، يؤكد بك

---

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(١٠٠) Franklin, *The Politics of Risk Society*, p. 19.

(١٠١) المصدر نفسه، ص ١٥.

(١٠٢) Stuart Allan, *Media Risk and Science* (Buckingham: Open University Press, 2002), p. 95.

(١٩٩٥) أن الممارسات المختلفة التي تقوم بها وسائل الإعلام في مجال تقديم الأزمات، هي ما تعطيها دوراً بارزاً وقيادياً في دق أجراس الخطر على المستوى المجتمعي، طالما أنها تأخذ حقها كمؤسسة مسموح لها باختيار موضوعاتها وما ترى تقديمه أو ما تبتعد عنه وتتجاهله[١٠٣].

وقد أطلق بك مصطلح «العلاقات بين المفاهيم» (Relations of Definitions) سعياً إلى أن يضمّن رؤيته الخاصة للطريقة التي تتشكل وتتراكم بها الأزمات، والأحاسيس المرتبطة بفقد الثقة وفقد اليقين (Uncertainties) التي تسود وتسيطر على طروحات ونقاشات الرأي العام في مجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية معينة؛ حيث يشير بك إلى أن مفهوم «العلاقات بين المفاهيم» يتضمن القوانين والقواعد المنظمة والمؤسسات (الإعلامية منها على وجه التحديد) التي تمارس دوراً بارزاً في تشكيل وتقييم وتعريف الأزمات والمخاطر التي تنتاب المجتمعات المختلفة في فترة من الفترات[١٠٤].

وتقود الأفكار التي طرحها بك من خلال فهم للأزمات وللمجتمع الخطر إلى تقديم تفسير نظري إلى حدٍّ ما للدور الذي تمارسه وسائل الإعلام باعتبارها مواقع قيادية في مثل هذه النوعية من الأحداث، من خلال: دورها البارز في مجال التشكيل الاجتماعي للأزمة (Social Construction)؛ ودورها البارز كساحة للصراع والتنافس بين الأفكار والأيديولوجيات المختلفة التي تقف وراء إثارة الأزمات أو إنهائها في مجتمع من المجتمعات؛ ودورها البارز كساحة للنقد المجتمعي لكل من تصوير هذه الأزمات وصورة المجتمع باعتباره مجتمعاً خطراً أو متأزماً (Risk Society)[١٠٥].

ويعتقد بك بشدة أن أهم ما يميز الأزمات والمخاطر التي تواجه مجتمعاتنا المعاصرة هي كونها ذات آثار كارثية مدمرة، والأهم هي أنها غير مرئية في الأغلب، وغير معروفة للجمهور العام (Invisibility)، وهي لا تصبح عكس

(١٠٣) Ulrich Beck, *Ecological Politics in an Age of Risk* (Cambridge, MA: Polity Press, 1995), p. 100.

(١٠٤) Ulrich Beck, «The Relations of Definitions: Cultural and Legal Contexts of Media Constructions of Risk,» paper presented at: The Symposium: Media, Risk and the Environment, University of Wales, Cardiff, 3-4 July 1997.

(١٠٥) Simon Cottle, «Ulrich Beck «Risk Society» and the Media: A Catastrophic View?,» *European Journal of Communication*, vol. 13, no. 5 (1998), p. 7.

ذلك، إلا إذا تكوّنت معرفة مجتمعية حولها أو حتى نوع من الجهل والتعتيم بشأن خطورتها وطبيعة المعلومات المتعلقة بها، فهي الوظيفة التي تتقلدها وسائل الإعلام في الأساس وبشكل شبه حتمي. ومن هنا تصبح نظرية مجتمع المخاطر، نظرية العلاقة بين وسائل الإعلام ومجتمع المعلومات، وتنتقل الإشكالية هنا إلى هؤلاء الذين يقومون بإنتاج مفاهيم وتعريفات الأزمة وهؤلاء الذين يستهلكونها[١٠٦].

وتطرح العلاقة بين وسائل الإعلام والأزمات تساؤلاً هاماً حول طبيعة الدور الفعلي الذي تمارسه هذه الوسائل في علاقتها بالأزمات؛ حيث يتساءل الباحثون عمّا إذا كان الدور الذي تقوم به هذه الوسائل يتمثّل في الكشف (Unveiling) عن المخاطر والأزمات الموجودة بالفعل التي لا يشعر بها الرأي العام، بحيث تعمل هذه الوسائل بشكل مباشر وشفاف تماماً، أم أنها تقوم بتصوير أو تمثيل (Represent) هذه المخاطر، ربما في صور نمطية، في حين أنها لا تعتمد على وقائع وإحصاءات فعلية أو أنها تبالغ وتشوه هذه الوقائع والإحصاءات؟

تلك هي الفكرة التي صاغها بك عندما أشار إلى أنه حتى مع وجود الصحافة الحرة والإعلام المفتوح والفرص المتعددة لتقديم المشكلات المجتمعية وتفسيرها للرأي العام من خلال مناسبات وطرق عديدة بدءاً من الشبكات التلفزيونية العالمية وانتهاءً بالصحافة المدرسية، إلا أن الأمر يبقى متوقفاً ـ في بعض الأحيان ـ على الأبواق السياسية والأيديولوجية التي تنفخ في بعض الأحداث لترفعها إلى قمة هرم اهتمامات الرأي العام أو تضعها جانباً، أو في المقابل تمثل ساحة للحركات الاجتماعية والثقافات الفرعية المختلفة التي تسعى إلى التأثير في الإدراك السياسي ثم المجتمعي للأحداث، وهي في ذلك كله لا تكشف عن الأزمات والمخاطر التي تنتاب المجتمع بقدر ما تقدم تصويراً وتمثيلاً لها بما يتناسب والأهداف التي تقف وراء ذلك[١٠٧].

وعلى الرغم من أهمية الجانبين الذين طرحهما بك في محاولة تفسير الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام تجاه الأزمات المجتمعية، وما إذا كانت

---

(١٠٦) Beck, *Risk Society: Towards a New Modernity*, p. 46.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ١٩٦.

هذه الوسائل تمارس مسؤوليتها في الكشف عن الفساد والخلل الذي يكتنف عمل بعض مؤسسات المجتمع وجهاته بشكل نقدي، وبحيث يمكنها أن تؤثر وتغير في المستوى السياسي، أو أنها قد تعمل على ممارسة استراتيجيات منظمة للتعتيم على المشكلات المجتمعية، وبالتالي التأثير في مدركات الجمهور بشأنها، إلا أن الأمر بشقّيه يمثل انتقاداً لنظرية المجتمع الخطر؛ حيث لم يتمكن بك من تصوير وعرض فهمه لهذه الأدوار بنجاح بشكل جعل عباراته متناقضة ومتضادة في أحيان كثيرة، وبالتالي فشلت النظرية في استيعاب كلتا الوظيفتين على اعتبار قدرة وسائل الإعلام الفعلية على أدائهما معاً.

وقد لفت العديد من الباحثين الانتباه في السنوات الأخيرة إلى قلّة الدراسات طويلة المدى وتلك المتعمقة التي تهتم بدراسة دور وسائل الإعلام في مجال الأزمات. هذا على الرغم من تأكد الحقيقة التي تنظر إلى وسائل الإعلام باعتبارها عاملاً أساسياً ومحوراً مركزياً في مجال اتصال الأزمات، وبشكل أكثر تحديداً، وجّهت الانتقادات العديد إلى نظرية بك باعتبارها مبسطة أيضاً للغاية، ولا بد أن تخضع للنقد والتطوير لتتناسب والساحات المتصارعة والمختلفة في مجال العلاقة بين الإعلام والأزمات اليوم(١٠٨).

وتشير الدراسات التي أجريت لاحقاً في مجال العلاقة بين الإعلام والأزمات إلى أن تقديم الأزمات والقضايا المشكلة عبر وسائل الإعلام، يختلف تبعاً لاختلاف الأشكال الإعلامية المحكومة بقيود ومحددات وممارسات مختلفة؛ فعلى سبيل المثال تميل التقارير الإخبارية السائدة في الصحف البريطانية لدى تغطيتها للأحداث الأزمية المختلفة إلى التركيز بشكل أكبر على «الاهتمامات الإنسانية» أو «العنصر الإنساني» في الأزمة وخبرات الأفراد العاديين معها أو تجاهها، في حين يختلف الأمر عندما يُدرس أو يُطبّق على صحف الصفوة في البلد نفسه(١٠٩)، كما تميل الأشكال البرامجية التلفزيونية تحديداً إلى التركيز على عنصر «غنى الصورة» وجاذبيتها بالنسبة إلى الجمهور.

---

(١٠٨) Gabe Mythen, *Ulrich Beck: A Critical Introduction to the Risk Society* (London: Pluto Press, 2004), p. 76.

(١٠٩) Graham Murdock [et al.], «After Amplification: Rethinking the Role of the Media in Risk Communication,» in: Pidgeon, Kasperson and Slovic, eds., *The Social Amplification of Risk*, pp. 156-178.

فضلاً عن ذلك، تميل الدراسات الحديثة إلى توضيح الحاجة إلى التفريق بين الكيفية التي تغطي بها وسائل الإعلام الأزمات المختلفة، خاصة في ظل التأكد من أن بعض الأحداث تحظى بمردود ثقافي واجتماعي عالٍ بالفعل، في حين يختفي بعضها الآخر بعيداً عن الأضواء، وتخضع تلك الأحداث في الوقت نفسه لتأثير الاختلافات الثقافية بين الشعوب والمجتمعات بشكل ذي دلالة، وهي الدلالات والمتغيرات التي أغفلها بك في نظريته إلى حد كبير[١١٠].

وتضيف هذه الدراسات أن التركيز الشديد على دور وسائل الإعلام كما صوره بك بتحليل العلاقة بين الأزمات والإعلام، قد صرف الانتباه بعيداً عن العمليات الهامة التي تتضمنها آليات إنتاج الأخبار، كما أنه يتآمر من خلال صمته على النشاط المؤسسي الإخباري الذي يقدم العلاقات بين المفاهيم والتعريفات المختلفة سعياً إلى إعادة تنظيم الرأي العام وفرض الشرعية والسيطرة عليه[١١١]. ومن ثَّم تبدو الحاجة إلى مزيد من الدراسات التجريبية التي تتناول العلاقة بين وسائل الإعلام والمصادر الإخبارية، فضلاً عن التنظير الملائم للعمليات المعقدة التي تكشف العلاقة بين الأزمات ووسائل الإعلام. كما يعاب على النظرية تصوير بك للتلفزيون باعتباره وسيلة توحيد وتعميم وقولبة (Standardized) لعقول وأفكار الأفراد في المجتمعات المختلفة، بدون تمييز، بشكل ينقلهم من عوالمهم الخاصة إلى عوالم أخرى لا ينتمون إليها، ومن ثم يصبح الجميع نسخاً موحدة من بعضهم البعض، وكأنه يتجاهل تماماً العمليات المعقّدة التي تكتنف العلاقة بين الجمهور ووسائل الإعلام بشكل يؤثر بالتأكيد في مدركات الأفراد لما تقدمه هذه الوسائل من مضامين[١١٢].

وتطرح النظريات المتعددة التي تناولت العلاقة بين وسائل الإعلام ومدركات الجمهور للأزمات التي تتعرض لها مجتمعاتهم، ثم إحساسهم بالخطر أو القلق بشأن فرص الحياة المناسبة والمؤاتية، مجموعة من العوامل المؤثرة بشكل عام في عملية الإحساس بالخطر الجمعي، تتمثل في مجملها في التضخيم الاجتماعي وشدّة التركيز، والثقة:

---

(١١٠) Cottle, «Ulrich Beck, «Risk Society» and The Media: A Catastrophic View?,» pp. 17-18.

(١١١) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١١٢) المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ٣٢.

- **التضخيم الاجتماعي وشدة التركيز** (Amplification and Attention) يزداد الاهتمام بالأزمة والقلق بشأنها كلما زادت التغطية الإعلامية المخصصة لها، عبر تصوير الأحداث بطرق مختلفة، منها الإحصاءات والرسوم والغرافيك، أو القول بعدم القدرة على تحملها، في مقابل الإحساس بالاطمئنان النسبي كلما أشارت هذه الوسائل إلى قدرة المجتمع على تجاوزها لأسباب عديدة.

- **الثقة** (Trust)، وهو العامل الأكثر أهمية وتأثيراً في متغير إدراك الأفراد للأزمات؛ حيث يتعلق الأمر بمدى ثقة الرأي العام في قدرة المنظمين، والمسؤولين وصانعي السياسة أو الصناعة وغيرهم من ذوي المسؤولية على أداء واجباتهم على أكمل وجه، طالما اتسموا بالأمانة، والاعتراف بالخطأ والقصور، والأخذ في الاعتبار الاختلاف في وجهات النظر، وبدون الاعتماد على التخمينات النسبية والعواطف المؤثرة في الرأي العام[١١٣].

• ملخص

بعد التعرض لكلٍّ من نظريتي التهديدات المجتمعية (Moral Panics) ونظرية مجتمع المخاطر، وقبل تقديم النموذج المقترح لدراسة العلاقة بين التناول الإعلامي للأزمات المجتمعية ومدركات الجمهور لهذه النوعية من الأحداث، ثم إحساسه بالخطر أو القلق وعدم اليقين جراء هذه المعالجات، يمكن القول إن تطبيق مثل هذه العلاقة يكتنفه الكثير من الصعوبات؛ حيث تتناول وسائل الإعلام العديد من الأحداث بدون تمييز لاحتمالات الآثار المترتبة عليها، طالما أنها خرجت على المألوف والعام، وطالما تمكّنت هذه الوسائل من تدويم وتدوير «Spin» المشكلات المجتمعية المختلفة لتحدث الآثار المطلوبة وبالتالي الجذب الإعلامي، وهو الأمر الذي جعل القضية في النهاية، قضية سوء استعمال - إن جاز التعبير - من قِبَل الإعلاميين للوسائل التي يعملون بها[١١٤]؛ وبناء على هذا الاستعمال تتحد ثقافة الخوف، بمثابتها نتاجاً مكثفاً مزدوجاً للطغيان، بطغيان السلطة الاستبدادية وطغيان وسائل الإعلام، عندها يدخل المجتمع والسلطة معاً نفق الرعب، والقوة، والبطش.

---

(١١٣) Parliamentary Office of Science and Technology (POST), *Safety in Numbers?: Report 81* (London: House of Commons, 1996), <http://www.parliament.The.satationary-Office.co.uk>.

(١١٤) Ian March and Gaynor Melville, *Crime, Justice and the Media* (London: Routledge, 2009), p. 66.

وكلما ازداد البطش استفحالاً ازدادت النفوس خواءً وفقراً؛ هكذا يتأمل أفلاطون أحوال زمانه وحكامه. عندما تنعدم الحرية، يسود الظلام ويكثر الوشاة، وتحاك الدسائس والمؤامرات، ويسود الشك والحذر والريبة، حتى يطاول الحاكم المدجج بكل صنوف القوة، الذي يعيش أسير قوته، بعد أن يفقد الثقة بالجميع ممن يحيطون به، ولهذا يجعلهم جميعاً عيوناً ليس على الناس فحسب، بل وعلى بعضهم بعضاً. وتبقى للمجتمعات العربية والمجتمع المصري هنا على وجه التحديد خصوصيته في هذا الصدد، وهو الأمر الذي يعرض له الفصل الثالث بمزيد من التفصيل.

الفصل الثالث

ثنائية الأمن والخوف في المجتمع المصري: نظرة عن كثب

لقد أعياني البحث في معني كلمة الاستقرار.. وتطبيق أيٍّ من معانيها على حالة مصر، فلم أجد ما يتطابق مع ما نعيشه.. فلمّا لم أصل إلى مقصدهم، نظرت إلى الحال الذي تحياه مصر، فوجدت أن الأوضاع فعلاً مستقرة؛ فالفقراء مستقرون تحت خط الفقر.. وسكان القبور مستقرون فيها وسيظلون.. حتى أعضاء البرلمان ورئيسه ورؤساء منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية مستقرون لا ينالهم التغيير.

وكلما ارتفعت في الهرم الاجتماعي زادت مظاهر الاستقرار.. فبعض الوزراء قد تجاوز العشرين عاماً في مقعده.. إنه النظام المستقر منذ أكثر من ربع قرن.. إنه الاستقرار الحقيقي!!

(مصطفى شفيق.. جريدة **الوفد** المصرية، ٢٠١٠)

مقدمة

في نيسان/أبريل من العام ١٩٩٩ ألقى عالم الاجتماع البريطاني أنتوني غيدنز (Anthony Giddens) سلسلة المحاضرات السنوية التي تنظمها الإذاعة البريطانية لإحياء ذكرى اللورد ريث أول مدير لها، التي تعرف باسم «The Reith Lectures». كان موضوع المحاضرات طريفاً لأنه يعالج بعض مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي بدأت تزول وتختفي وتندثر من عالمنا المعاصر، الذي يولي هو نفسه الأدبار أمام التغيرات العلمية والتكنولوجية، وزحفت تيارات العولمة لكي تحل محلها أوضاع جديدة لا عهد للإنسانية بها، ولذا جاءت المحاضرات الخمس تحت عنوان له دلالته وهو «Runaway World» وكانت المحاضرة الثانية عن «مجتمع المخاطر» وفيها تساءل عمّا إذا كانت التغيرات المناخية التي تمثل الآن خطراً يهدد الحياة والإنسان والعالم هي من صنع الإنسان، أم أنها نتاج عوامل وقوى أخرى، من دون أن يعني ذلك تبرئة الإنسان تماماً من المسؤولية عن ذلك الخطر، والكوارث التي سوف تترتب عليه. وكان غيدنز يأمل من إثارة هذا التساؤل

البسيط ـ على ما يقول هو نفسه ـ أن يقنع السامعين بأن النظرة الأولية قد تنكشف عن أن مفاهيم المخاطر والخطر والمخاطرة ليس لها علاقة عضوية وثيقة ولازمة بالعصر الذي نعيش فيه دون غيره من العصور، لأنها كانت توجد في كل زمان ومكان بما في ذلك المجتمعات التقليدية، مع فارق في نوعية تلك المخاطر والأخطار. ومع ذلك فإن الفكرة بدأت تسيطر على الأذهان في الغرب ابتداء من القرنين السادس عشر والسابع عشر، وكانت لها نتائجها المثمرة التي لم تكن لتتحقق ويفيد منها العلم والإنسانية بوجه عام لولا ذلك الإقدام على مواجهة الصعب. ومنذ ذلك الحين تقبّل العقل الغربي فكرة البحث عن المخاطر وتحديها وإدارتها على أنها مفتاح التقدم والطريق لخلق عالم جديد، يرتبط بالنظرة المستقبلية لجوانب الحياة التي لا تزال مجهولة والتي يتعين ارتيادها وهتك أسرارها لتحقيق التقدم، حتى وإن لم يكن النجاح مضموناً في كثير من الأحيان. فالمخاطرة والتصدي للمخاطر عاملان أساسيان ولا غنى عنهما للارتقاء والسيطرة والتحكم في كل مناحي الحياة، وهذا هو ما يميز حضارة الغرب الصناعية الحديثة من ثقافات المجتمعات التقليدية، كما أنه هو السبيل إلى صياغة مجتمع الغد الذي هو في جوهره مجتمع مخاطر.

فالمجتمع المعاصر هو إذن في رأي الكثيرين مجتمع المخاطر، ولكنه ينظر إليها من زاويتين تبدوان متناقضتين، ولكنهما متكاملتان في واقع الأمر، فهو يدرك من ناحية حجم وفداحة المخاطر التي تحيط به وتهدد وجوده، لذا يشغله البحث عن أسبابها وكيفية التغلب عليها والقضاء على آثارها ونتائجها المدمرة، ولكنه يدرك من الناحية الأخرى أن البحث عن المخاطر والإقدام عليها في جرأة وثبات هما السبيل الوحيد في معظم الأحيان إلى ضمان وجوده والمحافظة على كيانه. وقد تختلف المخاطر من مجتمع إلى آخر حسب درجة التقدم أو التخلف، ولكن معظم المخاطر الحالية ـ بما فيها المخاطر المحلية ـ تأخذ في العادة بعداً عالمياً، بحيث تصل تأثيراتها إلى كل المجتمعات القائمة على كوكب الأرض، مع اختلاف في الدرجة أو التوقيت. فالأوبئة تنتشر سريعاً بحيث تعمّ العالم بأسره في وقت قصير، والزلازل والبراكين التي تنفجر في منطقة محددة ومحدودة من العالم ينعكس تأثيرها السلبي على أبعد بقاع العالم، وهذا مما يسبّب صدمة للإنسانية ككل. والسؤال الذي يحيّر الكثيرين هو كيف يمكن العيش في ظل هذه المخاطر العالمية المتزايدة التي كثيراً ما يصعب التنبؤ بوقوعها أو التي قد يتسبب الإنسان نفسه في حدوثها نتيجة الإهمال مثلاً أو عدم الدراية.

وقد ظهر مصطلح «مجتمع المخاطر» (Risk Society) بقوة في تسعينيات القرن الماضي بعد التعرف على أعمال أولريش بك السوسيولوجية، التي أشار من خلالها إلى أنه على الإنسان أن يتوقع حدوث مفاجآت وأحداث في المستقبل تكون بمنزلة فتوحات جديدة لميادين وعوالم غريبة قد تقلب كل توقعات البشر ورؤاهم، وتغيّر كثيراً مما كان العلم والعلماء يتصورون عن كثير من الحقائق الثابتة. وما تغير الصورة عن وضع بلوتو بين الأجرام السماوية ببعيد، وكذلك الحال بالنسبة إلى كارثة ما يُطلق عليه اسم «إنفلونزا الطيور» وما تحمله من أخطار كان العالم يتصور أن قد تجاوزها منذ زمن بعيد[١].

ولكن كيف تحوّل الخوف من كونه مجرد شعور فردي يشعر به الفرد حيال بعض المثيرات في بيئته المادية والاجتماعية، إلى حالة ثقافية عامة يطلق عليها المشتغلون بالثقافة، وبخاصة علماء الاجتماع، مصطلح «ثقافة الخوف»؟ وما الدور الذي تضطلع به المؤسسات المجتمعية المختلفة بما فيها المؤسسات الإعلامية في ذلك؟ وما الأسباب التي تقف خلف إنتاج مثل هذه المشاعر لدى أفراد المجتمع؟.

وتمثل الدراسة الاجتماعية التحليلية التي نقوم بها في هذا الفصل محاولة للإجابة عن ذلك؛ حيث نتعرّض في البداية لتوصيف متلازمة الأمن والخوف من منظور سوسيولوجي في المجتمع المصري، ثم ننتقل بعدها إلى تحليل دور المؤسسات المجتمعية المختلفة بدءاً من المؤسسة السياسية وانتهاء بالمؤسسة الإعلامية، في صناعة هذه الثقافة، وإنتاجها، ونشرها، وتعميمها، والآليات التي تلجأ إليها في ذلك.

أولاً: الأمن الإنساني: المفهوم والأبعاد

من المؤكد أن النظام العالمي الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة كان حافلاً بالاضطراب، وقد تضاعفت خلاله التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها سلامة الدول؛ فقد حلّت مكان الأفكار التقليدية حول الأمن جملة من العوامل الخارجية، من بينها التلوث البيئي، والإرهاب الدولي، والتنقلات السكانية الواسعة، ونظام مالي عالمي متداع، فضلاً عن تهديدات أخرى عابرة

---

(١) أحمد أبو زيد، «مجتمع المخاطر وإرادة التقدم،» العربي (الكويت)، العدد ٥٩٠ (٢٠٠٨).

للحدود مثل تفشي الأوبئة، وتجارة المخدرات، والاتجار بالبشر[٢].

أما التهديدات الداخلية فتمثلت بضعف قدرة العديد من الدول على ضمان الحقوق والحريات لمواطنيها جرّاء شيوع الفقر والبطالة والحروب الأهلية والصراعات الطائفية والإثنية وقمع الدولة. وقد ظل الحفاظ على سلامة أراضي الدولة هو الذي يحظى بأولوية عالية في سياسات الأمن الوطني، غير أن الاهتمام الجديد بحماية أرواح المواطنين القاطنين فيها غلب على ذلك الانشغال. ومن شأن مفهوم أمن الإنسان، المكمل للأمن القومي، أن يسلط الضوء على هذا التغير في المنظور. ويرى الكثيرون أنّه من المتعذر بناء دليل واحد مركّب سليم يمكن الركون إليه أو على قدر كافٍ من الإحاطة بمختلف مستويات أمن الإنسان ومجمل الأوضاع في المنطقة. ويستعاض عن ذلك بالتشديد على أهمية المؤشرات الكمية واستطلاعات الرأي حول أمن الإنسان على صعيد المنطقة ككل، والمناطق الفرعية وفئات البلدان فيها[٣].

ويحدد التقرير الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) سبعة عوامل أساسية يحدد مدى توافرها أو نقصها في أي مجتمع، درجة شعور الأفراد فيه بالأمان والاستقرار المجتمعي، وهي كالتالي[٤]:

- الأمن الاقتصادي، ويهدده الفقر.
- الأمن الغذائي، ويهدده الإحساس بالجوع.
- الأمن الصحي، وتهدده الإصابات والجروح الخطيرة والأمراض.
- الأمن البيئي، ويهدده التلوث، والتدهور البيئي، والتصحر ونقص لموارد.
- الأمن الذاتي أو الشخصي، وتهدده الأشكال المختلفة من العنف.
- الأمن السياسي، ويهدده القمع والإرهاب السياسي.

---

(٢) **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٩) ص ١٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٤) Taylor Owen, *Challenges and Opportunities for Defining and Measuring Human Security* (New York: United Nation Institute for Disarmament Research, 2004), <http://unidir.org/bdd/fiche-article.php?ref_article=2138>.

- وأخيراً، الأمن المجتمعي بشكل عام وتهدده القلاقل المجتمعية، وحالة عدم الاستقرار والخوف الجمعي.

إن الإنسان هو «الركيزة الأساسية» للتنمية البشرية. وبينما تُعنى التنمية البشرية بتوسيع قدرات الأفراد والفرص المتاحة لهم، يهتم أمن الإنسان بتمكين الشعوب من احتواء أو تجنب المخاطر التي تهدد حياتهم وسبل معيشتهم وكرامتهم. وينظر المفهومان إلى الوضع الإنساني من الطرفين المتباعدين لهذا المعيار المتدرج. يضاف إلى ذلك أن لأمن الإنسان علاقة بحقوق الإنسان؛ لأن احترام حقوق الناس الأساسية هو الذي يمهد السبيل إلى خلق ظروف مؤاتية لتحقيق أمن الإنسان.

ويقدم بعض الباحثين تعريفاً لمفهوم الأمن الجمعي (Collective Security) للأفراد، باعتباره ذلك المكوّن الذي يشتمل على عنصرين أساسيين، هما كل من الأمان على مستوى تلبية الاحتياجات الفسيولوجية والسيكولوجية الأساسية كالحاجة إلى الطعام والماء والمأوى، وما يتناول إحساس الفرد بالأمان المجتمعي على مستوى تحقيق الذات، والهوية الخاصة، والاعتراف بأهمية الفرد وقدراته، ثم المشاركة، وأخيراً السلطة أو إمكانية تقلد زمام الأمور في بلاده، ولو على مستوى عمله الشخصي.

ويضع الباحثون نظاماً مكوّناً من ثلاثة عناصر أساسية تتبادل الأدوار فيما بينها لتحقيق الأمن بشقيه، بحيث تدعم كل منها الأخرى، وهي[٥]:

عنصر المكان: الذي يتضمن التمتع بالمنزل المستقر والآمن، وتوافر الإحساس بالهوية الذاتية والوطنية، والاعتراف بالفرد وبأهميته، ثم التحرر من الخوف بكافة أسبابه.

عنصر المجتمع: الذي يشتمل على شبكة متكاملة من الدعم على مستوى العائلة، ثم المجتمع في النطاق الأوسع، ثم المشاركة والقدرة عليها، وأخيراً السيطرة أو تقلّد زمام أمور حياته.

عنصر الوقت: الذي يُعنى بقدرة الفرد والمجتمع على قبول الماضي بكل

---

(٥) Jennifer S. Leaning and Sam Arie, «Human Security in Crisis and Transition: A Background Document of Definition and Appliance,» Harvard School of Public Health, Human Security Program (2000), <http://www.salve.edu/Pellcenter/functions/document/humansecurityAgenda.pdf>.

ما فيه، ثم التشبث بجديد المستقبل، فضلاً عن توافر العناصر السابقة من الحفاظ على هويته والاعتراف به وبقدرته على تسيير أمور حياته.

وفي ظل غياب تعريف شامل ومعتمد عالمياً لأمن الإنسان تتبناه الأطراف المعنية كافة، جرت محاولات شتى على الصعيد الدولي لتحديد نطاق هذا المفهوم. وبرزت، على العموم، مدرستان للتأويل يندرج في إطارهما معظم التعريفات الحالية، ويظهر فيهما تصوران لأمن الإنسان، أحدهما ضيق، والآخر واسع. ويمكن المرء على هذا الأساس، أن يقارن بين التعريفات المختلفة مستخدماً طيفاً ذا حدّين: **الحدّ الضيّق** في هذا الطيف، مع تركيزه على الإنسان الفرد، يقصر الدلالة على التهديدات العنيفة، مثل تلك الناجمة عن الألغام الأرضية، وانتشار الأسلحة الصغيرة، وحالات الإخلال المفرط بحقوق الإنسان. وتعد التحركات المعيارية التي أدّت إلى وضع اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، وإطلاق الحملات العالمية لمنع انتشار الأسلحة النارية، والاتجار بالمخدرات، والعنف ضد النساء، أمثلة على الخطوات السياسية التي تستند إلى المقاربة الضيقة لمفهوم أمن الإنسان. وما زالت هذه المقاربة تواصل تأثيرها في المبادرات الدولية لإحلال السلام ومنع النزاعات، وفي التدخلات التي تحدث تحت البند الإشكالي الذي ينص على «مسؤولية الحماية». أما **الحد العريض** من هذا الطيف فيشتمل على قائمة طويلة من التهديدات الممكنة التي تراوح بين التقليدي منها مثل الحرب، والتنموي منها مثل التهديدات المرتبطة بمجالات الصحة والفقر والبيئة.

وتتسم صورة الأمن الراهنة بالمفارقة، وتتمثل على حدّ تعبير ذكي لأحد الكتّاب في صحيفة **فايننشيال تايمز** في أن «العالم قلّما كان أكثر أماناً»، بل كان في الوقت ذاته «أكثر شعوراً بانعدام الأمن». ويشير تقرير أخير حول أمن الإنسان، إلى أننا نشهد، منذ أوائل التسعينيات من القرن المنصرم، هبوطاً حاداً في تواتر الحروب الأهلية والأشكال الأخرى من النزاع المسلح، وانخفاضاً في عدد اللاجئين، وتراجعاً في انتهاكات حقوق الإنسان. وتشير هذه الإحصائيات إلى أن العالم قد غدا أكثر سلاماً.

لكن الإحساس الجمعي بانعدام الأمن قد تصاعد، في الوقت نفسه، أكثر من أيّ وقت مضى، لأن القوى التي تعمل على زعزعة الأمن ما زالت مثابرة

وواسعة الانتشار. وتتمثل هذه القوى ـ عادة ـ التي تتسبب بانعدام الأمن في أربع فئات رئيسية، هي كالتالي:

الفئة الأولى: هي الفقر وما يتصل به من وجوه انعدام الأمن، بالنسبة إلى المليارات من الناس الذين لا يستطيعون الحصول على ما يكفي من إمدادات غذائية، ومياه آمنة للشرب، ورعاية صحية مناسبة، ومصادر حديثة للطاقة. ويمثل ذلك أقسى وجوه انعدام الأمن، وهذا يصدق على الواقع المعيشي لأربعين بالمئة من البشر، يعيشون على كفافهم للبقاء على قيد الحياة، أي على أقل من دولارين في اليوم.

الفئة الثانية: من المؤثرات تتعلق بغياب الحكم الرشيد، الذي يرتبط غالباً بالفقر، ويراوح بين الفساد وأنظمة الحكم القمعية القاسية التي ينصب اهتمامها على الانتهاك الفاضح لحقوق الإنسان. وقد حققت الديمقراطية في الآونة الأخيرة أشواطاً مشهودة، ولا سيما في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. غير أن كثيراً من الطغاة ما زالوا يديرون دفّة الحكم، في الشرق الأوسط، وفي مناطق أخرى.

وتكمن **الفئة الثالثة**، لانعدام الأمن، في الإحساس بالغبن الناجم عن اللاتوازن بين «من يملكون» «ومن لا يملكون»، والتمايز الحاد في الثروة والنفوذ بين «الشمال» «والجنوب». ويتعاظم هذا الشعور بالإجحاف جراء الإحساس بأن قداسة الحياة لا تقاس بمعيار واحد على قدم المساواة، وأن المجتمع يتحسر على فقدان الحياة في العالم المتقدم أكثر بكثير مما يتحسر على فقدانها بأعداد أكبر في أماكن مثل دارفور والعراق.

أما **الفئة الرابعة** فهو التمييز المصطنع وفق أسس دينية وإثنية، وهذه الظاهرة برزت منذ قرون، لكنها ما زالت تتفجر بين الفينة والفينة في الآونة الأخيرة، وتدفع البعض إلى التخوف من «صدام الحضارات» بين المسلمين والغرب[٦].

وقد قام بعض المفكرين بتوسيع مفهوم أمن الإنسان ليشمل جوانب حقوق الإنسان كافة، بيد أن أمن الإنسان ليس مرادفاً مطابقاً لمفهوم حقوق الإنسان، بل إن الأصح اعتباره المحصلة لسلسلة من الشروط، منها احترام حقوق الإنسان كافة، سواء منها المدنية أم السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية أم الثقافية أم

(٦) Mohamed El-Baradei, «Human Security and the Quest for Peace in the Middle East,» Anwar Sadat (24 October 2006), <http://sadat.umd.edu/lecture/lecture/ElBaradei.htm>.

الفردية أم الجماعية. وعندما تحظى هذه الحقوق بالاحترام تتحقق درجة أخرى من أمن الإنسان، غير أن ذلك قد لا يكون كافياً بحد ذاته، لأن احترام هذه الحقوق لا يحمي الناس، على سبيل المثال، من تقلبات المناخ أو الكوارث الطبيعية التي قد تحرم آثارها ملايين الناس من المأوى والعمل. والواقع أن الآلاف قد يلقون حتفهم في مثل هذه الكوارث، كما حدث عندما داهمت أعاصير التسونامي بعض بلدان جنوب آسيا في العام ٢٠٠٤. يضاف إلى ذلك أن بعض هذه الحقوق، مثل حق تشكيل الجمعيات، قد لا يكون ضرورياً لتحقيق أمن الإنسان. من هنا فإن احترام عدد من حقوق الإنسان الأساسية، وبخاصة الحقوق المدنية، وكذلك بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل حقوق العمل، والتغذية، والرعاية الصحية، شرط ضروري، ولكنه غير كافٍ لتحقيق أمن الإنسان(٧).

لم تعالج مفهوم أمن الإنسان، مباشرة، غير قلّة قليلة من الدراسات العربية. بيد أن التراث العربي المدون والثقافة الشعبية في بعض البلدان العربية يحفلان بالتحذير من شتى التهديدات الإنسانية، بما فيها التهديدات غير العسكرية. وتتطرق هذه المراجع التقليدية، في أحسن حالاتها إلى بعض الأبعاد التي يتضمنها المفهوم الحديث، غير أنها لا ترقى إلى مرتبته من حيث شموله وتعدد أبعاده، كما أنها لم تدخل في سياق الثقافة الأساسية السائدة؛ ومن جهة أخرى، نجد أن اصطلاح «أمن الإنسان» قد وجد طريقه إلى أعمال المؤلفين العرب المعاصرين الذين نشروا دراساتهم في مجلات أجنبية، أو بلغتهم العربية الأم. وقد ظهرت كتابات بالعربية حول مفهوم أمن الإنسان في سياق البحوث الأكاديمية في الجامعات الأجنبية، أو في الخطب والكتابات الموجهة إلى الرأي العام الغربي، أو في المؤتمرات العربية التي تناولت هذا الموضوع. وكانت أهم المحاور التي عالجها المؤلفون العرب هي العلاقة بين أمن الإنسان وأمن الدولة، ونطاق أمن الإنسان، والمجالات التي يغطيها، والعلاقات بين هذه القضايا.

ويعتقد معظم الكتاب العرب المعاصرين وجود صلة لازمة بين أمن الإنسان الفردي، وأمن الدولة والأمن الوطني من جهة، وأمن الإنسان والتهديد العسكري

---

(٧) انظر تقارير مجلس حقوق الإنسان، الفريق العامل المعنيّ بالاستعراض الدوريّ الشامل، الدورة الأولى، جنيف، ٧ ـ ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨. (تقارير موجزة أعدّتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفقاً للفقرة ١٥سي من الملحق لقرار المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الرقم ١/ ١٥ السالف الذكر)، «تقرير البحرين»، ص ٤ ـ ٥؛ «تقرير تونس،» ص ٢ ـ ٣؛ «تقرير الجزائر،» ص ٦، و«تقرير المغرب،» ص ٤.

الخارجي من جهة أخرى. ويرى آخرون أن الدولة التسلطية هي مصدر التهديد الأكبر لأمن الإنسان في المنطقة[٨]. لكن هؤلاء لا يعتقدون أن تحقيق أمن الإنسان يتعارض وأمن الدولة، وإنما يرون أن تحقيق أمن الإنسان الفردي سيكون له أثره في تحويل الدولة التسلطية دولة تحترم حكم القانون. وقد يستلزم هذا التحويل، من جملة أمور أخرى، إصلاح أجهزة الأمن الحالية، بل ربما إقامة مؤسسات أمنية جديدة. وتتباين وجهات النظر بين الكتّاب العرب حول المدى الذي يذهب إليه مفهوم أمن الإنسان، ويرى بعضهم أن الفرد هو محور الأمن الإنساني وغايته. وبين من يمثلون هذا الموقف محمد البرادعي الذي يقول: «. . . إن العصر الحديث يتطلب منا أن نفكر بمنطق أمن الإنسان، وهو مفهوم للأمن يتمحور حول الناس، ولا حدود له. إنه مفهوم يقر بالروابط الأصلية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واحترام حقوق الإنسان، والسلام». ويؤكد آخرون أن أمن الإنسان هو الأمن الشخصي وأنه، بهذه الصفة يتمحور حول الفرد وحول حقوقه ورفاهيته وحرياته وكرامته، كما أن أمن الدولة وأمن الإنسان مفهومان متكاملان، بمعنى أنه يجب أن نعد أولهما إحدى الوسائل المؤدية إلى تحقيق الثاني، ووفق هذا الرأي يصبح مفهوم أمن الإنسان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان بصورة عامة.

ويختلف الكتّاب العرب حول مجالات الحياة التي يغطيها مفهوم أمن الإنسان. ويتوسع بعضهم في المفهوم إلى حد بعيد رافضين حصره في الأبعاد العسكرية فحسب، ومقابل ذلك يضيق آخرون من نطاق هذا المفهوم. يضم التيار الأول الكوراني والمشاط؛ فالكوراني، على سبيل المثال، يرى أن أمن الإنسان يرتبط بالتحرر من الخوف وباحترام الكرامة الإنسانية. أما المشاط فيؤمن بأن المفهوم الأوسع لأمن الإنسان رهن بالازدهار المادي وبالتوازن والتوافق في المجتمع. وعلى هذا الأساس يقسم الدول إلى ثلاث فئات، هي: (١) الدول الآمنة، التي يسيطر فيها المجتمع المدني؛ (٢) الدول غير الآمنة، التي يحكمها العسكر؛ (٣) الدول التي تقع بين المنزلتين.

وثمة كُتّاب عرب آخرون يضيّقون مفهوم أمن الإنسان ليشمل بعداً واحداً فحسب مثل التحرر من الحاجة، أو يتعاملون معه بحصره في فئات اجتماعية محددة (مثل الفقراء)، أو فئات جنوسية (مثل النساء)، أو الفئات العمرية (مثل

---

(٨) «أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم،» لجنة أمن الإنسان (٢٠٠٣)، <http://www.humansecurity-chs.org/finalreport/Arabic.arabic_report.pdf>.

الأطفال). غير أنهم، في هذه الحالات جميعاً، يشددون على الاعتماد المشترك المتبادل والتكامل بين الميادين المختلفة التي يشملها أمن الإنسان؛ أي المجالات الاقتصادية، والسياسية، والداخلية، والدولية[9].

انطلاقاً من الخطوط العريضة الواردة في مقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن خواطر المفكرين العرب، والخطوط العريضة الواردة أعلاه، يمكننا تعريف أمن الإنسان بأنه «تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدة زمنياً وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته». ووفق هذا التعريف تكون الحرية هي القيمة المحورية للفرد؛ إذ إنها في السياق العربي، تتعرض للتهديد من الداخل والخارج، من جانب قوى محلية وأجنبية.

أما إذا ما انتقلنا من مفهوم الأمن وأهميته، كما عرضنا له في السطور السابقة، إلى المفهوم المقابل وهو مفهوم الخطر أو الخوف، فيلاحظ أن دراسات عدّة أشارت إلى أنه ذلك المفهوم الذي يُعنى بكلٍ من الشعور الطبيعي والذاتي لدى الأفراد بالقلق، وعدم توافر الحماية المادية الملموسة لهم في مجتمعاتهم.

ويحدد هيدغر السمة الخاصة للخوف والتهديد في (تحديد ما يخاف أمامه وما يخاف من أجله) الإنسان الخائف والقلق الذي يجد نفسه (مكبّلاً) بما يشعر بنفسه فيه، وفي مسماه لينقذ نفسه أمام (هذا) الشيء المتعين، لا يشعر بالأمان أمام ما هو (آخر)، أي إجمالاً يفقد صوابه[10]. هذا التصور للخوف، وهو موضوع دراسات علمية كثيرة، نجده أحياناً مبهماً في منشئه وأصل وجوده، فليست مصادر الخوف واقعية أحياناً. وبحسب باري غلاسنر في **(ثقافة الخوف)** إننا نخاف من أشياء هي في الغالب غير ضارة، ولكن خطورة الخوف تكمن في ما ينجبه من تصورات متشائمة تمسك بخناق مواقفنا، بما تجعلنا في حالة عجز تام عن حل مشكلاتنا[11].

ويلحظ المتابع للأدبيات المتعلقة بثقافة الخوف وجود اتجاهين بارزين في

---

(٩) محمد فؤاد وسامر جبور، «مفاهيم جديدة في الفكر الصحي تتعارض مع مصالح الكهنوت الطبي،» النهار، ١٣/٦/٢٠٠٤.

(١٠) مارتان هيدغر، **الفلسفة في مواجهة العلم والتقنية**، ترجمة فاطمة الجيوشي (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩٨)، ص ١٣ ـ ١٤.

(١١) Barry Glassner, *The Culture of Fear: Why Americans are Afraid of Wrong Things* (New York: Basics Books, 1999), p. 208.

تفسير أسباب ظهور هذه الثقافة في المجتمعات المعاصرة، وبخاصة الغربية؛ إذ يرى أصحاب الاتجاه الأول، الذي يتزعمه عالم الاجتماع فرانك فيوردي (Furedi)، أن الخوف حالة طبيعية، لا يقتصر وجودها على المجتمعات المعاصرة، بل هي حالة رافقت الإنسان على مر العصور في جميع المجتمعات، ولا يُستثنى من ذلك مجتمع دون آخر، ومن هذا المنطلق لا يشكل الخوف حالة جديدة وطارئة على هذه المجتمعات، بل هو حالة تظهر وتستجد بشكل تلقائي عفوي (Spontaneous) كلما استدعت الضرورة ذلك. ونجد هذا التصور للخوف واضحاً في عمليه المعروفين: **ثقافة الخوف** (١٩٩٧م)[١٢]، وسياسة **الخوف** (٢٠٠٥م)[١٣]؛ حيث نراه يجادل فيهما بأن الإحساس بالخوف ظاهرة موجودة في المجتمع بشكل غير متعمّد أو مقصود، ولكنها برزت على السطح في المجتمعات المعاصرة بسبب ما أسماه «فشل الخيال التاريخي» (Failure of Historical Imagination)، ذلك الفشل الذي يعتبره فيوردي عَرَضاً من أعراض استنزاف أنظمة القرن العشرين للمعاني السياسية. ومع أن المؤسسات الإعلامية والسياسيين في المجتمعات الغربية قد تستغل هذا الخوف وتضخمه لأسباب خاصة، كما يقول، إلا أنها غير مسؤولة عن إنتاجه وتصنيعه؛ فهو موجود دائماً، وفي كل مكان.

وعلى الرغم من وجاهة رأي فيوردي في تفسير أسباب ظهور ثقافة الخوف وانتشارها في المجتمعات المعاصرة، وسلامة الأدلة التي يسوقها لدعم رأيه، إلا أن هناك وجهة نظر أخرى في هذا الموضوع تخالف وجهة نظره، لها من وجاهة التحليل وقوة الأسانيد التي تسوقها لتأكيد ما تذهب إليه، ما يجعلها تحظى بقبول عدد غير قليل من الباحثين والمهتمين بتحليل ثقافة الخوف وأسباب انتشارها. ويتزعم هذا الاتجاه عدد غير قليل من علماء الاجتماع والمفكرين والعاملين في الحقل الثقافي، وفي مقدمتهم عالم الاجتماع باري غلاسنر (Glassner)[١٤]، وعالم اللغة نعوم تشومسكي (Chomsky)[١٥]؛ إذ يرى أصحاب هذا الاتجاه أن

(١٢) Frank Furedi, *Culture of Fear* (London: Cassell, 1997).

(١٣) حلمي ساري، «دور المؤسسة الإعلامية في صناعة ثقافة الخوف: دراسة اجتماعية،» المنارة، السنة ١٤، العدد ٢ (٢٠٠٨)، ص ١٧٣ - ١٧٤.

(١٤) Glassner, *The Culture of Fear: Why Americans are Afraid of Wrong Things*.

(١٥) Noam Chomsky and Edward S. Herman, *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media* (New York: Pantheon Books, 1988).

الخوف، بالشكل الذي هو عليه في المجتمعات الغربية، وبالكثافة التي يهيمن فيها على الخطاب الشعبي والرسمي في هذه المجتمعات، يتجاوز الحد الطبيعي للخوف المرافق للإنسان الذي يتحدث عنه فيوردي. إنه خوف، برأيهم، يتعدى الحيّز الخاص للفرد إلى الحيّز العام ليشكّل، برأيهم، ظاهرة ثقافية جديدة، ومن نوع خاص في المجتمعات المعاصرة.

ويقدم قاموس **كولنيز كونسيز** (*Collins Concise*) تعريفاً لمفهوم الخوف الجمعي بالإشارة إلى أنه القلق أو الخوف وعدم الثقة أو عدم التأكد (Anxious or Afraid, Not Confident or Certain)، كما يعني عدم توافر الحماية الملائمة المناسبة للأفراد، وهي الحالة التي قد تنتاب فئة أو شريحة معينة من شرائح المجتمع أو قد تنتاب المجتمع ككل[١٦]. ويتضمن هذا التعريف كذلك منظومة محددة المعالم من الهموم الإنسانية؛ فهي تضم فرص العمل، والدخل المناسب لتلبية الحاجات الأساسية، والغذاء، والرعاية الصحية، والعلاقات السلمية بين الجماعات ذات الهويات المختلفة، وتأدية الدولة لواجبها الجوهري في حماية مواطنيها من العدوان الداخلي والخارجي، وسلامة الفرد من التهديدات الشخصية.

وتتحدد درجة الخطورة في هذه التهديدات بأربعة عوامل[١٧]: (١) الشدة؛ (٢) المدى؛ (٣) الامتداد الزمني؛ (٤) اتساع النطاق.

وتتبدى شدة التهديد في تأثيرها في قدرة الناس على البقاء، وحرمانهم من الحد الأدنى من الحرية المنسجم مع الحريات الإنسانية الأساسية. أما مدى التهديد فيتحدد وفقاً لمدى تأثيره في حياة أعداد كبيرة أو صغيرة من الناس. وبالمثل، تزداد خطورة التهديد حين يمتد فترة طويلة من الزمن. وأخيراً، فإنه كلما ازداد «اتساع نطاق» التهديد، وازداد شموله لمنظومة النشاطات الإنسانية التي يؤثر فيها تهديد ما، ازدادت خطورته؛ فالجوع والفقر، على سبيل المثال، يؤثران في صحة الأفراد، وفي أسلوب تعاملهم مع البيئة، ومشاركتهم السياسية، وإنتاجيتهم الفردية.

---

(١٦) Daniel Beland, «The Political Construction of Collective Insecurity: From Moral Panic to Blame Avoidance and Organized Irresponsibility,» Center for European Studies, Working Paper Series no. 126 (October 2005), <http://www.danielbeland.org>.

(١٧) Ziad Abdel Samad and Diana Zeidan, «Social Security in the Arab Region: The Challenging Concept and the Hard Reality,» Social Watch Annual Report (2007), <http://www. socialwatch.org/en/informesTematicos/113.html>.

ثانياً: أمن الإنسان: لماذا؟!

تشير البحوث والدراسات إلى تأثر الأفراد الشديد بالواقع الاجتماعي والثقافي في مجتمعاتهم؛ حيث تفترض هذه البحوث أن الأعراف والظروف الاجتماعية تشكل أهم العوائق، أو التسهيلات التي تحدد سلوك الأفراد. ولما كانت فكرة العوائق أو التسهيلات تحدد في جزء كبير منها مدى إحساس الفرد بالاستقرار والأمن في مجتمعه، في مقابل الإحساس بالقلق أو التوتر على المستوى النفسي، أو المجتمعي، كانت الخطوات الأولى في إدراك أهمية عنصر الأمن الإنساني(١٨).

ويطل انعدام أمن الإنسان برأسه حتى في البلدان التي تتمتع باستقرار نسبي؛ حيث تتمتع السلطات الأمنية فيها بمقدرة واسعة على الانتقاص من حقوق المواطنين أو انتهاكها، ويتفاقم الوضع عند مقارنة حياة المواطنين العرب الذين يعانون القلة، بحياة جيرانهم ممن يعانون التخمة، سواء داخل بلدانهم أكانوا أم في البلدان المجاورة.

ليس ثمة مبالغة في هذه الصورة؛ ففي بعض البلدان العربية يدخل الشخص العادي مركز الشرطة متوجساً خيفة، لأنه يعلم أنه قد يساق مخفوراً لمجرد أدنى اشتباه بارتكابه جرماً ما، أو تسببه في توتير الجو العام.

ويخاطر أصحاب الرأي المعارض بإمكان وضعهم وراء القضبان إذا مارسوا واجبهم المدني بالتعبير عن رأيهم ضد ممارسات الدولة غير العادلة. ويعيش قطاع عريض من العرب في حالة مستديمة من الفزع جرّاء الأذى الذي قد يلحقه بهم بعض مواطنيهم أو القوى الأجنبية على حد سواء، وجرّاء الصراعات الداخلية والقوانين المجحفة، وهو ما يجعلهم في وضع يبدد الآمال ويكبح روح المبادرة، ويخلي المجال العام من إمكان التغيير السلمي والتوافقي.

من هنا يبدو أن ليس ثمة موضوع أدعى إلى الاهتمام من أمن الإنسان؛ فغني عن البيان أن الفرد لا يضمن لنفسه الأمن إلا في ظل دولة قوية، تخضع للمحاسبة وتحكم بشكل جيد؛ فعملية حماية الناس من البطالة، والفقر، والجوع، والأوضاع الصحية المتردية لن تكلل بالنجاح إلا في دولة قادرة على

---

(١٨) Richard L. West and Lyn H. Turner, *Introducing Communication Theory: Analysis and Application*, 4th ed. (New York: McGraw Hill, 2010), p. 84.

إدارة اقتصادها ومؤسساتها وبنيتها التحتية على نحو يؤمن لمواطنيها العمل الكريم والدخل المناسب والمستوى اللائق من الغذاء والصحة. ومن شأن «الحكم الرشيد» أن يضمن أيضاً السلام والوئام في العلاقات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في البلاد. وتكون الدولة آنذاك قادرة على أداء مسؤولياتها في إقرار الأمن والنظام، والحفاظ على استقلالها السياسي وسلامة أراضيها. ولا ريب في أن نجاح أية دولة في تنفيذ مهماتها بصورة قابلة للمساءلة هو الأساس في قدرتها على اكتساب الشرعية والفوز بدعم مواطنيها والمحافظة عليه. بعبارة أخرى ستكون هذه الدولة أكثر قوة وقدرة على حماية أمن مواطنيها ورفاههم الفردي.

ثالثاً: قياس مستويات أمن الإنسان

هل يمكن قياس أمن الإنسان؟ لقد جرت محاولات عديدة للإجابة عن هذا السؤال، وخلص المعنيون بهذا الأمر، بعد إقرارهم بتعقد الموضوع، إلى أن ثمة مقاربتين رئيسيتين للقياس، سميت **الأولى** المقاربة الموضوعية، لأنها تحاول بناء مؤشرات كمية لمختلف أبعاد أمن الإنسان في عدد من بلدان العالم وفي أوقات مختلفة، ونجد المثال الأبرز على هذه المنهجية في المقاييس التي وضعتها لجنة مركز الدراسات الإنسانية في أوبسالا في السويد، ونشرت في العام ٢٠٠٥ تحت عنوان **تدقيق أمن الإنسان**. ويشكل ذلك بدوره جزءاً من تقرير أوسع أصدره «مركز تنمية الإنسان» في جامعة بريتيش كولومبيا في كندا بعنوان **الحرب والسلام في القرن الحادي والعشرين**، يتناول القسم الثاني منه مسألة قياس أمن الإنسان، وتشرح المقاربة الموضوعية كذلك دراسة نشرت في مجلة **السياسة الخارجية** الصادرة عن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي التي تحدد ما يسمّى «الدول الفاشلة» وتصنفها في ترتيب تدرجي. ومع أن هذه الدراسة لا تُعنى مباشرة بقياس أمن الإنسان، فإن الكثير من المؤشرات الواردة فيها وثيق الصلة بهذه المسألة، إنما لم تجر حتى الآن دراسة على الصعيد العالمي تعتمد على استطلاع مدركات الناس، أو ما يمكن تسميته المقاربة الذاتية لقياس أمن الإنسان[١٩].

بيد أن العديد من الأسئلة المستخدمة في معظم الدراسات المعروفة عن

---

(١٩) «The Failed States Index 2008,» *Foreign Policy* (July-August 2008).

القيم والتوجهات في العالم تتصل اتصالاً وثيقاً بأمن الإنسان مثلما هو الحال في دراساتنا الحالية.

وعلى الرغم من اختلاف المقاربات، فإن محاولات القياس الدولية تلك تبين أن مستويات أمن الإنسان في البلدان العربية قد تدهورت في السنوات الأخيرة، وإن بدرجات متفاوتة، غير أن أغلب هذه الدراسات كان إما غير مرتبط مباشرة بأمن الإنسان، وإما لم يشمل في تغطيته كافة البلدان العربية، وإما أطلق أحكاماً قيمية مشكوكاً في صحتها، أو تقادم بها الزمن لأنها أجريت قبل حدوث التطورات الرئيسية الأخيرة في الدول العربية. وقد يكون من الضروري على هذا الأساس، انتهاج مقاربة مختلفة لقياس أمن الإنسان في المنطقة في أيامنا هذه.

وهكذا يبقى السؤال: هل يمكن التوصل إلى مؤشر عام مركّب لأمن الإنسان؟ في حين إن «دليل التنمية البشرية» الذي يعتمد على متغيرات أساسية وشاملة وكمية يمكن التحقق منها، يمثل مؤشراً قوياً يمكن الركون إليه. إن وضع دليل يحظى بالرضا والقبول عالمياً ما زال أمراً بعيد المنال. وتكشف لنا البحوث الإحصائية حول هذا الموضوع مدى التعقيد والصعوبة اللذين يكتنفان أية محاولة لوضع مثل هذا المقياس، لعدة أسباب، منها:

١ ـ ليس ثمة تعريف متفق عليه عالمياً لأمن الإنسان؛ فالمقاربات الضيقة تركز على بعدين، هما البقاء على قيد الحياة، وأشكال الأذى الرئيسية (كالموت، والعنف المفرط، والإصابات التي تهدد الحياة، وما إلى ذلك)، أما المقاربات الواسعة فتشمل سلسلة طويلة من مؤشرات التنمية وحقوق الإنسان.

٢ ـ إن أمن الإنسان يتصل بالأبعاد المادية والمعنوية، وهو محدد بسياقاته، ويتضح في أجلى صورة في كلٍّ من المؤشرات النوعية التي تدل على مدركات المخاطر، والمؤشرات الكمية للتهديدات الموضوعية على حدٍّ سواء، غير أن الجمع بين هذين النوعين في دليل واحد يمثل وضعاً إشكالياً جداً، ويتعرض للانتقاد لنزعته الذاتية.

٣ ـ تكمن قيمة أي مؤشر في قدرته على توجيه واضعي السياسات العامة، وكذلك منظمات المجتمع المدني، إلى المجالات ذات الأولوية، أما

المؤشرات العامة التي تعطي كل بلد من البلدان معدلاً حسابياً، فلن تجدي شيئاً في تبيان المجالات التي تستدعي التدخل، لأن المعدل الحسابي سيخفي الظروف والشروط التي توجب مثل هذا التدخل.

٤ ـ إن المؤشر المركّب يطرح في هذا المجال مشكلات حقيقية في ما يتعلق بإمكانات المقارنة والوزن؛ فمن الصعب، على سبيل المثال، الجمع بين التهديدات الناجمة عن تدهور الأوضاع البيئية، وتلك الناجمة عن الحروب الأهلية، فإذا ما تقرر وزن تهديدات أمن الإنسان بطريقة مغايرة، فسيكون من شبه المستحيل الاتفاق على تخصيص قيم محددة لكل منها، وسيفضي ذلك إلى نتائج تعسفية.

لمثل هذه الأسباب توقف الكثيرون عن محاولة بناء دليل واحد مركّب لأمن الإنسان، وحرصوا عوضاً عن ذلك على تقدير الأبعاد المختلفة لأمن الإنسان كما هي مطبقة في كل بلد.

رابعاً: الواقع المصري وانعكاساته على معايشة المواطن لإحساسَي الأمن والخوف

لا شك في أن أيّ مجتمع إنساني تحكمه مجموعة من القيم المتفق عليها بشكل عام بين أبنائه، سواء اتصف هذا المجتمع بالتنظيم على المستوى الاجتماعي والإداري والاقتصادي والسياسي أو لم يتصف. ويصدق الوصف نفسه على المجتمعات التي تتسم بالانسجام العقائدي والطبقي، وأيضاً على تلك التي تغلب عليها سمة التباين العقائدي والتفاوت الطبقي. وقد تتسع قاعدة هذه المنظومة القيمية أو تضيق بحسب حجم وعمق الحد الأدنى المشترك بين الفئات والجماعات والأفراد المكونين لهذا المجتمع[٢٠].

كذلك فإن المنظومة القيمية لكل مجتمع تمر بتحولات وتغيرات من حقبة تاريخية إلى أخرى نتيجة تفاعل اعتبارات ذاتية وموضوعية، وعوامل محلية

(٢٠) وليد محمود عبد الناصر، «المجتمع المصري ومنظومة القيم: رؤية تحليلية نقدية ذات بعد تاريخي ومنظور مستقبلي،» ورقة قُدِّمَت إلى: مركز الدراسات المستقبلية، مركز الوزراء ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، ٢٠٠٨، ص ٢.

وإقليمية، وأحياناً، خاصة مع تطور البشرية، وعوامل ذات طابع عالمي. ولا يعني ذلك بأيّ حال من الأحوال أن هذه التطورات تكون بالضرورة للأفضل. وتترافق هذه التحولات والتغييرات مع مراحل تطور المجتمع ذاته، ومكوناته، وأنماط إنتاجه، وتركيبة علاقاته الاجتماعية، ومدة وعيه الثقافي، وهيكل السلطة السياسية التي تحكمه، وأخيراً، وليس آخراً، الإطار المؤسسي الذي ينظم كافة تلك المجالات.

ولا يمثل المجتمع المصري استثناءً مما تقدم؛ فهو ـ مثله مثل بقية المجتمعات الإنسانية ـ يستند إلى منظومة تخضع بدورها للتطور والتغيير والتبديل. كما أنه نظراً إلى قدم وعراقه هذا المجتمع فإن منظومة القيم التي تحكمه تميزت إلى حدٍّ كبير بقدر لا بأس به من الاستقرار النسبي، نظراً إلى حالة التناغم الأخلاقي والاجتماعي التي صبغت المجتمع المصري، بالرغم من التحولات العقائدية التي مر بها عبر تاريخه الطويل. وكان من سمات هذه المنظومة التسامح والنزعة السلمية، والتكافل والتراحم الأسري والاجتماعي، واحترام الكبير، والعطف على الصغير، والحركة البندولية بين البعدين الجماعي والأسري، وبدرجة أقل، الفردي، والتعايش، ومحاولة التأقلم والتكيف مع الواقع ومتغيراته، والأمر نفسه بالنسبة إلى تقبّل السلطة السياسية والإدارية، والتفاعل مع القوانين واللوائح بشكل جدلي، قد يغيّر من مضمونها في التطبيق أحياناً، مع الحرص في أغلب الأحوال على عدم الظهور بمظهر المخالف لها[٢١].

ومما لا شك فيه أن هناك عوامل متداخلة ومتباينة اجتمعت طوال نصف القرن الماضي، للعمل على تشكيل خريطة جديدة في مصر تتسم بالتنوع والتباين والتداخل والتفكك في آن واحد؛ حيث وجهت أصابع الاتهام إلى العوامل المادية، والانفتاح الاقتصادي، والتزايد السكاني، والأزمة الثقافية، والتخلي عن التراث والانبهار بالغرب والهرولة نحو «الآخر»، وكذلك قضية الهجرة إلى دول النفط، وأخيراً التوسع في التعليم، باعتبار هذه العوامل هي المؤدي الطبيعي إلى ما أصبحت تشهده البلاد من انتشار لثقافة الخوف، وارتفاع معدلات القلق والتوتر لدى المواطن المصري. وليست هذه العوامل كلها بالطبع

(٢١) المصدر نفسه.

ببعيدة بأي حال من الأحوال عمّا يمارسه الإعلام من أدوار مؤثرة في نفوس مشاهديه؛ حيث يقول «سويف» على سبيل المثال: «إن الإعلام أباح وما زال يبيح لنفسه ـ باسم الجانب الترويحي من رسالته، وبفعل الجانب الاقتصادي من نشاطه ـ السخرية من الكثير من المقدسات الاجتماعية، وقد جاءت معظم هذه السخرية شديدة الفجاجة في كثير من الأعمال الدرامية لدينا. ومن ثم فقد أسهمت وما زالت تسهم بقوة في مزيد من إفساد مناخ التنشئة الاجتماعية لدينا بصورة عامة. هذا بالإضافة إلى الإعلانات التي تعرض ثقافة بديلة للقيم الأخلاقية الثابتة. وأمام هذا الوابل من الغذاء المعنوي الفاسد اللاأخلاقي يصبح من المحال على النفوس ألاّ تمرض»(٢٢).

وتعرض السطور التالية لأبعاد ثقافة الأمن والخوف في المجتمع المصري انطلاقاً من مجموعة الفئات الأساسية التي حددتها تقارير التنمية العالمية باعتبارها مؤشرات لأمن أو خوف الإنسان في المجتمعات المعاصرة، وإن صُبغت هذه الفئات بالصبغة المصرية الخالصة، لتتعدى بعض هذه الفئات وصولاً إلى مظاهر وتبعات الإحساس بكل من الأمن ونقيضه على السواء، وعدم الاكتفاء بمسبباتهما فقط كالتالي:

الفئة الأولى: المستوى الاجتماعي الاقتصادي في مصر وما يتصل به من وجوه الأمن أو عدمه

أشارت الإحصاءات والتقارير الكثيرة التي صدرت منذ منتصف التسعينيات وحتى الآن إلى حدوث انتشار أوسع للفقر في مصر، وصل من ٤٤ بالمئة إلى ٤٨ بالمئة، وذلك استناداً إلى ما يسمّى بخط الفقر المطلق على أساس التغذية. وهو ما يمكّننا من استنتاج أن ربع السكان على الأقل فقراء بكل المقاييس، وأن ربعاً آخر يقف على هامش خط الفقر، أما فيما يتعلق بفقر القدرات ووفقاً لتقارير التنمية البشرية المتتالية، فإن ٣٤ بالمئة من المصريين فقراء من حيث القدرة. وجدير بالملاحظة في هذا الإطار أنه في المجتمع المصري لا توجد علاقة متبادلة بين فقر الدخل وفقر القدرات في مختلف المناطق؛ فالفجوة بين المناطق الحضرية والريفية أوسع نسبياً في فقر القدرات منها في الفقر بمعيار الدخل، مما يعكس النقص في الخدمات الحادثة في المناطق الريفية. وعلى

---

(٢٢) المصدر نفسه.

سبيل المثال فإن انتشار فقر القدرات في المناطق الريفية أعلى مرتين أو أكثر منه في المناطق الحضرية، أي ما يعادل ٤٣ بالمئة مقابل ٢١ بالمئة[٢٣].

وإذا كان الفقر يعدّ مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد والتأثيرات، ولا يكاد يخلو منها مجتمع رأسمالي أو نامٍ مع تفاوت حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها، إلا أنه لا يوجد منظورٌ واحد لتحديد ماهية الفقر، بل هناك ثلاثة منظورات في التعامل مع تعريف الفقر في الأدبيات العلمية. يركز المنظور **الأول** على التعريف الموضوعي الذي يشير إلى مستوى معيّن من الدخل والإنفاق، ويؤدي عدم التوازن بينهما إلى نشوء الفقر؛ أما المنظور **الثاني** فهو يستند إلى رؤية كل فرد إلى مدى إشباع احتياجاته الأساسية؛ ويركز المنظور **الثالث** على التوصيف السوسيولوجي الذي يحدد الفقراء قياساً إلى الإعانات والمساعدات الاجتماعية التي يحصلون عليها سواء من الدولة أو الأفراد أو المجتمع الأهلي. ولكن في مصر تطغى فوضى الإحصاءات، فالحقيقة غائبة بين التناقض في الإحصاءات والاختلاف في إسناد المعطيات واختلاط التقارير، فهناك **تقرير التنمية البشرية** التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر عام ٢٠٠٩ أو **تقرير البنك الدولي** عام ٢٠٠٧ أو **التقرير الاقتصادي الاستراتيجي** الذي يصدره **الأهرام** سنوياً[٢٤].

ويشير «تقرير الجهاز المركزي» للمحاسبات أمام مجلس الشعب (نيسان/أبريل ٢٠١٠) حول الحساب الختامي لموازنة الدولة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ إلى ارتفاع معدلات الفقر في مصر إلى ٢٣,٤ بالمئة مقارنة بـ ٢٠ بالمئة في موازنة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ وفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة.

أما **تقرير التنمية البشرية** فقد وضع مصر في المرتبة ١٢٣ من بين ١٨٢ من أكثر دول العالم فقراً، بينما وُضعت في تقرير الفقر في المرتبة ٨٢ خلال عام ٢٠٠٩. وأظهر التقرير أن السكان الذين يعيشون أدنى من خط الفقر ويتراوح دخلهم ما بين دولار وربع دولار في اليوم يشكلون ٢٧ بالمئة على

---

(٢٣) راجي سعد وملك رشدي، «الفقر واستراتيجيات مواجهته في مصر،» **كراسات استراتيجية** (مركز دراسات وبحوث الدول النامية)، العدد ٦ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩)، ص ٢ - ١١.

(٢٤) عواطف عبد الرحمن، «هوامش على دفتر الإعلام وقضايا الفقر والجوع في مصر،» ورقة قُدِّمَت إلى: المؤتمر السادس عشر حول: «الإعلام وقضايا الفقر والمهمشين: الواقع والتحديات»، الذي عُقِدَ في كلية الإعلام بجامعة القاهرة بين ١٣ و١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٠.

امتداد الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧، فبينما يمثل من يبلغ دخلهم دولارين في اليوم ١٨,٤ بالمئة، فضلاً عن الإشارة إلى أن ٧٧ بالمئة من سكان الريف المصري فقراء.

ويبدو التناقض واضحاً في الإحصاءات عندما صرح وزير التنمية الاقتصادية عثمان محمد عثمان أن معدل الفقر تراجع إلى ١٩ بالمئة عام ٢٠٠٩ من ٢٣ بالمئة عام ٢٠٠٢، وأن معدل الفقر في الريف المصري انخفض من ٣١ بالمئة إلى ٢٦ بالمئة، وفي الحضر من ١٣ بالمئة إلى ٨,٦ بالمئة. وأكد الوزير أن النمو الاقتصادي المرتفع الذي حققته مصر ما بين ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨ قد أدى إلى تمكين حوالى ١,٨ مليون فقير من الخروج من معدلات الفقر المتعارف عليها.

أما «التقرير الاقتصادي الاستراتيجي» الذي يرأسه أحمد النجار فهو يشير إلى وجود ٢٠,٥ مليون مصري يعانون الفقر المدقع، و٣٥,٨ بالمئة مليون مصري يقلّ دخلهم اليومي عن دولارين، وبمقارنة هذا الحد من الفقر في مصر بحد الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية (١٠ دولارات يومياً) فإن ذلك يعني أن ٨٠ بالمئة من المصريين يقعون تحت خط الفقر[٢٥]!

وتشير الدراسات إلى أن الفقراء يعيشون في أسر أكبر حجماً، وترتفع بينهم نسبة الإعالة. وهم من غير المتعلمين أو ذوي تعليم متدنٍ، ويعملون أعمالاً هامشية لا تتطلب مهارات خاصة، وبالتالي هم محرومون من الأمان الوظيفي والتأمين الاجتماعي. وهم لا يعانون البطالة السافرة، ولكنهم يعانون سوء أوضاع العمل من حيث العمل المتقطع وبأجر زهيد، وفي ظروف غير ملائمة، وقد يعملون لساعات أطول مما هو مسموح به قانونياً.

ويبدو أن أسواق العمل بأجر في مصر مغلقة أمام ذوي المستوى التعليمي المنخفض، وبالتالي أمام الفقراء، ومن ثم يصبح البيع في الشوارع، أو العمل في المنازل هما أكثر أنواع العمل المتاحة أمامهم.

أما من ناحية التعلم فتنخفض نسبة التحاق الأطفال في الأسر الفقيرة بالمدارس خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية في التسعينيات؛ إذ

---

(٢٥) المصدر نفسه.

أصبح التعليم يمثل عبئاً مادياً ومعنوياً متزايداً على الأسر المحتاجة. وبصفة عامة، تضاءلت القيمة الاجتماعية للتعليم لأنه لم يعد يقدم آفاقاً مستقبلية للحصول على وظائف منتجة، وبالتالي أصبح حرمان الأطفال من التعليم له ما يبرره خاصة في ظل الاحتياجات الملحة للأسرة المعيشية، وانعدام أو قلة فرص الحصول على العمل لذوي التعليم المتوسط والمهني. وتدل المؤشرات على أن نسبة عدم التحاق الإناث بالتعليم أكبر من الذكور، وتتسع الفجوة بين الفقراء مقارنة بغير الفقراء.

وتُعَدّ عمالة الأطفال أيضاً ظاهرة مرتبطة بالفقر، حيث تجبر الأسرة أطفالها على التسرب من التعليم والالتحاق بالعمل لزيادة دخل الأسرة. ويساهم عدد من الإجراءات في منع الفقراء من الوصول إلى المؤسسات القانونية المجتمعية؛ فالأمية والافتقار إلى الإلمام بالإجراءات الحكومية يحرمان ملايين الفقراء من الوصول إلى دواوين الحكومة، وبالتالي من الاستفادة من خدماتها.

رغم ذلك لا توجد مؤشرات تدل على أن تخفيف حدة الفقر يعدّ من القضايا الرئيسية المطروحة على جدول العمل الوطني. وقد تطفو على سطح الاهتمامات الوطنية مسائل متعلقة بالفقر مثل سوء الظروف المعيشية في المناطق العشوائية إذا كانت مرتبطة بالإرهاب مثلاً، وباستثناء ذلك يتركز الاهتمام على المشاكل الاجتماعية ذات التأثير المباشر في حياة وأوضاع الطبقة الوسطى مثل ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي المدارس الثانوية.

وتؤكد الدراسات التي أجريت في مجال علاقة البيئة المحيطة بالفرد على المستوى الخارجي والداخلي أن توفير برامج الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية في المجتمع يساهم في تحقيق الأمان لدى الناس، بل إن دفع التعويضات في مواسم البطالة والإجازات المرضية مدفوعة الأجر، وإتاحة الفرص للاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية يساهم في تحقيق الأمان لدى الإنسان، وفي المقابل تعمل اللوائح فائقة الصرامة ضد الفقراء؛ حيث يدفع فقراء الريف والحضر نسبة عالية من دخولهم فيما يسمى بضرائب الفساد التي ترتبط بالحصول على إذن من البيروقراطية بما يتطلبه ذلك من أوراق لا نهاية لها وعلى مدى السنين. وفي إطار هذا الاقتصاد الخفي ترسّخت قيم الرشوة دافعة أمامها جزءاً كبيراً من الأرباح إلى أباطرة السوق

السوداء المشبوهين. ومع تضييق مصيدة الفقر في مصر خناقها يتزايد الإحساس بعدم الأمان والحرمان لدى فقرائها.

ويرتبط مستقبل الفقراء في مصر بمجموعة من السيناريوهات تحدد بدورها ما يمكن أن نرسمه من تصور مستقبلي لحالتي الأمن والخوف لدى الإنسان المصري. . فأيّ مستقبل ينتظر الفقراء في مصر؟

يمكننا أن نضع تصورات أو **سيناريوهات ثلاثة** لما يمكن أن تكون عليه أحوال التفاوت والفقر في مصر في المستقبل، مستعينين بما قدمه باحثون مصريون من أمثال سمير أمين وإسماعيل صبري من سيناريوهات لمستقبل الفقر بصفة خاصة.

ويعتمد **السيناريو الأول** على فرضية استمرارية السياسات الحالية، في ما أسماه سمير أمين بتحديث الفقر، وما سمّاه مشروع مصر ٢٠٢٠ «السيناريو المرجعي»، أو هو امتداد لما هي عليه الأوضاع حالياً في مصر. ذلك السيناريو الذي يتم فيه الحديث عن مشروعات متنوعة للتخفيف من حدة الفقر، أو حتى إزالته وفقاً لوصفات البنك الدولي مثل مشروعات الأسر المنتجة، والقروض الصغيرة، وإيجاد فرص عمل جديدة للشباب، ورفع الحد الأدنى للأجور، وتوفير مياه الشرب النقية، وتحسين أحوال العشوائيات. . إلخ، بدون المساس بمبدأ السوق الحرة، أو بدون التطرق إلى موضوع إعادة النظر في توزيع الدخل القومي، وبالطبع بدون طرح ومناقشة موضوع العدالة الاجتماعية بشكل جدّي مع الاستمرار في إهدار إمكانات مصر المادية والبشرية، وعدم التوسع العمراني، واستمرارية سيادة مصادر الدخل القومي الريعية (السياحة، قناة السويس، البترول، تحويلات المصريين في الخارج) على مصادر الدخل الإنتاجية (الصناعة والزراعة)، واستمرارية انتماء مصر إلى ما أسماه سمير أمين «العالم الرابع» أو العالم المفعول به، وعدم الانتقال إلى العالم الثالث أو العالم الفاعل والمساهم في المنظومة الرأسمالية الدولية (الصناعية) مثل بلدان جنوب شرق آسيا[٢٦] وفي هذا السيناريو تزداد نسبة الفقراء في المجتمع المصري، وتزداد أحوالهم سوءاً؛ حيث يزداد سكان

(٢٦) سمير نعيم أحمد، «قراءة مستقبلية حول الفقر في بر مصر،» **الشروق**، العدد ٤ (أيار/ مايو ٢٠١٠)، <http://social.subject-line.com/t1892-topic>.

العشوائيات، وتزداد معاناة الفقراء مع ارتفاع التضخم وغلاء الأسعار، مع ثبات الدخول وتدهور مستوى الخدمات وخصخصتها: التعليم، الصحة، السكن، المواصلات، الثقافة. . إلخ.

وبالتوازي تزداد حدة المشكلات الاجتماعية مثل تعاطي المخدرات والجريمة بشكل عام، والتحرش الجنسي والاغتصاب، وسيادة ثقافة الاستهانة بقيمة الإنسان، وشيوع الفساد، وتدني قيم الانتماء إلى الوطن، وسيادة مشاعر الاغتراب، والتطرف الديني، والتوترات الطائفية، وانتشار أشكال العنف المختلفة والعنف المضاد والبطالة. . إلخ. الأخطر من ذلك زيادة حدة التفاوت بين الفقراء والأغنياء، وتدني أحوال الطبقة الوسطى، واستمرارية هبوطها إلى طبقة الفقراء. واستمرارية هذا السيناريو وعدم التوقف لإعادة النظر في تبنّي مبدأ السوق غير المنضبط، والانحياز إلى أنشطة غير إنتاجية، وإلى الفئات الثرية والطفيلية يمكن أن يؤدي بمصر إلى السيناريو الثاني الأخطر الذي سمّاه هاموند سيناريو «القلاع الحصينة».

السيناريو الثاني. . انحدار الأوضاع والسياسات عمّا هي عليه: وهو ما بدأت مظاهره بالفعل خلال السنوات العشر السابقة، وهي آخذة في الاتساع الآن؛ حيث يحدث استقطاب اجتماعي حاد يرتبط لأول مرة في التاريخ المصري باستقطاب مكاني: مجمعات سكنية كالقلاع الحصينة محاطة بأسوار عالية وعليها حرّاس (جزر الثراء والرفاهية) في أماكن نائية عن الكتلة السكنية الفقيرة (أو محيط الفقر). . وقد بدأت هذه الظاهرة في محافظتي القاهرة والإسكندرية، ثم أخذت تزحف إلى باقي محافظات الجمهورية[٢٧].

وهكذا فإنه من المتوقع أن هذا السيناريو لا بد وأن يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، وتهديداً للسلام الاجتماعي؛ حيث يسود فيه هدر الإمكانات المادية والبشرية للمجتمع المصري بدون حدوث تنمية حقيقية يتم فيها استثمار جميع المصادر الطبيعية والبشرية وتعود بالنفع على المجتمع، ولا بد أن يفرز هذا الاستقطاب الحاد صوراً من العنف والعنف المضاد والقمع، بل ومن الفوضى.

---

(٢٧) المصدر نفسه.

أما عن **السيناريو الثالث**.. فهو السيناريو الذي سمّاه سمير أمين: السوق المقنّن، وهو ما يمكن أن يتحقق إذا ما أدركت النخبة الحاكمة مخاطر سيناريو القلاع الحصينة ـ الذي يفترض تدهور أكبر الأوضاع مما هي عليه ـ عليها هي ذاتها واضطرارها إلى الخضوع للضغوط الشعبية المتزايدة والإنصات لأصحاب الفكر المستنير بين صفوفها، وبالتالي سماحها بقدر من الديمقراطية الحقيقية ذات مضمون اجتماعي يقوم على تحقيق قدر من تكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، والسياسات الاقتصادية الرشيدة.

ويتسم هذا السيناريو باستمرارية حالة الفقر، ولكن مع قلّة حدّته وعدم اتساع نطاقه والتضييق النسبي للفجوة بين الأغنياء والفقراء، وبين الريف والحضر، والاقتراب النسبي من الانضمام إلى دول العالم الثالث الفاعلة في المنظومة الرأسمالية العالمية وذات المستوى المرتفع من التصنيع، بدلاً من استمرارية الانتماء إلى دول العالم الرابع (المفعول بها وغير المصنعة)[٢٨]. وهذا السيناريو هو ما يدعو إليه فريق من المثقفين، ومن دعاة الإصلاح الاجتماعي في مصر، ومن نماذج الجهود في هذا الاتجاه وثيقة مستقبل مصر التي أعدها ٣٩ مثقفاً ومفكراً من اتجاهات مختلفة بعنوان: «مستقبل مصر نحو بناء دولة عصرية مدنية وديمقراطية».

وتطرح د. عواطف عبد الرحمن رؤيتها بشأن العلاقة بين الإعلام المصري وقضايا الجوع والفقر في مصر في عدد من السيناريوهات، كذلك مشيرة إلى أنه إذا ما انتقلنا إلى رصد دور الإعلام في مواجهة قضايا الفقر والجوع، فإننا نلاحظ أن ارتفاع معدلات الأمية وانتشار العوز الاقتصادي والجمود الاجتماعي في أغلب دول الجنوب يؤثر بصورة حاسمة في مستوى أداء وفاعلية وسائل الإعلام في تشكيل الوعي المجتمعي في هذا الجزء من العالم. وتضيف أن الخبرة العالمية في هذا المجال تشير إلى وجود نموذجين رئيسيين يسيطران على خريطة الاهتمام الإعلامي بقضايا الفقر والجوع في شمال العالم وجنوبه؛ يعتمد **النموذج الأول** على الاهتمام الموسمي المؤقت المرتبط بالمخاطر والأزمات والنكبات المجتمعية والبيئية، وغالباً ما يصاحبه نمط التغطية الإعلامية القائم

---

(٢٨) سمير أمين، **الفجوة بين الفقراء والأغنياء: الإشكاليات والآليات والمستقبل** (القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، ٢٠٠٥).

على الإثارة والاكتفاء بالجوانب الصارخة، وتحاشي الإشارة إلى الأسباب الكامنة وراء النكبات، علاوة على انتهاء الاهتمام الإعلامي بانتهاء حدّة الحدث، وعدم الحرص على متابعته أو تفسير آثاره. كذلك تخضع المعالجات الإعلامية لقضايا الفقر والجوع في إطار هذا النموذج لآليات المنافسة التي تفرضها السوق الإعلامية العولمية.

ويمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة وأكثرها وضوحاً مشكلات الفقر والمجاعات في أفريقيا. فقد لوحظ أنه عندما أذاعت محطة الـ «بي. بي. سي» البريطانية أول تقرير عن المجاعة في إثيوبيا عام ١٩٨٤ علّقت صحيفة **صن** (*Sun*) البريطانية ـ التي تتميز باتساع قاعدة قرائها (١١ مليوناً) ـ بأنها لا تهتم بهذا الموضوع ولا تضعه على قائمة أولوياتها. ولكن بعد مرور خمسة أيام نشرت مانشيت عن (السباق في انقاذ الأطفال ضحايا المجاعة في إثيوبيا) وكذلك كان رد فعل شبكات الإذاعة والتلفزيون البريطاني بالنسبة إلى هذا الموضوع. والمثال الآخر يبدو مثالاً أكثر محلية، ويتمثل في موقف الإعلام والصحافة المصرية من قضايا الفقراء في مصر الذين يمثلون ٤٦ بالمئة من سكان المحافظات الحضرية، و٥١,٤ بالمئة من محافظات وجه بحري، و٦١ بالمئة من محافظات وجه قبلي، في حين يبلغ نصيبهم من التغطية الإعلامية ٠,٨ بالمئة من مجمل ما تنشره الصحف من أخبار وتقارير وتحقيقات، و٠,٥ بالمئة من برامج مسموعة ومرئية؛ إذ تتناول الصحافة المصرية قضايا الفقر في ثنايا القضايا الأخرى مثل الديون والقروض ومشكلات البيئة والتسلح ومساعدات الدول الصناعية والمؤسسات المالية الدولية لإنقاذ الدول الفقيرة، وتقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ونادراً ما تنشر الصحف المصرية والعربية تحقيقات أو تقارير عن الفقر والفقراء، ناهيك عن عدم تخصيص حملات إعلامية عن هذه الظاهرة[٢٩].

أما **النموذج الثاني** للاهتمام الإعلامي بقضايا الفقر والجوع فيعتمد على النظرة المتكاملة لهذه القضايا، سواء في علاقتها العضوية بالقضايا المجتمعية الأخرى (السياسية والاقتصادية والثقافية) أو في ما تتميز به من سمات الاستمرارية، وعدم الانقطاع مما يستلزم معالجات إعلامية تتسم بالشمول ولا تقتصر فقط على المخاطر والأزمات والمجاعات.

---

(٢٩) عبد الرحمن، «هوامش على دفتر الإعلام وقضايا الفقر والجوع في مصر».

ويرتبط هذا النموذج بنمط التغطية الإعلامية ذات الطابع النقدي التربوي الذي يرى أن نشر المعلومات الصحيحة عن الفقر والجوع ليس كافياً، بل لا بد من توعية الجمهور بحقوقه المجتمعية والمسؤوليات المترتبة على هذه الحقوق، علاوة على اهتمام وسائل الإعلام بمحاولة إشراك الجمهور في عملية تقييم الموضوعات التي تنشرها وتذيعها بحيث يسهم الجمهور المتلقي في تعديلها وتطويرها. ويتميز هذا النمط النقدي في معالجة قضايا الفقر والجوع بقدرة أصحابه من الصحفيين والإعلاميين على تقديم رؤية نقدية لكشف كافة أشكال التضليل الإعلامي التي يقدمها أنصار النموذج الأول، فضلاً عن امتلاكهم القدرة والإمكانيات المعرفية لمواجهة ادعاءات الحكومات وأصحاب المصالح التجارية والاستثمارية الذين يحاولون تجميل وجه سياساتهم وممارساتهم الضارة بالاقتصاد الوطني التي تستبعد مصالح وحقوق الفقراء. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن استجابة الجمهور بالإسهام في حل مشكلات الفقر والإفقار يرتبط بمدى حصول هؤلاء على حقوقهم المعيشية في العمل والسكن والتعليم والعلاج والمشاركة السياسية. ولا شك في أن التحدي الذي يواجه النمط الإعلامي النقدي التربوي يأتي من سيطرة النمط الأول القائم على الإثارة والتغطية الجزئية المشوهة لقضايا الإفقار والجوع؛ حيث تقع وسائل الإعلام في أغلب الأحيان كفريسة في أيدي أصحاب المصالح الذين يستخدمونها للترويج لسياساتهم ومصالحهم في إطار تنافسي بغيض يقوم على حجب المعلومات عن الجمهور مما يتعارض مع المواثيق الدولية التي تنص على حق كل مواطن في المعرفة والإعلام الصحيح المتكامل.

وبعيداً عن هذا النموذج أو ذاك، ترصد د. عواطف عبد الرحمن مجموعة من السلبيات لدى القائمين بالاتصال المصريين تتمحور حول رؤيتهم الخاطئة لمفهوم الفقر والإفقار والجوع في المجتمع المصري، التي تتمثل في أحادية المعالجة الإعلامية، أي اقتصارها على رؤية المسؤولين المحليين والدوليين وتهميش روية الفقراء، كما أنها تقتصر على التغطية الخبرية وغياب التحقيقات الصحفية الموثقة بالمعلومات، ويعزى ذلك إلى افتقار معظم الإعلاميين والصحفيين إلى الثقافة المجتمعية المتكاملة، علاوة على صعوبة وصولهم إلى المصادر المعرفية الدائمة والمتجددة عن قضايا التنمية البشرية. ويضاف إلى ذلك الدور السلبي الذي يقوم به أصحاب المصالح التجارية في

شراء سكوت الصحفيين والإعلاميين عن طريق الإعلانات وغيرها من الأساليب المقنعة[٣٠].

وهكذا لم يعد صعباً على قارئ هذه السطور أن يستشف أو يستقرىء أيّ السيناريوهات هو الأبرز والأقرب إلى توصيف الساحة المصرية حالياً، كما لم يعد من الصعب وضع تصور آخر حول مستقبل هذه السيناريوهات من جهة، وحال أبنائها مع كلّ سيناريو اجتماعياً أكان أم إعلامياً؛ فالصورة لا تبتعد عن القتامة بأي حال.

وهكذا بات من المألوف أن ترى فئات كانت حتى عهد قريب، تعد من الطبقة الوسطى (المستورين)، كالمدرّسين وكبار الموظفين ورجال الجيش ـ سواء أكانوا في الخدمة أم بعد تقاعدهم ـ يعملون وظائف إضافية قد لا تليق بمكانتهم حتى يمكنهم الوفاء بمتطلبات أسرهم، بل صار من المألوف أن تجد أناساً يبحثون في القمامة ليلاً، بعضهم ليجد شيئاً يبيعه بجنيهات قليلة، وبعضهم ليجد شيئاً يأكله!

ويرصد تقرير رسمي للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ٥٠٠٠ حالة انتحار في مصر خلال عام ٢٠٠٩، و١٠٤ آلاف محاولة انتحار خلال العام نفسه.. ولم يتضمن التقرير بالطبع عدد حالات الانتحار التي لم تُسجل.. وعدد «المحظوظين» الذين رحمهم الله من ارتكاب جريمة الانتحار، فقضى عليهم الكمد والغيظ والإحباط والفقر والبطالة والاكتئاب والمسلسلات وبرامج التوك شو.

وهكذا تعلن أرقام الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بوضوح أن الزيادة الوحيدة التي تحققت في مصر خلال الأعوام الماضية هي أعداد المنتحرين؛ ففي عام ٢٠٠٥ كان عددهم أقل من ١١٠٠ حالة سنوياً.. تضاعف في العام التالي ليصل إلى ٢٥٠٠ حالة.. وفي عام ٢٠٠٧ أصبح المعدل ٣٧٠٠ حالة، وفي عام ٢٠٠٨ أصبح الرقم ٤٢٠٠.. وفي ٢٠٠٩ قفز إلى ٥٠٠٠ حالة انتحار[٣١].

---

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) ناني محسن، «الواقع المصري وانعكاساته على المواطن المصري قبل الثورة، وبعدها،» المعهد العالي للخدمة الاجتماعية (بورسعيد) (٢٠١١).

الفئة الثانية: النظام السياسي وثنائية الأمن والخوف في مصر

في سؤال: لماذا يعزف الشعب المصري عن المشاركة السياسية؟ لخّصت د. منى مكرم عبيد الإجابة في كلمة واحدة: الخوف. وتصف شاهيناز عبد السلام في مقالة بعنوان «أرض الخوف» ذلك بأن «الخوف هو السبب في الصمت. .الخوف هو السبب في كتم مشاعرنا، وحتى مشاعر الاحتجاج والتعبير عن الغضب، والاستنكار بطريقة سلمية». وتنقل الكاتبة تجربة شخصية لها بعد مشاركتها في مظاهرات حركة (كفاية)، حيث كانت لغة ثقافة الخوف تفصح عن نفسها من قبيل «إنتي مجنونه مش خايفة على نفسك؟ . . لن تتحملي ليلة في أمن الدولة. . إنهم يطلقون الكلاب على الجميع، ولا يفرّقون بين رجال ونساء. . مش خايفة على أهلك»[٣٢].

ويروي عالم الاجتماع المصري ومدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية د. سعد الدين إبراهيم تجربة شخصية عثر على تفسيرات لها خارج أسوار معتقله؛ ففي تجربة اعتقال أيمن نور يرتفع الستار عن مشهد سيكولوجية الخوف الجماعي، الذي ترجمه صمت عد كبير من الساسة والمثقفين أثناء محاكمة د. أيمن نور في القضية المنسوبة إليه، التي تكاد تكون، حسب سعد الدين إبراهيم، نسخة كربونية من السيناريو المرسوم لقضيته قبل خمس سنوات، ولكن ما يجمع بين القضيتين هو تفرّق الناس عنهما، فأولئك الذين يعلنون النصرة لهم في السلامة ويتخذون في الشدة مواقف نقيضة إنما يمنعهم الخوف (عن التعبير عن تضامنهم العلني)[٣٣].

وتتباين طروحات الدارسين في تحديد أسباب انتشار هذا النوع من الثقافة في المجتمعات المعاصرة، والجهة/ الجهات التي تقف وراء تصنيعها وإنتاجها، وكيفية هيمنتها على شبكة العلاقات الاجتماعية، وآليات تلك الهيمنة. ورغم هذا التباين، إلا أنهم متفقون، إلى حد بعيد، على أن الخوف غدا حالة عامة تسيطر على شبكة العلاقات الاجتماعية المصرية، ومندرجة في النسيج الثقافي للمصريين.

---

(٣٢) **الوعي المصري** (١٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥).

(٣٣) سعد الدين إبراهيم، «أيمن نور وجمهورية الخوف،» **الراية** (قطر)، ٢/ ١/ ٢٠٠٦، نقلاً عن: إيلاف، <http://www.elaph.com/Web/NewsPapers/2006/1/117352.htm?sectionarchive=NewsPapers>.

ويعرض د. طه حسين، في سيرته الذاتية ـ كما دوّنها في كتابه **الأيام** سنة ١٩٢٦ ـ الحياة الاجتماعية والفكرية في ريف مصر حيث تقطن الأغلبية الساحقة من السكان؛ إذ يرسم ملامح ثقافة الخوف التي تنبذ كل مستحدث وجديد وطارئ، تلك الثقافة التي تنزع بعنف إلى التسالم مع السائد والقائم.

يتحدَّث عن انثيال الناس إلى علماء الصوفية هرباً من الخوف الذي يدهمهم بفعل الوعيد المتربص بهم تحت وابل من نذر المشعوذين والسحرة؛ حيث مثّل شيوخ الطريقة ملاذاً للخلاص والأمن والعجز، لتبدأ سلسلة عبودية من نوع آخر، وخوف من نوع آخر أيضاً، «علماء منبثون في المدينة والقرى والريف لم يكونوا أقل من العلماء الرسميين تأثيراً في دهماء الناس وتسلطاً على عقولهم، منهم ذلك الخياط الذي كان الناس مجمعين على وصفه بالبخل والشح، والذي كان يزدري العلماء جميعاً لأنهم يأخذون العلم من الكتب، لا عن شيوخ الطرق، والذي كان يرى أن العلم الصحيح إنما هو العلم اللدني الذي يهبط عليك من عند الله دون أن تحتاج إلى كتاب، بل دون أن تقرأ أو تكتب»[٣٤]؛ فيبني الخوف تماثيله في جوف الليل بأيدي البسطاء الذين يبحثون عن كرامة خارقة تضع حداً لمعاناة موهومة، وهنا يتقاطر البسطاء مثنى وفرادى لنيل بركة الشيخ ورجل الدين. يقول طه حسين: «ينهض الشيخ ليتوضأ فأنظر إلى الناس يستبقون ويختصمون أيّهم يصبّ عليه، فإذا فرغ، أنظر إليهم يتسابقون ويختصمون أيّهم يصيب من وضوء الشيخ جرعة! والشيخ عنهم في شغل، يصلي فيطيل الصلاة، ويدعو فيطيل الدعاء».

ومن هنا ينشأ مجتمع الخوف حيث «كانت لأهل الريف شيوخهم وشبابهم وصبيانهم ونسائهم عقلية خاصة، فيها سذاجة وتصوّف وغفلة، وكان أكبر الأثر في تكوين هذه العقلية لأهل الطرق»[٣٥]. وهكذا لم يكن ممكناً لهذا المجتمع أن يتماسك إلا بعنصر الخوف الذي يصنع مشروعية الانقياد لرجل ما؛ فتأجيج الخوف في نفوس الأتباع بات دوراً مركزياً لرجل الدين أولاً كي يضمن هيمنته عليهم.

وهكذا فالإفراط في التشديد ـ منذ البداية ـ على وحدة الجماعة

---

(٣٤) طه حسين، **الأيام** (القاهرة: دار المعارف، [د. ت.])، ج ١، ص ١٤.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٥.

وتماسكها، والتحذير من الخروج عن خط سيرها تحت وابل من الاتهامات، ووصمات الفتنة، وفصم العروة الوثقى؛ يميت الإحساس بفردانية الفرد، ويرسّخ ربقة الجماعة، والوقوع في أسر التسلط القهري المجتمعي بقوالبه الفكرية الجاهزة.

وتكمن خطورة ثقافة الخوف في قدرة المجتمع الفريدة والبارعة على إنتاجها بصورة دائمة وتلقائية بعد أن أفرغت السلطة كل سمومها في جسده، بحيث يكون أعضاء المجتمع متطوعين لتعميم ثقافة الخوف ووكلاء غير رسميين عن السلطة الجائرة في ترويجها. وتذكرنا السطور السابقة بإحدى القصص التي أوردها النشطاء المصريون على مواقع التواصل الاجتماعي عن فن صناعة الخوف في المجتمع المصري، حين استشهدوا بما قام به مجموعة من العلماء الذين وضعوا خمسة قرود في قفص واحد، وفي وسط القفص يوجد سلّم، وفي أعلى السلّم هناك بعض الموز. في كل مرة يصعد أحد القرود لأخذ الموز، فيرش العلماء باقي القرود بالماء البارد. وبعد فترة بسيطة أصبح كل قرد يطلع لأخذ الموز، يقوم الباقون بمنعه وضربه حتى لا يرشون بالماء البارد. وبعد مدة من الوقت لم يجرؤ أي قرد على صعود السلّم لأخذ الموز، على الرغم من كل الإغراءات، خوفاً من الضرب. بعدها قرر العلماء أن يقوموا بتبديل أحد القرود الخمسة، ويضعوا مكانه قرداً جديداً، ومن ثم كان أول ما يفعله هذا القرد الجديد هو أن يصعد السلّم ليأخذ الموز، ولكن فوراً يقوم الأربعة الباقون بضربه وإجباره على النزول، وبعد عدة مرات من الضرب، يفهم القرد الجديد بأن عليه ألاّ يصعد السلّم مع أنه لا يدري فعلياً لماذا عليه أن يفعل ذلك، بل والأدهى أن هذا القرد الجديد نفسه كان يشترك مع زملائه بضرب أي قرد جديد ينضم إلى المجموعة إذا قام بالفعل نفسه، وهو أيضاً لا يدري لماذا. وهكذا حتى تم تبديل جميع القرود الخمسة الأوائل بقرود جديدة لم يرش عليها الماء البارد أبداً، ومع ذلك ظلوا يضربون أي قرد تسوّل له نفسه صعود السلم بدون أن يعرفوا ما السبب!

ويَمثل الدافع المرتبط برغبة النظام السياسي المصري في إحكام سيطرته الاجتماعية (Social Control) على الناس الدافع الرئيسي وراء ترويع الناس، ودس الخوف في قلوبهم ونفوسهم من أجل إبقائهم في حالة دائمة من عدم الثقة والتخوف من كل ما يحيط بهم من أشياء وأشخاص. وهم، في هذا الوضع، لا يجدون فرصة أمامهم للتخلص من هذه الحالة سوى تبنيهم الحلول التي يقدمها لهم هذا النظام في تصديه للخوف، وقبولهم الطرق التي يراها

ملائمة ومناسبة لمحاربته أو القضاء عليه. وليس أدل على تحقق هذا النوع من الترويع وخلق الفزاعات إلا ما يقوم به النظام المصري من التلويح الدائم بفزاعة الإخوان المسلمين والتيارات الإسلامية والجهادية ودورهم في صناعة الإرهاب وزعزعة الأمن القومي، سعياً منه إلى الإبقاء على حالة فرض قانون الطوارئ. وفي هذا الصدد يقول فؤاد إبراهيم: «القابضون على مصادر السلطة، سواء كانت اجتماعية، أو فكرية، أو دينية، أو سياسية مفتونون بخنوع الأتباع حد الأسر؛ فالتلذذ بالسيطرة يغري أولئك بإبقاء سحرهم المطعّم بالفزع على أولئك الذين وقعوا في الأسر، ولا يمكن لغير ثقافة الخوف أن تحول دون بقاء الأسرى في أقفاصهم. إن هذه الثقافة يراد منها أن تكون ميراثاً ينقل من جيل إلى آخر، فلا تنعقد رابطة بين اثنين إلا كان الخوف ثالثهما. . فثقافة الخوف تسوق الجميع نحو الأسر الاجتماعي لمركز القوة المتحكمة لتملي عليهم طريقة في التفكير وقيماً للتبنّي»[٣٦].

وبالإضافة إلى دافع السيطرة والضبط الاجتماعي، هناك دافع آخر يكمن وراء سياسة النظام السياسي، هو تخويف الناس في المجتمع، وهو حرف انتباههم (Misdirection) وتحويله عن القضايا الأساسية والمشكلات الجوهرية التي يعانونها (كمشكلات الجريمة، والبطالة، والفقر، وتلوث البيئة، والأمن الاجتماعي، وتوزيع الثروة، والعدالة الاجتماعية، والتمييز العنصري) إضافة إلى قضايا هامشية وموضوعات جانبية وإلهائهم بها[٣٧].

إن إنتاج الخوف لهذين السببين بهذه الطريقة، إنما يعكس في الحقيقة عجز النظام السياسي عن مواجهة مشكلات المجتمع الجوهرية، وتقديم الحلول المناسبة والملائمة لها وفق برنامجه السياسي[٣٨]. فبدلاً من تصديه لهذه المشكلات، والبحث عن طرق فاعلة في حلها أو التخفيف منها، نجده يقوم بعملية تشتيت انتباه الناس عنها، وإبعادهم عن التفكير فيها مثلما حدث في أحداث كنيسة القديسين المصرية، التي حولت الانتباه وقتها عن أزمة تصدير

(٣٦) فؤاد إبراهيم، «صناعة البيئة الثقافية للخوف،» ورقة قُدِّمَت إلى: مؤتمر ثقافة الخوف الذي نظمته جامعة فيلادلفيا في عمّان ـ الأردن عام ٢٠٠٦، ص ٩.

(٣٧) الطاهر لبيب، «من الخوف إلى التخويف: مساهمة في تعريف ثقافة الخوف،» ورقة قُدِّمَت إلى: المصدر نفسه، ص ٣.

(٣٨) إبراهيم، المصدر نفسه، ص ١٦.

الغاز لإسرائيل وتناقصه بشدة في الشارع المصري. ويؤكد فؤاد إبراهيم الفكرة نفسها بالإشارة إلى التراجع الواضح، على سبيل المثال، وبخاصة في المجتمعات العربية، في مطالب الناس الاجتماعية، كمطلب العدالة الاجتماعية، وتوزيع الثروة، وحقوق الإنسان والديمقراطية، وحقوق المرأة، أمام مطلب الأمن الاجتماعي الذي يعدُّ النظام السياسي «مطلب الجميع» الرئيسي الذي يجب أن يتصدر المطالب الأخرى جميعها!

وتعرض السطور التالية لأبرز التقارير التي أثيرت حول الأوضاع العامة في مصر من أكثر من منظمة دولية، والتي تعكس كلها تدهوراً واضحاً في الأحوال المصرية، ما دفع الكثيرين إلى اللهاث وراء لقمة العيش بصرف النظر عن أي شيء آخر.

في التقرير السنوي لـ «منظمة فريدم هاوس» (Freedom House) عن عام ٢٠٠٦ وضعت المنظمة مصر ضمن ذيل قائمة تقريرها السنوي، وعللت المنظمة ذلك بوجود أكثر من عشرين ألف سجين سياسي في السجون المصرية موزعين على ٥١ سجناً ومعتقلاً، والكثير منها في الصحراء، ومضى على الكثير منهم ما يقرب من عقدين من الزمان بدون الإفراج عنهم، رغم حصولهم على قرارات إفراج من المحاكم، وصلت في بعض الحالات إلى مئة حكم، مع إصرار وزارة داخلية النظام على عدم تنفيذ قرارات تلك المحاكم..

وضعت منظمة «مراسلون بلا حدود» الدولية مصر في المرتبة ١٣٣ في حرية الصحافة من إجمالي ١٦٩ دولة في الترتيب السنوي لحرية الصحافة الذي وضعته لعام ٢٠٠٦.

في ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ أكدت المؤسسة السابقة في تقرير لها عن حالة حقوق الإنسان في العالم أن مصر شهدت انتكاسة في الحريات السياسية والعامة. وأضافت المؤسسة أن أهم أسباب الركود السياسي هي رفض النظم الحاكمة العربية توسيع نطاق المشاركة السياسية في صنع القرار. وصرّح مدير مكتبها في منطقة الشرق الأوسط ـ إريك بادينغتون ـ أن منطقة الشرق الأوسط هي الأكثر قمعاً عالمياً..

وضعت صحيفة «الإيكونومست» مصر في المرتبة ١١٥ من بين ١٦٧ دولة في ما يخصّ مؤشرات الديمقراطية في تقرير العالم الذي أصدرته في عام ٢٠٠٧.

أصدر البرلمان الأوروبي (٢٧ دولة أوروبية) في ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ قراراً يدين فيه انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، وهدد بقطع المساعدات في حالة عدم توقف تلك الانتهاكات. .

في تقريرها السنوي عن أوضاع حقوق الإنسان حول العالم أصدرت منظمة «هيومان رايتس واتش» تقريرها لعام ٢٠٠٧ في ٣٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٨، أدانت المنظمة فيه مصر بسبب تصعيدها الملاحقات السياسية لكل من المعارضة ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين.

ذكرت «منظمة العفو الدولية» في تقريرها الصادر في ٢٩ أيار/ مايو ٢٠٠٨ أن التعديلات الدستورية التي قام بها نظام مبارك في العام ٢٠٠٧ هي أخطر انتكاسة لحقوق الإنسان في مصر منذ فرض قانون الطوارئ.

أصدرت «الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان» في ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨ تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان في العالم؛ عن مصر، ذكرت أن عام ٢٠٠٧ هو عام التغيير الدستوري القمعي، حيث جرى تعديل ٣٤ من مواد الدستور.

في تقريرها السنوي الصادر في ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ الذي يتناول أوضاع حقوق الإنسان حول العالم في عام ٢٠٠٨، ذكرت «منظمة فريدوم هاوس» أن مصر ليست «غير حرة» لاعتمادها على انتخابات غير ديمقراطية، .وأنها من بين الدول «الأكثر عنفاً» في التعامل مع أحزاب المعارضة والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام المستقلة[٣٩].

إن تحويل خوف الناس الاجتماعي المتعدد الوجوه والمتنوع الأشكال إلى مجرد خوف أمني فحسب، هو في الحقيقة أقوى ما يدلل على قدرة النظام السياسي على التلاعب بالخوف واستثماره لصالحه، وهو في الوقت نفسه أقوى تعبير عن قدرة هذا النظام ومهارته في تغطية مطالب الناس الاجتماعية الجوهرية، وتحويلها إلى مجرد مخاوف «أمنية».

إن اختلاق النظام السياسي، إذن، مخاوف «الأمن الاجتماعي»، وتخويف الناس به، سيساعده في تسويغ ما يقترفه من أفعال، وما يقوم به من تصرفات

---

(٣٩) رائف الويشي، «ملف حقوق الإنسان المصري في عصر مبارك،» ثوار مصر (٢٠١٠).

على المستويين: الداخلي والخارجي على حدٍّ سواء، وهنا يكمن السبب الآخر في إنتاج الخوف. ومن هذا المنطلق، تصبح محاربة مصادر الخوف الخارجية ـ وفي أحيان كثيرة مصادر الخوف الداخلية أيضاً ـ وحماية الأفراد الخائفين، مطلباً أمنياً «شرعياً»، و«مبرراً» مقبولاً لدى الجميع، كما يدّعي النظام السياسي.

الانفلات الأمني إذن ليس حدثاً عادياً كما هو الشأن في المجتمعات الأخرى، وليس شأناً أمنياً خالصاً ولا سياسياً خالصاً، إنما هو حالة ثقافية راكمتها سنوات من الإحباط واليأس وانعدام الثقة من الساسة وصنّاع القرار. الانفلات الأمني هو نتيجة لانفلات أو غياب المرجعيات القيمية والسياسية داخل المجتمع، وهذا الغياب ولّد حالة من الخوف المعمّم، وليحصّن المواطن نفسه ضد الخوف وضد التهديد الواقع أو المنتظر يلجأ إلى سياسة وقائية أحد مظاهرها هو اللجوء إلى العنف واستعراض مظاهر قوته[٤٠].

وفي الواقع، فإن تحويل النظام السياسي في المجتمعات الغربية، والكثير من الأنظمة في المجتمعات العربية، مصادر الخوف الحقيقية الموجودة داخل المجتمع، الذي تسبّب هو في افتعال أكثريتها، إلى خوف من «خطر» خارجي، هو من أهم النجاحات التي تم تحقيقها على صعيد إنتاج ثقافة الخوف وتصنيعها في هذه المجتمعات.

ويؤكد الباحث الطاهر لبيب هذه النجاحات بقوله: «تقوم استراتيجية التخويف السياسي على تحويل مصادر الخوف، وبالتالي على تحويل العدوانية في ثقافة الخوف، كما بدأت تسود. يتم هذا، بالتوازي، على مستويات مختلفة. . . المستوى الأول: هو لتبرئة الدولة من افتعال الخوف، وذلك بإبراز عدو مشترك بينها وبين المواطنين، مع التستر على المخاوف الحقيقية التي هي من صلب مسؤولياتها»[٤١]، وليس أدل على الفكرة السابقة من تبعات أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر على مستوى العالم ككل.

وتلجأ الأنظمة السياسة، في بعض المجتمعات، إلى افتعال الخوف بين

---

(٤٠) إبراهيم أبراش، «ثقافة الخوف في مناطق السلطة الفلسطينية: الأسباب والتمظهرات،» ورقة قُدِّمَت إلى: مؤتمر ثقافة الخوف، الذي نظمته جامعة فيلادلفيا في عمّان-الأردن عام ٢٠٠٦.

(٤١) لبيب، «من الخوف إلى التخويف: مساهمة في تعريف ثقافة الخوف،» ص ٤.

الناس وتحويله إلى مصدر خارجي، وهو ليس أسلوباً جديداً في التعامل مع المشكلات والمخاطر والأزمات الحقيقية الداخلية التي تعانيها هذه الأنظمة، كما يرى الباحثون في مجال ديناميات العلاقات الاجتماعية والصراع الاجتماعي[٤٢]؛ فكثيراً ما كان يختلق من هم في السلطة في هذه المجتمعات مصدراً خارجياً للخطر ليخيفوا به الناس من أجل كسب ولائهم وتأييدهم في ما سيقومون به من أفعال عدوانية تجاه هذا الخطر المزعوم، بحجة درئه، وإقصائه، وإبعاده. وبذا، تكون هذه الأنظمة قد وجدت في التدابير الأمنية والعسكرية والعدوانية التي تنتهجها، في مواجهة هذا الخطر، حجة تستند إليها في هروبها من مواجهة مشكلاتها الحقيقية الداخلية من جهة، وتكون، في الوقت نفسه، قد حققت أهدافها ومصالحها الخاصة من جهة أخرى. ولعل هذا هو السبب الذي يفسّر لنا سكوت الرأي العام في المجتمعات المختلفة عن الأساليب التي تتبعها أنظمته السياسية من فرض الرقابة السرية على أجهزة الاتصالات، وتشريع الاعتقالات العشوائية، والاحتجاز على ذمة التحقيق، وإنشاء أجهزة أمنية لمحاربة «الإرهاب» في داخل حدود الدولة وخارجها[٤٣].

وهكذا تبذل الأنظمة الشمولية بسلوكها الاستبدادي حجج منح الأولوية لتحقيق العدالة الاجتماعية، فكانت النتيجة أن تمّت التضحية بالحرية من أجل الخبز، متناسين القول المشهور (ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان) فخسرت المجتمعات الاثنين معاً العدالة والخبز[٤٤].

وفي سبيل تحقيق النظم السياسية لأهدافها السابقة جميعها، سواء في المجتمعات العربية أو غيرها من المجتمعات الأخرى، فإنها تلجأ إلى أكثر من مؤسسة من المؤسسات التي تسيطر عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، من أجل إنتاج الخوف ونشره. وتأتي المؤسسة الإعلامية في مقدمة هذه المؤسسات دونما منازع؛ حيث تقوم هذه المؤسسة بتصنيع الخوف على عدة أصعدة، وفي أكثر من مجال، وأكثر من طريقة أو أسلوب، بحيث يتحول إلى مادة أو سلعة (Commodity) استهلاكية تباع وتشترى كباقي السلع، مع الفارق الكبير في الربح

(٤٢) حلمي ساري، المصدر نفسه، ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٤٣) فؤاد إبراهيم، المصدر نفسه، ص ١٧.

(٤٤) أحمد حلواني، «إنتاج ثقافة الخوف في الأنظمة السياسية»، ورقة قدمت إلى: مؤتمر «ثقافة الخوف»، متاح على الموقع التالي: <http://www.philadelphia.edu.jo/arts/11th/papers/6.doc>.

المادي الذي تجنيه المؤسسة من هذه الصناعة. وما استثمار أصحاب رؤوس الأموال الضخمة في المجتمعات الغربية في قطاع صناعة أخبار الخوف، وأفلام الرعب والعنف والجريمة، والمسلسلات البوليسية التي تعود عليهم بمليارات الدولارات سوى أدلة واضحة على ذلك[٤٥].

إن إنتاج الخوف بهذه الطريقة ولتلك الأسباب والدوافع إنما تجعل من المؤسسة الإعلامية أداة لتضليل الناس، وتزييف وعيهم ومعرفتهم بواقعهم الاجتماعي، ذلك الواقع الذي يعتمد الأفراد فيه على هذه المؤسسة اعتماداً شبه كلي في معرفتهم به، واطلاعهم على مجرياته وتفاصيله. ويعدُّ هذا الدور التضليلي في تشكيل وعي الناس من أخطر الأدوار التي تمارسه المؤسسة الإعلامية، وتضطلع به في المجتمعات المعاصرة. فليست هذه المؤسسة، كما يرى شيللر، سوى إحدى أدوات التضليل البالغة القوة والتأثير في يد القوى السياسية والاقتصادية[٤٦].

وإذا كنا فيما مضى نجهل الكثير عن الكوارث الطبيعية والبشرية بفعل ضعف التواصل، فإن الثراء الاتصالي الذي حققه الإنترنت والتلفزيون الفضائي ينقل إلينا معلومات عن دفعات هائلة من الجرائم الفردية والمنظمة وعمليات السطو والكوارث بكافة أشكالها بصورة لحظية.

الفئة الثالثة: النظام الصحي وثنائية الأمن والخوف في المجتمع المصري

حالة من الرعب والفزع تنتاب المريض المصري عندما يقرر له الطبيب إجراء جراحة حتى وإن كانت بسيطة. . وساوس وشكوك تساوره: هل ينجو من حقنة البنج، أو حدوث نزيف، أو قطع في أحد الشرايين، أو استئصال الطحال بدلاً من المرارة أو نسيان فوطة في المعدة أو في أي جزء آخر من الجسم: وغيرها من أخطاء الأطباء التي أصبحت ظاهرة تشكل خطراً يهدد حياة الناس. . بدون رادع كاف للطبيب الذي يتسبّب في عاهة مستديمة، أو قد يصل الأمر إلى وفاة المريض.

---

(٤٥) ساري، «دور المؤسسة الإعلامية في صناعة ثقافة الخوف: دراسة اجتماعية،» ص ١٧٨.

(٤٦) هربرت شيللر، **المتلاعبون بالعقول**، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة؛ ٢٤٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦)، ص ٥.

وعلى الرغم من أن ظاهرة الإهمال الطبي من الظواهر التي ظهرت في المجتمع الدولي منذ زمن بعيد إلا أن الدول المتقدمة سرعان ما انتهجت سياسات قانونية وعلمية لعلاج المشكلة والحدّ منها محلياً، وهو ما أثر سلباً في نصوص وتشريعات حقوق الإنسان الدولية، وأضفى نوعاً من التجاهل القانوني للظاهرة على المستوى الدولي، والاكتفاء بالقواعد الدولية التي شرعت في الأساس لحماية جسد الإنسان وحياته من بطش السلطات التنفيذية للدول، فها هو العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه مصر بموجب قرار رئيس الجمهورية الرقم ٥٣٦ لسنة ١٩٨١ في ٣ ذي الحجة سنة ١٤٠١ هـ (أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١) ينصّ في المادة السادسة منه على أن «الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان، وعلى القانون أن يحمي هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً»[٤٧].

أما على مستوى الدول الفقيرة (ومنها مصر) فإن الأزمة لا تزال تتفاقم يوماً بعد الآخر، خاصة مع ضعف الرقابة على عمل الأطباء وانتشار التعليم الطبي العشوائي وغير المنظم مما يفرز أطباء غير مؤهلين للتعامل مع الجسد الإنساني باعتباره كائناً حيّاً يتمتع بكافة الحقوق والواجبات، وإنما أفرز لنا طبيباً يتعامل مع حالة مرضية مجرّدة من حقوقها.

ومع ضعف التشريعات الدولية التي تحمي حقوق الإنسان لن نجد في تشريعنا المصري نصوصاً تتحدث عن خطأ الطبيب بشكل مباشر، ممّا يضطر الباحث إلى الاجتهاد لتطبيق النصوص والأحكام القانونية العامة على أخطاء الأطباء، والتي شرّعت في الأساس لمواجهة ظواهر اجتماعية، ويبقي الإحساس بالخطر والذعر والقلق هما القاسم المشترك لدى أغلب الحالات.

وانتقالاً من التفاصيل التي تتحدث عن نفسها بنفسها فيما يتعلق بعناصر العرض المركز والمفصل والتضخيم أحياناً لأحوال المستشفيات في أكثر من محافظة من محافظات مصر، إلى رصد أهم «المانشيتات» الصحفية التي تناولت قضايا الإهمال الصحي في مصر، التي إن وشت بشيء فإنما تشي بأننا على شفا الإقرار بأن النجاة من مستشفيات مصر والخروج معافين، إنما

(٤٧) أيمن رابح، «إهمال طبي أم إهمال دولة؟،» الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (٢٠٠٥)، <http://www.anhri.net/egypt/eadvmn/index.shtml>.

هو معجزة من المعجزات، ندر أن تحدث في وقتنا الراهن.

وتلتقط التقارير الإخبارية صورة حية من «مستشفى قصر العيني الجامعي»، التي يصفها أحد التقارير بـ «عش النمل»؛ حيث لا يتوقف نزيف المترددين عليها، معدداً مظاهر القصور فيها. . مثل الميزانية الضعيفة (وهي السمة المشتركة بين جميع المستشفيات الحكومية). وتنتهي هذه البرامج ـ على تعدد قصصها الإخبارية ـ إلى خلاصة مفادها «إهمال جسيم. . أخطاء قاتلة. . مستلزمات طبية بالية». . ليس عجباً إذن أن تتحول كلمة «مستشفى حكومي»، بالنسبة إلى معظم المصريين، إلى مرادف لـ «مكان للموت».

باختفاء القضايا والحوادث المفزعة التي هزت الرأي العام، وأثارت كل صاحب قضية مشابهة للحديث أثناء فترة الدراسة، وكعادة وسائل الإعلام في البحث عن قيمة الصراع والجدة، ثم نسيان وتفادي أو تهميش كل ما هو بعيد عن الأضواء،عادة ما تنتهي أزمات ومخاوف الإهمال الطبي في القطاع الصحي المصري، انتظاراً لقضايا وحوادث خطيرة أخرى تعيد الأضواء من جديد إلى القضية، ومع ذلك يبقى الإرث أو الميراث على مستويات عدة؛ فعلى المستوى النفسي تبقى الآثار المتعلقة بخوف المصريين وقلقهم وحذرهم عند التعامل مع المستشفيات المصرية على مستوى القطاع العام والخاص جرّاء القصص العديدة والمروعة التي شاهدها أو استمع أو قرأها الجمهور.

أما على المستوى الإعلامي؛ فستبقى القصص الإخبارية ذات الصلة بحوادث الإهمال المروعة التي يتعرض لها المواطنون في مصر مصدر جاذبية للعديد من البرامج التي تهتم برصد وقائع حياة المواطن المصري اليومية ـ ربما ـ لتبقى مثل هذه النوعية من القصص تجدد فينا الإحساس بالخطر واحتمال الوقوع ضحية لمثل هذه الجرائم في أيّ وقت من الأوقات.

الفئة الرابعة: سلطة الدين، وثنائية الأمن والخوف في المجتمع المصري

عندما نرجع إلى القرآن الكريم نلاحظ كثرة الآيات التي وردت فيها الإشارة إلى الخوف، وذلك بصيغ كثيرة: «خِفتُ، خِفتَ، خافَ، خافتْ، خافوا، خفتُم، يخاف، تخاف، لا تخف، لا تخافي، تخافنّ، أخاف، لا أخاف، يخافا، لا تخافا، يخافون، لا يخافون، تخافون، تخاف، يخوّف،

يخوّفون، تخوُّفُ، تخويف، لا خوف (عليهم/ عليكم)، خائف خائفون، خِيفة، خيفتُه، خِيفتكم»[48].

وإذا رجعنا إلى السياقات التي وردت فيها الصيغ فإن أول ما نلاحظه هو أن هناك خوفاً واجباً على الناس، وهو الخوف من الله. وقد وردت آيات كثيرة تدل على ذلك، وتشير إشارة إيجابية إلى ﴿مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ﴾[49]، أو إلى من يقول ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾[50]، وما شابه ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن «التخويف» وارد هو أيضاً باعتباره من أفعال الخالق، إذ هناك ما ﴿يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ﴾[51]، مقابل أن ﴿الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾[52]. هذا الخوف من الله هو في الحقيقة وفي النهاية خوف من عذاب الآخرة، كما تدل على ذلك آيات كثيرة، أي أن هذا الخوف مرتبط بالعقاب، أما الذين لن يتعرضوا للعذاب في الآخرة فهؤلاء ﴿لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[53]. الخالق، إذاً، «يخوّف» لا في حد ذاته بطبيعة الحال، وإنما بالعقاب الذي ينتظر الذين لا يخافونه.

وهكذا كان القول بأن «رأس الحكمة مخافة الله» له أصوله الواضحة في القرآن الكريم الذي يأمر بالخوف من الله كتعبير عن طاعته التي تضمن عدم العقاب. وأن الآيات التي وردت فيها الإشارة إلى الطاعة هي أيضاً كثيرة ويمكن الرجوع إلى الصيغ التي وردت فيها بسهولة»[54]. ومثلما أن الخوف من الله هو من واجبات المؤمن، فإن طاعته هي الوجه الآخر لهذا الخوف أو التعبير الأمثل عنه. وتجدر الإشارة، إلى أن بعض الآيات تجمع في الطاعة بين الله ورسوله[55].

---

(٤٨) على سبيل المثال فقط، نجد «خِفْتُ» في: **القرآن الكريم**، «سورة مريم،» الآية ٤، و«خِفْتِ» في: «سورة القصص،» الآية ٧، و«لا تَخَفْ» في سور كثيرة مثل: «سورة هود،» الآية ٧٠، و«سورة النمل،» الآية ١٠، و«سورة العنكبوت،» الآية ٣٣، و«خِيفَةً» في: «سورة هود،» الآية ٧٠، وهكذا...

(٤٩) المصدر نفسه، «سورة النازعات،» الآية ٤٠.

(٥٠) المصدر نفسه، «سورة الحشر،» الآية ١٦.

(٥١) المصدر نفسه، «سورة الزمر،» الآية ١٦.

(٥٢) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١٧٥.

(٥٣) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٣٨.

(٥٤) علمي زاده فيض الله الحسيني المقدسي، **فتح الرحمن لطالب آيات القرآن** ([د. م.]: جمعية الدعوة الإسلامية، [د. ت.])، ص ٢٧٥-٢٧٧.

(٥٥) هذا الجمع في الطاعة بين الله والرسول ورد في: «سورة الأنفال» (ثلاث مرات): ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (الآيات ١؛ ٢٠، و٤٦).

أما الآية التي تشير إلى طاعة أولي الأمر فهي تجمع، في الطاعة، بينهم وبين الله ورسوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾(٥٦).

لا نعرف كيف تكون الطاعة، ولا لماذا تكون الطاعة عندما ينتفي الخوف من العقاب، ولكننا نعرف أن عدم الطاعة ينتج منه عقاب. هذا المبدأ موجود في القرآن الكريم الذي يشير إلى أن الله بقدر ما هو غفور رحيم فهو «شديد العقاب». إن «عاقبة» عدم الطاعة هي العقاب. وهكذا فإن ثالوث الخوف/ الطاعة/ العقاب ثالوث مترابط من الصعب عزل أحد أطرافه عن الآخرين.

أما عندما ننتقل مما جاء في القرآن الكريم إلى الخطاب الديني الذي انبنى عليه، فإننا، بطبيعة الحال، نجد تأكيداً لواجب الخوف من الله وتأويلاً وتفسيراً لهذا الواجب الشرعي، وهو الشيء الذي كرّس في هذا الخطاب الديني العربي عامة، والمصري منه هنا على وجه الخصوص، سواء كان قديماً أو معاصراً، صورة الإله التي يطغى عليها الخوف أكثر مما تطغى عليه المحبّة.

وإذا كانت السلطة السياسية تسعى دائماً إلى دعم سلطتها، بل وحتى تسلّطها، بالمرجعية الدينية، فإن السلطة الدينية «الرسمية» لا تستغني هي أيضاً، عن دعم السلطة السياسية وتبقى تتحرك في نطاقها وتقف إلى جانبها في مواجهة الحركات الدينية التي تهدّدها، حتى وإن كان التهديد تهديداً مصطنعاً مثلما هو الحال في النموذج المصري، الذي وظّف الخوف من تديّن الإخوان المسلمين بكفاءة على مدى عقود طويلة.

إن الثقافة العربية السائدة هي ثقافة خوف ظاهر أو خفي لأنها ثقافة سلطة تسلطية قمعية تتطلب الموالاة والطاعة، وتمارس العقاب على كلّ من خرج عنهما. وعندما لا تكون هناك دولة مؤسسات وقوانين، ولا يكون هناك مجال لحرية الرأي والتعبير فإن المواطن يخاف من العقاب لأي سبب، وأحياناً بدون سبب، ويخاف من السلطة على كل مستوى من مستويات تمثيلها، حتى وإن كان المستوى الديني الذي يعزى إليه الاستقرار النفسي والطمأنينة وليس العكس. ولا يخرج الموقف الشعبي المصري من عباءة التنظير سالف الذكر

(٥٦) القرآن الكريم، «سورة النساء،» الآية ٥٩.

حول سلطة الدين باعتباره مصدراً للخوف في كثير من الأحيان.

وتلجأ المؤسسة الإعلامية إلى نشر الخوف في المجتمع، بأساليب كثيرة ومتنوعة، أيضاً، أهمها: الحذف، والتشويه، والمبالغة، والتضليل، والاستخدام المكثف للصور المتقابلة لأطراف الصراع. وقد تجلّت هذه الأهداف، وتلك الأساليب بوضوح في المعالجات الإعلامية التي قُدّمت للأزمات الأبرز التي تعرّض لها المجتمع المصري خلال فترة الدراسة الحالية.

أخيراً، نقول هناك وطن يُعاد بناؤه، وهذا الوطن ليس مجرد أرض، وليس أيضاً مجموعة من المواطنين، ولكنه ثقافة وهوية. إعادة بناء الوطن تحتاج إلى استراتيجيات وطنية وإلى فكر ومفكرين، وفوق ذلك إلى ثقافة جديدة، وثقافة متحررة من ثقافة الخوف والجهل. قد يحتاج الأمر إلى وقت طويل لتجاوز الثقافة السائدة المأزومة، ولكن يقيناً إننا كعرب ومصريين لن نفلح في تحقيق أهدافنا المشروعة في ظل أنماط السلوك والتفكير نفسها، وفي ظل تسيّد النخب المأزومة نفسها.

ولا شك في أن اتصال وإعلام المخاطر والأزمات يعتبر من العلوم والتخصصات المطلوبة الضرورية ضمن فريق إدارة المخاطر والأزمات والكوارث، ولكن رغم حيوية وأهمية أنشطة الاتصال والإعلام إلا أن هناك استخفافاً شديداً بهذا الجانب، وهناك أيضاً ـ وهذا هو الأدهى ـ نظرة سطحية إلى اتصال وإعلام المخاطر والأزمات، تدفع كثيراً من المسؤولين إلى إسناد مهام ووظائف اتصال وإعلام المخاطر والأزمات إلى غير المتخصصين، أو إلى بعض رجال الإعلام والعلاقات العامة الناجحين والمتميزين في أدائهم الإعلامي في المواقف العادية، إلا أنهم قد لا يكونون كذلك في التعامل مع المخاطر والأزمات والكوارث، لأن موقف الأزمة أو الكارثة يستدعي نوعية مغايرة من المعالجات والتغطيات الإعلامية.

● ملخص

يحدد جورج أورويل في روايته عام ١٩٨٤ عناصر بنية ثقافة الخوف، بأنها البنية المؤسسة على التفكير المزدوج. فما هي هذه العناصر؟ إنها: أن تعرف وأن لا تعرف، أن تعي حقيقة صادقة كل الصدق، وترى بدلاً منها كذبات موضوعة بعناية، وأن يكون لديك في اللحظة نفسها وجهتا نظر متباينتان

وأنت تعتقد، وتؤمن، بكلتيهما، وأن تستخدم المنطق ضد المنطق، وأن تنكر الفناء بينما تدّعيه، وأن تعتقد بأن الديمقراطية غير ممكنة، وفي الوقت نفسه تنادي بأن الحزب الحاكم هو حامي للديمقراطية، وأن تنسى ما تدعو الضرورة أن تنساه ثم تستعيده إلى الذاكرة في اللحظة التي تحتاج فيها إليه، ثم تعود فتنساه مرة ثانية. والأنكى من ذلك كله، أن تطبق الطريقة نفسها في حالة الإيجاب والسلب(٥٧).

بالمنطق نفسه تتحول المواطنة إلى رعية، بسبب ممارسة التغييب الإعلامي اليومي. ولكن هل يقوم من يقومون من الإعلاميين بذلك وهم يدركون حقاً ما يفعلونه بشعوبهم؟ أم أن الخوف يعشش في نفوسهم أيضاً؟ سنحاول تبيانه وتبيان تبعاته على نفوس جمهورهم في الفصل الرابع.

---

(٥٧) جورج أورويل، ١٩٨٤: رواية، ترجمة وتحقيق أنور الشامي (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٦)، ص ١٧٤.

الفصل الرابع

وسائل الإعلام وتشكيل الإحساس بالخطر الجمعي: ممارسات ونماذج تطبيقية

كيف لنا أن نربح الحرب إذا كان الذين مثّلوا. . وصوّروا. .
وأخرجوا. . تعلّموا القتال في وزارة الإعلام؟؟

نزار قباني

مقدمة

نظراً إلى أهمية العنصر البشري في جمع الأخبار وانتقائها ووضع المحددات اللازمة لإذاعتها/ نشرها في المؤسسات الإعلامية المختلفة، اتجهت الدراسات الإعلامية إلى الاهتمام بدراسة بيئة العمل الإعلامي، والوقوف على أساليب العمل في المؤسسات الإعلامية، وظروف إنتاج المواد الإعلامية، وطرق تشكّلها داخل هذه المؤسسات، والظروف التي تؤثر في نشرها وطريقة تفسيرها[١].

وتتباين الضغوط المؤثرة في صياغة المضمون وتشكيله لدى القائمين بالاتصال، بتباين المجتمعات، وبطبيعة الإطار التنظيمي الذي تعمل في إطاره المؤسسة الإعلامية، وتتعدد مستوياتها ما بين ضغوط تتأثر بالعوامل والاتجاهات والقيم الشخصية للقائمين بالاتصال، فضلاً عن الضغوط الروتينية والتنظيمية داخل المؤسسة، والضغوط المجتمعية والأيديولوجية والثقافية[٢]. لذلك تعد دراسة العمليات الاجتماعية التي يتم من خلالها إنتاج المضامين الإعلامية في المؤسسات المختلفة، إحدى المحددات الرئيسية التي تسهم في معرفة العلاقات المتبادلة بين مستوى البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وظروف إنتاج المضامين الإعلامية، وأسلوب تقديمها ونوعية الجمهور الذي تستهدفه، ومدى

(١) عبد الفتاح عبد النبي، «الأداء المهني للقائمين بالاتصال في الصحف المصرية،» **اليقظة العربية** (١٩٩٠)، ص ١٠٨.

(٢) سيد بخيت، **العمل الصحفي في مصر: دراسة سوسيولوجية للصحفيين المصريين** (القاهرة: العربي للنشر، ١٩٩٨)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

قدرة المؤسسة الإعلامية ذاتها على تقديم تلك المضامين ونقلها[٣].

وتؤكد أدبيات إدراك الأزمات (Risk Perception) كذلك الدور الرئيسي ـ إن لم يكن ـ الأوحد لوسائل الإعلام، والقائمين عليها بالطبع، في نشر وإبراز، ثم المبالغة والتضخيم والتشويه أحياناً للأزمات أو الأحداث الطارئة التي تمر بها المجتمعات المختلفة.

وفي هذا الإطار يسعى المبحث الأول إلى تقديم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الشأن، وفق مجموعتي الأهداف التالية:

ـ التعرّف على الأدوار التي يلعبها القائمون بالاتصال في الصحف والقنوات التلفزيونية المصرية، التي تؤثر بشكل مباشر في مضمون الرسالة الاتصالية وتقرر إمكانية البث من عدمه، وتحدد كيفية البث وتوقيته وتكراره، خاصة تلك القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات التي يتعرض لها المجتمع المصري.

ـ رصد الضغوط والمحاذير التي قد يتعرض لها القائمون بالاتصال في الصحف والقنوات التلفزيونية المصرية، وذلك أثناء أداء عملهم، مع توضيح مدى اختلاف ذلك حسب نمط ملكية الوسيلة والخصائص المهنية والديمغرافية لهؤلاء القائمين بالاتصال.

أولاً: نتائج الدراسة المسحية على القائم بالاتصال

١ ـ النتائج الخاصة بسمات عينة الدراسة من القائمين بالاتصال

لما كان القائم بالاتصال هو المحرك الفعّال، والأداة المعبّرة عن كافة مظاهر وممارسات الإعلام في أي مجتمع من المجتمعات، فقد اهتمت الدراسة الحالية بالتعرف على سمات عيّنة الدراسة من الإعلاميين؛ إذ يفترض أن تلقي هذه السمات بظلالها على المُخرج النهائي من المحتوى الإعلامي المقدم عبر وسائل الإعلام المختلفة.

توضح الجداول التالية مجموعة الخصائص والسمات للقائمين بالاتصال عيّنة الدراسة كالتالي:

---

(٣) ألفت حسن آغا، «القائمون بالاتصال وقضايا التنمية: دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال في المجتمع المصري،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩١)، ص ٥٠.

الجدول الرقم (٤ ـ ١)

مجموعة الخصائص والسمات للقائمين بالاتصال

مجموعات العيّنة	الخصائص	ك	نسبة مئوية
الجنس	الذكور	١٤٤	٧٢
	الإناث	٥٦	٢٨
الانتماء الحزبي	بلا انتماءات حزبية	١٧٥	٨٧,٥
	منتمٍ إلى الحزب الوطني	٨	٤
	منتمٍ إلى أحزاب معارضة	١٧	٥,٨
مدة الخبرة	أقل من ١٠ سنوات	٧٨	٣٩
	من ١٠ ـ ٢٠ سنة	٨٦	٤٣
	أكثر من ٢٠ سنة	٣٦	١٨
التخصص الأكاديمي	إعلام	١٢٤	٦٢
	تخصص آخر	٧٦	٣٨
طبيعة العمل	وقت كامل	١٨٩	٩٤,٥
	نصف وقت	٩	٤,٥
	حر	٢	١
ملكية الوسيلة الإعلامية	حكومية	٩٧	٤٨,٥
	حزبية	١٥	٧,٥
	خاصة	٨٨	٤٤

أُجريت الدراسة على عيّنة من القائمين بالاتصال، بلغ عددها (٢٠٠) مفردة، وتشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ١) إلى أن (٧٢ بالمئة) منهم ذكور، و(٢٨ بالمئة) منهم من الإناث. وتشير البيانات أيضاً إلى أن نسبة القائمين بالاتصال من حاملي مؤهل إعلامي قد بلغ (٦٢ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، بينما بلغت نسبة من هم من غير خريجي الإعلام (٣٨ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة. وعلى الرغم من أن الإعلام يعتمد على الموهبة والحضور والثقافة العامة إلى حد كبير، إلا أن كون النسبة الأغلب من القائمين بالاتصال محل الدراسة من خريجي الإعلام يعتبر مؤشراً جيداً، لما للدراسة المتخصصة، والتطبيقات العملية التي تتمتع بها أقسام الإعلام المختلفة من اختلاف وتميز ذي أهمية للممارس لهذا العلم.

وتشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ١) إلى أن نسبة القائمين بالاتصال محل الدراسة ممن تتراوح مدة خبرتهم في العمل الإعلامي من ١٠ إلى أقل من ٢٠

سنة، قد بلغت (٤٣ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، في حين جاءت نسبة من كانت خبرتهم أقل من ١٠ سنوات (٣٩ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، وأخيراً، وفي المرتبة الثالثة، جاءت نسبة من زادت خبرتهم على ٢٠ سنة (١٨ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة. وتضيف بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ١) أن هناك ارتفاعاً في نسبة القائمين بالاتصال غير المنتمين إلى أحزاب؛ في مقابل نظرائهم، حيث بلغت هذه النسبة (٨٧,٥ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، بينما بلغت نسبة القائمين بالاتصال والمنتمين إلى أحزاب المعارضة (٥,٨ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، في حين لم تزد نسبة المنتمين إلى الحزب الوطني الديمقراطي على (٤ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة.

وتبيّن بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ١) غلبة الملكية الحكومية على الوسائل التي يعمل فيها القائمون بالاتصال محل الدراسة؛ حيث بلغت نسبة مفردات العيّنة من القائمين بالاتصال الذين يعملون في وسائل إعلام ذات ملكية حكومية (٤٨,٥ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، في حين عمل (٤٤ بالمئة) منهم في وسائل مملوكة ملكية خاصة، بينما لم تزد نسبة مفردات العيّنة ممن يعملون في وسائل إعلام مملوكة لأحزاب على (٧,٥ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة.

وتشير البيانات إلى تصدّر مفردات العيّنة ممن يعملون (وقتاً كاملاً) في الوسيلة الإعلامية التي يمارسون من خلالها عملهم قائمة عيّنة الدراسة من القائمين بالاتصال؛ حيث بلغت نسبتهم (٩٤,٥ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، في حين جاءت نسبة من يعملون (نصف وقت)، (٤,٥ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، وأخيراً جاءت نسبة من يعملون بشكل (حر) مع وسائل الإعلام (١ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة. قد لا تعكس هذه النتائج التوزيع الفعلي للقائمين بالاتصال في وسائل الإعلام المصرية، حيث تتداخل الآن المهام الإعلامية التي يؤديها الكثير من القائمين بالاتصال، فقد يقدم الصحفي برنامجاً تلفزيونياً، والعكس، قد يكتب المذيع التلفزيوني أو الإذاعي مقالاً صحفياً، وهو ما قد يوحي أن هناك عدداً من القائمين بالاتصال يعملون (نصف وقت).

وتتفق نتائج الدراسة الحالية (فيما يتعلق بالسمات والخصائص الديمغرافية لعيّنة الدراسة) إلى حد كبير مع تلك النتائج التي توصلت إليها هبة شاهين (٢٠٠٩)، التي توصلت إلى ارتفاع نسبة الذكور القائمين بالاتصال، حيث مثّلوا حوالى ثلثي المبحوثين (إجمالي مفردات العيّنة =٦٠). كما أشارت نتائج

الدراسة إلى عدم انتماء معظم القائمين بالاتصال إلى أحزاب سياسية بنسبة (٩٠ بالمئة). ارتفعت نسبة الحاصلين على مؤهل إعلامي بين القائمين بالاتصال لتمثل (٦٠ بالمئة) من إجمالي القائمين بالاتصال[٤].

٢ ـ النتائج الخاصة بالوسيلة/ الوسائل الإعلامية التي يعمل فيها القائمون بالاتصال، وطبيعة عملهم

الجدول الرقم (٤ ـ ٢)

الوسيلة الإعلامية التي يعمل فيها القائمون بالاتصال

الوسائل الإعلامية	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ صحف خاصة	٦٢	٢٩,٢
٢ ـ التلفزيون المصري الحكومي	٤٥	٢١,٢
٣ ـ صحف قومية	٤٠	١٨,٩
٤ ـ التلفزيون المصري الخاص	١٨	٨,٥
٥ ـ قناة فضائية عربية	١٨	٨,٥
٦ ـ صحف حزبية	١٦	٧,٦
٧ ـ محطة إذاعية مصرية	١٣	٦,١
الإجمالي	**٢١٢**	**١٠٠**

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٢) إلى أن (٢٩,٢ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة يعملون في الصحف المصرية الخاصة، في حين جاء في المرتبة الثانية هؤلاء العاملون في التلفزيون المصري الحكومي، وذلك بنسبة (٢١,٢ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، ثم جاء العاملون في الصحف القومية في المرتبة الثالثة بنسبة (١٨,٩ بالمئة)، ثم تقاربت نسب العاملين في التلفزيون المصري الخاص، والقنوات الفضائية العربية، والصحف الحزبية، والمحطات الإذاعية المصرية؛ حيث جاءت نسب العاملين فيها (٨,٥ بالمئة)، (٨,٥ بالمئة)، (٧,٦ بالمئة)، (٦,١ بالمئة) على التوالي.

---

(٤) هبة شاهين، «معايير بناء أجندة القضايا العامة المقدمة في برامج الرأي بالقنوات التلفزيونية الحكومية والخاصة: دراسة في القائم بالاتصال،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر العلمي الخامس عشر لكلية الإعلام: الإعلام وقضايا الإصلاح في المجتمعات العربية: الواقع والتحديات، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠٠٩، ص ٢٤ ـ ٢٥.

٣ ـ طبيعة عمل القائمين بالاتصال محل الدراسة

قد تحدد طبيعة عمل القائمين بالاتصال في وسائل الإعلام المختلفة، طبيعة عمل القرارات التي يتخذونها، ثم حجم الضغوط التي قد تفرض عليهم، أو طبيعة الأعمال التي يؤدونها، وحجم المسؤولية المنوطة بهم... وهكذا، ومن هنا كان من الأهمية بمكان التعرف على طبيعة عمل القائمين بالاتصال محل الدراسة. الجدول (٤ ـ ٣) يلقي الضوء على أهم هذه المهام:

الجدول الرقم (٤ ـ ٣)
طبيعة عمل القائمين بالاتصال

طبيعة عمل القائمين بالاتصال	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ محرر	١٠٨	٥٤
٢ ـ معد	٢٨	١٤
٣ ـ مخرج	١٥	٧,٥
٤ ـ رئيس قسم	١٠	٥
٥ ـ مذيع ومقدم برامج	٩	٤,٥
٦ ـ مراسل	٨	٤
٧ ـ رئيس تحرير (صحيفة أو برنامج يومي)	٧	٣,٥
٨ ـ مترجم	٦	٣
٩ ـ نائب رئيس تحرير	٥	٢,٥
١٠ ـ رئيس نشرة	٢	١
١١ ـ آخرون	٢	١
الإجمالي	٢٠٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٣) إلى تقلّد ما يقترب من نصف عيّنة الدراسة (٥٤ بالمئة) مهنة (محرر)، سواء محرر صحفي، أو محرر لفقرات برامج الرأي المختلفة، أو محرر للنشرات الإخبارية... وهكذا، في حين جاءت وظيفة (المعد) في المرتبة الثانية، وذلك بواقع (١٤ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، وفي المرتبة الثالثة جاءت وظيفة (مخرج)، وذلك بواقع (٧,٥ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، وفي منازل متقاربة، جاءت نسب ووظائف كلٍّ من رؤساء الأقسام بنسبة (٥ بالمئة)، ثم المذيعين بنسبة (٤,٥ بالمئة)، ثم المراسلين (٤ بالمئة). والنتائج السابقة إن دلت على شيء فإنما تدل على ضعف نسبة ذوي المواقع والوظائف القيادية إلى حد كبير في عيّنة الدراسة، وهو ما قد يوحي بدوره بطبيعة القرارات التي يمكن أن تتخذها مفردات العينة، كما قد يوحي بمدى تعرضهم

للضغوط المختلفة في إطار مسؤولية ومكانة من هم أعلى منهم دوراً. . . وهكذا.

٤ ـ النتائج الخاصة بطبيعة القرارات التي ينبغي عليهم أخذها في إطار عملهم، والأهداف التي يسعون إلى تحقيقها من خلال هذه القرارات

إذا كانت حرية الوسائل الإعلامية المختلفة تتأثر بالقوانين، والممارسات المختلفة التي تنتهجها السلطة نحو القائمين بالاتصال، فإنها تتأثر كذلك بلا شك بالقرارات التي يتخذها المعنيون بأمور وسياسات هذه الوسائل، ورؤاهم وأهدافهم من وراء ما يقدمونه من مضامين. وتتعدد الأهداف التي تسعى الصحف بتوجهاتها وانتماءاتها المختلفة إلى تحقيقها؛ فقد تسعى هذه الوسائل إلى تلبية رغبات واحتياجات مالك الصحيفة، أو إلى تلبية رغبات واحتياجات جمهور القرّاء، أو تلبية رغبات واحتياجات المعلنين في الجريدة، أو مساندة النظام السياسي القائم، أو دعم التجربة الحزبية والتطور الديمقراطي في مصر، أو مراقبة الأداء الحكومي وممارسة دور نقدي على هذا الأداء. . . إلى آخر هذه الأهداف.

يلقي الجدولان الرقمان (٤ ـ ٤) و(٤ ـ ٥) الضوء على طبيعة القرارات التي قد يتخذها القائمون بالاتصال وفقاً لمجال عملهم، والأهداف المرجوة من وراء إصدار هذه القرارات لدى تقديم القصص الإخبارية المختلفة:

الجدول الرقم (٤ ـ ٤)
طبيعة القرارات ذات الصلة بمجال عمل القائمين بالاتصال

القرارات	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ يمكنني أخذ قرارات بشأن الصيغة الملائمة للقصص الخبرية، التي تتلاءم وطبيعة الوسيلة التي أعمل فيها وسياستها.	١٢٥	٣٧
٢ ـ يمكنني أخذ قرارات بشأن القصص الإخبارية التي ينبغي تقديمها وتلك التي يمكن أن تستبعد	١١٩	٣٥,٢
٣ ـ يمكنني أخذ قرارات بشأن الشكل الملائم لتقديم القصص الإخبارية المختلفة من حيث الإخراج	٣٤	١٠,١
٤ ـ يمكنني أخذ قرارات بشأن الضيوف أو الخبراء الملائمين لطبيعة القصص الإخبارية التي أقدمها للجمهور	٢٥	٧,٤
٥ ـ يمكنني أخذ قرارات بشأن التكاليف الإنتاجية لبعض القصص الإخبارية، وما إذا كان ذلك سيناسب الوسيلة التي أعمل فيها	١٩	٥,٦
٦ ـ يمكنني أخذ قرارات بشأن مقدّمي البرامج أو الصحفيين المناسبين لطبيعة البرامج أو الصفحات التي أسعى إلى تقديمها	١٦	٤,٧
الإجمالي	٣٣٨	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٤) إلى أن غالبية القائمين بالاتصال في عيّنة الدراسة، يصدرون قرارات بشأن الصيغة الملائمة للقصص الخبرية، التي تتلاءم وطبيعة الوسيلة التي يعملون فيها وسياستها؛ حيث عبّر (٣٧ بالمئة) منهم عن كون هذا القرار هو قرارهم الأهم، في حين أشار القائمون بالاتصال إلى أن اتخاذ القرار بشأن القصص الإخبارية التي يسمح بتقديمها، وتلك التي تستبعد، هو القرار التالي في المرتبة فيما يتعلق بمهام عملهم. وقد بلغت نسبة الموافقين على هذه النقطة (٣٥,٢ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، وبالتوالي قال (١٠,١ بالمئة) منهم: يمكنني أخذ قرارات بشأن الشكل الملائم لتقديم القصص الإخبارية المختلفة من حيث الإخراج، بينما ذكر (٧,٤ بالمئة): يمكنني أخذ قرارات بشأن الضيوف أو الخبراء الملائمين لطبيعة القصص الإخبارية التي أقدمها للجمهور. وقال (٥,٦ بالمئة) منهم: يمكنني أخذ قرارات بشأن التكاليف الإنتاجية لبعض القصص الإخبارية، وما إذا كان ذلك سيناسب الوسيلة التي أعمل فيها أم لا. وقال (٤,٧ بالمئة) منهم: يمكنني أخذ قرارات بشأن مقدمي البرامج أو الصحفيين المناسبين لطبيعة البرامج أو الصفحات التي أسعى إلى تقديمها.

ويمكن النظر إلى النتيجة السابقة من زاويتين، تعتمد **الأولى** على الافتراض بأن القائمين بالاتصال لديهم مساحة كافية من الحرية تسمح لهم باتخاذ القرارات المختلفة، وممارسة مهام عملهم بحرفية ووضوح، في حين تعتمد الرؤية **الثانية** على مصطلح «الرقابة الذاتية» الذي يفترض أن القائمين بالاتصال لديهم من المعايير والقواعد الداخلية ما يجعل الرادار الخاص بأقلامهم على دراية بما يكتب أو يعالج وما لا يعالج والكيفية التي يمكن معالجته من خلالها.

وتبدو الرؤية الثانية أقرب إلى الواقع المصري من غيرها، وذلك اعتماداً على ما توصلت إليه نتائج العديد من الدراسات السابقة التي أجمعت غالبيتها على أن أغلب الصحفيين بالصحف المصرية القومية والخاصة والحزبية هم منفذون فقط للسياسات التحريرية، ولا يتسنى لهم إبداء آرائهم تجاهها إلا من حيث أسلوب التحرير، وهو مجرد عنصر شكلي في تقديم الموضوعات، أو من حيث مناقشة أو تعديل بعض الملامح الثانوية غير الأساسية في السياسة التحريرية. وبالتالي فإن الممارسات الصحفية التي تتم بالصحف المصرية، فيما يتعلق بمشاركة الصحفيين في اتخاذ القرار في المادة الصحفية المقدمة، لا توفر

حرية فعلية كافية للصحفيين[٥]، ويتفق ذلك أيضاً مع ما ورد بدراسة أسامه عبد الرحيم علي[٦] من أن ٤٥ بالمئة من الصحفيين بالصحف المصرية المتخصصين في قضايا التعليم غير راضين عمّا ينشر في صحيفتهم حول هذه القضايا، إذ يعاني الصحفي التضييق عليه بعدم إتاحة الفرصة لتيارات المعارضة بالتعبير عن رأيها، وعدم نشر كل ما يعبّر عن الواقع. أما على مستوى القائمين بالاتصال في التلفزيون فهم ليسوا أفضل حالاً بالتأكيد، نظراً إلى طبيعة ملكية الوسائل التي يعملون فيها، وعلى الرغم من كسر القنوات الخاصة بعضاً من هذه التابوهات، إلا أنها تبقى مهددة بالإغلاق في أي لحظة أيضاً، وفي هذا الصدد يشير أشرف جلال (٢٠٠٥) إلى أن طبيعة ومستوى الحرية في برامج الرأي بالقنوات المصرية الخاصة قد أثر في خريطة برامج الرأي بتقديم برامج رأي تتناول موضوعات جريئة وغير مطروقة من قبل تتميز بمساحة حرية ملحوظة مقارنة بنظيرتها الحكومية، وبدا ذلك واضحاً في اختيار القضايا ونوعية الضيوف واتجاهاتهم الفكرية[٧].

٥ ـ الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها القائم بالاتصال عندما يقدم أي قصة إخبارية للجمهور

تعكس الأهداف التي تسعى الوسيلة الإعلامية إلى تحقيقها بالترتيب درجات الأهمية لديها، كما تعكس السياسات والتوجهات، ومن ثم المضامين التي يمكن أن تقرها هذه الوسائل، ومن هنا كان من الأهمية بمكان التعرف على نوعية الأهداف التي يسعى القائمون بالاتصال إلى تحقيقها مرتبة حسب أهميتها بالنسبة إليهم. الجدول الرقم (٤ ـ ٥) يلقي الضوء على هذه الجزئية، كالتالي:

---

(٥) نرمين نبيل الأزرق، «حرية الصحافة في مصر: دراسة العلاقة بين سياسات السلطة وممارسات الصحف المصرية في الفترة من عام ١٩٩٥-٢٠٠٥،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ٢٢٨.

(٦) أسامه عبد الرحيم علي، «العوامل المؤثرة في معالجة القائم بالاتصال لقضايا تطوير التعليم: دراسة ميدانية على محرري صفحات التعليم في الصحافة المصرية،» ورقة قُدِّمَت إلى: المؤتمر العلمي الثاني عشر: الإعلام وتحديث المجتمعات العربية، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، أيار/مايو ٢٠٠٦، ص ٦٤.

(٧) أشرف جلال، «العلاقة بين ملكية وسائل الإعلام وطبيعة ومستوى الحرية في القنوات المصرية الحكومية والخاصة: دراسة مقارنة لبرامج الرأي في القناتين الأولى والثانية مقارنة بدري والمحور،» ورقة قُدِّمَت إلى: المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر لكلية الإعلام: «مستقبل وسائل الإعلام العربية»، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢ ـ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٥، الجزء الثاني، ص ٣٩٧ ـ ٤٥٠.

الجدول الرقم (٤ ـ ٥)
الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها القائم بالاتصال عندما يقدم أي قصة إخبارية للجمهور

الأهداف	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ تزويد الجمهور بالأخبار والمعلومات	١٧٨	٤٢,٨
٢ ـ توضيح موقف الدولة وبيان أهدافها والإجراءات التي تتخذها والمتعلقة بالقصة الإخبارية التي أغطيها	٥٣	١٢,٨
٣ ـ الرقابة على السلطة التنفيذية ونقد أدائها فيما يتعلق بالقصة الإخبارية التي أغطيها	٤٨	١١,٥
٤ ـ تفسير القرارات والتشريعات الرسمية التي تتخذ من قبل الجهات المعنية بالقصة الإخبارية	٤٣	١٠,٣
٥ ـ دعم مشروعية النظام السياسي وكفاءته في تناول المشكلات المجتمعية المختلفة	٣١	٧,٤
٦ ـ تهيئة الرأي العام لما قد يواجهه المجتمع من أحداث	٢٦	٦,٣
٧ ـ تأكيد الشعور بالأمان لدى المواطن وإمكانية تجاوز الحدث إن كان مؤثراً في الجمهور	١٨	٤,٣
٨ ـ المساعدة في صنع القرارات السياسية من خلال نقل وجهة نظر الرأي العام	١٧	٤,١
٩ ـ التعبير عن موقفي تجاه القضايا المختلفة	٢	٠,٥
الإجمالي	٤١٦	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٥) إلى تصدّر هدف تزويد الجمهور بالأخبار والمعلومات قائمة الأهداف التي يسعى القائمون بالاتصال إلى تحقيقها من خلال المضامين التي يقدمونها؛ حيث بلغت نسبة الموافقة على هذا الهدف (٤٢,٨ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، في حين جاء هدف توضيح موقف الدولة وبيان أهدافها من وراء الإجراءات التي تتخذها والتي تتعلق بالقصة الإخبارية التي يقدمها الإعلامي في المرتبة الثانية، وذلك بواقع (١٢,٨ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، وفي المرتبة الثالثة جاء هدف الرقابة على السلطة التنفيذية، ونقد أدائها فيما يتعلق بالقصة الإخبارية التي يغطيها الإعلامي سواء قبل القصة الإخبارية، أو أثناءها أو بعدها، وذلك بواقع (١١,٥ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، ثم هدف تفسير القرارات والتشريعات الرسمية التي تتخذ من قبل الجهات المعنية بالقصة الإخبارية بنسبة (١٠,٣ بالمئة)، ثم هدف دعم مشروعية النظام السياسي وكفاءته في تناول المشكلات المجتمعية المختلفة بنسبة

(٧,٤ بالمئة)، ثم هدف تهيئة الرأي العام لما قد يواجهه المجتمع من أحداث (٦,٣ بالمئة)، ثم هدف تأكيد الشعور بالأمان لدى المواطن وإمكانية تجاوز الحدث إن كان مؤثراً في الجمهور (٤,٣ بالمئة)، ثم أهداف المساعدة في صنع القرارات السياسية من خلال نقل وجهة نظر الرأي العام والتعبير عن موقفي تجاه القضايا المختلفة بنسبة (٤,٦ بالمئة).

ويمكن القول باختلاف ترتيب هذه الأهداف وفقاً للمؤسسة الإعلامية التي ينتمي إليها القائم بالاتصال؛ حيث يشير محرز غالي (٢٠٠٧) على سبيل المثال إلى احتلال هدف مساندة النظام السياسي القائم، والدفاع عن شرعيته، وتبنّي الموقف الرسمي إزاء الأحداث والقضايا المحلية والخارجية، في مقدمة أهداف السياسة التحريرية لجريدة **الأهرام**، في حين تراجع هذا الهدف كثيراً، وبرز هدف أخر وهو دعم التجربة الحزبية والتطور الديمقراطي في مصر، ومراقبة الأداء الحكومي، وممارسة دور نقدي على هذا الأداء، بالنسبة إلى صحيفة **الوفد**، في حين أشار مبحوثو صحيفة **الأسبوع** إلى أن أهم أهدافهم هو «تلبية رغبات واحتياجات جمهور القراء» و«دعم التجربة الحزبية والتطور الديمقراطي في مصر»[٨]. ومن هنا يتضح وجود اتساق تام بين سياسة الوسيلة الإعلامية وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف. ولما تعددت وتنوعت انتماءات القائمين بالاتصال في دراستنا الحالية، كان من البديهي أن يجتمع هؤلاء على هدف تزويد الجمهور بالأخبار والمعلومات، بصرف النظر عن طرق وأساليب واتجاهات المضامين التي تحقق هذا الهدف.

٦ ـ مفهوم التغطية الإعلامية المسؤولة لدى القائم بالاتصال

التغطية الإعلامية المسؤولة تعني أن يدرك الإعلامي قيمة وأهمية دور الإعلام في المجتمع، وأن ما يقدمه من مضامين يؤثر بدرجة أو بأخرى ـ في آراء الجماهير واتجاهاتها وسلوكياتها، وأن الإعلام قد يكون أداة تسهم بفاعلية في تخلف المجتمع[٩]، ومن ناحية أخرى قد يؤدي إلى الحفاظ على قوة الدولة واستقلاليتها. كما أن ما يقدم في وسائل الإعلام المختلفة له علاقة وثيقة

---

(٨) محرز غالي، «اتجاهات النخب الصحفية المصرية: نحو مستقبل صناعة الصحافة في مصر خلال العقد القادم ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٤،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧).

(٩) Susan Pape and Susan Featherstone, *Newspaper Journalism: A Practical Introduction* (London: Sage Publication, 2005), p. 179.

بالمنظومة القيمية في المجتمع، فإما أن تحافظ هذه الوسائل على قيم المجتمع، وتُعلي من شأنها. وإما أن تسهم ـ من خلال المضامين المقدمة بها ـ في إشاعة القيم السلبية، ومن ثّم تدهور المجتمع وانحلاله، وحينما يدرك القائم بالاتصال ذلك فإنه يستشعر أهمية مسؤولياته تجاه المجتمع والأفراد والدولة، بل ويدرك أن عليه مسؤولية تجاه المهنة ذاتها في تطويرها، وتحسن مستوى أدائها والحفاظ على أخلاقياتها تحقيقاً للمصلحة العامة وللمجتمع وللدولة.

الجدول الرقم (٤ ـ ٦)
مفهوم التغطية الإعلامية المسؤولة لدى القائم بالاتصال

التغطية الإعلامية المسؤولة مفهوم	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ هي التغطية التي تقدم تفاصيل ومعلومات دقيقة عن الأزمة	١٥٤	٢٢
٢ ـ هي التغطية التي تتسم بالشمول والعمق لدى تناول أي حدث	١٢١	١٧,٢
٣ ـ هي التغطية التي تقدم بدائل ووجهات نظر مختلفة للجمهور بشأن الحدث	١١٦	١٦,٥
٤ ـ هي التغطية التي تزن مكاسب وخسائر الجمهور من الحدث	١١٠	١٥,٦
٥ ـ هي التغطية التي تراعي الدقة والوضوح فيما تقدمه من معلومات	١٠٨	١٥,٣
٦ ـ هي التغطية التي تقدم مصادر موثوق بها لتفسير الأحداث للجمهور	٧١	١٠,١
٧ ـ هي التغطية التي تقدم حلولاً جذرية وواضحة للأحداث	٢٣	٣,٣
الإجمالي	٧٠٣	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٦) إلى اعتقاد (٢٢ بالمئة) من القائمين بالاتصال في عيّنة الدراسة أن التغطية الإعلامية المسؤولة هي تلك التغطية التي تقدم تفاصيل ومعلومات دقيقة عن حاضر وماضي ومستقبل الحدث، في حين أشار (١٧,٢ بالمئة) إلى أنها تلك التغطية التي تتسم بالشمول والعمق لدى تناول أي حدث، وفي المرتبة الثالثة جاءت تلك التغطية التي تقدم بدائل ووجهات نظر مختلفة للجمهور بشأن الحدث، وذلك بواقع (١٦,٥ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، وذكر (١٥,٦ بالمئة) منهم أنها هي التغطية التي تزن مكاسب وخسائر الجمهور من الحدث ـ إن وجدت ـ وذكر (١٥,٣ بالمئة) منهم أنها هي التغطية التي تراعي الدقة والوضوح فيما تقدمه من معلومات. وذكر (١٠,١ بالمئة) منهم أنها هي التغطية التي تقدم مصادرَ موثوقاً بها لتفسير الأحداث للجمهور، وذكر (٣,٣ بالمئة) منهم أنها هي التغطية التي تقدم حلولاً جذرية وواضحة للأحداث (إن لزم الأمر).

٧ ـ الحد الذي تسعى وسائل الإعلام من خلاله إلى طمأنة الجمهور وزيادة ثقته بأحوال المجتمع من حوله

تبرز أهمية وسائل الإعلام في اعتبارها أحد أسباب النظام في المجتمع؛ حيت تستطيع أن تسهم بفاعلية في الحفاظ على الهيكل الاجتماعي القائم في المجتمع إذا ما اهتمت بالحفاظ على النسق القيمي لذلك المجتمع، ومن ناحية أخرى فإنها قد تسهم في إحداث خلل في الهيكل الاجتماعي إذا ما اتجهت إلى إثارة الناس وبلبلتهم، ورفع درجة إحساسهم بالقلق والخطر في مجتمعهم نتاجاً لما تعرضه ـ بشكل مبالغ فيه في كثير من الأحيان ـ من أشكال السلوك المنحرف الذي لا يتواءم مع نسق القيم المتعارف عليها في المجتمع[١٠]. الجدول الرقم (٤ ـ ٧) يعرض للمدى الذي تسعى من خلاله وسائل الإعلام إلى الحفاظ على تماسك أفراد المجتمع، ورفع درجة إحساسهم بالأمان والاستقرار في مجتمعهم كالتالي:

الجدول الرقم (٤ ـ ٧)

الحد الذي تسعى وسائل الإعلام من خلاله إلى طمأنة الجمهور وزيادة ثقته بأحوال المجتمع من حوله

مدى السعي إلى طمأنة الجمهور وزيادة ثقته	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ تسعى إلى تحقيق ذلك	١٠٤	٥٢
٢ ـ تسعى إلى تحقيق ذلك كثيراً	٤٥	٢٢,٥
٣ ـ تسعى إلى تحقيق ذلك إلى حدٍّ ما	٣٣	١٦,٥
٤ ـ لا تسعى إلى تحقيق ذلك	١١	٥,٥
٥ ـ لا تسعى إلى تحقيق ذلك على الإطلاق	٧	٣,٥
الإجمالي	٢٠٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٧) إلى اعتقاد (٥٢ بالمئة) من القائمين بالاتصال أن وسائل الإعلام تسعى إلى طمأنة الجمهور وزيادة ثقته بأحوال المجتمع من حوله، بينما يعتقد (٢٢,٥ بالمئة) منهم أنها تسعى إلى تحقيق ذلك كثيراً، وفي المرتبة الثالثة اعتقد (١٦,٥ بالمئة) منهم أنها تسعى إلى

(١٠) ملفين ل. ديفلير وساند رابول روكيتش، **نظريات وسائل الإعلام**، ترجمة كمال عبد الرؤوف، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ص ٦٧.

تحقيق ذلك إلى حدٍّ ما، وأخيراً اعتقد (٥,٥ بالمئة) منهم أنها لا تسعى إلى تحقيق ذلك، بينما يعتقد (٣,٥ بالمئة) منهم أنها لا تسعى إلى تحقيق ذلك على الإطلاق.

٨ ـ الضغوط التي قد تمنع القائم بالاتصال من تقديم قصة إخبارية بعينها

كان حجم الديمقراطية المطبقة ـ دوماً ـ في كل فترة من الفترات التي يمر بها المجتمع، مؤثراً في حجم الحرية المتاحة للإعلام والإعلاميين، فهي إما أن تشكّل عائقاً، وإما أن تمثل دعامة لحرية الوسائل الإعلامية في كل فترة من هذه الفترات.

وحتى يمكننا أن نصف إعلاماً ما بأنه إعلام حر، وبالتالي قادر على أن يؤدي دوره في تدعيم المناخ الديمقراطي في المجتمع، لا بد من التأكد من وجود أضلاع ثلاثة لا تكتمل حرية الصحافة إلا بتمامها: الضلع **الأول** يتصل بحرية إصدار الصحف وإطلاق القنوات التلفزيونية، **والثاني** بحرية التعبير، والضلع **الثالث** بحرية استقاء الأنباء ونشرها. وغياب أي عنصر من هذه العناصر يفقد وسائل الإعلام حريتها ويؤثر سلباً في سير العملية الديمقراطية في المجتمع[(١١)]. وتشير إيناس أبو يوسف تعقيباً على ما سبق، مثلاً، إلى أن الممارسات الصحفية التي تتم في الصحف المصرية، فيما يتعلق بمشاركة الصحفيين في اتخاذ القرار في المادة الصحفية المقدمة، لا توفر حرية فعلية كافية للصحفيين، وأن بعض الصحف لديها حساسية في تناول بعض القضايا وتضييق في معالجات هذه القضايا، بحيث لا يتمكن الصحفيون من مناقشتها ونشرها في صحفهم التي يعملون فيها، حتى إنهم أصبحوا رقباء على أنفسهم، ويعرفون المحظورات ويتجنّبونها[(١٢)]. الجدول الرقم (٤ ـ ٨) يلقي الضوء على أهم هذه الضغوط المفروضة على إعلاميينا:

---

(١١) كامل زهيري، «حرية الصحافة بين النظرية والتطبيق،» **مجلة فكر للدراسات والبحوث**، السنة ٢، العدد ٧ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥)، ص ١٢٥.

(١٢) إيناس أبو يوسف، «العوامل المؤثرة على معالجة القضايا العربية في الصحافة المصرية: دراسة ميدانية على القائمين بالاتصال في الشؤون العربية،» **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، العدد ٣ (٢٠٠٠)، ص ١٠٧.

الجدول الرقم (٤ ـ ٨)
الضغوط التي قد تجعل القائم بالاتصال يتراجع تماماً عن تقديم قصة إخبارية بعينها

الضغوط	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ ضغوط مهنية	١٥٨	٦٧,٥
٢ ـ ضغوط سياسية	٤٩	٢١
٣ ـ ضغوط إدارية	٢٤	١٠,٢
٤ ـ ضغوط اجتماعية	٣	١,٣
الإجمالي	٢٣٤	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٨) إلى أن (٦٧,٥ بالمئة) من القائمين بالاتصال يتراجع تماماً عن تقديم قصة إخبارية بعينها عند تعرضهم لضغوط مهنية، بينما يتراجع (٢١ بالمئة) منهم عند تعرضهم لضغوط سياسية، ويتراجع (١٠,٢ بالمئة) منهم لتعرضهم لضغوط إدارية، ويتراجع (١,٣ بالمئة) منهم عند تعرضهم لضغوط اجتماعية. وتختلف نتائج الدراسة الحالية مع ما توصل إليه كلٌّ من سعيد السيد (١٩٨٩)، عندما أشار إلى أن الضغوط الإدارية والبيروقراطية هي أهم ما يؤثر في عمل القائمين بالاتصال مقارنة بالضغوط المهنية[١٣]، وبالمثل أشارت ألفت حسن (١٩٩١) إلى أن زيادة الضغوط التي تمارسها السلطة، والمؤسسة الإعلامية أثناء تقديم الموضوعات المختلفة هي من أهم الضغوط التي يتعرض لها القائم بالاتصال[١٤]. أما سيد بخيت (١٩٩٦) فقد توصل إلى أن ضغوط سياسة التحرير والموارد المادية، ونقص الإمكانات هي أحد أهم العوامل التي تؤثر في بيئة العمل الصحفي لدى القائم بالاتصال في الصحف المصرية[١٥]. في حين تتفق نتيجة الدراسة مع ما توصلت إليه ميرفت الطرابيشي (٢٠٠١)؛ حيث توصلت إلى أن الضغوط المهنية والإدارية هي أحد أهم العوائق التي تواجه عمل القائمات بالاتصال في الصحف المصرية، إذ إنهن في إطار الالتزام بسياسة التحرير، وتقاليد الصحيفة/ ومراعاة تعليمات رؤسائهن في العمل، يقمن بنشر

---

(١٣) سعيد السيد، «الضغوط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال،» **المجلة العلمية لكلية الإعلام** (جامعة القاهرة)، العدد ١ (تموز/ يوليو ١٩٨٩)، ص ٤ ـ ٢٤.

(١٤) آغا، «القائمون بالاتصال وقضايا التنمية: دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال في المجتمع المصري،» ص ٥٠.

(١٥) بخيت، **العمل الصحفي في مصر: دراسة سوسيولوجية للصحفيين المصريين**، ص ٣٢ ـ ٣٣.

موضوعات معينة، ويتم إهمال موضوعات أخرى قد لا تتوافق مع هذه الأطر[١٦].

٩ ـ مدركات القائمين بالاتصال لمفهوم الأزمات، ومدى اختلاف القصص الإخبارية التي تتناول أزمة عن غيرها

الجدول الرقم (٤ ـ ٩)

كيفية اختلاف القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات عن أي قصص إخبارية أخرى يقدمها القائم بالاتصال

اختلاف القصص الإخبارية	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ كل مجالات الحياة تتضمن عنصر الخطر أو الأزمة	١٤٧	٤٦,١
٢ ـ من الصعب جداً تقديم تعريف محدد للأزمة أو أخبار الأزمات لأنه شيء محير	٦٦	٢٠,٧
٣ ـ لا بد أن تكون الأزمات ذات صلة باهتمامات الجمهور ومخاوفه الفعلية	٢٧	٨,٤
٤ ـ القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات غالباً ما تتضمن قصصاً مرعبة ومروعة	٢٠	٦,٣
٥ ـ القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات لا بد وأن تتضمن تهديداً لعدد كبير من الأفراد	٢٠	٦,٣
٦ ـ الأزمات غالباً ما تتضمن خطراً غير مرئي، ولكن آثاره سيئة على المدى الطويل	١٥	٤,٧
٧ ـ القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات غالباً ما تقدم معلومات بسيطة وصحيحة ودقيقة عن الأزمة	١٣	٤,١
٨ ـ القصص الإخبارية الخاصة بالأزمات غالباً ما تكون ذات آثار مدمرة على المدى الطويل	١١	٣,٤
الإجمالي	**٣١٩**	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٩)، والخاص باختبار مفهوم الأزمة لدى القائمين بالاتصال، وما يستتبعه تقديمها من محددات، وإدراكهم لكيفية اختلاف القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات عن أي قصص إخبارية أخرى يقدمونها، تشير إلى أن (٤٦,١ بالمئة) منهم يعتقدون أن كل مجالات الحياة تتضمن عنصر الخطر أو الأزمة، بينما ذكر (٢٠,٧ بالمئة) أنه من الصعب جداً تقديم تعريف

(١٦) ميرفت الطرابيشي، «الضغوط والعوامل المؤثرة في انتقاء الأخبار ونشرها لدى القائمين بالاتصال في الصحف المصرية: دراسة ميدانية،» **مجلة البحوث والدراسات العربية** (معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة)، العدد ٢٦ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)، ص ٥٧٥.

محدد للأزمة أو أخبار الأزمات لأنه شيء محيّر جداً، وذكر(٨,٤ بالمئة) منهم أن القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات لا بد أن تكون ذات صلة باهتمامات الجمهور ومخاوفه الفعلية، بينما من ذكروا أن القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات غالباً ما تتضمن قصصاً مرعبة ومروعة بلغت نسبتهم (٦,٣ بالمئة)، وهي النسبة نفسها التي أوردت أن القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات لا بدّ وأن تتضمن تهديداً لعدد كبير من الأفراد، في حين ذكر (٤,٧ بالمئة) من القائمين بالاتصال أن القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات غالباً ما تتضمن خطراً غير مرئي، ولكن آثاره مرعبة ومثيرة على المدى الطويل (جنون البقر، إنفلونزا الطيور، الإشعاع الذري. . .)، في حين أورد (٤,١ بالمئة) أن القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات غالباً ما تقدم معلومات بسيطة وصحيحة ودقيقة عن الأزمة، وأخيراً أشار (٣,٤ بالمئة) إلى أن القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات غالباً ما تكون آثارها قاتلة أو مدمرة وتؤثر في المدى الطويل.

١٠ ـ أنواع رد الفعل التي يسعى ـ غالباً ـ القائم بالاتصال إلى الحصول عليها من خلال جمهوره

الجدول الرقم (٤ ـ ١٠)

نوعية ردود الأفعال المنتظرة من الجمهور

أنواع ردود الفعل	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ التواصل عبر البريد الإلكتروني مع البرنامج أو معك شخصياً	٥٥	٣٥,٥
٢ ـ التواصل تليفونياً حول الحدث المعروض أو المقدم	٥١	٣٣
٣ ـ التحرك بالفعل من خلال خطوات عملية للتعامل مع الأزمة أو حلها (القيام بمظاهرات، اعتصامات، إضرابات، تهدئة مؤقتة للموقف	٢٥	١٦,١
٤ ـ الاقتناع بأن القناة هي الأولى عربياً في مجال الأخبار	٢٤	١٥,٤
الإجمالي	١٥٥	١٠٠

تُظهر بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ١٠) أنه فيما يتعلق بنوعية ردود الأفعال المنتظرة من الجمهور وفقاً لرؤية القائمين بالاتصال في عينة الدراسة، تشير نتائج الدراسة إلى أن التواصل عبر البريد الالكتروني مع البرنامج أو مع القائم بالاتصال شخصياً حول الحدث المعروض أو المقدم حظي بنسبة (٣٥,٥ بالمئة)، ثم التواصل تليفونياً حول الحدث المعروض أو المقدم بنسبة (٣٣ بالمئة)، وفي المرتبة الثالثة جاء التحرك بالفعل من خلال خطوات عملية للتعامل مع الأزمة أو حلها (القيام

بمظاهرات، اعتصامات، إضرابات، تهدئة مؤقتة للموقف، الانضمام في جماعات مؤيدة أو معارضة للأحداث) بنسبة (١٦,١ بالمئة)، وأخيراً جاء الاقتناع بأن القناة هي الأولى عربياً في مجال الأخبار، في المرتبة الرابعة بنسبة (١٥,٤ بالمئة).

١١ ـ الكيفية التي يسعى من خلالها القائم بالاتصال إلى تحقيق رد فعل من خلال الجمهور

يتطلب سعي القائم بالاتصال إلى تحقيق رد فعل ما من خلال الجمهور أيّاً كان هذا الفعل، بالتأكيد، مجموعة من الممارسات أو الآليات التي يوظفها القائم بالاتصال في المضمون الذي يقدمه للحصول على استجابة فعلية من الجمهور. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الآليات قد تتسم بالعقلانية والموضوعية الشديدة والمعالجة الجادة للقصة الإخبارية، وهي من ناحية ثانية قد تعتمد على ممارسات تتنافى والحفاظ على الأنساق الثابتة والمتعارف عليها احتراماً لقواعد ومواثيق وأخلاقيات العمل الإعلامي، مثلما هو الحال في ممارسات الصحف الصفر، أو تلك الفضائيات التي تعتمد على إثارة الخلافات والضغائن، وسياسات التهويل والتضخيم من الأحداث. وهذه الممارسات قد تحقق بالفعل ردود أفعال شديدة القوة من خلال الجمهور، لكن شتان بين النتائج التي قد يصل إليها كلٌّ منهما. الجدول الرقم (٤ ـ ١١) يلقي الضوء على أهم الآليات التي يستخدمها القائم بالاتصال سعياً إلى الحصول على ردود أفعال من خلال جمهوره:

الجدول الرقم (٤ ـ ١١)

كيفية تحقيق رد فعل من خلال الجمهور

كيفية تحقيق ردود الفعل	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ أقدم الحقائق والمعلومات الصادمة التي تثير اهتمام وانتباه الجمهور ثم رد فعله	٣٩	٢٥,١
٢ ـ ألجأ ـ أحياناً ـ إلى المبالغة وتضخيم آثار الحدث أو الأزمة في أفراد المجتمع ككل	٣٨	٢٤,٦
٣ ـ أوضح خطر الأزمة أو الحدث على نماذج من أفراد المجتمع، وإمكانية امتداده إلى بقية أفراد المجتمع.	٢٨	١٨
٤ ـ أعرض لنماذج مشابهة ـ ربما في مجتمعات أخرى ـ قامت بالفعل بالتحرك تجاه الحدث أو الأزمة	١٧	١١
٥ ـ أقدم وجهات النظر المتعارضة والمتصارعة التي تسعى إلى استقطاب مؤيدين لها من الطرفين وتطالب الجمهور بإبداء وجهة نظره	١٥	٩,٦
٦ ـ أستخدم اللغة الانفعالية والحماسية عند تقديم الحدث لتحفيز الجمهور	١٨	١١,٧
الإجمالي	**١٥٥**	**١٠٠**

فيما يخص الكيفية التي يسعى من خلالها القائمون بالاتصال إلى تحقيق رد فعل من خلال الجمهور، تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ١١) إلى أن (٢٥,١ بالمئة) منهم يقدمون الحقائق والمعلومات الصادمة التي تثير اهتمام وانتباه الجمهور ثم رد فعله، في حين ذكر (٢٤,٦ بالمئة) منهم أنه يلجأ ـ أحياناً ـ إلى المبالغة وتضخيم آثار الحدث أو الأزمة في أفراد المجتمع ككل، ثم توضيح خطر الأزمة أو الحدث على نماذج من أفراد المجتمع، فضلاً عن توضيح إمكانية امتداده إلى بقية أفراد المجتمع من المشاهدين أو القراء بنسبة (١٨ بالمئة)، وفي المرتبة الرابعة جاء عرض النماذج المشابهة ـ ربما في مجتمعات أخرى ـ قامت بالفعل بالتحرك تجاه الحدث أو الأزمة بنسبة (١١ بالمئة)، وفي المرتبة الخامسة جاء تقديم وجهات النظر المتعارضة والمتصارعة التي تسعى إلى استقطاب مؤيدين لها من الطرفين، وتطالب الجمهور بإبداء وجهة نظره بنسبة (٩,٦ بالمئة)، وفي المرتبة السادسة والأخيرة جاء استخدام اللغة الانفعالية والحماسية عند تقديم الحدث لتحفيز الجمهور بنسبة (١١,٧ بالمئة).

١٢ ـ المسؤول عن تحديد أهمية وصلاحية القصة الخبرية التي تتناول أزمة للنشر أو الإذاعة

الجدول الرقم (٤ ـ ١٢)
المسؤول عن تحديد أهمية القصة الخبرية

المسؤول عن تحديد أهمية القصة الخبرية	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ رئيس الشبكة أو القناة أو رئيس تحرير الصحيفة	١٥٩	٥٣,٤
٢ ـ رئيس القسم أو الصفحة التي تذيع أو تنشر من خلالها قصتك الخبرية	٩٣	٣١,٢
٣ ـ محرر القصة الخبرية	١٩	٦,٤
٤ ـ منتج البرنامج ككل	١١	٣,٧
٥ ـ الحدث نفسه	٧	٢,٣
٦ ـ مذيع البرنامج	٥	١,٧
٧ ـ مخرج البرنامج	٤	١,٣
الإجمالي	٢٩٨	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ١٢) إلى أن المسؤول عن تحديد أهمية القصة الخبرية في أغلب المؤسسات التي يعمل فيها القائمون بالاتصال محل الدراسة، هو رئيس الشبكة أو القناة أو رئيس تحرير الصحيفة، وذلك حسب ما عبّر

ما نسبته (٥٣,٤ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، يتلوه في الترتيب رئيس القسم أو الصفحة التي تذيع أو تنشر القصة الخبرية، وذلك بواقع رأي (٣١,٢ بالمئة)، وفي المرتبة الثالثة جاء محرر القصة الخبرية بنسبة (٦,٤ بالمئة)، في حين جاء مخرج البرنامج في الترتيب الرابع والأخير بنسبة (١,٣ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة.

وتتّفق نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه سهى فاضل (١٩٩٩)؛ حيث أشارت إلى أن هناك دوراً فعالاً لرئيس التحرير في صناعة وتوجيه السياسة التحريرية في كلٍّ من الصحيفتين، وأن السياسة التحريرية تعكس اختياراته وتصوراته لعوامل الجذب ونوع الخدمة الصحفية التي يرغب في أن يقدمها بما يقلل من فرص حرية الصحفيين في التعبير وفي نشر بعض الموضوعات أو عرضها بصورة أو بأخرى[١٧].

وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه هبة شاهين (٢٠٠٩)؛ حيث أشارت إلى تصدّر مُعدّي البرامج قائمة أصحاب القرار النهائي في اختيار الموضوعات والضيوف المشاركين بنسبة ٦١,٧ بالمئة وذلك بحكم طبيعة عملهم ومسؤوليتهم عن إعداد برامج الرأي المقدمة في القنوات التلفزيونية، ويشاركهم رؤساء التحرير بنسبة ٤٦,٧ بالمئة اختيار الموضوعات والضيوف خلال الاجتماع الأسبوعي التحريري الذي يتم خلاله بناء أجندة القضايا العامة الأسبوعية من خلال اختيار بعض القضايا وإغفال أخرى. ويشارك مقدمو البرامج بنسبة ٤٠ بالمئة حيث أشار بعض المبحوثين إلى رفض مقدّمي برامج الرأي في القنوات التلفزيونية أحياناً لقاء بعض الضيوف واشتراكهم في اختيار الموضوعات والضيوف المشاركين. وتنحصر مشاركة مالكي القنوات بنسبة ١١,٧ بالمئة من خلال برامج الرأي المقدمة في القنوات التلفزيونية الخاصة، بينما تنحصر مشاركة وزير الإعلام بنسبة ٥ بالمئة من خلال برامج الرأي المقدمة في القناة التلفزيونية الحكومية[١٨].

في حين تتفق نتائج الدراسة مع دراسة منال العارف (٢٠٠٨) التي توصلت نتائجها إلى بروز دور رئيس القناة في مقدمة القائمين بالاتصال أصحاب القرار

---

(١٧) سها فاضل، «دور الناشر في توجيه السياسة التحريرية بالصحف الخاصة: دراسة تطبيقية على صحيفتي «النبأ» و«الأسبوع»،» **مجلة كلية الآداب** (جامعة الزقازيق)، العدد ٢٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩)، ص ١٠٧ ـ ١٣٥.

(١٨) شاهين، «معايير بناء أجندة القضايا العامة المقدمة في برامج الرأي بالقنوات التليفزيونية الحكومية والخاصة: دراسة في القائم بالاتصال».

النهائي في اختيار الضيوف والموضوعات، يليه مقدّم البرنامج، ثم الرئيس المباشر[19].

١٣ ـ ما يحدث إذا اختلفت وجهة النظر بين القائم بالاتصال وأيّ من رؤسائه في العمل مثلاً بشأن القصة الإخبارية التي تتناول فيها أزمة أو خطر

الجدول الرقم (٤ ـ ١٣)

ما يحدث إذا اختلفت وجهه النظر بين القائم بالاتصال وأيٍّ من رؤسائه في العمل

حالات الاختلاف	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ أحاول تقديمها من زاوية أو وجهة نظر أخرى	٩٤	٣٩,١
٢ ـ أحاول إعادة صياغة القصة الإخبارية مرة أخرى	٦١	٢٥,٤
٣ ـ أدافع عن وجهه نظري من خلال الاستعانة بالأدلة والحقائق	٣١	١٣
٤ ـ أحاول تغيير بعض العبارات أو الجمل لتتفق وسياسة الوسيلة الإعلامية	٢٣	٩,٥
٥ ـ أتفهم طبيعة واتجاه الوسيلة التي أعمل فيها من البداية، ولا أحاول التعامل مع القصص الإخبارية التي تخالف ذلك	٢٠	٨,٣
٦ ـ أوفر لرئيسي في العمل الضيوف الذين سيقدمون وجهة نظره ووجهة نظري	٦	٢,٥
٧ ـ أصدق على وجهة نظر رئيسي في العمل وأعمل بها	٥	٢,٢
الإجمالي	**٢٤٠**	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ١٣) إلى أنه في ما يتعلق بما يحدث إذا اختلفت وجهة النظر بين القائم بالاتصال وأيٍّ من رؤسائه في العمل مثلاً بشأن القصة الإخبارية التي يتناول فيها أزمة أو خطر، يحاول (٣٩,١ بالمئة) منهم تقديمها من زاوية أو وجهة نظر أخرى، بينما قال (٢٥,٤ بالمئة) إنهم يحاولون إعادة صياغة القصة الإخبارية مرة أخرى. أما من يدافعون عن وجهة نظرهم من خلال الاستعانة بالأدلة والحقائق فكانت نسبتهم (١٣ بالمئة)، وعلى النقيض، لم تبلغ نسبة من يصدقون على وجهة نظر رئيسه في العمل ويعمل بها، (٢,٢ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة!

وتشير نتائج الدراسة التي أجريت على مستوى صحفيي الصحف القومية والحزبية والخاصة إلى اتفاق كلٍّ من الصحف القومية والخاصة على وجود

(١٩) منال العارف أحمد، «العوامل المؤثرة على القائم بالاتصال في الإذاعة المصرية وانعكاسها على أدائه المهني: دراسة ميدانية،» (دراسة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم الإعلام، جامعة المنيا، ٢٠٠٨).

خطوط حمر لدى تغطية بعض القصص الإخبارية، وأهمها تلك الموضوعات التي تتعلق بالجيش المصري والتسليح. ولقد أشار الصحفيون إلى ذلك بنسبة (١٠٠ بالمئة)، وفسّروا ذلك بارتباطه بالأمن القومي المصري. أما على مستوى الصحف الخاصة، فأشار (٨٨ بالمئة) من صحفيي الصحف الخاصة في عيّنة الدراسة إلى أن الصحيفة تمنع نشر الموضوعات المتعلقة بقضايا التسليح والجيش ومهامه باعتبارها أكثر الموضوعات التي لا يجوز النشر فيها، وبالنسبة إلى الصحف الحزبية، فلقد أشار صحفيوها بنسبة (١٠٠ بالمئة) إلى أن المشكلات الخاصة بالحزب والمشكلات والانتقادات الخاصة برئيس الحزب هي أولى الموضوعات التي تمثل خطوطاً حمراً، ولا تقبل الصحف نشرها.

١٤ ـ تأثير التفضيلات الشخصية واهتمامات القائم بالاتصال في اختيار أحداث مهمة أو أزمات لتغطيتها

إن القائم بالاتصال يؤثر في تشكيل أجندة اهتمامات وسائل الإعلام، ثم الجمهور من بعد، من خلال ما يقدمه من مضامين مختلفة في وسيلته؛ فالقائم بالاتصال هو المسؤول عن البحث عن المعلومة والتأكد من صحتها ومتابعة الأحداث الجارية واختيار ما يمكن نشره منها وتوقيت النشر. وإن كان هذا الدور يتأثر بمناخ عام يحيط بالقائم بالاتصال، وعوامل داخلية مؤسسية، وعوامل خارجية، إلا أنه ـ في النهاية ـ وفقاً لشخصية كل إعلامي وقدراته، يبقى المضمون الإعلامي دليلاً على مدى قدرة القائم بالاتصال وإسهامه في تحقيق حرية الوسيلة الإعلامية، والتأثير في الجمهور، إما سلباً أو إيجاباً. الجدول الرقم (٤ ـ ١٤) يلقي الضوء على تأثير تفضيلات القائم بالاتصال الشخصية في ما يقدمه من أحداث، خاصة تلك ذات الصلة بالأزمات كالتالي:

الجدول الرقم (٤ ـ ١٤)

مدى تأثير التفضيلات الشخصية للقائم بالاتصال

مدى تأثير التفضيلات الشخصية	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ تؤثر إلى حد ما	١١٦	٥٨,٠
٢ ـ لا تؤثر	٤٢	٢١,٠
٣ ـ لا تؤثر على الإطلاق	٣١	١٥,٥
٤ ـ تؤثر إلى حد كبير	١١	٥,٥
الإجمالي	٢٠٠	١٠٠

في ما يخص تأثير التفضيلات الشخصية واهتمامات القائم بالاتصال في اختيار أحداث مهمة أو أزمات لتقديمها أو تغطيتها، تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ١٤) إلى أن أكثر من نصف القائمين بالاتصال (٥٨ بالمئة) يعتقدون أن تفضيلاتهم الشخصية تؤثر إلى حد ما، بينما يعتقد (٢١ بالمئة) أنها لا تؤثر، ويشير (١٥,٥ بالمئة) أن تصوراتهم لا تؤثر على الإطلاق، وأخيراً يشير (٥,٥ بالمئة) أن تصوراتهم ورؤاهم تؤثر إلى حدٍّ كبير.

وبمقارنة ما سبق من نتائج بما توصلت إليه دراسة نشوى عقل (٢٠٠٢) حول خصائص الخدمة الإخبارية المقدمة في قناة «النيل» الإخبارية المتخصصة، يلاحظ أنها تشير إلى تباعد توجهات القناة السياسية عن اهتمامات القائمين بالاتصال، بما يشير إلى محدودية دورهم في التأثير في مضمون النشرة[٢٠].

١٥ ـ مدى وجود اتجاهات أو ممارسات متعارف عليها بالفعل، يتبعها القائم بالاتصال عند تغطية القصص الإخبارية التي تتناول أزمات تتهدد المجتمع أو مجموعة من أفراده

تشير نتائج الدراسات السابقة التي أجريت على القائمين بالاتصال في الكثير من الأحيان، إلى اكتساب هؤلاء الأفراد نتيجة العمل لوقت طويل في مجال تحرير ونشر أو إذاعة القصص الإخبارية، خبرة إيجاد الخطوط المتوازية أو نقاط التلاقي بين القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات ببعضها البعض، ومن ثّم فهم يستخلصون الدروس المستفادة أو بالأحرى نقاط القوة التي ينبغي التركيز عليها في أي قصة جديدة بناء على أمثلة الماضي التي يسترجعونها. ومن هنا توضع أحداث كل قصة إخبارية جديدة في الإطار العام الخاص بقصة أو قصص أخرى ماضية. وتضيف هذه الدراسات أن هذه الاعتبارات تعتبر ذات أهمية كبيرة للعاملين في مجال الإعلام لما توفره من إمكانيات إيجاد نقاط التشابه والاختلاف بسرعة بين القصص الإخبارية المختلفة، مما يوفر الوقت والجهد، كما أنها تقدم نماذج شبه ثابتة يمكن الاعتماد عليها لدى تقديم تلك القصص التي لا تجد الوقت الكافي للتركيز على نقاط تميزها[٢١]. ويسعى

---

(٢٠) نشوى سليمان محمد عقل، «تقييم نشرات الأخبار في قناة النيل الإخبارية المتخصصة،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢).

(٢١) Glynis Breakwell, «The Impact of Social Amplification of Risk on Risk Communication,» Health and Safety Executive, Contract Research Report (2001).

التساؤل التالي بتفريعاته إلى التعرف على مدى تطبيق هذه الآلية في وسائل الإعلام المصرية، وحجم أهميتها لدى القائمين بالاتصال في مصر كالتالي:

الجدول الرقم (٤ ـ ١٥)
مدى وجود ممارسات متعارف عليها لتغطية الأزمات

مدى وجود ممارسات متعارف عليها	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ لا	١٠٣	٥١,٥
٢ ـ نعم	٩٧	٤٨,٥
الإجمالي	٢٠٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ١٥) إلى أنه في ما يتعلق مدى وجود اتجاهات أو ممارسات متعارف عليها بالفعل التي يتبعها القائم بالاتصال عند تغطية القصص الإخبارية التي تتناول أزمات أو مخاطر تتهدد المجتمع أو مجموعة من أفراده، إلى أن (٥١,٥ بالمئة) من القائمين بالاتصال يرون أنه لا توجد ممارسات متعارف عليها لدى تقديم تغطية إخبارية للأزمات، بينما يرى (٤٨,٥ بالمئة) أن هذه الممارسات موجودة بالفعل.

١٦ ـ القيود أو المعوقات التي تحول دون استخدام كل المعالجات الممكنة للقصة الإخبارية التي تتناول أزمة

الجدول الرقم (٤ ـ ١٦)
القيود أو المعوقات التي تحول دون استخدام القائم بالاتصال لكل زوايا المعالجة الإخبارية

المعوقات التي تحول دون استخدام القائم بالاتصال لكل زوايا المعالجة الإخبارية	التكرار	بالمئة
١ ـ السياسة التحريرية التي تتبناها المحطة أو الصحيفة التي أعمل فيها تجعلني ألتزم بخط معين	٨١	٢٣,٦
٢ ـ هناك تأثير من قبل رؤسائي في بعض الأحيان	٧٣	٢١,٣
٣ ـ عدم القدرة على الربط بين الأجزاء أو الجوانب المختلفة للأزمة أو الخطر لعدم تخصصي	٦٩	٢٠,١
٤ ـ عدم الخبرة الكافية ـ أحياناً ـ في مجال الحدث أو الأزمة	٦٧	١٩,٦
٥ ـ تؤثر المصادر الإخبارية من خبراء ومسؤولين في الزاوية التي تعالج بها الأزمة	١٩	٥,٥
٦ ـ أتخوف ـ أحياناً ـ من القوانين والعقوبات التي يتعرض لها الإعلاميون	١٧	٤,٩
٧ ـ هناك تأثير من قبل جماعات ضغط وأصحاب المصالح في الأزمة أو الخطر	١٧	٤,٩
الإجمالي	٣٤٣	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ١٦) إلى أن أبرز القيود أو المعوقات التي تحول دون استخدام القائم بالاتصال لكل زوايا المعالجة الإخبارية هي: السياسة التحريرية التي تتبناها المحطة أو الصحيفة التي يعمل فيها، والتي يجعله يلتزم بخط معين عند معالجة القصة الإخبارية المرتبطة بخطر أو أزمة بنسبة (٢٣,٦ بالمئة)، في حين أشار (٢١,٣ بالمئة) إلى أن هناك تأثيراً من قِبَلِ رؤسائه في بعض الأحيان، وفي المرتبة الثالثة عبّر (٢٠,١ بالمئة) عن عدم قدرتهم على الربط بين الأجزاء أو الجوانب المختلفة للأزمة أو الخطر لعدم تخصصهم في موضوع الأزمة، ثم جاء معوق عدم الخبرة الكافية ـ أحياناً ـ في مجال الحدث أو الأزمة بنسبة (١٩,٦ بالمئة).

وتتّفق هذه النتائج إلى حدٍّ ما مع ما عبر عنه صلاح الدين حافظ بقوله «إن هامش حرية الرأي والتعبير في الصحف القومية أصبح يرتبط بعقلية ومزاج رئيس التحرير المسؤول، ومدى تسامحه أو تشدده مع الآراء الموافقة أو المخالفة[٢٢]، وهو ما يؤكد ما ذهب إليه البعض[٢٣] من أن الصحفي فاقد حريته في التعبير عن رأيه أمام رئيس التحرير، وإصراره على رأيه يعني تعرّضه للفصل أو التنقل.

وتتّفق نتائج الدراسة كذلك مع ما توصلت إليه دراسة نرمين الأزرق (٢٠٠٨)؛ حيث اتضح أن (٦٤ بالمئة) من الصحفيين وفقاً لعينة الدراسة يضطرون في بعض الأوقات إلى كتابة ما لا يتفق مع قناعتهم الذاتية، وأنهم يضطرون إلى معالجة بعض الموضوعات ومناقشة القضايا المختلفة في إطار الرؤية التي يفرضها رئيس التحرير أو السلطة التي تتحكم في الصحيفة في المقام الأول[٢٤].

ويفسر ذلك بتسلط بعض رؤساء الأحزاب والجمود الفكري في الحزب

---

(٢٢) صلاح الدين حافظ، **حرية الصحافة في مصر: مداولات الملتقى الفكري الثالث** (القاهرة: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ١٩٩٨)، ص ٢٣٨.

(٢٣) راسم محمد جمال، **الاتصال والإعلام في الوطن العربي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٧٠.

(٢٤) الأزرق، «حرية الصحافة في مصر: دراسة العلاقة بين سياسات السلطة وممارسات الصحف المصرية في الفترة من عام ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥،» ص ٢٣٣.

الذي يصاحبه جمود فكري لدى بعض قيادات الصحيفة الحزبية، كما يرتبط بوجود الرقابة الذاتية وتخوف بعض قيادات الصحف القومية من التغيير في السياسة التحريرية، ومن التعبير بحرية أحياناً عن بعض الموضوعات والقضايا، وكذلك بتسلط المالك أحياناً في الصحف الخاصة والاعتداد بغاياته وبمصالحه في المقام الأول، وبالتالي فلا يوفر كل ذلك مجالاً للصحفي لكي يعبّر بحرية عن أفكاره ويكتب ما يتسق مع آرائه وتوجهاته الفكرية، في حين تختلف النتائج إلى حد ما مع ما توصلت إليه دراسة عمر حسين (٢٠٠٧)، التي استهدفت رصد تأثير حرية الصحافة في الممارسة المهنية للقائمين بالاتصال في الصحافة المصرية، وفيها برر المبحوثون إخفاق الصحافة المصرية في القيام بدورها المفترض في عملية التنمية السياسية نتاجاً للمبررات السياسية على المبررات الصحفية[٢٥].

واتضح من نتائج الدراسة أيضاً أن نسبة كبيرة من الصحفيين المبحوثين يشكون من عدم مشاركتهم في صنع القرارات المهنية داخل صحفهم[٢٦].

أما على مستوى المؤسسات الإعلامية الإذاعية والتلفزيونية، فتشير ماجدة مراد (٢٠٠٧) إلى بروز دور رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، ووسائل الإعلام، والسلطة التشريعية في مقدمة مراكز التأثير الأساسية لعملية صناعة الأخبار لدى القائمين بالاتصال في مركز الأخبار الإذاعية التابع للإدارة المركزية للأخبار المسموعة في قطاع الإذاعة[٢٧].

وفي ما يتعلق بعرض القائمين بالاتصال الموضوعات المقترحة على الرئيس المباشر (رئيس التحرير) قبل البدء في إعداد برامج الرأي، أشار (٩٣,٣ بالمئة) من القائمين بالاتصال إلى قيامهم بعرض الموضوعات المقترحة، وأسماء

---

(٢٥) عمر حسين جمعة علي، «تأثير حرية الصحافة في مصر على الممارسة المهنية: دراسة للمضمون والقائم بالاتصال خلال عامي ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧).

(٢٦) عواطف عبد الرحمن [وآخرون]، **القائم بالاتصال في الصحافة المصرية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ١٩٩٢).

(٢٧) ماجدة مراد، «العوامل المؤثرة على بناء القائم بالاتصال لأجندة الأخبار في الإذاعة المصرية،» **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد ٢٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧)، ص ٢٠١ ـ ٢٦٣.

الضيوف على رئيس التحرير قبل البدء في إعداد البرنامج سواء بصورة منتظمة أو غير منتظمة[٢٨].

وتتفق نتائج الدراسة هذه كذلك مع دراسة ديلانو (١٩٨٧) التي توصلت نتائجها إلى قيام (٥٤ بالمئة) من القائمين بالاتصال في القنوات التلفزيونية الحكومية بأخذ رأي رؤساء التحرير فيما يتعلق باختيار الأخبار، مقابل (٣٠,٨ بالمئة) من القائمين بالاتصال في القنوات التلفزيونية الخاصة، في حين يشرك (٢٤ بالمئة) من القائمين بالاتصال في القنوات التلفزيونية الحكومية زملاءهم في اختيار الأخبار، مقابل (٣٠,٨ بالمئة) من القائمين بالاتصال في القنوات التلفزيونية الخاصة، بينما يتخذ (٢١,٨ بالمئة) من القائمين بالاتصال في القنوات التلفزيونية الحكومية القرار بأنفسهم.

١٧ ـ مدى تعرض القائم بالاتصال لأي تأثير من قبل المؤسسة التي يعمل فيها بشأن الكيفية التي يتناول بها أزمة

الجدول الرقم (٤ ـ ١٧)
مدى تعرض القائم بالاتصال لأي تأثير من خلال مؤسسته

مدى التعرض للتأثير	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ لا	٨١	٤٠,٥
٢ ـ نعم، إلى حد ما	٥٩	٢٩,٥
٣ ـ لا، لم أتعرض لأي تأثير على الإطلاق	٥٠	٢٥
٤ ـ نعم، كثيراً	١٠	٥
الإجمالي	٢٠٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ١٧) إلى عدم تعرض أغلبية مفردات العيّنة من القائمين بالاتصال لأيه تأثيرات من قبل المؤسسة التي يعملون فيها بشأن كيفية تغطيتهم للأزمات؛ حيث بلغت نسبة تلك الفئة (٤٠,٥ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، في حين أشار (٢٩,٥ بالمئة) إلى أنهم يتعرضون لهذه الضغوط

(٢٨) شاهين، «معايير بناء أجندة القضايا العامة المقدمة في برامج الرأي بالقنوات التليفزيونية الحكومية والخاصة دراسة في القائم بالاتصال».

والتأثيرات إلى حد ما، وتبدو هذه النتيجة أقرب إلى الواقع، وأقرب من جهة أخرى إلى ما توصلت إليه دراسات عدة سابقة، وإن كانت أقل حدّة مما توصلت إليه بعض الدراسات المشابهة، التي أجريت لقياس الهدف السابق نفسه؛ حيث تشير نرمين الأزرق ـ على سبيل المثال ـ إلى أن (٧٥ بالمئة) من الصحفيين في دراستها قد أشاروا إلى أن صحفهم تمتنع أحياناً عن نشر بعض الأخبار والموضوعات المتعلقة ببعض المظاهرات التي تقوم بها الأحزاب أو الحركات الفكرية المعارضة لنظام الحكم، وكذلك بعض تقارير الهيئات أو الجماعات الدولية التي تنتقد نظام الحكم وسياسات السلطة الحاكمة في مصر. وفسر الصحفيون ذلك بكونه يتعارض مع سياسة بعض الصحف القومية التي تميل إلى تحسين صورة السلطة السياسية الحاكمة، أو على الأقل عرض إيجابيتها، بالإضافة إلى وجود نوع من الرقابة الذاتية التي يفرضها الصحفيون على أنفسهم[٢٩].

وبالمثل ـ وعلى مستوى برامج الأحداث الجارية ـ أشارت هبة شاهين إلى أن معظم القائمين بالاتصال (٦٣,٣ بالمئة) يدركون حدود الحرية المتاحة لاختيار الموضوعات والشخصيات المشاركة في برامج الرأي المقدمة في القنوات التلفزيونية التي يعملون فيها بوصفها حرية مقيدة بسياسة القناة التحريرية، فضلاً عن إدراك ما يزيد على ثلثي القائمين بالاتصال وجود رقابة على برامج الرأي المقدمة في القنوات التلفزيونية التي يعملون فيها، رغم انتماء معظمهم إلى قنوات تلفزيونية خاصة.

تباينت أنواع الرقابة على برامج الرأي وفقاً للقائمين بالاتصال ما بين الرقابة السابقة الذاتية بنسبة ٤١,٧ بالمئة، والرقابة السابقة المؤسسية بنسبة ٣٦,٧ بالمئة، والرقابة السابقة من خارج القناة بنسبة ٥ بالمئة. كما برزت الرقابة اللاحقة المؤسسية بنسبة ٢١,٧ بالمئة، والرقابة اللاحقة الذاتية بنسبة ١٨,٣ بالمئة، والرقابة اللاحقة من خارج القناة بنسبة ١٠ بالمئة، وبما يشير إلى ارتفاع إدراك المبحوثين لوجود رقابة ذاتية يقوم بها القائمون بالاتصال من فريق عمل برامج الرأي سواء قبل إعداد البرامج أو بعد الانتهاء من إعدادها، وكذلك الحال بالنسبة إلى الرقابة المؤسسية من داخل القناة، بينما يتضاءل إدراك

(٢٩) الأزرق، «حرية الصحافة في مصر: دراسة العلاقة بين سياسات السلطة وممارسات الصحف المصرية في الفترة من عام ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥».

القائمين بالاتصال للرقابة من خارج القناة. ويشير (٢٥ بالمئة) من العيّنة إلى أنهم لم يتعرضوا لهذه الضغوط أو التأثيرات على الإطلاق، وأخيراً أشار (٥ بالمئة) منهم إلى أنهم تعرضوا لها كثيراً[٣٠].

١٨ ـ أول رد فعل قد يفكر فيه القائم بالاتصال إذا تعرض لأي تأثير من قبل المؤسسة التي يعمل فيها

الجدول الرقم (٤ ـ ١٨)
أول رد فعل يفكر فيه القائم بالاتصال إذا تعرض للتأثير

أول رد فعل يفكر فيه القائم بالاتصال إذا تعرض للتأثير	التكرار	بالمئة
١ ـ أتناول موضوعاً أو قضية أخرى لا تثير الجدل أو الخلاف	٢٧	٤٠,٣
٢ ـ أتناول بُعْداً للقضية لا يتعارض وآراء وسياسات الوسيلة التي أعمل فيها	٢٦	٣٨,٩
٣ ـ ألغي القصة أو الأزمة التي أتناولها نهائياً	١١	١٦,٤
٤ ـ أفكر في ترك العمل نهائياً	٢	٢,٩
٥ ـ أقوم بنشر الموضوع على البلوج الخاص بي على الإنترنت	١	١,٥
الإجمالي	٦٧	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ١٨) إلى أن أول رد فعل يفكر فيه (٤٠,٣ بالمئة) من القائمين بالاتصال إذا ما تعرضوا للتأثير من قبل المؤسسة التي يعملون فيها عندما يتناولون أزمة ما، هو أن يتناولوا موضوعاً أو قضية أخرى لا تثير الجدل أو الخلاف، بينما يرى (٣٨,٩ بالمئة) أنهم قد يتناولون ـ في هذه الحالة ـ زاوية أو بُعداً للقضية لا يتعارض وآراء وسياسات الوسيلة التي يعملون فيها، في حين يلغي (١٦,٤ بالمئة) القصة أو الأزمة التي يتناولها نهائياً إذا ما تعارضت وسياسة الوسيلة التي يعمل فيها، أو تعرض لأي تأثير من هذه المؤسسة خلال العمل فيها، ويفكر (٢,٩ بالمئة) في ترك العمل نهائياً إذا ما حدث هذا التأثير، وأخيراً يقوم (١,٥ بالمئة) بنشر الموضوع على البلوج الخاص بهم على الإنترنت.

(٣٠) شاهين، المصدر نفسه.

١٩ ـ أسباب عدم نشر أو إذاعة بعض القصص الخبرية ذات الصلة بالأزمات

الجدول الرقم (٤ ـ ١٩)
أسباب عدم النشر أو الإذاعة

أسباب عدم النشر أو الإذاعة	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ تجاوز الموضوع للسياسة المحددة للصحيفة أو القناة	٨	٤
٢ ـ المواءمات السياسية	٥	٢,٥
٣ ـ أنها كانت أخباراً تمس رئيس حزب سابق وقت النشر	٢	١
٤ ـ لعدم إثارة الرأي العام ومخاوف الجمهور	٢	١
٥ ـ الرقابة التلفزيونية	٢	١
٦ ـ الاختلاف مع الرؤساء في أهمية وجاذبية الموضوع	٢	١

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ١٩) إلى أن أهم أسباب عدم النشر أو الإذاعة تجاوز الموضوع للسياسة المحددة للصحيفة أو القناة وذلك بنسبة (٤ بالمئة)، تليها المواءمات السياسية بنسبة (٢,٥ بالمئة)، في حين تساوت أربعة أسباب أخرى، تالية في الأهمية، في النسبة، منها عدم إثارة مخاوف الرأي العام، وأن تكون الأخبار ذات صلة برؤساء الأحزاب، والرقابة التلفزيونية، والاختلاف حول أهمية وجاذبية الموضوع مع رئيس التحرير، وقد حصلت كل منها على (١ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة.

٢٠ ـ مدى مراقبة أو متابعة القائم بالاتصال عن قرب أعمال منافسيه

أشارت الدراسات السابقة إلى اعتقاد القائمين بالاتصال في أهمية السبق الإعلامي، وإن أشاروا إلى أنه ـ وفي المقابل ـ ليس محبذاً أن يكون الوحيد الذي يقدم للقصة الإخبارية. ويضيف القائمون بالاتصال في تصورهم لآلية عمل وسائل الإعلام لدى تغطية أزمة ما، تشبيهاً لطيفاً؛ حيث يشيرون إلى أن الأمر أشبه بمقطورة، بمجرد أن تتحرك بعربة واحدة حتى تلحق العربات الأخرى بها، أي أنه بمجرد تقديم قصة إخبارية واحدة عن الحادثة تسارع وسائل الإعلام الأخرى إلى تغطيتها. الجدول الرقم (٤ ـ ٢٠) حاول التعرف على مدى اهتمام القائمين بالاتصال محل الدراسة بمتابعة أعمال الوسائل الأخرى المنافسة عن قرب كالتالي:

الجدول الرقم (٤ ـ ٢٠)
مدى مراقبة أو متابعة القائم بالاتصال عن قرب أعمال منافسيه

مدى متابعة أعمال المنافسين	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ أتابعها أحياناً	١٥٥	٧٧,٥
٢ ـ أتابعها باستمرار	٤١	٢٠,٥
٣ ـ لا أهتم بمتابعتها	٤	٢
الإجمالي	٢٠٠	١٠٠

في ما يخص مدى مراقبة أو متابعة القائم بالاتصال عن قرب لأعمال منافسيه، تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٢٠) إلى أن (٧٧,٥ بالمئة) من القائمين بالاتصال يتابعونها أحياناً، أو يتابعها باستمرار (٢٠,٥ بالمئة) منهم، وأخيراً لا يهتم (٢ بالمئة) منهم بمتابعتها.

٢١ ـ عندما تسبق إحدى المحطات أو الصحف الإذاعة أو النشر حول أزمة ما كيف يمكن للقائم بالاتصال أن يتابع نشر/ إذاعة الأزمة

الجدول الرقم (٤ ـ ٢١)
كيفية متابعة نشر الأزمة عند خسارة السبق

كيفية متابعة نشر/ إذاعة الأزمة عند خسارة السبق	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ أبحث عن زوايا أخرى للأزمة قد يسعى الجمهور إلى معرفتها	١١٨	٥٣,٦
٢ ـ أبحث عن الجوانب الغامضة في القصة المقدمة وأعيد توضيحها للجمهور	٧٧	٣٥
٣ ـ أستعين بمصادر إخبارية أخرى تقدم رؤية مختلفة للموقف	٢٥	١١,٤
الإجمالي	٢٢٠	١٠٠

في ما يتعلق بكيفية متابعة نشر/إذاعة الأزمة عند خسارة السبق، تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٢١) إلى أن (٥٣,٦ بالمئة) من القائمين بالاتصال يبحثون عن زوايا أخرى للأزمة قد يسعى الجمهور إلى معرفتها ولم تذكرها الوسيلة المنافسة، بينما يبحث (٣٥ بالمئة) منهم عن الجوانب الغامضة في القصة المقدمة ويعيدون توضيحها للجمهور، وأخيراً يقوم (١١,٤ بالمئة) منهم بالاستعانة بمصادر إخبارية أخرى تقدم رؤية مختلفة للموقف.

٢٢ ـ كيفية اختيار القائم بالاتصال لأطراف القضية التي يغطيها إذا كان لديه وقت/ مساحة صغيرة لتغطية الأزمة

الجدول الرقم (٤ ـ ٢٢)
كيفية اختيار أطراف الأزمة

كيفية اختيار أطراف الأزمة	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ أختارها على أساس أن تمثل كافة أطراف القضية	١٣٩	٢٦,٣
٢ ـ أختارها على أساس الخبرة في القضية بالأساس	١١٤	٢١,٦
٣ ـ أختارها على أساس شهرتها وحضورها الإعلامي الدائم	٦٣	١٢

عن كيفية اختيار أطراف الأزمة إذا ما تعذر توفير الوقت الكافي لجميع أطرافها، تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٢٢) إلى أن (٢٦,٣ بالمئة) من القائمين بالاتصال يختارونها على أساس أنها تمثل كافة أطراف القضية، بينما أشار (٢١,٦ بالمئة) إلى أنهم يختارونها على أساس الخبرة في القضية بالأساس. ويختار (١٢ بالمئة) منهم أطراف القضية على أساس شهرتها وحضورها الإعلامي الدائم.

٢٣ ـ أي الجماعات يعتقد القائم بالاتصال أنها تستحق منه اهتماماً أكبر

الجدول الرقم (٤ ـ ٢٣)
الجماعات التي تستحق بروزاً أكبر لدى تغطية الأزمة

الجماعات التي تستحق بروزاً أكبر لدى تغطية الأزمة	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ المتضررون من الأزمة	٣٧	٢٩,٤
٢ ـ المسؤولون عن تقديم الحلول لها	٣٤	٢٧
٣ ـ كل الأطراف ذات الصلة بالأزمة، بقدرٍ متساوٍ	٣٢	٢٥,٤
٤ ـ الخبراء في أسباب الأزمة وتوابعها	١٤	١١,١
٥ ـ المتسببون في الأزمة	٩	٧,١
الإجمالي	١٢٦	١٠٠

عن الجماعات التي تستحق بروزاً أكبر لدى تغطية الأزمة، تشير بيانات

الجدول الرقم (٤ ـ ٢٣) إلى اعتقاد (٢٩,٤ بالمئة) من القائمين بالاتصال أن المتضررين من الأزمة هم أكثر الجماعات التي تستحق بروزاً أكبر لدى تغطية الأزمة، بينما يرى (٢٧ بالمئة) منهم أن المسؤولين عن تقديم الحلول لها هم الأولى بالتغطية، ويرى (٢٥,٤ بالمئة) أن كل الأطراف ذات الصلة بالأزمة تستحق الظهور بقدرٍ متساوٍ، وأخيراً لا يرى أن أولوية الظهور هي للمتسببين في الأزمة سوى (٧,١ بالمئة) من القائمين بالاتصال.

٢٤ ـ أبرز الأزمات التي تمّت تغطيتها من قبل القائمين بالاتصال في عيّنة الدراسة

الجدول الرقم (٤ ـ ٢٤)

أبرز الأزمات التي قام القائمون بالاتصال بتناولها خلال فترة الدراسة

أنواع الأزمات التي قام القائمون بالاتصال بتناولها	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ الأزمات الاقتصادية	٤١	٣١,٧
٢ ـ الأزمات ذات الصلة بالأوضاع الأمنية وأزمات الجريمة	٣٢	٢٤,٨
٣ ـ الأزمات السلطوية	٢٥	١٩,٣
٤ ـ الأزمات التعليمية والثقافية	١٢	٩,٣
٥ ـ الأزمات الصحية	١٦	١٢,٤
٦ ـ الأزمات البيئية	٣	٢,٣

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٢٤) إلى أنه في ما يتعلق بأنواع الأزمات التي قام القائمون بالاتصال بتناولها، أشار (١٣,٩ بالمئة) من القائمين بالاتصال إلى أنهم تناولوا أزمات ذات طابع اجتماعي، بينما تناول (٩,٣ بالمئة) منهم أزمات تعليمية وثقافية، في حين تناول (٣١,٧ بالمئة) منهم أزمات ذات بُعد اقتصادي، ثم (١٩,٣ بالمئة) تناولوا أزمات ذات أبعاد سلطوية، في حين كانت نسبة من تناول أزمات ذات بُعد صحي (١٢,٤ بالمئة)، ثم تناول (٢,٣ بالمئة) أزمات ذات بُعد بيئي، وأخيراً أشار (٢٤,٨ بالمئة) منهم إلى أنهم عالجوا مجموعة من القصص الإخبارية ذات الصلة بالأوضاع الأمنية للبلاد، وأزمات الجريمة.

ثانياً: نتائج التحليل الكمّي الكيفي لمضمون وسائل الإعلام محل الدراسة

منذ بدء تاريخ الإعلام المصري، أي منذ نحو قرنين من الزمن، والحكومات المصرية تفرض رقابتها عليه، حتى صدر حتى الآن ١٨٦ قانوناً ينشئ أو يزيل قيوداً على الإعلام بمعدّل مادّة جديدة كل ١٣ شهراً[٣١]. وتمتلك الحكومة المصرية الحصّة الأكبر في الصحف اليومية الثلاث الأبرز **الأهرام** و**الجمهورية** و**الأخبار**، ويعيّن رئيس الجمهورية رؤساء التحرير في هذه الصحف من خلال المجلس الأعلى للصحافة الذي يرأسه الناطق باسم مجلس الشورى، أمّا موظفو هذه الصحف فيتم اختيارهم من بين أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم من خلال مجلس الشورى. وتتّبع الصحف الخطّ السياسي الحكومي، وتنتقد الحكومة ضمن حدود، وتتفادى بعض المحرّمات، وبالتالي لا تخضع للرقابة إلا فيما ندر.

وتملك الدولة، بالإضافة إلى دور النشر، «وكالة أنباء الشرق الأوسط» وهي وكالة الأنباء المصرية الوحيدة. ولا يزال النظام يعتمد على الإعلام المكتوب الموالي كأداة للتعبئة الشعبية ولدعم مشاريعه وبرامجه السياسية.

خلال العقد الماضي، ازداد عدد الصحف المستقلة والمعارضة، وهي رغم رقابة الدولة عليها إلا أنها تتمتع بحرية أكبر من ذي قبل. تقوم المطبوعات المعارضة، مثل صحيفة **العربي** الأسبوعية، ومجلة **روز اليوسف** الأسبوعية التي تملكها الدولة، بانتقاد الحكومة بشكل مستمر. وكذلك تخصّص المطبوعات المعارضة مساحات أكبر في صفحاتها لمواضيع الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان مما تكرّسه لها المطبوعات التي تملكها الدولة. غير أن الصحف والمجلات المعارضة لا تزال تعتمد على الدولة في عمليتي الطباعة والتوزيع؛ فأكثريتها إمكانياتها محدودة ومواردها المالية ضئيلة بسبب قلّة المواد الدعائية المنشورة فيها والأعداد المطبوعة. وتُحرَم مطبوعات المعارضة من مصادر المعلومات الحكومية ومن الحصول على المقابلات مع المسؤولين الرسميين، إضافة إلى ذلك، تفتقر هذه المطبوعات إلى المعايير الإخبارية الموضوعية، وهو ما يؤدي إلى تضاؤل مصداقيتها تجاه الرأي العام.

---

(٣١) صلاح الدين حافظ، **صدمة الديمقراطية** (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٣).

للأحزاب المصرية كافة حق إصدار مطبوعاتها الخاصة، غير أنّ (١٤) منها فقط تقوم بذلك. وحتى أمد غير بعيد، لم تنافس المطبوعات التي تملكها الحكومة سوى تلك التي تملكها الأحزاب التي كانت تحظى برقابة محدودة، غير أنها قد تخضع للضغوط الحكومية إذا تخطّت بعض الخطوط الحمر، مثال على ذلك حال صحيفة **الشعب** الأسبوعية التي أوقفت الحكومة إصدارها بدعوى نشرها اتهامات باطلة تشهّر بالحكومة، غير أن الصحيفة لا تزال تصدر على الإنترنت مستغلّة الحرّية المتاحة على الشبكة[٣٢].

نظام البث الإذاعي والتلفزيوني في مصر هو الآخر نظام احتكار مطلق تحت إشراف الحكومة المباشر. ونظام البث الإذاعي والتلفزيوني نظام مركزي يُعمل به منذ ثورة ١٩٥٢ تحت مظلة الاتحاد العام للإذاعة والتلفزيون في القاهرة؛ فالحكومة تستخدم الإعلام المرئي والمسموع كأداة سياسية قوية وفاعلة، لا سيّما وأن نسبة الأمّيين في مصر عالية ما يضمن نسبة مشاهدة عالية، ويعطي للكلمة المسموعة أهمية خاصة، ولأن الراديو والتلفزيون يتخطيان عقبة الأمّية فهما يستخدمان دوماً كسلاح في يد الحكومة لتوجيه الرأي العام وتعبئته[٣٣].

وكما هو الحال في الإذاعة والإعلام المكتوب، يعيّن وزير الإعلام موظفي التلفزيون، وتدعم الحكومة هذا القطاع. وتنظّم عمليات البثّ بشكل صارم يتواءم ومبادئ اتحاد الإذاعة والتلفزيون. وفي هذا القطاع كمٌّ كبير من الرقابة الذاتية على البرامج والأخبار، بالإضافة إلى الرقابة الحكومية، تماماً كما هو الحال مع الإعلام المكتوب والمسموع[٣٤].

وتؤكد المادة ٢١٠ من الدستور أن للصحفيين «حق الحصول على الأنباء والمعلومات طبقاً للأوضاع التي يحددها القانون. ولا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون». ووفقاً لقانون العقوبات الجديد الذي دخل حيّز التنفيذ في عهد مبارك، يحقّ للصحفي الحصول على معلومات غير سرّية وإحصاءات أو أخبار

---

(٣٢) حسين أمين، «وضع الإعلام في مصر،» ورقة قُدِّمَت إلى: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، <http://global.asc.upenn.edu/fileLibrary/word_documents/amin_print.doc>.

(٣٣) Doglas A. Boyd, *Broadcasting in the Arab World: A Survey of The Electronic Media in the Middle East* (Iowa: Iowa State University Press, 1999).

(٣٤) Hussein Amin, *Arab World Audio-Visual Media Censorship: An Encyclopedia*, edited by Derek Jones (Berlin: Fitzroy Dearborn Publishers, 1998).

ونشرها، ويُمنع فرض أي قيود قد تعيق تدفّق المعلومات[٣٥]. غير أن الواقع مختلف تماماً؛ إذ تمنع العراقيل البيروقراطية الوصول إلى المعلومات. ويعتمد أكثر الصحفيين على مصدر واحد لمعلوماتهم ألا وهو الحكومة. ويؤمّن مكتب الصحافة التابع لوزارة الإعلام المعلومات والتوجيهات المقترحة لرؤساء التحرير في الصحف والمطبوعات القومية بشكل دوري منتظم وحتى لرؤساء التحرير المعارضين في المطبوعات القومية الذين يحرص مكتب الصحافة على إعلامهم بأولويات الحكومة[٣٦].

ومن الصعب القول إن هناك رقابة تحريرية عادلة ومسؤولة لوسائل الإعلام لتباين اتجاهات الإعلام المكتوب من صحافة حكومية ومعارضة وخاصة ومستقلة، ولكن هناك رقابة تامة بالنسبة إلى الإعلام المسموع والمرئي الذي ما زال مملوكاً للدولة وتديره الحكومة، حتى ما ينتمي إلى القطاع الخاص منه.

أحد مآزق حرّية التعبير في مصر، منذ نهضة الإسلام السياسي، هو خوف الصحفيين من الحكومة والمتشددين الدينيين الذين يغتالون أولئك الذين يجرؤون على معارضتهم، مثل حادثة اغتيال الكاتب الصحفي فرج فودة في أوائل التسعينيات من القرن المنقضي، الأمر الذي جعل بعض الصحفيين يقولون إنهم يشعرون براحة أكبر عندما يراسلون الصحافة الأجنبية، إذ يستطيعون التعبير عن آرائهم بحرّية لأن المقال سينشر في الخارج وبلغة أجنبية. هذا الخوف المستشري من النظام السياسي يُفاقم الرقابة الذاتية، غير أن هناك عاملاً آخر يدخل في الحسبان، فالصحفيون لا يستغلون بالكامل هامش الحرّية الذي أتاحه التغيير الديمقراطي، هذه القاعدة المتأصّلة المتمثّلة في حماية الحكومة والرأي العام عبر كتمان المعلومات ساهمت في انعدام شبه تام في قدرة الصحفيين على الاستمرار في النقد السياسي أو التعبير عن آرائهم السياسية حتى ولو أرادوا ذلك[٣٧].

أما على مستوى المضامين الإعلامية بوجه عام، فيمكن القول إن ملكية الدولة لوسائل الإعلام والاتصال وخضوع المؤسسات الإعلامية للدولة يجعلان المضمون الإعلامي والثقافي مضموناً تابعاً، كما يجعل اهتمام الإعلاميين مركزاً

---

(٣٥) «Egypt: Study of Media Laws and Policies in the Middle East and Maghreb,» Internews (2003), <http://www.internews.org/arab_media_research/egypt.pdf>.

(٣٦) طارق سرور، **جرائم النشر والإعلام** (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤).

(٣٧) أمين، «وضع الإعلام في مصر».

على تلبية احتياجات السياسيين، وإن كان على حساب مصالح الأغلبية العظمى من المواطنين، الذين بحكم ما يقدمه الإعلاميون من قيم وأفكار أقل أهمية في إدراك حقوقهم، ويرضون بأقل القليل من أشكال الترفيه الهابط(٣٨).

وقد شهدت الألفية الثالثة نمواً متسارعاً في المعطيات المعرفية والتقنية، وخلق فضاءات جديدة للتعبير الحر، وبالتالي تغيرت أشكال تواصل الإنسان التقليدي، واكتسحت التكنولوجيا الحديثة عملية الإنتاج والتحرير والتقديم، وظهرت بذلك مفاهيم جديدة قلبت كل المعايير الإعلامية التقنية منها والعملية؛ إذ تعتبر الإنترنت أكثر هذه الوسائط إثارة للجدل، حيث واكب انتشارها مظاهر شديدة التغير عصفت بالمبادئ التقليدية للإعلام.

كل هذه العوامل جعلت الموجة الجديدة من الكتّاب والصحفيين والإعلاميين بوجه عام تحتضن تقنية المعلومات وتمارس مغامراتها في حرية لم يعهدها الإعلامي العربي، فكانت البداية بمواقع بسيطة شكّلت قوة دافعة للعديد من الإعلاميين للخروج من القوالب التقليدية للصحافة والإعلام، من خلال توفير خدمات معلوماتية اتصالية أفضل وأسهل استخداماً وأقل تكلفة بفضل خدمات شبكة الإنترنت، من بريد إلكتروني ونشر إلكتروني ومواقع بحث إلكترونية شكّلت ثورة في تاريخ الإعلام.

ولا يبقى لنا بعد هذا العرض البانورامي للمشهد الإعلامي المصري بكل تعقيداته ومعطياته، إلا البحث في انعكاسات هذا المشهد على طبيعة المُخرج الإعلامي له، خاصة وقد عرضنا في الجزء السابق من الدراسة لتأثيرات هذا المشهد في العاملين في مؤسساته ممثلين في القائمين بالاتصال بوسائل الإعلام المصرية المختلفة.

وقد اعتمدت الدراسة الحالية على توظيف أسلوب التحليل الكيفي في الشق الخاص بالتعرف على المراحل والخطوات التي اتبعتها المعالجة الإعلامية في كل من التلفزيون والصحف لدى معالجة الأزمات محل الدراسة، فضلاً عن رصد وتحليل مراحل تطور هذه المعالجة وفقاً لنموذج الدراسة، والتصورات المفترضة بشأن واقع مجتمع المخاطر، عبر الانفتاح على مجموعة من

---

(٣٨) بسيوني إبراهيم حمادة، «العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي،» **عالم الفكر**، السنة ٢٣، العددان ١ ـ ٢ (تموز/ يوليو ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤)، ص ٣٩.

التفسيرات والبدائل التي تتغير وفقاً للجوانب الاجتماعية والثقافية. . . الخاصة بكل مجتمع من المجتمعات، والتي يرتكز معظمها على المدخل التكاملي الشامل (Holistic Approach) الذي يعيد التعرف على العلاقات الارتباطية بين جوانب الحياة المختلفة في مجتمع من المجتمعات بدلاً من عزل الظاهرة محل الدراسة عن بيئتها والعوامل الأساسية التي أفرزتها(٣٩).

١ ـ التحليل الكمّي لمضامين وسائل الإعلام محل الدراسة

تعرض السطور التالية أهم ما تضمنته استمارة تحليل المضمون من فئات كالتالي:

أ ـ الفئات الخاصة بالشكل في التلفزيون

(١) القناة والبرنامج الذي عرض للأزمة أو القضية محل الدراسة

قد تشي القناة التي عرضت بها القضية أو الأزمة التي تواجه مجتمعاً من المجتمعات بالعديد من الأدلة والشواهد الراصدة لبعض المتغيرات كالفروق في كم الاهتمام بقضايا ومشكلات المجتمع بين الشبكات، أو القنوات المختلفة، وما يقف وراء ذلك من متغيرات أخرى كنمط ملكية القناة أو اتجاه المضامين فيها، أو سياستها التحريرية. . .، وقد يرصد ذلك من جهة أخرى معدلات متابعة هذه القنوات من قبل الجمهور طالما ركزت هذه القنوات على معالجة وتناول قضاياهم ومشكلاتهم.

وتعرض القنوات المختلفة للعديد من البرامج التي تحمل الطابع الإخباري، الذي يتبع ذلك الأسلوب الذي يرصد الأحداث الجارية التي يمر بها المجتمع في فترة من الفترات، ولما لاقت هذه النوعية من البرامج رواجاً جماهيرياً، اتبعت العديد من الشبكات والقنوات التلفزيونية أسلوب التحقيق والإخبار اليومي للقضايا والأحداث كوسيلة لجذب مزيد من الجمهور، فلم تكد تخلو قناة من القنوات من برنامج يومي واحد على الأقل من تلك النوعية؛ فتبث قناة «المحور» برنامج «٩٠ دقيقة»، الذي يتميز بتقاريره اليومية عن مشكلات المجتمع المصري، بينما تقدم قناة «دريم ٢» برنامج «العاشرة مساء»، وهو مجلة تلفزيونية يومية شاملة تناقش

---

(٣٩) Susanna Horning Periest, *Doing Media Research: An Introduction*, 2nd ed. (London: Sage Publications, 2010), p. 163.

الأحداث اليومية في المجتمع المصري، كما ظهرت برامج أخرى منها: برنامج «البيت بيتك» على «القناة الثانية الأرضية» و«الفضائية المصرية»، و«الحياة اليوم» على «قناة الحياة»، و«أهل بلدنا» على قناة «OTV» المصرية، وسبق هذه البرامج: برنامج «القاهرة اليوم» بشبكة «أوربيت» المشفرة[٤٠]، كما ظهر أخيراً برنامج «٤٨ ساعة» في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ويذاع يومي الخميس والجمعة.

الجدول الرقم (٤ ـ ٢٥) يرصد البرامج التي تعرضت للأزمات التي مر بها المجتمع المصري خلال فترة الدراسة وحاول التعرف على كم القضايا والأزمات التي عرضت لها وسائل الإعلام محل الدراسة عبر كل قناة من قنوات الدراسة ممثلة في برامجها، وعلى اختلاف أنماط ملكيتها وسياستها الإذاعية:

الجدول الرقم (٤ ـ ٢٥)
القناة والبرنامج الذي عرض للأزمة أو القضية محل الدراسة

القناة التي عرضت فيها الأزمة	التكرار	النسبة المئوية
قناة «المحور» (٩٠ دقيقة)	٥٥	٣٣,٣
قناة «دريم ٢» (العاشرة مساءً)	٤٠	٢٤
قناة «الأوربت» (القاهرة اليوم)	٣٦	٢١,٦
القناة «الفضائية المصرية» (البيت بيتك)	٣٥	٢١
الإجمالي	١٦٦	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٢٥) إلى تصدر قناة «المحور» ممثلة في برنامج «٩٠ دقيقة» قائمة القنوات التي تصدرت لمعالجة أكبر كم من الأزمات أو القضايا التي تعرض لها المجتمع المصري خلال فترة الدراسة؛ حيث تناولت القناة ٥٥ أزمة، ما بين تناول ومعالجات لقضايا جديدة، ومتابعات لقضايا أخرى ممتدة، وقد بلغت نسبة هذه القصص (٣٣,٣ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، في حين جاءت قناة «دريم ٢» ـ ممثلة في برنامجها (العاشرة مساءً) ـ في المرتبة الثانية بواقع ٤٠ قصة إخبارية، أي ما يعادل (٢٤ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، وفي المرتبة الثالثة جاءت قناة «الأوربت» مُمثلة في برنامجها

(٤٠) هيدي سامح، «استخدامات الجمهور المصري للقنوات الفضائية المصرية الخاصة وتأثيرها في أداء ومعدلات مشاهدة القنوات الحكومية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨)، ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

«القاهرة اليوم» في المرتبة الثالثة بواقع (٣٦) قصة إخبارية، أي ما يعادل (٢١,٦ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جاءت «القناة الفضائية المصرية» مُمثلة في برنامجها «البيت بيتك» بواقع (٣٥) قصة إخبارية، أي ما يعادل (٢١ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة.

وقد تنوعت أساليب تقديم برامج الأحداث الجارية ما بين مذيع واحد فقط مثلما هو الحال في بعض حلقات برنامج «القاهرة اليوم»، الذي ينفرد بتقديمه المذيع عمرو أديب، وقد يتشارك أكثر من مذيع في تقديم البرنامج مثلما هو الحال في برنامج «البيت بيتك»، الذي كان يتشارك فيه كل من الإعلامي محمود سعد والمذيع تامر أمين، والإعلامي خيري رمضان.

ويمكن القول إن اعتماد القنوات المختلفة على كل أسلوب من الأساليب السابقة يتوقف على عدة معايير، منها شهرة ومصداقية وجاذبية المذيع الذي يقدم البرنامج من جهة، فضلاً عن مراعاة جوانب الجاذبية والحرفية والتنويع من جهة ثانية، وهي الأهداف التي تسعى القنوات المختلفة إلى تحقيقها.

(٢) عناصر الإبراز المستخدمة لدى تقديم الأزمات محل الدراسة ببرامج الأحداث الجارية المذاعة في القنوات التلفزيونية محل الدراسة

على الرغم من الأهمية المتعاظمة للصحافة المكتوبة في مجال الإخبار والتثقيف السياسي والمجتمعي بشكل عام، حتى أنه يقال دوماً إن الصحافة هي وسيلة الصفوة المتعلمة والمثقفة بالمجتمع، إلا أن الميزة الأخطر التي يتمتع بها التلفزيون هي ما يتسم به من خصائص مرئية مبهرة، بحيث اعتبرت الصورة فيه هي العلامة الفارقة بينه وبين وسائل الاتصال التقليدية الأخرى.

ومن هنا غالباً ما تسعى القنوات التلفزيونية المختلفة إلى حسن استخدام واستغلال هذه الميزة عبر التوظيف الجيد للصور وعناصر الإبراز التي تجذب المشاهد من مانشيتات مكتوبة أو ملونة أو متحركة أو تقارير حية من مواقع الأحداث، أو مؤثرات مرئية كالخلفيات والتراكيب المختلفة. . . وهكذا، يبقى التوظيف الأمثل لهذه العناصر من أهم الفروق المميزة لمحطة تلفزيونية دون غيرها.

الجدول الرقم (٤ ـ ٢٦) يحاول إلقاء الضوء على أهم عناصر الإبراز التي تم توظيفها في برامج الأحداث الجارية محل الدراسة، لدى معالجة القصص الإخبارية التي تناولت الأزمات محل التحليل:

الجدول الرقم (٤ ـ ٢٦)
عناصر الإبراز المستخدمة لدى تقديم الأزمات محل الدراسة في التلفزيون

عناصر الإبراز المستخدمة	التكرار	النسبة المئوية
صورة حية	١١٠	٦٦,٢
عناوين مكتوبة	٢١	١٢,٦
مؤثرات مرئية (المزج، المسح الفني، التراكيب)	٢٧	١٦,٢
صورة ثابتة (موضوعية وشخصية)	٨	٤,٨
الإجمالي	١٦٦	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٢٦) إلى اعتماد برامج الأحداث الجارية محل الدراسة على عنصر الصورة الحية للحدث في المقام الأول بواقع (٦٦,٢ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، وتبدو هذه النتيجة منطقية إلى حد كبير إذا وضعنا في الاعتبار أن هذه النوعية من البرامج تقوم في الأساس على العرض اليومي لأحداث ومشكلات وقضايا المجتمع، ومن ثم كان من الضروري أن تنتقل كاميراتها إلى موقع الحدث في مسعى إلى إقناع أفراد الجمهور بقربها ومتابعتها لواقع أزماتهم ومشكلاتهم. وفي المرتبة الثانية جاء استخدام المؤثرات المرئية كالمزج، والمسح الفني والتراكيب وغيرها بواقع (١٦,٢ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، وفي المرتبة الثالثة جاء استخدام العناوين المكتوبة بواقع (١٢,٦ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جاء استخدام الصور الثابتة سواء الشخصية أو الموضوعية، وذلك بواقع (٤,٨ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة.

(٣) ترتيب الأزمة في البرنامج (مقدمة البرنامج/ منتصف البرنامج/ مؤخرة البرنامج)

ينطبق على الترتيب الذي تحتله القصة الإخبارية في فقرات البرنامج، ما ينطبق على فكرة الزمن المخصص لها فيه؛ حيث يعكس كلاهما مدى الأهمية التي تحظى بها القصة الإخبارية لدى صانعي الخبر. وسنسعى من الجدول الرقم (٤ - ٢٧) إلى التعرف على الموقع الذي احتلته القصص الإخبارية التي تناولت الأزمات التي مر بها المجتمع المصري في القنوات التلفزيونية محل الدراسة خلال فترة التحليل:

الجدول الرقم (٤ ـ ٢٧)
ترتيب الأزمة في البرنامج

ترتيب الأزمة في البرنامج	التكرار	النسبة المئوية
مقدمة البرنامج	١٢٤	٧٤,٦
منتصف البرنامج	٢٧	١٦,٢
مؤخرة البرنامج	١٥	٩
الإجمالي	١٦٦	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٢٧) إلى احتلال القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات «المقدمة» برامج الأحداث الجارية محل الدراسة، وذلك بواقع (٧٤,٦ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، واحتلت هذه القصص «منتصف البرنامج» فيما نسبته (١٦,٢ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، واحتل (٩ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة «مؤخرة البرنامج».

ب ـ فئات الشكل الخاصة بالصحف عيّنة الدراسة (قومية/ حزبية/ خاصة)

(١) تكرارات القصص الإخبارية المرتبطة بالأزمات في صحف الدراسة

عادة ما تطرأ الفروق بين كل من الصحف القومية، والحزبية، والخاصة على ذهن الباحث، لدى المقارنة بين الأنماط الصحفية الثلاثة (الحكومية/ الحزبية/ الخاصة) في معالجتها أو تناولها لقضية ما؛ خاصة مع الأخذ في الحسبان النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة في ما يتعلق مثلاً ببروز دور الحكومة المصرية ووزرائها في بناء أجندة الصحف المصرية القومية والحزبية[٤١]، فضلاً عن إشارات دراسات أخرى إلى بروز متغيّر الملكية بوصفه أحد العوامل التي تؤثر في أولويات عرض القضايا؛ حيث تولي صحيفة **الأهرام** مثلاً اهتماماً بالقضايا الرسمية وإبراز المواقف الحكومية، في حين تعبر الصحف الحزبية عن التوجه المضاد للحكومة وسياساتها، بينما تقدم الصحف المستقلة مادة أكثر جاذبية للجمهور باستخدامها لغة القاموس الشعبي، وتعرضها لقضايا المجتمع بشكل أكثر جرأة، مما جعلها

(٤١) جمال عبد العظيم، «بناء الأجندة الإخبارية في الصحف المصرية اليومية: دراسة تطبيقية في صحيفتي «الأهرام» و«الوفد»،» **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، السنة ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ـ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣)، ص١٢٧ ـ ١٦١.

تكتسب ـ فضلاً عن الجاذبية ـ درجة من المصداقية لدى الجمهور[٤٢].

الجدول الرقم (٤ ـ ٢٨) يسعى إلى إلقاء الضوء على كم التناول الإعلامي للأزمات التي مرّ بها المجتمع المصري في كلٍّ من صحيفة **الأهرام**، **والوفد**، **والمصري اليوم**، كالتالي:

الجدول الرقم (٤ ـ ٢٨)

توزيع تكرارات القصص الإخبارية المرتبطة بالأزمات في صحف الدراسة

الصحيفة	التكرار	النسبة المئوية
الأهرام	١٣٩	٢٢,٥
الوفد	١٤١	٢٢,٨
المصري اليوم	٣٣٦	٥٤,٥
الإجمالي	٦١٦	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٢٨) إلى معالجة صحيفة **المصري اليوم** للكم الأكبر من القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات التي مرّ بها المجتمع المصري خلال فترة الدراسة؛ حيث تناولت الصحيفة واقع (٥٤,٥ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، في حين تعرضت صحيفة **الوفد** لـ (٢٢,٨ بالمئة) من إجمالي القصص الإخبارية التي تناولت الأزمات خلال فترة الدراسة، وفي المرتبة الثالثة جاءت صحيفة **الأهرام**، بواقع (٢٢,٥ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، وبالتالي تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة من ابتعاد الصحف القومية إلى حد ما عن المعالجة المفصلة، وربما الموسعة للكثير من الأزمات في المجتمع باعتبارها صوت الدولة الرئيسي، والحال كذلك نسبياً بالنسبة إلى صحيفة **الوفد**، وإن اختلفت الأسباب وراء ذلك بين كليهما؛ ففي الوقت الذي تلتزم فيه الأولى بالخط الحكومي، تعاني الثانية ضعف سلطة ودور الأحزاب في مصر بشكل عام، وهكذا تتمتع الصحف الخاصة بأفضل امتيازات صحفية ممكنة ـ إن جاز التعبير ـ في الوقت الراهن بشكل يمكّنها من المعالجة الأكثر جدية.

وقد اختلفت الأشكال والقوالب الصحفية التي تستخدم لتغطية الموضوعات

(٤٢) محمد منصور هيبة، في: المؤتمر العلمي الخامس عشر لكلية الإعلام: الإعلام وقضايا الإصلاح في المجتمعات العربية: الواقع والتحديات، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠٠٩، ص ٦٢١ ـ ٦٩٤.

المختلفة، بدءاً من الخبر ومروراً بالتحقيق، والمقال والعمود. . . إلى آخر الأشكال الصحفية. ومن الملاحظ أن القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات غالباً ما تعتمد على توظيف أكثر من شكل من هذه الأشكال؛ فبينما تعتمد البداية على استخدام العناوين البارزة والخبر المجرد، غالباً ما تعتمد التغطية الممتدة على الأساليب الأكثر عمقاً والمتمثلة في عمود الرأي والتحقيق، أو المقال الصحفي، حتى إنها ـ من فرط التأثير في المجتمع ـ قد تمتد إلى الأشكال الساخرة كالكاريكتور.

(٢) تكرارات القصص الإخبارية المرتبطة بالأزمات في صحف الدراسة وفقاً لعناصر الإبراز المستخدمة فيها

في الوقت الذي تعتمد فيه برامج الأحداث الجارية (التلفزيون) على استخدام الأساليب الفنية المرتبطة بالصورة كالمؤثرات المرئية مثل المزج والتراكيب المختلفة، والصور الحية. . . إلى آخر عناصر المؤثرات المرئية في الأساس، تعتمد الصحف على مجموعة مغايرة من عناصر الإبراز، وإن اعتمد كل من التلفزيون والصحف على فكرة جذب العين وإبهارها.

وتستخدم الصحف المختلفة أسلوب العناوين العريضة والممتدة لجذب انتباه الجمهور للقضايا الحصرية أو المستجدة أو تلك الصادمة، كما قد تستخدم كل من الصور الموضوعية والشخصية لإضفاء مزيد من المصداقية والجاذبية للحدث، خاصة إن كانت صور موظفة بحرفية عالية ضمن النص الصحفي. . . إلخ، على هذه العناصر.

الجدول الرقم (٤ ـ ٢٩) يوضح أهم عناصر الإبراز التي استخدمتها الصحف محل الدراسة، لتغطية القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات خلال فترة التحليل:

الجدول الرقم (٤ ـ ٢٩)

توزيع تكرارات القصص الإخبارية المرتبطة بالأزمات في صحف الدراسة وفقاً لعناصر الإبراز المستخدمة فيها

عناصر الإبراز	التكرار	النسبة المئوية
عناوين (ممتد/ عمودي/ عريض)	٣٥٨	٥٨,١
صور فوتوغرافية موضوعية	١٤٩	٢٤,١
صور فوتوغرافية شخصية	١٠٩	١٧,٦
الإجمالي	٦١٦	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٢٩) إلى اعتماد الصحف محل الدراسة خلال فترة التحليل على العناوين البارزة (الممتدة والعريضة والعمودية)، وذلك بواقع (٥٨,١ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، ويتفق ذلك مع النسق الفكري للدراسة، الذي يفترض حصول القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات على اهتمام عناصر الإبراز بالوسيلة الإعلامية المقدم من خلالها، باعتبارها موضوعات ذات جاذبية جماهيرية عالية، وفي المرتبة الثانية جاء استخدام الصور الفوتوغرافية الموضوعية التي اعتمدت على إبراز صور التجمهرات والاحتجاجات، كما هو الحال لدى تغطية الاعتصامات والاحتجاجات التي وقعت خلال فترة الدراسة، أو صور آثار تفجيرات الحسين، أو صور المجتمعين من المنتمين إلى «حركة كفاية» أو «حركة ٦ أبريل». . . إلخ، وذلك بواقع (٢٤,١ بالمئة)، وفي المرتبة الثالثة جاء استخدام الصور الفوتوغرافية الشخصية بواقع (١٧,٦ بالمئة) من إجمالي العينة.

(٣) تكرارات القصص الإخبارية المرتبطة بالأزمات في صحف الدراسة وفقاً لموقع النشر

تشير نتائج بعض الدراسات السابقة إلى وجود فروق دالة بين التناول الصحفي لبعض قضايا وأزمات المجتمع بناء على التوجه الذي تتبناه الصحيفة ونمط ملكيتها؛ فبينما تتجاهل الصحف القومية الأحداث الخلافية والمثيرة للجدل في المجتمع، متعمدة سياسة التعتيم، سعياً إلى الدفاع عن السياسات الراهنة، بينما تبرز الصحف الخاصة في المرتبة الأولى، ثم الحزبية في المرتبة الثانية، هذه النوعية من الأخبار في الموضوعات الرئيسية[٤٣]. ولما كانت دراساتنا الحالية اعتمدت على تحليل التغطية الإخبارية لمثل هذه الأزمات على مستوى الأنماط الصحفية الثلاثة، كان من الأهمية بمكان التعرف على موقع نشر هذه النوعية من القصص، ولو على مستوى الصحف الثلاث بشكل عام. الجدول الرقم (٤ ـ ٣٠) يسعى إلى التعرف على هذه النقطة:

(٤٣) انظر في هذا الصدد: كمال قابيل، «التفتيت وتحيز الانتقاء في الأنساق الإخبارية لمطالبات إصلاح الأجور في مصر: دراسة مقارنة بين صحيفتي «الأهرام» و«المصري اليوم»،» ورقة قُدِّمَت إلى: المؤتمر العلمي الخامس عشر لكلية الإعلام: الإعلام وقضايا الإصلاح في المجتمعات العربية: الواقع والتحديات، التي نظمته كلية الإعلام، بجامعة القاهرة في تموز/يوليو ٢٠٠٩، والأزرق، «حرية الصحافة في مصر: دراسة العلاقة بين سياسات السلطة وممارسات الصحف المصرية في الفترة من عام ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥».

الجدول الرقم (٤ ـ ٣٠)
توزيع تكرارات القصص الإخبارية المرتبطة بالأزمات في صحف الدراسة وفقاً لموقع النشر

موقع النشر	التكرار	النسبة المئوية
صفحة أولى	٥٠٢	٨١,٤
صفحة داخلية	١٠٤	١٦,٨
صفحة أخيرة	١٠	١,٦٥
الإجمالي	٦١٦	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٣٠) إلى احتلال غالبية القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات للصفحة الأولى في الصحف محل الدراسة، وذلك بواقع (٨١,٤ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، في حين احتلت هذه القصص الصفحات الداخلية، وذلك بواقع (١٦,٨ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، وفي المرتبة الثالثة جاءت القصص الإخبارية ذات الصلة بالأزمات في الصفحات الأخيرة، وذلك بواقع (١,٦٥) من إجمالي عيّنة الدراسة.

ج ـ النتائج الخاصة بالمضمون الإخباري في كلٍّ من التلفزيون (برامج الأحداث الجارية) والصحف محل الدراسة (قومية/ حزبية/ خاصة)

الأزمات الواردة بالتغطية الإعلامية في كلٍّ من برامج الأحداث الجارية، والصحف محل الدراسة

قطار العياط. . عبارة السلام ٩٨. . قطار الصعيد. . مركبا رشيد. . أزمة رغيف الخبز. . أزمة الصيادلة. . . أزمة رفع الرسوم القضائية. . أزمة عمال غزل المحلة. . أزمة توريث الحكم وفراغ منصب نائب الرئيس. . .، نماذج مختلفة وغير متجانسة من القضايا والأزمات التي لا تنسى من ذاكرة المصريين. نماذج مختلفة تعرضت لها وسائل الإعلام المصرية، مثيرة حالة من الهلع والحزن الشديدين، ثم الخوف والقناعة شبه الأكيدة باحتمال وقوع أي فرد من أفراد الشعب المصري عرضة لمثل هذه الحوادث بدون أي استثناء.

كل هذه الإشكاليات تدفعنا إلى التساؤل: لماذا تتعامل الحكومة مع الأزمات بهذا الشكل التقليدي كل مرة؟ وهل نحن بحاجةٍ إلى حكومة تجيد التعامل مع علم

إدارة الأزمات، والتنبؤ بها قبل وقوعها؟، وما الطريقة المثلى للتعامل مع مثل هذه الأزمات؟. الجدول الرقم (٤ ـ ٣١) يوضح أنواع الأزمات الواردة بالتغطية الإعلامية في كل من برامج الأحداث الجارية، والصحف (قومية/ حزبية/ خاصة) محل الدراسة :

الجدول الرقم (٤ ـ ٣١)
الأزمات الواردة بالتغطية الإعلامية في كلٍ من برامج الأحداث الجارية، والصحف (قومية/ حزبية/ خاصة) محل الدراسة

الأزمات	التكرار	النسبة المئوية
أزمات اقتصادية	١٩٨	٢٩,٢
أزمات سلطوية	١٣٦	٢٠
أزمات صحية	١٠٢	١٥
أزمات أمنية وجرائم	١٠٩	١٦
أزمات تعليمية وثقافية	٧٣	١٠,٧
أزمات اجتماعية	٦٠	٨,٨
الإجمالي	٦٧٨	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٣١) إلى احتلال القضايا والأزمات **الاقتصادية** صدر قائمة الأزمات التي عرضت خلال فترة الدراسة، من خلال المنافذ الإعلامية محل التحليل؛ حيث حصلت هذه النوعية من القضايا على ما قيمته (٢٩,٢ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، في حين جاءت القضايا **السلطوية** في المرتبة الثانية من هذه القائمة بواقع (٢٠,٠ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، وفي المرتبة الثالثة جاءت الأزمات **الأمنية والجرائم**، وذلك بواقع (١٦,٠ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، وجاءت في المرتبة الرابعة الأزمات **الصحية**، وذلك بواقع (١٥,٠ بالمئة)، وفي المرتبة الخامسة جاءت الأزمات **التعليمية والثقافية**، التي احتلت ما قيمته (١٠,٧ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، وفي المرتبة السادسة والأخيرة، جاءت الأزمات **الاجتماعية**، وذلك بواقع (٨,٨ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة.

٢ ـ التحليل الكيفي للأزمات محل الدراسة

تستهدف السطور التالية اختبار نموذج ستانلي كوهين (Cohen)، الأشهر

والأبرز في مجال التهديدات المجتمعية، وهو نموذج العمليات (Processual Model)، وذلك بالتطبيق على اثنتين من دراسات الحالة، تمثل الأزمات الأبرز في التغطية الإخبارية التي استهدفت معالجة الأزمات التي مر بها المجتمع المصري خلال فترة الدراسة (شباط/فبراير ٢٠٠٩) كالتالي:

أ ـ الأزمات الاقتصادية: أزمة الاعتصامات والاحتجاجات العمالية نموذجاً

بات ظاهراً للعيان في الآونة الأخيرة ارتفاع وتيرة الاحتجاجات العمالية المصرية في كافة المواقع، فلم يعد يمر شهر إلا ويقع العديد من الاعتصامات والاحتجاجات، وظهر واضحاً كذلك التعامل الجدي لأجهزة الدولة مع هذه الاحتجاجات والسعي السريع إلى فضّها، خشية تحولها إلى هبّة جماهيرية على خلفية الأزمة الاقتصادية[٤٤]. وقد انعكس هذا أيضاً في عودة صحف المعارضة إلى إعطاء مساحات أوسع لاحتجاجات العمال بعد تراجع لافت للنظر. ويمكن القول إن هذه الاحتجاجات لها مدلولات مهمة ليس فقط من زاوية أنها تضع نقطة الختام لما يروج له عن انتهاء عصر الطبقة العاملة، ودورها في عملية التغيير الاجتماعي، ولكن كذلك إلى تقاطعها مع منعطف خطير تسعى فيه وسائل الإعلام بشكل عام إلى أن تحتل دور اللاعب الأول ـ وربما الأخير ـ لأحداث حياتنا، من خلال توحيد العمل الاجتماعي، ومحاولة إشاعة الحوار الديمقراطي، وترشيح القيم الديمقراطية، وتوسيع المشاركة السياسية (Political Participation) وتعقّب كافة صور الانحراف والفساد، وتدريب المواطنين على مهارات المنافسة والمشاركة، وتكوين الصورة الذهنية الملائمة تجاه النظام السياسي[٤٥].

محطات رئيسية شهدتها الحركة العمالية في تاريخها، تلك المحطات تميزت بأنها كانت نقطة تحول في مسار الحركة العمالية، ليس فقط لقوة الاحتجاجات العمالية وكثرتها، ولكن لأن كل محطة من محطات الحركة العمالية مثّلت الدخول في مرحلة جديدة من مراحل الحركة، ونقلة في مسارها سواء إلى الأمام أو إلى الخلف؛ إلى الأمام مثلما كان إضراب عمال السجائر

---

(٤٤) هشام فؤاد، «قراءة أولية في الاحتجاجات العمالية الراهنة،» مركز الدراسات الاشتراكية (٢٠٠٤)، <http://www.e-socialists.net/node/1425>.

(٤٥) عبد الله محمد سعد أبوراس، «معالجة مواقع الإنترنت الإخبارية العربية لعملية الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧)، ص ١١٤ ـ ١١٥.

في كانون الأول/ ديسمبر ١٨٩٩ بداية تشكل التنظيمات العمالية في شكلها الأوّلي، وإلى الخلف مثلما كان قمع إضراب عمال كفر الدوار في ١٩٥٢، بداية مرحلة الهدوء النسبي للحركة العمالية، لسنوات طويلة.

بين تلك المحطات الرئيسية للحركة العمالية في مصر، يقف إضراب عمال المحلة الكبرى في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، الذي استمر ثلاثة أيام، كأحد أهم محطات الحركة العمالية، ونقطة فاصلة في مسارها بحيث إننا نستطيع أن نقول «ما قبل ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، وما بعده»، ليس هذا بسبب حجم الإضراب، الذي شارك فيه (٢٤) ألف عامل وعاملة في المحلة، ولا حجم تأثيره الإعلامي، ولا حتى ما تبعه من سلسلة إضرابات عمالية، يمكن اعتبارها أقوى موجة إضرابات عمالية منذ الأربعينيات، ليس هذا فحسب، ولكن لأن الحركة العمالية، بعد كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، حملت ملامح وسمات ظهرت في إضراب المحلة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، وظلت تقوى بعدها، وتؤكد وجودها بعد ذلك لفترة طويلة[٤٦].

وقد بدا أن هناك ظروفاً موضوعية حالت دون استخدام القبضة الأمنية التي استخدمت في الماضي بالقوة نفسها في وجه العمال المضربين؛ أول هذه الظروف هي التحولات الاقتصادية التي قام بها النظام نفسه، فسياسات التكيف الهيكلي هدفت في أحد جوانبها إلى تغليب البعد الاقتصادي في عملية الإنتاج والتوزيع، على البعد السياسي والأمني، بهدف تحقيق أرباح، إما عن طريق خصخصة المنشآت التابعة للدولة، أو إعادة هيكلتها لوقف الخسائر. . ولا ينفي ذلك وجود عوامل أخرى حالت دون استخدام الدولة للقمع الأمني ضد العمال المضربين، مثل القلق من التشهير الدولي والنقد، خاصة مع تطور وسائل الإعلام، وعدم قدرة الدولة على إخفاء الأحداث.

سمة أخرى ظهرت في الحركة العمالية في ٢٠٠٧، وكانت بالغة الوضوح، وهي الاستمرار والامتداد والتأثير؛ الاستمرار بمعنى أن المواقع التي دخلت فيها حركة الاحتجاج العمالي لم تخرج منها مرة أخرى، وظلت ملفاتها مفتوحة، وتكررت الإضرابات، والاحتجاجات في أغلبها، مثل المحلة وغزل شبين والمجموعة الإيطالية للأسمنت، والمنطقة الصناعية بالسويس، والسكة

---

(٤٦) مصطفى البسيوني وعمر سعيد، «رايات الإضراب في سماء مصر،» (٢٠١٠)، <http://www.e-socialists.org/node/354>.

الحديد، ومترو الأنفاق، وغيرها. هذا الطابع الممتد للحركة يؤكد أنها نتيجة أوضاع حقيقية يعانيها العمال، وأن المطالب التي يرفعونها مطالب ملحّة وموضوعية بالفعل، وأن الحركة ليست عَرَضية. والامتداد بمعنى انتشار الحركة، فبمجرد انطلاق إضراب المحلة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، انتشرت الإضرابات بشكل غير مسبوق، ولم تقتصر على قطاع صناعي واحد أو منطقة جغرافية واحدة، فقد انتشرت من القطاع العام إلى القطاع الخاص، إلى قطاع العاملين في الدولة، ومن المناطق الصناعية القديمة إلى المدن الجديدة إلى كافة المحافظات، ومن قطاع النسيج إلى قطاع الصناعات الهندسية، والكيماويات، والبناء والأخشاب، والنقل والخدمات.

هذا الامتداد للحركة كان مفاجأة للجميع، وهو يؤكد أن الهدوء النسبي الذي شهدته الحركة العمالية منذ منتصف التسعينيات لم يكن هدوءاً حقيقياً، فقد انتقل تأثير إضرابات العمال إلى قطاعات اجتماعية أخرى لم يعرف عنها ثقافة الاحتجاج، مثل المدرسين والأطباء في مطالبتهم بالكادر الخاص وقطاع الموظفين، وكذلك سكان العشوائيات كقلعة الكبش، وسكان قرى العطش .إن إضرابات العمال وما أحرزته قد نجحت في تعميم ثقافة الاحتجاج والمطالبة والرفض، حتى أصبح من الطبيعي أن نرى على فترات قصيرة سكان إحدى المناطق يتظاهرون ضد بناء برج لتقوية المحمول في منطقتهم، رغم أن سكان المنطقة نفسها ظلوا مثلاً، وطيلة عقود، يشربون ويسقون أبناءهم من مياه ملوثة.

لا يتعامل جهاز الأمن المصري بشكل ودّي مع الصحفيين والمراسلين الرسميين ـ أي الذين يحملون تراخيص بمزاولة الصحافة أو عضوية نقابة الصحافيين ـ فما بالك بما يمكن أن نسميه «الإعلام غير الرسمي» أي المدوّنين؟

وقد اقترب دور التدوين خلال أيام الإضراب من أن يكون وسيلة إعلام رئيسية، غير مراقبة، وغير محددة بمساحة ولا بتوقيت. كما اتسمت غالبية المدوّنات بدرجة عالية جداً من الدقة افتقده بعض وسائل الإعلام التقليدية، وحرص كل المدوّنين على توثيق تدويناتهم بالصور ولقطات الفيديو والمستندات، بروح احترافية، ما يجعل تغطية المدوّنات لإضراب العمال خطوة هامة في اتجاه تحول المدوّنات إلى وسيلة إعلام شعبية هامة وحرة[٤٧].

---

(٤٧) مصطفى البسيوني، «دور المدونات المصرية في نجاح إضراب عمال المحلة،» الأخبار (٢٠٠٧).

تطبيق النموذج

بدت الاحتجاجات والإضرابات العمالية التي برزت على الساحة المصرية خلال الأعوام الثلاثة السابقة تقريباً، والتي ما زالت مستمرة حتى الآن، ظاهرة مقلقة للكثيرين بالفعل، خاصة في مراحلها الأخيرة. ويعلق «عمرو أديب» المذيع التلفزيوني في برنامجه «القاهرة اليوم» مثلاً بالقول: «إن الاحتجاج والاعتصام حق للمواطنين، ولكن لا يجب استخدام هذا الحق بصورة مبتذلة ومتكررة». وفي حلقة أخرى، وفي سياق عرض أخبار توالي الاحتجاجات والإضرابات في القطاعات المصرية المختلفة، أشار المذيع نفسه إلى أن الإضراب يُعَدُّ حقاً مشروعاً للجميع، ولكن لا بد من استخدامه بتعقّل ورزانة، مؤكداً أنه يعارض رفع الرسوم القضائية، من منطلق أن ذلك سيمنع المواطنين من استخدام حق التقاضي، كما أنه سيؤثر في عمل المحامين، ولكن الحل ليس بالإضراب، بل باللجوء إلى المؤسسات المعنية بهذا القانون والتحاور معها حول بنوده. كان ذلك التعليق في أثناء إحدى حلقات الاعتصامات التي قام المحامون المصريون احتجاجاً على مناقشة مجلس الشعب لقانون جديد ينصّ على رفع الرسوم القضائية. وتكرر الموقف نفسه، والتعليقات ذاتها في مواضع أخرى عدة خلال فترة الدراسة، فيكفي أن نطالع عناوين الصحف المصرية ـ الحزبية والخاصة تحديداً ـ لنشعر أننا على شفا انتفاضة شعبية أو حالة من الغليان تنتاب الشعب المصري بأكمله، والأمر إن دلّ على شيء، فإنما يدلّ على خطورة الأوضاع وخطورة تأثيراتها في المواطن الذي لم يعد يشعر بالأمن أو الاستقرار تجاه أيٍّ من مجريات حياته، فيكفي أن يعلن الصيادلة المصريون عن إضرابهم واعتصامهم لتتحول صيدليات القاهرة إلى أبواب مغلقة في وجه الكثيرين، معلنة حالة من الاضطراب والفزع لدى الآلاف، وربما ملايين المرضى.

إذن بدا الأمر بالفعل ـ كما أشار ويكس (Weeks) (١٩٨٥) ـ ممتلكاً كافة مظاهر وإرهاصات ضرورة الإحساس بالخطر والتهديد المجتمعي من حيث الإحساس بحالة استثنائية يعيشها المجتمع، وبروز فئة أو مجموعة تمثل التهديد أو الخطر، تتسم بخروجها عن المألوف، والنمطي، والسائد في أحوال المجتمع؛ تغطية إعلامية تتسم في معظمها بالنمطية والصور الجاهزة بعيداً عن التحليل والتنقيب والوقوف على حقائق الأمور بدون مبالغات أو تشويه، وأخيراً أنماط كثيرة ومتنوعة من الدفاعات والآراء والمقترحات التي تدّعي معرفة بالأمر

من ناحية، والتي تطالب بفرض مجموعة من المقاييس والإجراءات غير العادية تجاه الظاهرة مثار القلق من ناحية ثانية[٤٨].

ويأتي التحليل التالي لعناصر التغطية الإعلامية للاحتجاجات والاعتصامات العمالية، وفقاً لنموذج التهديدات المجتمعية، للوقوف على ما إذا كانت الوسائل الإعلامية المختلفة، بمعالجتها وتوجهاتها المختلفة، قد برزت بالفعل كأدوات حرّكت الرأي العام المصري تجاه الأحداث، معلنة ومبرزة لحالة من الاستنفار والتهديد الذي ينتاب المجتمع المصري، وما يستتبعه ذلك من ضرورة شعور مواطنيه بالخطر الجمعي أم لا.

نموذج العمليات (Processual Model)

الشكل (Form)، الجِدّة (Novelty)، التهديد (Threat) (**الشكل**: حالة من الهياج والغليان والإضراب والاعتصام انتابت العمالة المصرية في معظم القطاعات. الجِدَّة: على الرغم من وقوع أحداث عديدة مشابهة في الماضي، إلا أن الأمر في الوقت الراهن بدا حدثاً غريباً وجديداً على الشارع المصري. **التهديد**: توقف العديد من المصانع عن الإنتاج، إضراب الأطباء وتوقف الخدمات العلاجية، إضراب الصيادلة وإغلاق الصيدليات، إضراب السائقين على اختلاف مركباتهم ناشراً حالة من الفوضى في الشارع المصري، إضراب المحامين، إضراب أساتذة الجامعة. . . وضع غير مستقر، وحالة من الاضطراب والتهديد المجتمعي الشامل).

(١) الإرهاصات (Emergence)

بينما ركزت أجهزة الإعلام خلال الأعوام الخمسة الماضية على المظاهرات في قلب القاهرة ضد توريث الحكم إلى جمال مبارك، نجل الرئيس حسني مبارك، فقد غابت عنها قصة أكبر وهي ارتفاع وتيرة احتجاجات العمال الذين أصبحوا القوة السياسية الأكثر فاعلية في البلد. فمنذ اضطرابات ما يزيد على ٢٧ ألفاً من عمال شركة غزل المحلّة للنسيج عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، تحولت مطالب العمالة المصرية من مجرد مطالب اقتصادية بحتة ـ الرواتب والعلاوات، والسلامة الصناعية ـ إلى مسألة سياسية تهدف إلى إعادة تعريف علاقتهم بالدولة.

---

(٤٨) Jeffery Weeks, *Sexuality and its Contents* (London: Routledge, 1985), p. 46.

وقد بدأ الاهتمام الإعلامي يبرز بالفعل بقضية الاحتجاجات والإضرابات التي شهدها المجتمع المصري في الآونة الأخيرة مع تصاعد وتيرة هذه السلوكيات في أعقاب إضراب عمال غزل المحلّة، وكانت البداية في صورة أخبار لا تتجاوز مجرد نشر الحدث باعتباره أحد الأحداث المثيرة والمنفردة في المجتمع، كما هو الحال مثلاً في ما نشرته صحيفة **المصري اليوم** بتاريخ ١/ ٥/ ٢٠٠٦ تحت عنوان «زيادة الاحتجاجات العمالية بالمئة عن العام الماضي بسبب الاحتقان والخصخصة: ألف عامل ضحايا المعاش المبكر. . والحكومة تعلن آلاف فقط، وفي المقابل لا نجد لهذه الأحداث، ولا هذه التقارير في التوقيت نفسه في صحيفة **الأهرام** المصرية، وبالمثل في صحيفة **الوفد**، على الرغم من أنها تحسب دوماً على الاتجاه المعارض، وإن برز هنا مبرر وحيد وهو الأحوال المضطربة التي مر بها حزب الوفد في تلك الفترة، وهو ما ترتب عليه بالتبعية ضعف مستوى الجريدة الصادرة والمعبّرة عنه في التواصل مع الأحداث بصورة جيدة.

وتصاعدت وتيرة الأمور شيئاً فشيئاً؛ حيث نشرت صحيفة **المصري اليوم** بتاريخ ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٧ مقالاً بعنوان «الانتفاضات القادمة» بقلم د.عمرو الشوبكي، أشار فيه إلى أننا شهدنا في العام الماضي صعود نمطين من الاحتجاجات، **أولهما** له إطار تنظيمي ليس له علاقة بكل الأحزاب والقوى السياسية القائمة، كإضرابات العمال، **والثاني** عشوائي بالكامل يعبّر عن حالة الاحتقان الاجتماعي والاقتصادي التي يعيشها المجتمع، وأخذ مظاهر تخريبية وعنيفة في بعض الأحيان. وربما تكون انتفاضات العمال هي خير معبّر عن هذا النمط الأول والأهم من الاحتجاجات الجديدة المنظمة، لأن إضرابات العمال ليست مجرد احتجاجات مطلبيه عابرة يمكن حلها على طريقة «العلاوة يا ريِّس» كما تتصور دائماً الحكومة، إنما هي تعكس أزمة عميقة في بنية النظام السياسي، عمقتها التعديلات الدستورية الأخيرة التي لم تَعِ أن المعركة قد انتقلت تقريباً من ساحة الأحزاب والقوى السياسية المرئية إلى ساحة التجمعات غير المعروفة وغير السياسية. كان هذا في الوقت الذي غابت فيه **الأهرام** و**الوفد** عن الساحة الإعلامية وقتها.

بتاريخ ٨/ ٧/ ٢٠٠٧ نشرت **المصري اليوم** مقالاً للكاتب جمال البنا، جاء تحت عنوان «ستون يوماً إضراباً. . هل نترك هؤلاء العمال يموتون أو يقهرون؟» أشار فيه الكاتب إلى أن العمال لا يضربون أشراً أو بطراً، ولا هم يستشعرون عداوة لأصحاب المصانع؛ إنهم لا يضربون إلا عندما يعجزون عن تحقيق

مطالبهم المشروعة في الأجور أو ساعات العمل أو الجزاءات والتأمينات. . . إلخ، التي جرى العالم كله على كفالتها للعمال، واعتبارها حقاً مشروعاً نصّ عليه العديد من الاتفاقيات الجماعية التي تصدرها منظمة العمل الدولية، وتصدق عليها من الدول، وتصبح ملزمة لهم بحكم هذا التصديق، ويعمل العمال بجميع طرق الاتصال على إقناع الإدارة بمطالبهم، ولكن الإدارة تعطيهم آذاناً صمّاً، وتترفع عن الحديث معهم عنها، عندئذ يلجأون إلى الإضراب، رغم أن الإضراب حتى عندما ينجح فإنه يلحق بهم خسائر وأضراراً عديدة، ولكن لم يكن لديهم خيار، لأن الاستسلام يعني إما «المعاش المبكر»، وهي الطريقة التي ابتدعتها الإدارات للتخلص من العمال، التي يرفضها العمال، رغم إغراءاتها، أو العمل كعبيد وليس كعمال.

وفي المقابل نشرت **الأهرام** في أعقاب هذه الأحداث المتسارعة بشهور (٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٧)، وفي التوقيت الذي اعتبرت فيه هذه الأحداث ملفاً ساخناً في معظم الصحف المصرية الخاصة، مجموعة من التحليلات والمقترحات التي لم تتعرض للإضرابات نفسها، بقدر ما تعرّضت للحلول والإصلاحات الضرورية، وأهمية تنمية الاقتصاد المصري سعياً إلى زيادة الأجور، وذلك في إطار عام من الحوار المجتمعي الديمقراطي، حسب تعبير الصحيفة.

أما على **مستوى المعالجة التلفزيونية**، فيلاحظ أنه ـ خلال فترة التحليل ـ لم تكد تخلو حلقة برنامجية واحدة على مستوى البرامج الأربعة محل الدراسة (البيت بيتك، العاشرة مساء، ٩٠ دقيقة، القاهرة اليوم) من خبر أو فقرة حوارية ذات صلة بالاطراد الواضح والمتنوع لأحداث الاعتصامات والاحتجاجات في القطاعات المصرية المختلفة، حتى أصبح الأمر جديراً بالبحث والتنقيب عن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذه الأحداث، وإن لوحظ تزايد الاهتمام بمثل هذه النوعية من الأحداث في كلٍّ من برنامجي «٩٠ دقيقة»، ويليه برنامج «العاشرة مساء» (خصص البرنامج الأخير حلقات كاملة لتغطية أحداث وملابسات إضراب الصيادلة، والموقف الراهن والأسباب وكيفية معالجة الموقف وانتهائه. . إلخ، وبالمثل كانت التغطية موسعة لدى إضراب سائقي المقطورات والوقفات الاحتجاجية للمحامين عند إقرار مشروع رفع الرسوم القضائية)، في حين اتخذ برنامج «القاهرة اليوم» موقف المستعرض للأحداث كما تنشر أخبارها الصحف المختلفة، مع التعليق السريع والدال على موقف البرنامج من مثل هذه النوعية من الأحداث، كما سبق الذكر، وكذلك اكتفى

برنامج «البيت بيتك» في حلقاته محل التحليل بعرض أحداث الإضرابات والاعتصامات المختلفة من منطلق عرض مشكلات منفصلة، يستضاف لها أحد الضيوف ـ تليفونياً في الأغلب ـ كمداخلة تقف على الحدث المعروض.

وبناء على ما سبق، وعند هذه النقطة من التحليل، يمكن القول إن الاعتصامات والاحتجاجات العمالية كسلوك في هذه المرحلة بدا كخطر أو تهديد جديد طارئ على النظام الاجتماعي المصري، وهو بالتعبير العام الذي صاغه كوهين شيء ما يدرك على أنه سلوك غير عادي، لا يحتاج سوى إلى التركيز على الخطر الراهن والوقتي فقط؛ استجابات متناثرة ومتفرقة على أحداث منفردة، تتأهب لأن تسود الساحة قريباً.

(٢) التركيز والبروز الإعلامي (Media Inventory)

لدى تطبيق مفاهيم التنميط والتضمين أو الاستبعاد، كما صوّرها كوهين، يلاحظ بروز بعض من هذه الأساليب بالفعل في التغطية الإعلامية المرتبطة بأحداث الاحتجاجات والاعتصامات العمالية، في حين غاب البعض الآخر لأسباب تتعلق باستمرار بعض مظاهر الأحداث أو الظاهرة في التكرار. والبداية تأتي من تطبيق مفهوم التعميم والنمطية؛ حيث أجابت الأحداث عن هذا التساؤل بالإيجاب عندما لم يعد للاختلافات أو الفروق بين كل اعتصام وآخر، وكل ظروف وأخرى، أو حتى بين كل فئة معتصمة أو محتجة، أي فرق، ولم يعد لهذه السمات أو الخصائص أي مكان. ويكفينا متابعة عناوين الصحف محل الدراسة خلال فترة التحليل لإثبات صحة الفكرة، فخلال شهر شباط/ فبراير ـ فترة التحليل ـ نشرت **المصري اليوم** أكثر من ٨٠ خبراً صحفياً، وتحقيقاً صحفياً حول الإضرابات والاحتجاجات في القطاعات المصرية المختلفة بدءاً من أخبار العمال، وانتهاء باحتجاجات المحامين على القوانين الجديدة، ومع اختلاف أسباب الاعتصام ومع تعدد وتنوع مظاهر الاحتجاج، وضع الجميع في إطار واحد.

أما على مستوى صحيفة **الوفد**، فقد لوحظ تزامن نبرة تغطيتها الصحفية لأحداث الإضرابات والاعتصامات والاحتجاجات العمالية مع نبرة وقوع الأحداث ذاتها؛ بحيث تعلو مع تعالي الأحداث، وتهدأ بهدوئها، ويتضح ذلك من نوعية الأخبار والمواد التحريرية الأخرى التي تناولت فيها الصحيفة أحداث الأزمة.

وهكذا يمكننا ملاحظة جنوح التغطية الإعلامية الصحفية لشيء من التوسع والتفصيل في عرض أحداث الإضرابات والاعتصامات المصرية، ويرجع ذلك

إلى طبيعة الوقت والمكان في الصحافة في مقابل التلفزيون، الذي تعرضت فيه برامج الأحداث الجارية محل الدراسة لأهم وأبرز الأحداث المرتبطة بالإضرابات العمالية، ومنها إضراب سائقي المقطورات بعد قرارات إلغاء المقطورة، ثم الإضراب الذي نظمه الصيادلة المصريون، ثم الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات التي نظمها المحامون المصريون احتجاجاً على زيادة الرسوم القضائية، فيما عدا ذلك عرضت البرامج محل الدراسة لمثل هذه النوعية من الأخبار في سياق مجموعة الفقرات الإخبارية التي تعرض فيها لأهم أحداث البلاد في يوم من الأيام، اللهم إلا بعض الحلقات القلائل التي خصصت فيها هذه البرامج جزءاً من فقراتها الحوارية لمناقشة أسباب الانتشار الواسع والمطّرد لمثل هذه النوعية من الأحداث في مصر.

ومن هنا يمكن القول إنه ـ خلافاً لما يقرّه نموذج التهديدات المجتمعية ـ لم تسع وسائل الإعلام محل الدراسة بشكل قوي وحثيث إلى تصوير الاعتصامات والاحتجاجات المصرية باعتبارها خطراً يهدد النظام المجتمعي المصري العام بشكل عام، وإن اختلفت الأمور عند المقارنة بين المعالجة الصحفية ـ الصحف الخاصة والحزبية ـ ومعالجة برامج الأحداث الجارية، التي استنكرت في بعض آرائها اتجاه كافة فئات وأطياف المجتمع إلى مثل هذه النوعية من السلوكيات، وأشارت إلى أن مطالبها أصبحت مطالب فئوية أكثر منها مطالب تعبّر عن حاجة الأغلبية، في حين رأت آراء أخرى أن طريقة الإضراب هي الأمر الإيجابي في هذه الأزمة؛ حيث يعدّ تدريباً فعلياً للمصريين لمطالبتهم بحقوقهم في مواجهة التعنّت الحكومي، ويعدّ أيضاً انتصاراً للإرادة الجماعية. ورأت الصحف أن الأمر أبعد من مجرد الاستنفار الفئوي فقط، وإنما هو حالة من الانتفاضة العامة في الشارع المصري كردة فعل على اتجاهات وتصرفات «حكومة الأزمات» على حد تعبير فئة من الكتّاب (القنوات الشرعية لتواصل المواطنين مع الحكومة باتت مغلقة ويظهر ذلك جلياً في عدم وجود استجابة حقيقية لمطالب فئات المجتمع، كما أن هناك أسباباً أخرى دفعت المواطنين إلى تنظيم الوقفات الاحتجاجية للتعبير عن آرائهم، ومنها: ضعف الأحزاب السياسية التي لا تعبّر عن مطالب أعضائها، بالإضافة إلى ضعف النقابات العمالية التي لا تمثل معظم العمال، مما أسفر عن قيام عمال المحلّة الكبرى وعمال السكك الحديدية بتنظيم إضراب للمطالبة بحقوقهم، كما يظهر ذلك أيضاً في أن موظفي الضرائب العقارية بصدد تأسيس نقابة مستقلة بعيدة تماماً عن اتحاد العمال).

أما بالنسبة إلى مرحلة التنبؤ، فقد لوحظ اكتفاء برامج الأحداث الجارية المصرية خلال فترة الدراسة، بتغطية الأحداث، المثارة، ومناقشة وتفنيد أسبابها ونتائجها، مع التعليق على الأسباب العامة التي قد تقف وراء هذه الأحداث سريعاً من قبيل انعدام القنوات الشرعية التي يمكن أن ينقل من خلالها المواطنون آراءهم ومشكلاتهم للحكومة، ولكن ـ وفي المقابل ـ لم تتطرق هذه البرامج للسيناريوهات المستقبلية إلى مثل هذه الأزمة، وما إذا كانت ستستمر أم لا. أما بالنسبة إلى الصحف محلّ الدراسة (**الأهرام، الوفد، المصري اليوم**) فيلاحظ تماشي **الأهرام** و**الوفد** مع موجة التقارير الإخبارية ذاتها، حتى وإن تصدّرت أخبار الاعتصامات والإضرابات صفحاتها الأولى، إلا أن الأمر خلا دوماً من التعقيب والتحليل والتنبؤ المستقبلي للظاهرة. وعلى العكس جاءت صحيفة **المصري اليوم** بمجموعة من الملفات الساخنة والمرتبطة بتحليل الظاهرة محل الدراسة ومحاولة التنبؤ بما قد تشي به الأحداث؛ حيث أشارت الصحيفة ـ إجمالاً ـ إلى أنه أيّاً كان مستقبل النقابات العامة المستقلة، فمن المرجح أن تزداد قوة الاحتجاجات العمالية داخل مصر، جرّاء خطط تسريع خصخصة الصناعات العامة وغياب المؤشرات المستقلة عن انخفاض البطالة والتضخم، بالإضافة إلى حالة الغموض السياسي التي تحيط بالبلاد قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية عامي ٢٠١٠ و٢٠١١.

أما بالنسبة إلى المرحلة الثالثة والأخيرة (Symbolization)، التي تنحو فيها وسائل الإعلام نحو الاهتمام والتأثر بأي أحداث مشابهة لأحداث الإضرابات أو الاعتصامات العمالية، فيلاحظ أن وسائل الإعلام محل الدراسة جميعاً قد تبنّت هذا الموقف من منطلق أنها ـ في حد ذاتها ـ أخبار تحمل الكثير من القيم الإخبارية التي تدفع إلى نشر أو إذاعة حدث ما، على الرغم من تكرارها وتعددها، إلا أن موقف المأساة واحتمالات التعرض لأحداث مشابهة بالنسبة إلى باقي الجمهور تجعلها أحداثاً مثيرة للاهتمام.

(٣) شركاء القضية (Moral Entrepreneurs)

ويقصد بهم في هذه المرحلة تلك الفئة التي تبرز على الساحة باعتبارها المحرك الأساسي أو الفاعل الأساسي في القضية، سواء كانوا أفراداً أو جماعات، بكل ما تحمله هذه الفئة من توجهات، وتفسيرات للقضية. . . . وهكذا، يتوقف التحليل هنا على فكرة علاقة هذه الفئة بوسائل الإعلام، وما

حملته من أفكار حاولت نقلها عبر هذه الوسائل، هل هي تابعة أم قائدة أم تعمل جنباً إلى جنب مع التغطية الإعلامية للحدث؟

بالنسبة إلى الأزمة مثار التحليل هنا، يمكن القول إن من أبرز الفاعلين الأساسيين فيها كان العمال أو المحتجون أنفسهم، تلاهم فئة النقابيين أو رؤساء الاتحادات النقابية.

ويمكن القول إن هذه الفئة قد نجحت في إيصال صوتها إلى وسائل الإعلام محل الدراسة مجتمعة، بصرف النظر عن طريقة التعبير عن مطالبهم، أو حجم ما خصّص لهم من وقت ومساحة للتعبير عن آرائهم في الأزمة، كما أن هذه الفئات قد نجحت كذلك في كسب اهتمام ـ إن لم يكن تأييد ـ أغلب الخبراء والمهتمين والمتابعين للأحداث على الساحة المجتمعية بشكل عام.

(٤) الخبراء (Experts)

خلال الأزمة الحالية ـ محل الدراسة ـ أدلى العديد من الخبراء والمحللين بدلوهم في القضية، عبر مراحل تطورها المختلفة، بدءاً من تحليل الموقف وأسباب انفجاره، ثم المتابعات المختلفة التي اتبعت أساليب عدة في هذا الصدد، بدءاً من الربط بين الحركات الاحتجاجية وحركات العمال الاشتراكية في مختلف أنحاء العالم، وقوة هذه الحركات في مقابل ضعف اليسار بشكل عام في مصر، ومروراً بوضع هذه الحركات في إطار حالة القمع السياسي، والاحتقان الذي يعانيه أغلب فئات الشعب المصري، والطرق المسدودة بينه وبين حكومته التي تقف في برج عالٍ، وانتهاءً بمطالبه بإقالة حكومة الأزمات، ودعوة هذه الحركات إلى الاتحاد سعياً إلى إحداث التأثير المطلوب، ومحاولة استشراف مستقبلها ضمن مستقبل بلد بأكمله بظروفه السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة. وعلى الرغم من عدم سيادة هذه التوجهات في وسائل الإعلام محل الدراسة كلها، لاختلاف مشاربها واتجاهاتها، إلا أن ذلك لا ينفي تدخل الكثيرين وتعبير العديد عن آرائهم، بصرف النظر عمّا تحمله هذه الآراء من أفكار، سواء كانت مع أو ضد الحدث محل الدراسة.

(٥) المواجهة والحل (Coping and Resolution)

في ما يتعلق بالقضية محل الدراسة هنا، وبالنسبة إلى الصحف محل التحليل، لوحظ بروز العديد من الحلول لمواجهة القضية، سواء على مستوى

رؤية الأحداث في إطارها الضيق كأحداث منفصلة تعبّر عن أحوال العمال فقط، أو رؤيتها في إطار أوسع ينادي بتغيير العديد من الأنظمة والمفاهيم والحكومات ربما، في سبيل إيجاد حل جذري لهذه المشكلة، باعتبارها أزمات غير منفصلة عن سياقها العام، وبالتالي هي مجرد متنفس لما يعانيه الشعب المصري بشكل عام من ظروف متدهورة.

وقد تبنّت صحيفة **الأهرام** الاتجاه الأول من المطالب الذي ينادي بزيادة أجور العاملين وإصلاح النقابات كضرورة لمواجهة «الاضطرابات العمالية»، فضلاً عن أهمية تنمية الاقتصاد المصري وزيادة الأجور ونظم الحوافز والأرباح، ثم بدأت الصحيفة في المطالبة بما هو أبعد من مجرد الحلول المؤقتة الإدارية إلى المطالبة بضرورة تطوير التشريعات المصرية لمواجهة الاحتجاجات العمالية في إطار من الحوار المجتمعي الديمقراطي، في حين اقتصرت معظم القصص الإخبارية التي قدمتها صحيفة **الوفد** على نظام الخبر الصحفي بعيداً عن التحليل والتفسير والبحث عن الأسباب والنتائج أو الحلول.

أما فيما يتعلق بصحيفة **المصري اليوم**، فقد أفردت الصحيفة العديد من موضوعاتها وصفحاتها لهذا الملف باعتباره ملفاً ساخناً يحتاج إلى وقفات، وأبرزت ـ عبر تحقيقاتها وأعمدة الرأي العديدة فيها ـ كثيراً من وجهات النظر لحل هذه الأزمة أو حتى الاستمرار فيها باعتبارها قاطرة للتغيير في المجتمع.

وقد طالب البعض من هذه الآراء مثلاً بتفعيل دور الإدارة العامة للأزمات والكوارث في مجلس الوزراء، خاصةً أن مهامها لا تقتصر فقط على إدارة الأزمة أو المساعدة في إدارتها بعد وقوعها، فدورها الأساسي الذي أنشئت من أجله ـ كما هو مذكور عن أهدافها ـ هو الوصول إلى منظومة متكاملة لإدارة الأزمات على المستوى القومي تكون قادرة على التعامل مع الأزمات والأحداث الطارئة من خلال عمليات الرصد والإنذار المبكر، أي أن لها دوراً عظيماً في القيام بدراسات استباقية لتلافي حدوث الأزمات والحد منها، بالإضافة إلى تقليل آثارها السلبية، في حين راهن البعض الآخر على أن الحركات الاحتجاجية التي نشأت خلال الأعوام الأخيرة، لا سبيل إلى بقائها وتفعيلها إلا باتحادها؛ حيث إنها مؤهلة لأداء دور أكبر خلال العامين المقبلين خاصة في انتخابات الرئاسة ٢٠١١، بسبب حالة الحراك السياسي التي تشهدها مصر. . .، إلى آخر هذه التصورات والمقترحات.

أما بالنسبة إلى برامج الأحداث الجارية محل الدراسة، فقد لوحظ اكتفاء

العديد منها بفكرة رصد الأحداث بدون التطرق إلى فكرة الحلول، اللهم إلا بعض الحلقات التي ناقشت ـ خلال فترة الدراسة ـ سبل تفعيل بعض القوانين التي تلزم العاملين ببعض المهن الحيوية كالطب والصيدلة بحظر إضرابهم (العاشرة مساءً)، في حين دعت برامج أخرى (القاهرة اليوم) إلى التعامل بالعقل مع المشكلات التي قد يواجهها العمال أو المعتصم بأن يتوجه إلى الجهة المسؤولة ويحاول الوصول معها إلى حلٍّ مُرضٍ. ودعا البعض الآخر إلى ضرورة وجود قانون ينظم الحق في الإضراب والاعتصام، وبالتالي تحديد الجهات التي من شأنها تنظيم الإضرابات والاعتصامات وهي النقابات التي تقوم بتحديد مطالبها وتقديمها للحكومة، وبالتالي يساعد القانون على تحويل الحق العرفي المكتسب الخاص بتنظيم الإضرابات إلى حق قانوني (العاشرة مساء).

(٦) التلاشي (Fade Away)

ترك كوهين خيارات النهاية مفتوحة على أن تؤدي كلها إلى نتيجة واحدة مفادها أن الأزمة قد تكون قنبلة موقوتة تنتظر وقت الإعلان عن نفسها مرة أخرى في أي لحظة ـ ربما أشد من المرة الأولى ـ على الساحة الإعلامية، وقد تختفي إلى الأبد.

بالنسبة إلى أزمة الدراسة، لوحظ أن القصص الإخبارية المرتبطة بتحليل ظاهرة الاعتصامات والاحتجاجات العمالية قد بعُدت عن الأضواء باعتبارها الأهم والأبرز على الساحة المجتمعية بالفعل؛ همّشت باعتبارها أزمةً وقتيةً، وبرزت بصورة أخرى روتينية باعتبارها أزمةً ذات أبعاد سياسية، أو أنها قنبلة موقوتة ـ على حد تعبير كوهين ـ أو شأناً يخص السياسة العامة للبلاد، فالحدث لم يعد مطلباً فردياً، أو حتى مؤقتاً لجماعة من الجماعات، إنما الأمر أصبح ـ **إعلامياً** ـ شأناً من شؤون حكومة إدارة الأزمات، أو افتعالها، كما عبّر العديد من الآراء. وباعتبارها موضوعاً إعلامياً، بقيت التغطية الإعلامية لأزمة الاعتصامات العمالية، طالما بقي التزايد الثابت والمستقر في الحالات التي تعلن إضرابها أو اعتصامها، وإن بدا أن وسائل الإعلام نفسها قد يصيبها ما قد يصيب أفراد الجمهور العادي ـ أحياناً ـ من الاعتياد ـ ببلادة ـ على سماع أو مشاهدة أخبار القتل والدمار، أو المشكلات والأزمات، ربّما.

(٧) الإرث، الآثار طويلة المدى (Legacy)

المرحلة السابعة والأخيرة، هي مرحلة الآثار طويلة المدى التي تربط بين

الظاهرة وغيرها من الظواهر ذات الصلة، وتطرح هذه المرحلة فكرة التنبؤ بالآثار طويلة المدى للازمة، وكيف ترتبط هذه الآثار، وتلك الأزمة بغيرها من الأزمات الشبيهة قديماً، أو تلك التي قد تشبهها في المستقبل. وقد وُظّفت أزمات الاعتصامات والاحتجاجات العمالية بالفعل كرابط بين العديد من الممارسات داخل المجتمع المصري، وعلى رأسها عمليات الإصلاح والتغيير السياسي، ثم مظاهر فوضى، أو نظام عمل اتحادات النقابات العمالية، والصلاحيات الممنوحة لهذه المؤسسات، فضلاً عن التعرّض لآليات تعامل الحكومة مع مثل هذه الظواهر، بدءاً من أساليب الاحتواء والتفهم التي قد لا تعكس سوى تجنّب الحكومة للصدامات المباشرة مع فئات الشعب المصري في ظل الانفتاح على العالم، بما يعانيه ذلك من مواجهة النقد على المستوى العالمي أو التعرض لانتفاضة شعبية ضد سياسات الحكومة بشكل عام، وانتهاءً بقمع هذه الاعتصامات والإضرابات عندما تنوي مجرد نية التوجه بمطالبها توجها ذا أبعاد سياسية.

ويمكن القول إن برامج الأحداث الجارية، وكلاًّ من الصحف القومية ممثلة في صحيفة **الأهرام**، والصحف الحزبية ممثلة في صحيفة **الوفد**، قد تعامل مع أزمة الاعتصامات والاحتجاجات العمالية من المنطلق الذي يتناولها كأي ظاهرة أخرى في المجتمع؛ تأخذ وقتها وتنتهي، تلك الظواهر التي لا تحمل أكثر من مظاهرها الحالية، على الرغم من كونها حبلى بالكثير من مظاهر (ما بعد المشهد الراهن)، في حين اتخذت صحيفة **المصري اليوم** منحى أخر يفسر الظاهرة، ويذهب بها بعيداً عن المنطق السابق تماماً.

وهكذا تعرضت وسائل الإعلام محل الدراسة خلال فترة التحليل التي رصدتها الدراسة للعديد من مراحل نموذج التهديدات المجتمعية، وجاءت نتائجها ايجابية في أغلب الأحوال. ولكن إلى أي مدى اتفقت هذه المعالجات الإعلامية مع ما استشعره الجمهور تجاه الظاهرة، جراء هذه النوعية من المعالجة الإعلامية؟ سؤال قد تجيب عنه نتائج الدراسة الميدانية.

ب ـ الأزمات السياسية: أزمة مستقبل مصر السياسي وتوريث الحكم نموذجاً

في سابقة لم يعهدها التلفزيون المصري الحكومي، وفي أولى حلقات برنامج «مصر النهارده» قال الإعلامي محمود سعد، موجهاً حديثه إلى الرئيس مبارك: «آن الأوان أن تدخل التاريخ من أوسع أبوابه، أنا أطالبك بأن تكون أول

رئيس في التاريخ يعدل الدستور في عهده، حتى لا يحكمنا أحد أكثر من ٨ سنوات، وهذا سيجعل الشعب يحمل الرئيس مبارك فوق رأسه، آن الأوان.. لأن العمر مهما طال سينتهي، والحكم مهما طال سيزول، والمثل يقول «لو بقيت لك كانت بقيت لغيرك»»[٤٩].

فما هي خلفيات هذه المقولة، وما هو المناخ الذي أُذيعت فيه، ثم ما هو المناخ الذي دعم ظهور مثل هذه الدعوات، للعديد من الشخصيات البارزة في مصر على مستوى الكُتّاب والمفكرين والسياسيين، وما الذي جعل فكرة «مستقبل مصر السياسي» تطغى على قائمة الأحداث وتبرز أكثر فأكثر بمرور الوقت على أجندة وسائل الإعلام، لتفرز حالة من التساؤل والحيرة لدى البعض أحياناً، ثم حالة من الخوف والقلق على وضع بلد في حجم مصر لدى البعض الآخر في أحيان أخرى، وأخيراً حالة من الفزع والخطر لدى الكثيرين من أبناء الشعب المصري البسطاء، الذين يمثل استقرار البلاد، وتمكنهم من الحصول على لقمة العيش والحياة بأمان، أول وآخر مطالبهم ـ ربما ـ في هذه الحياة.

وتمارس المعالجة الإعلامية للأحداث المختلفة بدورها ـ في عصرنا الراهن «دور محرّك قاطرة الرأي العام ـ إن جاز التعبير ـ ملقية في فكر واتجاه، ثم سلوك المواطن، كمّاً كبيراً من التصورات والاتجاهات، وقد تُحرّك بالفعل مجموعة من السلوكيات تجاه ظاهرة أو أزمة بعينها. ولما كانت الأزمات السلطوية واحدة من أبرز الأزمات التي حظيت بكم كبير من المعالجة الإعلامية خلال فترة الدراسة، كان من الأهمية بمكان الوقوف على تطبيقات نموذج الدراسة لدى تناولها إعلامياً، كما سيبرز في السطور القادمة.

وقد تعددت العوامل التي أدت إلى إثارة الجدل الإعلامي حول موضوع التغيير السياسي سواء على المستوى الدولي أو المحلي؛ فعلى المستوى الدولي ازدادت الضغوط على مصر والدول العربية منذ بداية التسعينيات لتبني الديمقراطية وسياسات الإصلاح السياسي، فضلاً عن قيام المنظمات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتحديد قائمة من الشروط لتقديم المساعدات المالية، من أهمها الاتجاه نحو الديمقراطية، وتعظيم دور المجتمع المدني، وتقليص سلطة الدولة.

---

(٤٩) كان ذلك في حلقة السبت الموافق ١٣/ ٣/ ٢٠١٠ من برنامج «مصر النهارده».

أما على المستوى المحلي والإقليمي، فقد صارت النظم السياسية العربية تحت ضغوط متزايدة من المواطنين للإصلاح السياسي، بالإضافة إلى تطور وسائل الإعلام والنمو المتعاظم لتكنولوجيا الإعلام والاتصال ونمو القنوات الفضائية، مما يساعد في تدفق المعلومات وسهولة إتاحتها للمواطنين، فضلاً عن الانفتاح على الخبرات والتجارب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الأخرى[٥٠].

وتلجأ وسائل الإعلام ـ عموماً ـ إلى سياستين أساسيتين بهدف تدعيم النظام وإطالة مدة بقائه في السلطة، وهما:

ـ سياسة تركيز الاهتمام على إيجابيات النظام؛ حيث تقوم وسائل الإعلام بزيادة نسبة المادة السياسية المباشرة وغير المباشرة، والاتجاه إلى تعظيم النجاح الذي حققه النظام في مختلف المجالات، كما أنها تبالغ في إظهار هذا النجاح إلى حد أنه يصبح نجاحاً إعلامياً وليس نجاحاً واقعياً.

ـ سياسة تحويل الاهتمام عن السلبيات؛ حيث تقوم وسائل الإعلام إما بتغيير مضمون الاهتمام من سياسي إلى لاسياسي، أو تغيير مستوى الاهتمام من داخلي إلى خارجي، ومن الحاضر إلى الماضي والمستقبل، والهدف من تغيير مستوى الاهتمام هو تحويل الأنظار عن الأوضاع القائمة أو على الأقل إيجاد المبررات التي قد تفيد في تقليل الإحساس بمدى تدهورها أو فسادها. أما تغيير مضمون الاهتمام فالهدف منه هو عدم النظر بتاتاً إلى الأوضاع القائمة، وإيجاد مجالات أخرى يمكن الاهتمام بها[٥١].

وعلى الرغم من ارتفاع مستوى السخط السياسي في مصر[٥٢]، وارتفاع نسبة الاتجاهات السلبية نحو شرعية النظام السياسي، فضلاً عن انخفاض نسبة

---

(٥٠) حنان جنيد، «معالجة ثقافة التغيير السياسي في الصحف المصرية: دراسة تحليلية،» ورقة قُدِّمَت إلى: المؤتمر العلمي الثالث عشر: الإعلام والبناء الثقافي والاجتماعي للمواطن العربي الذي نظّمته كلية الإعلام بجامعة القاهرة عام ٢٠٠٧، ص ٤٣-٥٥.

(٥١) شيماء ذو الفقار، «التغطية التلفزيونية للتعديلات الدستورية وعلاقتها باتجاهات الرأي العام المصري نحو شرعية النظام السياسي،» ورقة قُدِّمت إلى: المصدر نفسه.

(٥٢) شيماء ذو الفقار وحامد زغيب، «الاعتماد على التلفزيون في معرفة أخبار الكوارث وعلاقته بمستوى السخط السياسي لدى الجمهور المصري: دراسة حالة على كارثة غرق العبارة المصرية السلام ٩٨،» **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، السنة ٧، العدد ٢ (تموز/ يوليو ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦)، ص ٢١٣ ـ ٢٦٠.

من لديهم اتجاهات إيجابية نحو كل من التعديلات الدستورية، إلا أن أحزاب المعارضة لم تستطع أن تقدم للجماهير بديلاً مقبولاً، ولم تستطع أن تستوعب تلك الجماهير، فغابت عن الحياة العامة في مصر(٥٣).

وقد شهدت الساحة السياسية المصرية خلال السنوات القليلة الماضية ظهور محاولات متعددة لتوحيد القوى السياسية والفكرية الطامحة إلى إحداث تغيير بالطرق السلمية، تحت شعارات أو مسميات متعددة: كالحركة، أو الجبهة، أو التجمع، أو ما شابه، فمن الطبيعي إذن أن يطرح البعض سؤالاً: وماذا بعد؟ هل نحن إزاء حلقة جديدة في سلسلة الحركات الاحتجاجية التي شهدتها الساحة السياسية مؤخراً، التي ما إن تظهر إحداها وتكبر حتى تنفجر لتحل محلها أخرى في سلسلة من الفقاقيع السياسية الصغيرة التي لا تترك وراءها شيئاً، أم أننا إزاء شيء جديد ومختلف؟

منذ أوائل عام ٢٠٠٥، بدأت الأصوات تتعالى تطالب الرئيس مبارك بالإصلاح السياسي في مصر، مطالبين بتغيير الدستور لتتم عملية انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع بدلاً من الاستفتاء، فضلاً عن المطالبة بتحديد عدد مرات الولاية للرئيس وإلغاء قانون الطوارئ. ثم قدّم الرئيس مبارك مبادرة سياسية هامة وهي طلبه من مجلس الشعب تعديل الدستور ليتم إجراء انتخابات على منصب رئيس الجمهورية بدلاً من الاستفتاء، وبحيث تخضع الانتخابات للإشراف القضائي. ومنذ ذلك التاريخ، والأحداث تتسارع على الساحة السياسية المصرية، مثيرة مجموعة كبيرة من اللغط والتكهنات، ثم التحركات الفعلية ضد ما يمكن أن يطلق عليه «نظام التوريث»، ثم تحركات فعلية مع ما يمكن أن يسمّى «الحراك والتغيير السياسي».

ولما كانت وسائل الإعلام ـ مع ما أتيح لها من مساحة حرية خلال السنوات القليلة الماضية ـ هي البوق المعبّر عن آمال الشعوب وأحلامها ونجاحاتها أو إخفاقاتها، كان التركيز على قضية مستقبل مصر السياسي، وتخوّف الكثيرين من فكرة توريث نظام الحكم، أحد أهم الشواغل والأزمات التي تعاطتها وسائل الإعلام المصرية بدءاً من ٢٠٠٥ حينما صدر القرار بتعديل واحدة من أهم مواد الدستور المصري، ليصل ذروته ومداه خلال العام الماضي

---

(٥٣) ذو الفقار، «التغطية التلفزيونية للتعديلات الدستورية وعلاقتها باتجاهات الرأي العام المصري نحو شرعية النظام السياسي».

والعام الحالي، خاصة مع قرب الانتخابات الرئاسية المصرية، وبروز العديد من الأسماء المرشحة بالفعل لخوض هذه الانتخابات، واستمرار مداعبة هاجس توريث نظام الحكم لعقول الكثيرين من المفكرين والخبراء والكتّاب والعديد من الفئات المجتمعية ذات الانتماءات والاهتمامات ثم التخصصات المختلفة.

ولما حظيت الأزمات ذات الصلة بمستقبل مصر السياسي (أزمات السلطة، أو الأزمات السلطوية) بتكرار وبروز واضح في التغطية الإخبارية للأزمات التي خاضها الشعب المصري خلال فترة الدراسة، كان من الأهمية بمكان إخضاع الأزمة لنوع من الرصد والتحليل الإعلامي للمعالجات المختلفة التي قدّمت لها عبر وسائل الإعلام محل الدراسة، وإن كانت قد طغت بدرجات متفاوتة على معالجات وسائل دون غيرها، كما سيظهر في السطور التالية:

(١) الإرهاصات

لا تغيب القضايا ذات الطابع السلطوي عن معالجات وسائل الإعلام في أي عصر من العصور، خاصة في دولة بحجم وثقل مصر، ولكن تبقى حدود هذه المعالجة والخطوط الأساسية لها، ثم الخطوط الحمر فيها، هي الفيصل في هذا الشأن. وبالتالي لا يمكن الجزم بوجود تاريخ محدد لتبنّي وسائل الإعلام قضايا السلطة والإصلاح ضمن معالجتها، ولكن يبقى هناك دوماً القشة التي تقصم ظهر البعير، أو لِنقل الحدث الذي يفجّر كثيراً وكثيراً من دوائر رجع الصدى خلفه، ليتشابه هذا الحدث وبداية كرة الصوف التي تجر وراءها بقية الكرة. كان هذا الحدث هو طلب الرئيس مبارك تعديل المادة (١٦٧) من قوانين الدستور المصري عام (٢٠٠٥)، لتخلف هذه المبادرة وراءها حركة من التفاعل المستمر مع أحوال وظروف المجتمع المصري ممثلاً في سلطته الأساسية. وقد حظيت هذه المبادرة من قبل الرئيس مبارك بتغطية إعلامية واسعة باعتبارها خطوة كبيرة في إطار الخروج من العادي والدائم بالنسبة إلى نظام الحكم، لتنتهي الأمور بتولي الرئيس مبارك لفترة رئاسية جديدة ونهاية مأساوية للكثير من منافسيه، كما يرى البعض.

ومع بروز وتنامي حركات المعارضة، وتوافر العديد من الوسائل الاتصالية الجديدة التي تسمح للأفراد بتبادل الآراء والاتجاهات، ثم التنظيم للحركات والتجمعات المعارضة، اتجهت الأمور في مصر نحو مزيد من السخونة. ولما كان هامش الحرية الممنوح للقنوات التلفزيونية المصرية ـ على اتساعه بدرجة

كبيرة عن ذي قبل ـ هامشاً مقنناً في مقابل ما هو ممنوح للصحف، فقد اتسمت المعالجة الإعلامية الصحفية للقضايا السلطوية في مصر بدرجة أكبر من التفاعل والاهتمام مع مثل هذه النوعية من القضايا. ويلاحظ أن معظم المعالجات الإعلامية التي تناولت القضايا ذات الطابع السلطوي في مصر قد دارت في فلك قضية التوريث، فعلى مستوى برامج الأحداث الجارية، اقتصر معظمها على استضافة الخبراء والمحللين السياسيين، أو رؤساء بعض أحزاب المعارضة، أو بعض المرشحين السابقين لمنصب الرئاسة ـ مثلما هو الحال مع د. «أيمن نور» رئيس «حزب الغد» السابق ـ وذلك للإدلاء بآرائهم وتصوراتهم عن مستقبل مصر السياسي، وتوقعاتهم بشأن أحوال الفترة القادمة في مصر.

وفي معرض تناول الدراسة للإرهاصات الإعلامية لأزمة مستقبل مصر السياسي، كان من الأهمية بمكان الوقوف على بعض ما توصل إليه الباحثون ممّن حاولوا المساس بالموضوع من قريب أو بعيد، في مسعى إلى تأريخ يتناول الإعلامي للموضوعات ذات الطابع السلطوي في الإعلام المصري، وكانت البداية عند ما توصلت إليه حنان جنيد (٢٠٠٧)؛ حين أشارت إلى انخفاض درجة اهتمام الصحف المصرية المملوكة للدولة (٢٩ بالمئة) التي تمثلها صحيفة **الأهرام** بطرح موضوع التغيير السياسي، مقارنة بالصحف المعبّرة عن أحزاب أو قوى مستقلة تعمل على الساحة السياسية المصرية (٧١ بالمئة) التي مثّلتها في هذه الدراسة كلٌّ من صحيفة **الوفد** وصحيفة **المصري اليوم**. كما توصلت الدراسة إلى وجود اتفاق عام بين الصحف المصرية محل الدراسة على أن أجندة التغيير السياسي في مصر تشتمل على أربعة موضوعات أساسية، وهي وفقاً للترتيب الكمّي لأهميتها: الانتخابات، ثم تعديل الدستور، ثم أنماط الممارسة السياسية، ثم حقوق الإنسان، مما يشير إلى تقديم القضايا السياسية المرتبطة بالحراك السياسي في مصر ممثلة في قضيتي الانتخابات وتعديل الدستور وتأخير قضايا الإصلاح السياسي ممثلة في قضايا حقوق الإنسان[٥٤].

وتعليقاً على ما سبق، يرى راسم الجمال ـ بدوره ـ أن البيئة الإعلامية في مصر غير مهيّأة للتحول الديمقراطي أو لما يطلق عليه الإصلاح السياسي، وهي بالتالي غير معدّة لتبنّي مفاهيم وأفكار التسويق السياسي حتى لو منحت

---

(٥٤) جنيد، «معالجة ثقافة التغيير السياسي في الصحف المصرية: دراسة تحليلية،» ص ٥٣.

الاتجاهات السياسية المعارضة بعض الفرص المحدودة لطرح وتقديم أفكارها السياسية وفقاً لشروط وقيود معينة. فضلاً عن أن النظام الإعلامي المصري الخاضع لملكية الدول والواقع تحت سيطرة الحزب الوطني الحاكم، لا يوفر سوقاً حرة لطرح وتناول كل الأفكار والطروحات الخاصة بكل الاتجاهات السياسية، ولا يتيح لكل الجماهير السياسية المستهدفة التعرف والتعرض لكل القضايا والموضوعات السياسية؛ فالخطاب السياسي على هذا النحو مقيد ومحكوم من قبل حزب سياسي واحد، ويسيطر عليه اتجاه سياسي أحادي الجانب، ويعتمد على بناء أفكار وصور ذهنية ذات توجه واحد، تهتم غالباً باحتياجات ورغبات المستهلكين والسياسيين(٥٥).

كانت هذه صورة مبسطة لبعض ما أثير بشأن قضية التغيير السياسي، وما يستتبعه من نمط التفكير في مستقبل مصر السياسي، وما ينبغي أن تؤول إليه الأوضاع في آراء عيّنات الجمهور المختلفة. والمرحلة التالية من التحليل تسعى إلى رصد جزء من سلسلة المعالجات الإعلامية التي قدمت بوسائل الإعلام محل التحليل بالدراسة الحالية، بهدف الوصول إلى النتيجة التي تحكم، بكون المعالجة الإعلامية لأزمة مستقبل مصر السياسي، قد حوت من الخصائص ما يؤهلها لأن تكون مثاراً للقلق والخوف والإحساس بالخطر الجمعي باعتبارها تهديداً مجتمعياً.

(٢) مرحلة التركيز والبروز الإعلامي

كما سبقت الإشارة، يتدنى هامش الحرية الممنوح لبعض الوسائل الإعلامية دون غيرها، ومن ثّم تتقلص المساحة الزمنية التي تمنحها لبعض الموضوعات والقضايا دون غيرها، لتبقى دوماً على حافة السيف ـ إن جاز التعبير ـ بالنسبة إلى هذه القضايا.

والوضع السابق هو ما انطبق على برامج الأحداث الجارية محل الدراسة، التي قدمت ـ في مقابل سيل المعالجات الإعلامية التي قدمتها الصحف ـ الخاصة والمعارضة تحديداً ـ لقضية مستقبل مصر السياسي، ثم ما تفرع عنها من حديث بشأن فكرة التوريث ـ معالجة إعلامية محدودة للقضية محل

---

(٥٥) راسم الجمال وخيرت معوض، **التسويق السياسي والإعلامي: الإصلاح السياسي في مصر** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥).

الدراسة، حتى اتهم بعض مقدمي هذه البرامج على صفحات الجرائد الخاصة بأنهم افتقدوا حرفية التقديم وصراحته ومهنيته ليقعوا في فخ مجاملة السلطة واستمرار الرغبة في المحافظة على ودّها، حفاظاً ـ من ناحية أخرى ـ على مناصبهم وبرامجهم[56].

انفرد برنامج «٩٠ دقيقة» ـ مثلاً ـ بمجموعة حلقات أثناء فترة التحليل دارت حول مستقبل مصر السياسي بوجه عام، كان أولها ما أذيع بتاريخ ٤/ ٢/ ٢٠٠٩، الذي استضاف فيه مقدم البرنامج مجموعة من الخبراء في فقرته الحوارية الأساسية للحديث عن مجموعة من القضايا المثارة على الساحة المصرية، كان ملخصها:

ـ لا يوجد احتكار في ممارسة الحياة السياسية، وذلك بدليل خروج فئات كثيرة من المجتمع للمطالبة بالحصول على حقوقها وتحسين أحوالهم المعيشية، هذا بالإضافة إلى الحرية الواسعة الممنوحة لوسائل الإعلام المختلفة حالياً، التي على الرغم من وجود بعض القيود عليها إلا أنه بعد مرور فترة معينة ستتلاشى هذه القيود حتى نصل إلى المرحلة التي يستطيع فيها المواطن أن يدلي برأيه بدون الخشية من تعرّضه للعقاب.

ـ المشكلات التي تواجه المواطن المصري ليست مبرراً لعزوفه عن استغلال حقه في المشاركة السياسية والإدلاء برأيه والتعبير عن مطالبه.

ـ من المستبعد وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم على الرغم من تواجدهم في النقابات المهنية، وذلك بسبب عدم وجود أغلبية كاسحة تؤيدهم، فضلاً عن قوة النظام ومؤسساته الحالية، وبالنسبة إلى تولّي السيد جمال مبارك الحكم فقد تمّت الإشارة إلى أن السيد جمال مبارك يعدّ من أبرز المرشحين لتولي الرئاسة مستقبلاً لأنه يمتلك مقومات عديدة للغاية تميزه من أي مرشح آخر حتى من داخل الحزب الوطني نفسه.

ـ عدم قدرة المصريين على تغيير وزير غير راضين عن أدائه يرجع إلى ضعف المؤسسات السياسية في الدولة وتحديداً البرلمان، الذي لا يساهم بشكل كافٍ في التطور السياسي والديمقراطي في المجتمع، حيث يغلب على

---

(٥٦) انظر في هذا الصدد ما نُشِرَ في: **الدستور**: ٢٢/ ٢/ ٢٠١٠، و٢٦/ ٢/ ٢٠١٠، و**المصري اليوم**: ٢٠/ ٣/ ٢٠١٠، و٢٣/ ٣/ ٢٠١٠.

البرلمان الرؤية الخدمية، بمعنى أن أعضاء البرلمان يستهدفون خدمة أبناء دوائرهم، وبالتالي يكون على النائب أن يتقرب من المسؤولين التنفيذيين لإنجاز هذه المطالب، وهو ما يضعف بدوره قدرته على رقابة ومحاسبة السلطة التنفيذية.

● وبتاريخ ١٢/٢/٢٠١٠، أذاع البرنامج حلقة أخرى، استضاف فيها عدداً آخر من الضيوف والخبراء للحديث مرة أخرى عن مستقبل مصر السياسي. وقد أشار الضيوف إلى أن التفكير في هذا الأمر يقتضي التفكير في كلٍّ من جغرافية البلاد، من حيث الموقع وما يستتبعه من إشكاليات، وما يعنيه من ناحية أخرى من توافر موارد معينة ونقص أخرى. . .و هكذا، كما يتطلب هذا الحديث التفكير في العوامل الديمغرافية المرتبطة بجغرافيا السكان في مصر وخصائصهم المميزة، والمعوقة في أحيان أخرى، ثم التطرق إلى فكرة صناعة التاريخ، التي قصد بها كيفية التحكم في العوامل السابقة لتمكينها من صناعة تاريخها الخاص والمميز.

وخلاصة القول ـ كما توصل الضيوف ـ إن المجتمع المصري غير مستعد حالياً للديمقراطية وفقاً للنمط الغربي، وذلك في ظل حالة التفتت والصراعات التي تعانيها الأحزاب السياسية، حتى الحزب الوطني.

هناك عدة أوجه تدلل على أن النظام السياسي المصري نظام لا ديمقراطي، من أبرزها: عدم وجود تداول للسلطة، وعدم تحديد مدد معينة لتولي المناصب العامة، وعدم وجود رقابة حقيقية من قبل المؤسسات الدستورية على السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى عدم تمتع مؤسسات المجتمع المدني بالحرية اللازمة.

والنقاط السابقة بشأن قضية مستقبل مصر السياسي، وإن خضعت لعناصر نموذج التهديدات المجتمعية في ما يتعلق بهذه المرحلة من المعالجة الإعلامية، التي تغطي مجموعة محددة من التساؤلات، أهمها مدى وجود تصوير نمطي متكرر ومبالغ فيه، مشوه أو متحيز للأزمة محل المعالجة أم لا، وما هي أهم العناصر التي ارتكزت عليها هذه المعالجة لتحقيق أو توفير الخصائص والسمات السابقة، فإنه يمكن القول إن قضية مستقبل مصر السياسي قد تعرضت بالفعل لتحقق هذه السمات عليها؛ حيث لم تخرج معالجة برامج الرأي محل الدراسة عن الحديث عن النقاط ذات الصلة بانعدام الديمقراطية أو ضعفها الشديد في مصر، ثم الحديث عن ضعف وغياب الأحزاب المصرية تماماً عن الساحة

السياسية بشكل لا يخلق أي نمط من التوازن أو التفاعل السياسي في المجتمع، وإرجاع هذه السلبية أو الغياب إلى الممارسات الحكومية المتسلطة التي تعوق تلاحم الأحزاب المختلفة بأفراد المجتمع، ويكفي منعها لجماعة الإخوان من الظهور ـ على سبيل المثال ـ في أيٍّ من البرامج التي تقدم عبر القنوات الحكومية وتسميته إياها بأنها «الجماعة المحظورة».

أما فيما يتعلق بما إذا كانت هذه المعالجات التي تناولتها برامج الأحداث الجارية محل الدراسة قد صورت النظام السياسي المصري باعتباره مصدر خطر وتهديد للمجتمع بشكل عام، فإنه لا يمكن القول بأنها قد صورت أو عرضت لهذه الفكرة مباشرة، أو حتى عرضت للنظام نفيه باعتباره مصدر التهديد، إنما تركت ضيوفها يعبّرون عن ضرورة التغيير؛ حيث انتهى النظام بالفعل نظراً إلى ديكتاتوريته، في حين عبّر آخرون أنه إذا لم تحدث تغييرات فعلية فإن المستقبل سيحمل الكثير من المخاطر لأبناء الوطن.

ويرجع التقنين الذي برز في هذه المعالجات نظراً إلى مراقبة مضامين هذه النوعية من البرامج من خلال الكثير من الجهات؛ فالبعض منها تابع للحكومة بالفعل، وبعضها الآخر من الفضائيات الخاصة لا يمكنه الخروج عن الخط العام لسياسة الدولة مهما بلغ من حرية، ولنا فيما كتب الناقد السينمائي «طارق الشناوي» دليل: «**هل يستطيع أن يتنفس «حمدي قنديل» خارج حجرة الدولة؟ فإذا كان التلفزيون هو الحجرة فإن القنوات الخاصة تبدو وكأنها بلكونة ملحقة بالحجرة تابعة أيضاً للدولة.. «أحمد بهجت» صاحب «دريم» ليس بعيداً عن هيمنة الدولة**»![٥٧].

كان هذا على مستوى معالجات برامج الأحداث الجارية محل الدراسة، أما على مستوى الصحف، فيمكن الجزم بإمكانية غضّ النظر عن صحيفة **الأهرام** كصحيفة قومية في مدى تركيزها أو إبرازها لقضية مستقبل مصر السياسي خلال فترة الدراسة؛ حيث غابت المعالجة التي تحمل أبعاد هذه القضية كلياً خلال فترة الدراسة، عدا مقالاً واحداً للدكتور مصطفى الفقي، نشر بتاريخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، تعرّض فيه صاحبه لمجموعة قضايا تمس الفكرة بشكل شبه مباشر، وإن صَبَّت في الاتجاه نفسه؛ فتحت عنوان **حوار العصر.. رؤية**

---

(٥٧) انظر في هذا الصدد: طارق الشناوي، «قيثارة حمدي قنديل،» **الدستور**، ٢٢/٣/٢٠١٠.

مستقبل مصر، كتب د. مصطفى الفقي يقول: «لا شك أن المصريين ـ شأن كل شعوب الأرض ـ معنيون بالتفكير في المستقبل واستدعاء المجهول، ويسيطر حوار دائم في هذا الشأن على المنتديات السياسية، والحلقات النقاشية، بل والجلسات العائلية، ذلك أن مصر بلد كبير وقديم وخارطة الطريق أمامه ينبغي أن تكون واضحة ومقروءة، فأسوأ ما تعانيه الأمم هو أن تدخل في جدل ضبابي عقيم لا تدرك معه التوجهات الحقيقية لبوصلة المستقبل.

أما على مستوى الصحافة الحزبية ممثلة في صحيفة **الوفد**، فلا يمكن أن نقول إنها تطرقت إلى القضية بمسماها «أزمة مستقبل مصر» وإن عالجت موضوعات يمكن أن تصب في بوتقة إثارة التفكير في الموضوع نفسه، كما سيتضح في السطور التالية. أما بالنسبة إلى الصحافة الخاصة ممثلة في صحيفة **المصري اليوم** فحدِّث ولا حرج عن حجم التغطية الصحفية المكثفة والموسعة لقضية الدراسة، بشكل جعلها تقع في إطار معالجة الملفات الخاصة والقضايا الساخنة. . . وما شابهها من مصطلحات.

ولم يخلُ الإطار الإخباري البحت من إشارات إلى فساد نظام الانتخاب في مصر على كل مستوياته، وهي معالجات إن خضعت لمقاييس ومعايير نموذج التهديدات المجتمعية بالنسبة إلى مرحلة البروز والتركيز الإعلامي، يمكن القول إنها قد تعرّضت ـ بالفعل ـ لكثير من مسببات الإحساس بكونها مصدراً للخطر والتهديد المجتمعي سواء كان هذا الخطر نتاجاً لجماعات أو شخوص بعينهم، أو نتاجاً لأفعال وأنشطة هذه الفئة أو الجماعة، كما أنها تظهر في كثير من الأحيان في أطر مبالغ فيها لا يملك المرء بعد قراءتها إلا أن يشعر بأننا بالفعل على شفا حفرة لا نهاية لها، وأن البلاد والعباد في طريقهم إلى زوال، وأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نشعر بالطمأنينة والاستقرار والثقة في أحوال مجتمعنا. وسواء كانت هذه الأحوال حقيقية أم لا، فإن الأكيد أنه لا أثر لها سوى الإحساس بالواقع المشوّه، والتبنّي الدائم للزاوية الأقسى من المعالجة الإعلامية للقصة.

في السطور التالية نتناول مرحلة التركيز والبروز الإعلامي لقضية الدراسة على مستوى الصحف الخاصة ممثلة في صحيفة **المصري اليوم**، ويمكن القول إن الحديث عن معالجة صحيفة **المصري اليوم** للأوضاع السياسية في مصر تحديداً ليس حديثاً وليد الفترة الراهنة التي تتميز بالسخونة والضغط الشديدين

في اتجاه المطالبة بخطوات محددة على طريق التغيير والإصلاح؛ حيث الاقتراب من موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية لعام ٢٠١١، وإنما بدأت هذه المعالجة بسجل طويل وحافل عجز البحث عن رصده في مجمل مقالاته وتحقيقاته واستطلاعات الرأي فيه، لتقف عند أهم النقاط المحورية والمحطات الرئيسية التي عرضت فيها الصحيفة لتوجهها نحو قضية الدراسة. ومن خلال استعراض البحث للأرشيف الصحفي لصحيفة **المصري اليوم**، ثم متابعة ما ورد خلال فترة التحليل، ثم التقدم مع كل ما تزال تنشره الصحيفة في الآونة الأخيرة حول القضية نفسها، لوحظ اطراد المعالجة الإعلامية لقضية الدراسة، مع سخونة أحداث الإضرابات والاحتجاجات والاعتصامات العمالية التي بلغت ذروتها مع نهاية عام ٢٠٠٦ لتصبح «فلكلوراً شعبياً» تمارسه القاعدة العريضة من قطاعات المجتمع المصري، ومع تنامي الأحداث بدأت الأسئلة ذات الصلة بمسببات مثل هذا القدر من الضجر والتذمر والخروج عن مألوف الأحداث ومسار الحياة الطبيعية في مصر، في البروز، وبدأ معها الحديث عن تدهور الواقع المصري بشكل عام، وما يحمله ذلك من رسالة مؤداها أن النظام المصري، وفي واجهته الحكومة الحالية، تتحمل النصيب والمسؤولية والعبء الأكبر من مسببات وتبعات مثل هذه الأزمات، نظراً إلى مجموعة من السمات التي حللها وتوقف عندها الكثير والكثير من أصحاب الرأي والتحليل عبر نافذة **المصري اليوم**.

وكما سبقت الإشارة، بدأت الرحلة الصحفية في معالجة هذه الملف قبل بدء فترة التحليل في الدراسة الحالية، ومن ثم بدأ البروز الإعلامي للقضية على الساحة الإعلامية بمجموعة من مقالات الرأي والتحقيقات استهلّها محمد عبد الخالق مساهل، عندما نشر خبراً بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٠، أشار فيه إلى التحقيق الذي أجرته «بي. بي. سي» نُوقش فيه «مصر ما بعد مبارك» وطُرحت أسئلة حول «التوريث» من أمثلة: ما مستقبل مصر بعد مبارك؟

وفي إطار التركيز الإعلامي ومرحلة الذروة أو البروز الإعلامي لقضية الدراسة، يعجّ شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠٠٨ بمجموعة كبيرة من المقالات التحليلية لوضع مصر الراهن وشكل مستقبلها، بقلم مجموعة متنوعة من المفكرين ما بين مؤيد ومعارض؛ فعلى سبيل المثال، ومن جبهة المعارضة، نشر د. أسامة الغزالي حرب مقالاً تحت عنوان «لماذا نرفض الحزب الوطني ٢٠٠٨؟» بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٣ تساءل فيه سؤالاً محورياً دار حول

وضع الحزب الوطني ومكانته في مصر، يستطرد بعده الكاتب لتحليل واقع الحزب ـ من وجهة نظره ـ عبر مجموعة من المعطيات.

وفي السياق نفسه تماماً، يتابع د. حسن نافعة مسيرة تحليل وضع الحزب الوطني ومكانته في المجتمع المصري في مقال تحليلي، جاء تحت عنوان **«هل أصبح الحزب الوطني عبئاً على المستقبل؟»**.

في سياقات صحفية كهذه كان الحزب الوطني لهذا العام، أكثر من أي وقت مضى، حزباً مفلساً، لم يعد لديه جديد يقدمه، وبات من الصعب اعتباره حزباً من أحزاب «الدولة المصرية»، التي اعتاد عليها الناس من قبل، رغم ممارساتها الشمولية وقصورها الفادح. وهكذا أصبح الحزب الوطني، بصياغاته وسياساته الراهنة، ليس فقط مجرد حزب عاجز عن قيادة مصر في الحاضر، وإنما تحول إلى عبء حقيقي على مستقبلها.

واتفاقاً مع توقعات أحمد الصاوي، سابقة الذكر، واختلافاً في الأسباب والمبررات والآليات، ثم في رؤية الموقف ككل، يرى الكاتب حلمي النمنم في مقال نشرته له **المصري اليوم** أنه **«كفاية حديث عن «التوريث؛ فمبارك هو الرئيس حتى سنة ٢٠١١، وهو المرشح القادم»!**

وهكذا يتضح لنا من «كم» و«كيف» المعالجة الصحفية التي أفردتها صحيفة **المصري اليوم** لقضية مستقبل مصر ووضعها السياسي ـ اعتماداً على عيّنة المقالات سابقة الذكر فقط، واكتفاءً بهذا الكم من المقالات على كثرتها الشديدة ـ مدى التركيز والبروز الإعلامي الذي حظيت به القضية، ومدى تنوّع وتعدد مشارب واتجاهات من أدلوا بآرائهم فيها، وإن أفضت في مجملها إلى الإحساس بحالة من التهديد والخطر على حالة مصر ووضعها في ظل غياب رؤية استشرافية، يمكن من خلالها رسم ملامح المستقبل.

ومن جهة أخرى، فالمعالجة الإعلامية السابقة وحتى التالية منها، لا تضعنا سوى أمام الاعتقاد أنه بصرف النظر عمّا نوقش من قضايا وموضوعات، وبصرف النظر عن غياب الحديث عن شخوص بعينها، هي السبب وراء تفشي هذا الشعور بالقلق، والخطر، وتعميم مسميات الشخوص الحقيقيين، إلا أننا لا نملك إلا إرجاع كل ما سبق إلى شخص بعينه (تماشياً مع فرضية نظرية الدراسة التي تشير إلى أن المعالجة الإعلامية للقضية تفضي بأفراد المجتمع إلى

الاعتقاد بأن شخصاً أو مجموعة أفراد هم مصدر التهديد والإحساس بالخطر)، ممثلاً في رئيس الجمهورية، باعتباره مسؤولاً كرئيس للحكومة عن كل ما يلي ذلك من سلسلة وقائمة طويلة من الشخوص والهيئات. وتكفي نظرة سريعة إلى نتائج الدراسة الميدانية المطبقة على الجمهور العام في نطاق الدراسة الحالية لندرك الانطباعات الجمعية عن أداء الفئات المؤثرة في المجتمع لمهامها، وما أسفر عنه ذلك من نتيجة شديدة السلبية في مجملها، لندرك صورة ووضع هذه الفئة لدى الجمهور، وإن لم يعبِّر عن ذلك بأي خطوات فعلية نحو التغيير.

وهكذا، وتطبيقاً للعناصر الخاصة بنموذج التهديدات المجتمعية في هذه المرحلة من المعالجة الإعلامية التي تطرح مجموعة من التساؤلات حول ماهية الشخص أو الشيء الذي يتم تصويره بصورة نمطية، وأي نوع من التنميط استخدم في معالجة الأمر، وهل هناك بالفعل اتجاه لتصوير الشيء أو الفرد أو المجموعة باعتبارهم خطراً مجتمعياً، ونوعاً من التهديد لمصالح المجتمع ونظامه الاجتماعي؟ وهل هناك أدلة على وجود نوع من المبالغة في المعالجة الإعلامية، أو التشويه، أو التنبؤ، أو الإثارة من قِبل وسائل الإعلام؟ يتضح لنا انطباق غالبية عناصر النموذج على معالجة صحيفة **المصري اليوم** لقضية مستقبل مصر السياسي: مشروع التوريث نموذجاً؛ حيث اتضح ـ كما سبق الذكر ـ كما الشحنات الإعلامية ضد شخوص بعينها باعتبارها مصدر خطر وتهديد وكارثة مجتمعية، ثم عولجت هذه القضية بشكل نمطي تام، تمثّل في إلقاء التبعية على هذه الفئة باعتبارها سبباً في كلّ ما يواجه المجتمع من مشكلات ومخاطر، كما أنها صوّرت دوماً على اعتبار أنها وحش سياسي كاسر يصعب الوقوف ضده، كما يصعب التنبؤ بتصرفاته، أو مستقبله، ناهيك عن المبالغة والاطراد الإعلامي الذي عولجت ـ وما تزال تعالج ـ به القضية، كما سيتضح تباعاً أثناء التحليل.

(٣) شركاء القضية (Moral Entrepreneurs)

في قضية دراستنا، عجز البحث عن حصر كل أفراد هذه الفئة؛ حيث تنوّعوا واختلفوا اختلافاً شديداً في توجهاتهم، ومهنهم، وتخصصاتهم، كما عبّروا بكم هائل من المعالجات الإعلامية عن آرائهم في قضية مستقبل مصر على المستوى السياسي تحديداً.

ويمكن القول إن المنافذ الإعلامية التي تمكّن شركاء القضية من اختراقها أو حتى التحالف معها على إثارة الفزع بشأن خطر مجتمعي ما، أو حتى مجرد

الوقوف عند مرحلة دق ناقوس الخطر بشأن احتمال وقوعه، كانت قاصرة في قضيتنا هذه ـ على مستوى وسائل الإعلام محل الدراسة ـ على المنافذ الصحفية تحديداً في ظل غياب واضح للمنافذ التلفزيونية ممثلة في برامج الأحداث الجارية محل الدراسة؛ حيث تتبع هذه البرامج في معظمها أسلوب المعالجة المتبعة للأزمة ولأحداثها في أعقاب إثارتها بالفعل من قبل منافذ إعلامية أخرى، في محاولة للكشف عن مزيد من تفاصيل أحداثها أو إتاحة فرصة أوسع لأصحابها أو لمثيريها للحديث عنها، وبالتالي فهي تفتقد إلى أسلوب الكشف أو إثارة قضية من أولها إلى آخرها، إن جاز التعبير.

وبناء على ذلك لم تثر برامج الأحداث الجارية محل الدراسة من تلقاء نفسها قضية مستقبل مصر السياسي في معالجة مستقلة للقضية، مثلما جعلتها معالجات صحفية كثيرة ملفاً ساخناً تم تناوله عبر مجموعة من الحلقات والأعداد المتتالية أحياناً في تغطية لمختلف الاتجاهات والمواقف عبر مجموعة الكتّاب والمفكرين وذوي الحيثية والرأي.

وتحت مجموعة من العناوين والسياقات المختلفة، أثار شركاء القضية في حالتنا الراهنة مدى واسعاً من التكنهات والتوقعات، والمخاوف، والرؤى والتحليلات بشأن مستقبل مصر السياسي، وما هو حال البلاد والعباد في حال فراغ منصب الرئيس بدون وجود نائب له، وبدون وجود رؤية واضحة لكيفية إدارة البلاد في الوضع الراهن في ظل ضعف قدرة الرئيس الصحية على إدارة الحكم، فضلاً عن تعدد الأزمات التي وقعت في ظل الحكومة الحالية، التي دعت الكثيرين إلى المطالبة بإسقاطها بعد عجزها عن حل المدى المتسع والمتراكم من المشكلات المجتمعية وتذمر الكثير من أفراد المجتمع في أطر ومظاهر مختلفة، على رأسها حمى الإضرابات والاعتصامات والاحتجاجات في القطاعات المصرية المختلفة.

أما على مستوى الصحف القومية مثل **الأهرام**، فيمكن القول إنه نظراً إلى طبيعة ملكيتها، وبالتالي الخط الذي تلتزمه سياستها التحريرية، فقد لوحظ قلة المعلومات التي تم تناولها من قبل الخبراء بشأن مستقبل مصر السياسي، اللهم إلا شذرات بسيطة من مقالات الرأي المختلفة قد تحمل معنىً ضمنياً يشير إلى الموضوع؛ كالحديث عن نوايا وخطط وسياسات الحزب الوطني على سبيل المثال، أو التعليق الموجز والمقتضب على بعض الأخبار التي قد تنشر في

صحف المعارضة أو الصحف الخاصة التي تتناول محادثات أو سياسات الحزب الوطني مع أو تجاه الأحزاب الأخرى. . . وهكذا.

وبناء على ما سبق، لوحظ وجود مقال واحد فقط للدكتور مصطفى الفقي هو الذي تناول بشيء من التفصيل والمباشرة فكرة أزمة مستقبل مصر السياسي، في عرض لمجموعة من الحلول من وجهه نظر الكاتب، كان أهمها الدعوة إلى ضرورة تقوية الأحزاب لكي تصبح مدارس لتربية الكوادر السياسية، مع دعم النقابات لتصبح مدارس لتربية الكوادر المهنية والعمالية، ودعم الجامعات لتصبح مراكز مضيئة للبحث العلمي والتقدم التكنولوجي.

أما على مستوى صحيفة **الوفد**، فقد تمثل شركاء القضية فيها في كتّاب الأعمدة الصحفية المختلفين الذي تناولوا ـ كما سبقت الإشارة ـ بالعرض والتحليل وضع مصر الحالي وما يواجهه شعبها من متاعب ومصاعب تحتاج ـ في نهاية الأمر ـ كما يرى شركاء القضية في صحيفة **الوفد** ضرورة إقالة الحكومة وسحب الثقة منها بعد توالي الأزمات والكوارث، متهمين الحكومة بافتعال الأزمات!

وفي مقابل كم الضعف الذي لوحظ في التناول الصريح والمباشر لقضية مستقبل مصر السياسي على مستوى كل من الصحف القومية والحزبية ممثلة في كل من صحيفة **الأهرام والوفد**، لم يكد يمر عدد من صحيفة **المصري اليوم**، إلا وتناول ـ ربما في أكثر من مقال أو مقالين وربما يزيد ـ قضية مستقبل مصر السياسي، تحت عناوين مختلفة، اتسم أغلبها بالمباشرة والتصريح.

تحت قائمة طويلة من العناوين والإرهاصات والتوقعات والتحليلات، نشرت **المصري اليوم** كل ما يدق أجراس الخطر بشأن ضرورة القلق والإحساس بالخطر من واقع تفاصيل الحياة السياسية في مصر، وما ستؤول إليه أحوال مصر من مستقبل مظلم وكارثي إن بقيت الأمور محكومة بمنطق الرجل الواحد الذي يخفي في عباءته تصوره لمنطق تطور الأمور في دولة بحجم مصر بدون أن يفصح عنه.

(٤) الخبراء (Experts)

قدّم لنا مجموعة من المتخصصين في المجالات المختلفة توصيفاً وتحليلاً وعلاجاً لقضية دراستنا الحالية عبر مجموعة متنوعة من المعالجات اتسمت في

أغلبها بكونها ملفاً ساخناً، أو ملفاً ممتداً عبر مجموعة من أعداد صحيفة **المصري اليوم** تحديداً، تليها صحيفة **الوفد**، ثم برامج الأحداث الجارية، وأخيراً الصحف القومية ممثلة في صحيفة **الأهرام**.

وقد تنوعت تخصصات واهتمامات ومجالات تركيز الخبراء في القضية محل الدراسة، وإن صبّت كلها في بوتقة الإحساس بالخطر تجاه الوضع السياسي المصري الحالي.

ويشير الباحثون في مجال التهديدات المجتمعية إلى أن الخبراء في هذه المرحلة عادة ما يطرحون تشخيصهم للوضع القائم، ثم يتمثل مجال تركيزهم الأساسي على تقديم المقترحات والحلول التي يرونها حلاً للازمة أو الإشكال المجتمعي القائم أيّاً كان مستوى ووضع هذه الحلول التي قد تبدأ من تصور لمشاريع قوانين محددة، مروراً باتخاذ إجراءات بعينها تجاه بعض فئات المجتمع، كالمطالبة بالعزل أو الاستقالة أو المحاسبة. . . وهكذا وانتهاءً باتخاذ خطوات فعلية محددة، كتنظيم الاعتصامات أو عرائض التنديد أو تشكيل الجماعات المختلفة، مثلما هو الحال في حركة كفاية مثلاً، أو جماعة ٦ أبريل. . . وغيرها. وهو ما ينقلنا بدوره إلى المرحلة التالية من مراحل نموذج التهديدات المجتمعية وهي المواجهة.

(٥) المواجهة والحل (Coping and Resolution)

على مستوى قضيتنا الحالية قدّم الخبراء من الكُتّاب، وخبراء القانون، ورجال السياسة ذوو الانتماءات المختلفة، قائمة مطولة من الحلول عبر الوسائط الإعلامية المختلفة التي تم تحليلها؛ فعلى مستوى برامج الأحداث الجارية، قدم د. أسامة الغزالي حرب ـ على سبيل المثال ـ تصوره للخروج من أزمة وضع مصر السياسي الراهن كالتالي:

ـ تغيير ثقافة الشعب المصري وتحفيزه على العمل، وإحداث نهضة اقتصادية شاملة تقوم على أساس تحقيق معدل نمو مرتفع. لا يوجد أمام مصر في ظل هذه المرحلة الفاصلة من تاريخها إلا أن يحدث فيها تغيير جذري في النظام السياسي ليكون نظاماً ديمقراطياً حقيقياً.

أما على مستوى الصحف محل الدراسة، فباستثناء صحيفة **الأهرام**، والتركيز على كل من صحيفة **الوفد** و**المصري اليوم**، عرض الخبراء لقائمة

طويلة جداً من المقترحات والتوقعات بشأن الوضع الراهن وطرق الحلول من أزمة مستقبل مصر السياسي، كان أهمها:

- البدء بإعادة صياغة المواقف التي أظهر اللقاء الموسع وجود اتفاق جماعي حولها، ثم طرحها على شكل مطالب تعكس أهداف الحركة الوطنية المصرية التي يفترض أن تعبّر عنها «الجمعية الوطنية من أجل التغيير».

- اعتبار «الجمعية الوطنية من أجل التغيير» إطاراً جامعاً مفتوحاً لمشاركة كل القوى الوطنية التي تتفق جول هذه الأهداف والمطالب، دونما إقصاء أو استبعاد أو تهميش أو تخوين لأحد أو من أحد.

(٦) التلاشي (Fade Out)

على عكس قضايا الدراسة السابقة، لا يمكن القول إن الحديث والتركيز الإعلامي على قضية مستقبل مصر السياسي قد تلاشى أو خفت وبعد عن الأضواء الإعلامية، بل على العكس زادت حدة ووتيرة المعالجة الإعلامية للقضية مع اقتراب المسببات والمقدمات السابقة للأحداث الرئيسية فيها؛ حيث تنتظر مصر بدء الانتخابات التشريعية، ثم انتخابات الرئاسة لعام ٢٠١١ وما يعنيه ذلك من إمكانية تفعيل الأصوات والحركات الغاضبة العديدة التي تشتعل في البلاد من آن إلى آخر، لتتخذ أشكالاً أخرى ترتكز في معظمها على الأشكال السلوكية، والأفعال التي قد تعني تغيير الأمر الواقع فعلياً.

وقد اعتمدت برامج الأحداث الجارية والصحف المختلفة محل الدراسة على سياستين مختلفتين في تناول أزمة مستقبل مصر السياسي في مرحلة الذروة وبدء التلاشي؛ اكتفت السياسة الأولى منها بتوصيف الوضع القائم واحتمالات الخروج من الواقع المتأزم للحكومة والسياسة المصرية اعتماداً على مجموعة المقترحات والحلول، وقد تبنّت كلٌّ من برامج الأحداث الجارية محل الدراسة، فضلاً عن كل من الصحف القومية والحزبية الخط نفسه في هذا الصدد، في حين تعدت **المصري اليوم** هذه المرحلة، واضعة عدداً لامحدوداً من السيناريوهات والتوقعات بشأن مستقبل مصر بشكل عام والمستقبل أو الوضع السياسي بالتحديد، اعتماداً على قائمة طويلة من الخبراء والمتخصصين، ثم أفراد الجمهور العام.

ومن هنا رصدت الدراسة مجموعة من هذه التصورات والتوقعات التي

أوردها كلٌّ من مدّعي الأزمات من جهة، والخبراء من جهة ثانية، التي إن وشت بشيء، فإنما تشي بخروج القضية عن نطاق المألوف والسائد في مراحل المعالجة الإعلامية؛ حين تبدأ في مرحلة الذروة، لتستمر كذلك لفترة، ثم تبدأ في التلاشي تدريجياً؛ حيث لوحظ أن الأمر بدا معكوساً أو مقلوباً عند الحديث عن المعالجة الإعلامية لأزمة مستقبل مصر السياسي؛ فبينما بدأ الأمر على استحياء، وعبر مجموعة من الأصوات الخافتة التي تتحدث عن التوريث تارة مع بروز فعاليات وأنشطة الحزب الوطني، التي تطفو معها شخصية جمال مبارك على سطح الأحداث، ثم تتلاشى مع انتهاء هذه الفعاليات والأنشطة، وتارة تتجدد مع تصريحات أحد النشطاء (مثلما هو الحال لدى خروج أيمن نور رئيس «حزب الغد» السابق من سجنه) أو قيام إحدى الحركات كحركة «كفاية» أو حركة «٦ أبريل» بنشاط ما، ولكن بقي الأمر قاصراً على التعليقات والآراء المتناثرة هنا وهناك، لتتصاعد وتيرة الأمور بشكل متزايد مع تزايد حركة الوعي الاجتماعي بين فئات المجتمع المختلفة عبر مجموعة من الصور والمظاهر المتفرقة، ثم تجدد الحديث مرة أخرى عن واقع صحة الرئيس والصلاحيات التي تتناسب والمرحلة السنية التي يمر بها، ثم قرب حدوث حشد كبير من الأحداث السياسية الهامة، كما سبق القول، لتصل الأمور إلى قمة ذروتها في الأيام الراهنة، ولا يبدو واضحاً حتى الآن ما يمكن أن تؤول إليه الأمور بشأن المعالجة الإعلامية بناء على كون هذه المعالجة صوتاً للأحداث الفعلية في مصر[٥٨].

(٧) الإرث أو الآثار طويلة المدى (Legacy)

مطالبات عديدة بالتغيير، تطورت إلى المطالبة الصريحة بالتنحي عن الحكم، ومراقبة دقيقة للوضع الصحي، والمؤهلات الذهنية التي تمكّن أي رئيس من ممارسة مهام عمله بكفاءة خاصة وهو قائد لدولة في حجم وثقل مصر، ومراقبة أدق لتحركات وتصرفات وتصريحات السيد جمال مبارك باعتباره الوريث المنتظر للنظام الحالي الذي يأبى الإعلان حتى الآن عن خططه ونواياه تجاه إسناد منصب نائب الرئيس لشخصية محددة بعينها؛ تأييد واضح وصريح

(٥٨) انظر في هذا الصدد: **المصري اليوم**، ٤/ ١/ ٢٠١٠؛ ٧/ ١/ ٢٠١٠، و٧/ ٣/ ٢٠١٠، و(عدد خاص: ملف مستقبل مصر السياسي)، ١٠/ ٣/ ٢٠٠٩.

لشخصيات بعينها على الساحة السياسية؛ كتابات وآراء ساخنة؛ جمعيات عديدة، وجماعات معارضة أكثر؛ ملفات صحفية ساخنة، وحركات معارضة (حركة كفاية، ٦ ابريل. . .) وأحزاب تتشكل، وأحزاب أخرى تضع برامج لطرحها على الجمهور؛ شخصيات برزت على الساحة معلنة تحالفها، أو معلنة ترشحها لمناصب كثيرة، من أهمها منصب الرئاسة؛ ورود وترحيب بكل من يحمل شعار التغيير؛ قائمة طويلة من الإرث أو الآثار طويلة المدى، التي لم يتضح لها حد نهاية حتى الآن، هي محصلة حركة المخاض الفكري والسياسي والشعبي الذي تمر به مصر حالياً.

إذن لا يمكن القول إن قضية مستقبل مصر السياسي قد تركت آثاراً واضحة بالفعل وصلت إلى مستوى الحركة الفعلية أو التغيير الحقيقي، أو على مستوى تعديل قوانين أو إصدار تشريعات بعينها، ويبقى الوضع على ما هو عليه في إطار محدود طالما لم يسفر عن تغيير حقيقي ملموس على مستوى الدستور أو التشريع، أو على مستوى السلوك الفعلي الذي يؤدي بالفعل إلى تغيير نظام الحكم أو الإعلان عن خطوات فعلية ملموسة توضح الصورة لأفراد الشعب المصري في حال خلو منصب الرئاسة. كان ذلك بالطبع قبل الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وإن التزمت الدراسة بالحدود الزمنية لها، ومن ثمّ لم تتعرض الدراسة لها بالتفصيل.

ثالثاً: نتائج الدراسة المسحية على الجمهور العام

تتناول الدراسة في هذا القسم، نتائج الدراسة المسحية، التي تم إجراؤها على عيّنة عشوائية طبقية، قوامها (٤٢٠) مفردة، من سكان محافظتي القاهرة والجيزة. وقد سعت الدراسة من خلال إجراء هذا الشق إلى اختبار العلاقة بين التعرض لمعالجة التلفزيون والصحف محل الدراسة، والسابق عرضها بالتفصيل في نتائج الفصل الثالث، وإدراك المبحوثين للأزمات التي تنتاب المجتمع المصري من جهة، ثم إحساسهم بالخطر الجمعي وعدم الأمان، وبكون المجتمع المصري قد أصبح مجتمع مخاطر جرّاء المعالجة الإعلامية لهذه الأزمات.

وتعرض الدراسة نتائج هذا الجزء، وفق أربعة محاور أساسية، هي كالتالي: خصائص عيّنة الدراسة؛ النتائج الخاصة باستخدامات المبحوثين

لوسائل الإعلام محل الدراسة؛ النتائج الخاصة بمدركات المبحوثين للأزمات محل الدراسة، التي تعرض لها المجتمع المصري خلال فترة الدراسة، ومعلوماتهم بشأن هذه الأزمات؛ النتائج الخاصة بمدى إحساس المبحوثين بالخطر الجمعي جراء المعالجة الإعلامية للأزمات محل الدراسة عبر اختبارات فروض الدراسة.

١ ـ خصائص عيّنة الدراسة

ـ خصائص عيّنة الدراسة وفقاً لمتغير (النوع، السن، المؤهل الدراسي، محل الإقامة، مجال العمل، الديانة، المستوى الاجتماعي الاقتصادي).

الجدول الرقم (٤ ـ ٣٢)
خصائص عيّنة الدراسة

مجموعات العيّنة	الخصائص	ك	بالمئة
الجنس	الذكور	٢٣٠	٥٤,٨
	الإناث	١٩٠	٤٥,٢
المستوى التعليمي	مؤهل عالٍ	٣٠٥	٧٢,٦
	مؤهل متوسط	٦٩	١٦,٤
	ماجستير ودكتوراه	٤٦	١١
العمر	من ٣٠ إلى أقل من ٥٠ سنة	٢٠٨	٤٩,٥
	أقل من ٣٠ سنة	١٤٧	٣٥
	٥٠ سنة فأكثر	٦٥	١٥,٥
محل الإقامة	القاهرة	٢١٥	٥١,٢
	الجيزة	٢٠٥	٤٨,٨
المستوى الاجتماعي الاقتصادي	منخفض	٢١٧	٥١,٧
	متوسط	١٤٧	٣٥
	مرتفع	٥٦	١٣,٣
مجال العمل	أعمل في القطاع الحكومي المصري	١٤٤	٣٤,٣
	أعمل في القطاع الخاص المصري	١٢٨	٣٠,٥
	أخرى	٨٠	١٩
	أعمل في عمل خاص حر	٤١	٩,٨
	أعمل في القطاع الخاص الأجنبي	٢٧	٦,٤

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٣٢) إلى أن عيّنة الدراسة قد تكوّنت من ٢٣٠ ذكراً بنسبة (٥٤,٨ بالمئة)، في حين مثّل الإناث ١٩٠ مفردة، وذلك بما يعادل (٤٥,٢ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة.

تشير بيانات الجدول نفسه إلى أنه قد بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل عالٍ (٧٢,٦ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة (٣٠٥ مبحوثين)، ثم (٦٩) مبحوثاً، وذلك بما يعادل (١٦,٤ بالمئة) من المبحوثين الحاصلين على مؤهل متوسط، في حين بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل فوق عالٍ (ماجستير/ دكتوراه) (١١ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة.

تشير بيانات الجدول أيضاً إلى أن (٥١,٢ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة يقطنون في محافظة القاهرة، في حين سكن الجزء الباقي من العيّنة في محافظة الجيزة، وذلك بواقع (٤٨,٨ بالمئة) من إجمالي العيّنة.

أُجريت الدراسة على (٣٩٥) مبحوثاً مسلماً، وذلك بنسبة (٩٤ بالمئة) و(٢٥) مبحوثاً مسيحياً، وذلك بنسبة (٦ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة.

أجريت الدراسة على (٢١٧) مبحوثاً من ذوي المستوى الاقتصادي والاجتماعي المنخفض، وذلك بنسبة (٥١,٧ بالمئة)، و(١٤٧) مبحوثاً من ذوي المستوى الاقتصادي والاجتماعي المتوسط، وذلك بنسبة (٣٥ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، و(٥٦) مبحوثاً من ذوي المستوى الاقتصادي والاجتماعي المرتفع، وذلك بنسبة (١٣,٣ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة.

أُجريت الدراسة على (١٤٤) مبحوثاً يعملون في القطاع الحكومي المصري، وذلك بواقع (٣٤,٣ بالمئة)، و(١٢٨) مبحوثاً يعملون في القطاع الخاص المصري بنسبة (٣٠,٥ بالمئة)، و(٨٠) مبحوثاً يعملون في مهن أخرى بنسبة (١٩ بالمئة)، و(٤١) مبحوثاً يعملون في عمل خاص حر بنسبة (٩,٨ بالمئة) و(٢٧) مبحوثاً يعملون في القطاع الخاص الأجنبي، وذلك بواقع (٦,٤ بالمئة).

أُجريت الدراسة على (٢٠٨) مبحوثين، أعمارهم من ٣٠ إلى أقل من ٥٠ سنة، وذلك بنسبة (٤٩,٥ بالمئة)، و(١٤٧) مبحوثاً أعمارهم أقل من ٣٠ سنة، وذلك بنسبة (٣٥ بالمئة)، و(٦٥) مبحوثاً أعمارهم ٥٠ سنة فأكثر، وذلك بنسبة (١٥,٥ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة.

٢ ـ النتائج الخاصة باستخدامات المبحوثين لوسائل الإعلام محل الدراسة

أ ـ النتائج الخاصة باستخدامات المبحوثين لبرامج الاحداث الجارية: التعرض، وكثافة هذا التعرض، وأهم البرامج لدى المبحوثين

يمثّل التعرض للتلفزيون واحداً من المؤشرات الدالة على العادات الاتصالية التي يمارسها المبحوثون بشأن تعاملهم مع وسائل الإعلام، ومدى الاهتمام بالتعرض لوسيلة بعينها دون غيرها، ثم مدى هذا الاهتمام أو كثافته، ويسعى الجدولان الرقمان (٤ ـ ٦٠) و(٤ ـ ٦١) إلى توضيح مدى الاهتمام بالتعرض للتلفزيون كأشهر الوسائل الاتصالية، وأكثرها استخداماً من قبل الجمهور، كما أشارت نتائج العديد من الدراسات السابقة.

وتقوم برامج الأحداث الجارية (Talk Show) على حرية التعبير وإبراز الرأي والرأي الآخر من خلال الحوار، ومن أنواع برامج الرأي: برامج الرأي الإخبارية والمعلومات، برامج الرأي السياسية، برامج الرأي الانتخابية، برامج رأي الشخصيات العامة، برامج الاعترافات الشخصية[٥٩]. ومن سمات برامج الرأي غلبة أسلوب اشتراك الجمهور في الاستوديو وإدلائه برأيه أو عبر الاتصالات الهاتفية، كما تتسم موضوعاتها بالحالية والفورية (Immediacy) وغالباً ما تكون برامج مكفولة[٦٠].

ولما كانت الدراسة الحالية تختبر ضمن اختباراتها تأثير التعرض لبرامج الأحداث الجارية في الإحساس بالخطر الجمعي لدى المبحوثين، كان من الأهمية بمكان التعرف على متابعة المبحوثين لهذه النوعية من البرامج، فضلاً عن التعرف على كثافة هذا التعرض ومداه من خلال قياس متوسط عدد ساعات مشاهدة هذه البرامج، وأخيراً ترتيب برامج الأحداث الجارية محل الدراسة وفقاً لأهميتها لدى المبحوثين، كالتالي:

---

(٥٩) Lynn Williams, *Ultimate Interview: 100s of Great Interview Answers*, 2nd ed. (London: Kogen Page, 2009), pp. 2-5.

(٦٠) Graham Meikle, *Interpreting News* (New York: Macmillan, 2009), pp. 14-15.

الجدول الرقم (٤ ـ ٣٣)
متابعة برامج الأحداث الجارية

متابعة برامج الأحداث الجارية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٣٦٧	٩٣,٩
لا	٢٤	٦,١
الإجمالي	٣٩١	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٣٣) إلى أن (٩٣,٩ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة يتابعون برامج الأحداث الجارية، في حين اختلف (٦,١ بالمئة) مع هذا الرأي، مشيرين إلى أنهم لا يتابعون هذه البرامج.

الجدول الرقم (٤ ـ ٣٤)
متوسط عدد ساعات مشاهدة برامج الأحداث الجارية

متوسط عدد ساعات المشاهدة	التكرار	النسبة المئوية
أحياناً	٢٢٠	٥٩,٩
دائماً	١٢٨	٣٤,٩
نادراً	١٩	٥,٢
الإجمالي	٣٦٧	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٣٤) إلى أن أكثرية مفردات العيّنة يتابعون برامج الأحداث الجارية (أحياناً)؛ حيث بلغت نسبتهم (٥٩,٩ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، وفي المرتبة الثانية جاء هؤلاء الذين يتابعونها (دائماً)؛ حيث بلغت نسبتهم (٣٤,٩ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، وفي المرتبة الثالثة والأخيرة جاءت فئة هؤلاء الذين يتابعونها نادراً بواقع (٥,٢ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه نهى العبد (٢٠٠٩)؛ حيث توزعت عيّنة دراستها على معدلات مشاهدة برامج الأحداث الجارية بالترتيب السابق نفسه (تتوزع معدلات مشاهدة البرامج الحوارية العربية بوجه عام على: المشاهدة دائماً (٣٤,٣ بالمئة)، المشاهدة أحياناً (٦٠ بالمئة)، والمشاهدة نادراً

(٥,٧ بالمئة)[٦١]. وتتفق نتائج الدراسة كذلك مع ما توصلت إليه رانيا أحمد (٢٠٠٧)؛ حيث أشارت إلى توزع معدلات متابعة عيّنة الدراسة للبرامج الحوارية على: دائماً (١٨ بالمئة)، أحياناً (٦٩,٥ بالمئة)، ونادراً (١٢,٥ بالمئة)[٦٢].

ب ـ النتائج الخاصة باستخدامات المبحوثين للصحف (قومية/ حزبية/ خاصة)

تستعرض مجموعة الجداول التالية عدداً من التفاصيل المرتبطة بقياس مدى تعرض المبحوثين لكلٍ من الصحف القومية والحزبية والخاصة ـ كلٌ على حِدَة ـ سعياً إلى إيجاد الفروق بين المبحوثين وفقاً لأنماط تعرضهم لكل مجموعة صحف فيما يتعلق بتأثير ذلك في متغير الدراسة التابع والأساسي ألا وهو الإحساس بالخطر الجمعي.

ـ تعرض المبحوثين في عيّنة الدراسة للصحف القومية

تمثل الصحف القومية المصرية ـ على رغم كم الانتقادات والمقولات المرتبطة بها ـ مصدراً هاماً لمعلومات قطاع عريض من الجمهور المصري، قد لا يستغني بالفعل عن قراءة مثل هذه الصحف يومياً. الجدول الرقم (٤ ـ ٣٥) يلقي الضوء على تعرض المبحوثين للصحف القومية المختلفة:

الجدول الرقم (٤ ـ ٣٥)
مدى قراءة الصحف القومية

قراءة الصحف القومية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٢١٩	٥٢,١
لا	٢٠١	٤٧,٩
الإجمالي	٤٢٠	١٠٠

(٦١) نهى عاطف العبد، «العلاقة بين مستويات التعرض للبرامج الحوارية في الفضائيات العربية ومستويات معرفة الرأي العام بقضايا الإصلاح السياسي في مصر،» ورقة قُدِّمَت إلى: المؤتمر العلمي الخامس عشر لكلية الإعلام: الإعلام وقضايا الإصلاح في المجتمعات العربية: الواقع والتحديات، الذي نظمته كلية الإعلام، بجامعة القاهرة في تموز/ يوليو ٢٠٠٩، ص ٧٢٩ ـ ٨٢١.

(٦٢) رانيا أحمد، «مدى اعتماد الشباب على برامج الرأي في معرفة مشكلات المجتمع المصري،» ورقة قُدِّمَت إلى: المؤتمر العلمي الثاني عشر: الإعلام وتحديث المجتمعات العربية، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، أيار/ مايو ٢٠٠٦.

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٣٥) إلى أن (٢١٩) مفردة من عيّنة البحث، بما يعادل (٥٢,١ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، يقرأون الصحف القومية، بينما تبلغ نسبة من لا يقرأها (٤٧,٩ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة.

ـ معدّل قراءة المبحوثين للصحف القومية

معدّل قراءة المبحوثين لصحيفة ما ـ أيّاً كان توجهها أو سياستها ـ قد يعكس في بعض الأحيان، حجم أو نوعية المعلومات التي يحصل عليها المبحوث، أو المواقف التي قد يتخذها الأفراد تجاه قضايا بعينها، واتجاهاتهم نحوها، وقد يعكس من جهة ثانية انتماء الشخص إلى مدرسة فكرية، أو توجّهاً نحو الحكومة وسياساتها دون غيره، ومن ثم اختبر الجدول الرقم (٤ ـ ٣٦) «معدل قراءة المبحوثين للصحف القومية» المصرية على مدار الأسبوع، سعياً إلى قياس مجموعة من العلاقات الارتباطية بين متوسط قراءة هذه الصحف، وبعض المتغيرات ذات الصلة بهدف الدراسة، كالتالي:

الجدول الرقم (٤ ـ ٣٦)

معدل قراءة المبحوثين للصحف القومية

متوسط قراءة الصحف	التكرار	النسبة المئوية
خمسة أيام فأكثر	٧٤	٣٣,٨
يومان	٥٨	٢٦,٥
ثلاثة أيام	٥٢	٢٣,٧
أربعة أيام	٣٥	١٦
الإجمالي	**٢١٩**	**١٠٠**

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٣٦) إلى أن أغلبية مفردات العيّنة ممن يضعون الصحف القومية في ترتيب متقدم دون غيرها من الأنواع الصحفية، غالباً ما يعتمدون عليها لمدة خمسة أيام فأكثر، وذلك بواقع (٣٣,٨ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، في حين يتابعها (٢٦,٥ بالمئة) من العيّنة لمدة يومين، وفي المرتبة الثالثة يتابعها (٢٣,٧ بالمئة) منهم لمدة ثلاثة أيام، وأخيراً يتابع الصحف القومية لمدة أربعة أيام ما نسبته (١٦ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة.

ـ قراءة المبحوثين في عيّنة الدراسة للصحف الحزبية

الجدول الرقم (٤ ـ ٣٧)
قراءة المبحوثين في عيّنة الدراسة للصحف الحزبية

قراءة الصحف الحزبية	التكرار	النسبة المئوية
لا	٣٤٩	٨٣,١
نعم	٧١	١٦,٩
الإجمالي	٤٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٣٧) إلى أن ٧١ مفردة من عيّنة البحث، أي بما يعادل (١٦,٩ بالمئة) يقرأون الصحف الحزبية، بينما تبلغ نسبة من لا يقرأها (٨٣,١ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة.

ـ معدل قراءة المبحوثين للصحف الحزبية:

الجدول الرقم (٤ ـ ٣٨)
معدل قراءة المبحوثين للصحف الحزبية

متوسط قراءة الصحف	التكرار	النسبة المئوية
يومان	٤٣	٦٠,٦
خمسة أيام فأكثر	١٣	١٨,٣
ثلاثة أيام	١٢	١٦,٩
أربعة أيام	٣	٤,٢
الإجمالي	٧١	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٣٨)، إلى تصدر فئة (يومان) فئات معدلات قراءة المبحوثين للصحف الحزبية؛ حيث بلغت نسبة من ذكرها (٦٠,٦ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، في حين جاءت فئة من يقرأونها خمسة أيام فأكثر في المرتبة الثانية، وذلك بواقع (١٨,٣ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، وفي المرتبة الثالثة جاءت فئة من يقرأها ثلاثة أيام، وذلك بنسبة (١٦,٩ بالمئة)، وأخيراً أتى هؤلاء الذين يتابعونها أربعة أيام، وذلك بواقع (٤,٢ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة.

ـ قراءة المبحوثين في عيّنة الدراسة للصحف الخاصة

الجدول الرقم (٤ ـ ٣٩)
قراءة المبحوثين في عيّنة الدراسة للصحف الخاصة

قراءة الصحف الخاصة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٢١٦	٥١,٤
لا	٢٠٤	٤٨,٦
الإجمالي	٤٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٣٩) إلى أن ٢١٦ مفردة من عيّنة البحث، وذلك بما يعادل (٥١,٤ بالمئة) يقرأون الصحف الخاصة، بينما بلغت نسبة من لا يقرأها (٤٨,٦ بالمئة).

ـ معدل قراءة المبحوثين للصحف الخاصة

الجدول الرقم (٤ ـ ٤٠)
معدل قراءة المبحوثين للصحف الخاصة

متوسط قراءة الصحف	التكرار	النسبة المئوية
خمسة أيام فأكثر	٨٥	٣٩,٤
يومان	٦٢	٢٨,٧
ثلاثة أيام	٣٨	١٧,٦
أربعة أيام	٣١	١٤,٤
الإجمالي	٢١٦	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٤٠) إلى تركز أغلبية مفردات عيّنة الدراسة في فئة متابعة الصحف الخاصة لمدة خمسة أيام فأكثر؛ حيث بلغت نسبتهم (٣٩,٤ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، في حين جاء في المرتبة الثانية هؤلاء الذين يتابعونها لمدة يومين، وذلك بما يعادل (٢٨,٧ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، وجاء من يتابعونها لمدة ثلاثة أيام في المرتبة الثالثة بواقع (١٧,٦ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، وفي المرتبة الرابعة جاء هؤلاء الذين يقرأونها لمدة أربعة أيام؛ حيث بلغت نسبتهم (١٤,٤ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة.

ج ـ النتائج الخاصة بأهم المصادر والوسائل التي يحصل منها المبحوثون على أخبار الأزمات والمشكلات في مصر، وترتيب مصداقية هذه الوسائل لديهم

مع تعدد القنوات الاتصالية المتاحة أمام الجمهور حالياً، وتزايد الوعي بأهمية الوظيفة الإخبارية لهذه القنوات، وخصوصاً في أوقات الأزمات والأحداث الطارئة، فلقد أصبح الإنسان أكثر من أي وقت مضي شديد الاهتمام بما يجري حوله، لذلك تؤدي هذه القنوات الإعلامية دوراً مهماً في تنوير الرأي العام وتزويده بالعديد من المعلومات والأخبار، وخاصة مع تعدد الأحداث التي شهدتها وتشهدها المنطقة العربية، ومصر على وجه الخصوص. ومع تعدد هذه المصادر أيضاً تبرز على السطح مشكلتا الاعتماد والمصداقية. الجدول الرقم (٤ ـ ٤١) يلقي الضوء على أهم المصادر الإعلامية التي يعتقد بها المبحوثون في عيّنة الدراسة.

ـ عندما تختلف وسائل الإعلام حول بعض الأزمات التي تواجه المجتمع المصري، ما الوسيلة التي يصدقها المبحوثون أكثر من غيرها؟

الجدول الرقم (٤ ـ ٤١)

أكثر الوسائل الإعلامية مصداقية لدى المبحوثين

الوسيلة الأكثر تصديقاً	التكرار	النسبة المئوية
قنوات التلفزيون الفضائية العربية	١٦١	٣٨,٣
التلفزيون المصري	١١٣	٢٦,٩
الصحف الخاصة	٩٤	٢٢,٤
الصحف القومية المصرية	٢٨	٦,٧
محطات التلفزيون الدولية	٩	٢,١
الصحف الحزبية المصرية	٨	١,٩
الإنترنت	٦	١,٤
الراديو	١	٠,٢
الإجمالي	٤٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٤١) إلى أن قنوات التلفزيون الفضائية العربية هي الوسيلة الأكثر مصداقية لدى ١٦١ مفردة من مفردات عيّنة الدراسة، وهو ما يمثل (٣٨,٣ بالمئة)، ثم يليها التلفزيون المصري بنسبة (٢٦,٩ بالمئة)،

وفي المرتبة الثالثة جاءت الصحف المصرية الخاصة بنسبة (٢٢,٤ بالمئة)، ثم الصحف القومية المصرية في المرتبة الرابعة، بنسبة (٦,٧ بالمئة)، ثم محطات التلفزيون الدولية بنسبة (٢,١ بالمئة)، ثم الصحف الحزبية المصرية بنسبة (١,٩ بالمئة)، وفي المرتبة السادسة جاءت الإنترنت بنسبة (١,٤ بالمئة)، وفي المرتبة السابعة والأخيرة جاء الراديو بنسبة (٠,٢ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة.

٣ ـ النتائج الخاصة بمدركات المبحوثين لأهم القضايا والأزمات التي تعرّض لها المجتمع المصري، ومدى اعتقاده في درجة خطورتها

قدّم ديك وويلدفيسكي (Dake and Wildvesky) نتائج واعدة عندما طبقا مقياسهما للمشكلات المجتمعية في البيئة الأمريكية. وقد تبنّت دراسات عديدة المقياس نفسه لتطبقه في ثقافات مختلفة، وإن اعتمدت البيئة الأوروبية تحديداً على النسخة البريطانية من المقياس. وما زال الباحثون يسعون إلى تطبيق المقياس عبر دول مختلفة للحصول على نسخة شبه مشتركة بين الثقافات المختلفة. ولكن يبقى السؤال إلى أيّ مدى يستطيع المقياس في هذه الحالة أن يعكس بالفعل حالة الإحساس بالخطر لدى الأفراد، طالما اختلفت المشكلات التي يعتبرونها مصدر تهديد لهم؟ ففي تطبيقات أوروبية عديدة للمقياس، لوحظ اعتماد هذه الدراسات على ٥ بالمئة فقط من النتائج التي توصل إليها ديك؛ حيث اعتمدت دراسة ديك على وجود علاقة ثنائية المتغير، في حين اعتمدت النسخة الأوروبية على تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis)[٦٣] ومن ثم كانت الطرق الإحصائية المختلفة، وتفسيراتها المتعددة، عاملاً يقف وراء الكثير من نقاط الاختلاف بين الباحثين لدى تطبيق المقياس. وتطرح الدراسات الأحدث التي طبقت مقياس ديك، متغيراً آخر يبدو ذا أهمية لرفع الثقة في مستوى نتائج المقياس ألا وهو متغير الثقة. الجدول الرقم (٤ ـ ٤٢) يقدم نتائج اختبار نموذج ديك وويلدفيسكي في نسخته المصرية، سعياً إلى تحقيق هدفين أساسيين؛ **أولهما** هو الوقوف على نقاط الاتفاق والاختلاف بين المقياس الأصلي في أهم مخرجاته والمقياس الحالي، **وثانيهما** هو التعرف على أهم المشكلات

(٦٣) Claire Marris [et al.], «Integrating Sociological and Psychological Approaches to Public Perceptions of Environmental Risks: Detailed Results from a Questionnaire Study,» Norwich University of East Anglia, Centre for Social and Economic Research into the Global Environment, CSERGE Working Paper (1996), p. 332.

المجتمعية، والمخاوف التي يرصدها المبحوثون باعتبارها من أخطر الأزمات التي تواجه المجتمع، ودرجة تلاقي هذه الأزمات مع تلك التي رصدتها دراسة كارل ديك، وبعض الدراسات الأوروبية التي طبقت المقياس نفسه، كالتالي:

الجدول الرقم (٤ ـ ٤٢)
أهم القضايا التي يعانيها المجتمع المصري وفقاً لآراء المبحوثين

الاعتقاد بمدى خطورتها	١ ـ ليست مشكلة على الإطلاق		٢ ـ ليست مشكلة		٣ ـ مشكلة		٤ ـ مشكلة خطيرة		٥ ـ مشكلة بالغة الخطورة	
القضايا المصرية	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة
١ ـ مستوى الحريات والانفتاح في المجتمع	٣٢	٧,٦	٩٩	٢٣,٦	١٥٥	٣٦,٩	٩٥	٢٢,٦	٣٩	٩,٣
٢ ـ استغلال الثروة القومية للبلاد استغلالاً غير رشيد	٩	٢,١	٢٦	٦,٢	١٣٦	٣٢,٤	١٤٤	٣٤,٣	١٠٥	٢٥
٣ ـ غياب المناخ المشجع والمستقر للاستثمار	٩	٢,١	٣٤	٨,١	١٧٩	٤٢,٦	١١٩	٢٨,٣	٧٩	١٨,٨
٤ ـ مشكلات الإسكان وارتفاع أسعار العقارات	٨	١,٩	١١	٢,٦	٩٠	٢١,٤	١٣٧	٣٢,٦	١٧٤	٤١,٤
٥ ـ الركود والأزمة الاقتصادية المعاصرة	١	٠,٢	١١	٢,٦	٩٢	٢١,٩	١٧٩	٤٢,٦	١٣٧	٣٢,٦
٦ ـ التلوث البيئي	٢٠	٤,٨	١٥	٣,٦	١١٢	٢٦,٧	١٥٣	٣٦,٤	١٢٠	٢٨,٦
٧ ـ الصراع في منطقة الشرق الأوسط	٣	٠,٧	٥	١,٢	٩٤	٢٢,٤	١٣٠	٣١	١٨٨	٤٤,٨
٨ ـ الفقر وتدني مستوى المعيشة	٧	١,٧	٨	١,٩	٨٣	١٩,٨	١٤٣	٣٤	١٧٩	٤٢,٦
٩ ـ التدهور في القيم والأخلاق	٨	١,٩	٢٣	٥,٥	٩٨	٢٣,٣	١٣٨	٣٢,٩	١٥٣	٣٦,٤
١٠ ـ انخفاض مستوى ثقة الجمهور في كفاءة أداء بعض المؤسسات والهيئات العامة	٩	٢,١	٣٩	٩,٣	١٥٦	٣٧,١	١٢٤	٢٩,٥	٩٢	٢١,٩

يتبع

تابــع

١١ ـ ارتفاع معدلات الجـريـمـة وتـدني الإحساس بالأمان	٦	١,٤	١٦	٣,٨	١٠٥	٢٥	١٤٤	٣٤,٣	١٤٩	٣٥,٥
١٢ ـ الـفـسـاد الـذي يسود بعض مؤسسات المجتمع	٩	٢,١	١٣	٣,١	١٣٣	٣١,٧	١٤٥	٣٤,٥	١٢٠	٢٨,٦
١٣ ـ عـدم تـفـعـيـل الـقـوانين والـقـواعـد المنظمة للمجتمع بشكل عادل	٩	٢,١	٢٧	٦,٤	١٧٠	٤٠,٥	١٤١	٣٣,٦	٧٣	١٧,٤
١٤ ـ انهيـار الـتـنـاغـم والانسجام بين أفراد المجتمع على مستوى العلاقات الشخصية أو الاجتماعية	١٢	٢,٩	٧٤	١٧,٦	١٦٨	٤٠	١٢٤	٢٩,٥	٤٢	١٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٤٢) إلى أن أهم القضايا المجتمعية التي تعتبرها عيّنة الدراسة مشكلة خطيرة، أو بالغة الخطورة، ومن ثم فقد تكون مصدراً متجدداً للأزمات، تتمثل في مجموعة قضايا، كانت على مستوى المشكلات «بالغة الخطورة» متمثلة في القضايا التالية بالترتيب: «البطالة ونقص فرص العمل» (٦٠,٥ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، تلاها في الترتيب قضية «الصراع في منطقة الشرق الأوسط» (٤٤,٨ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، ثم جاء في المرتبة الثالثة قضية «إهدار المال العام»، وذلك بنسبة (٤٣,٦ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، ثم تأتي قضية «الفقر وتدني مستوى المعيشة» في المرتبة الرابعة، وذلك بنسبة (٤٢,٦ بالمئة)، وفي المرتبة الخامسة جاءت قضية «الإسكان وارتفاع أسعار العقارات، وذلك بنسبة (٤١,٤ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، ثم تأتي قضية «الهجرة غير الشرعية للشباب لتحصد آراء ما نسبته (٣٨,٨ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، وتتقارب فيما يعد نسب بقية المشكلات محل التحليل عند مستوى «بالغ الخطورة».

أما على مستوى المشكلات والقضايا التي تراها عيّنة الدراسة مشكلات «خطيرة»، فيأتي على رأسها قضية «الركود والأزمة الاقتصادية المعاصرة»، وذلك بنسبة (٤٢,٦٥) من إجمالي عيّنة الدراسة، وفي المرتبة الثانية جاءت قضية

«التلوث البيئي» وذلك بواقع (٣٦,٤ بالمئة)، أما المرتبة الثالثة فقد خصصت لقضية «تركّز الثروة في يد كبار رجال الأعمال والمستثمرين» وذلك بنسبة (٣٦ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، أما المرتبة الرابعة فقد تقاسمهما كل من قضية «القلق وعدم الإحساس بالأمن الوظيفي» وقضية «الفساد الذي يسود بعض مؤسسات المجتمع المصري»؛ حيث حصلت كل منهما على ما نسبته (٣٤,٥ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، أما قضية «ارتفاع معدلات الجريمة وعدم الإحساس بالأمن» فقد جاءت في المرتبة الخامسة، وذلك بواقع (٣٤,٣ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة.

وفيما يتعلق بتلك القضايا التي عبّر عنها المبحوثون باعتبارها «مشكلة»، فقد جاءت على رأسها قضية «المخاطر المرتبطة بالتطورات التكنولوجية في المجتمع كالإنترنت والموبايل»؛ حيث حصدت ما نسبته (٤٣,٨ بالمئة)، في حين جاء في المرتبة الثانية قضية «غياب المناخ المشجّع والمستقر للاستثمار»، وذلك بنسبة (٤٢,٦ بالمئة)، ثم جاءت قضية «عدم تفعيل القوانين والقواعد المنظمة للمجتمع بشكل عادل» لتحتل المرتبة الثالثة بواقع (٤٠,٥ بالمئة)، وفي المرتبة الرابعة جاءت قضية «انهيار التناغم والانسجام بين أفراد المجتمع على مستوى العلاقات الشخصية أو الاجتماعية» وذلك بواقع (٤٠ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة، ثم جاءت قضية «انخفاض مستوى ثقة الجمهور في كفاءة أداء بعض المؤسسات والهيئات العامة في المجتمع» في المرتبة الخامسة بواقع (٣٧,١ بالمئة).

وقد استبعدت الباحثة تلك القضايا التي أشار المبحوثون إليها باعتبارها ليست مشكلة، أو ليست مشكلة على الإطلاق؛ حيث يعنينا في الأساس التعرف على تلك المخاوف والتهديدات التي قد تسبب حالة من القلق والإحساس بالخطر الجمعي لدى المبحوثين.

ويلاحظ من متابعة مسارات النتائج السابقة لأهم المشكلات المجتمعية في مستوياتها الثلاثة (مشكلة/ مشكلة خطيرة/ مشكلة بالغة الخطورة) أن المرتكز الأساسي الذي تنطلق منه، في معظمها، هو العامل الاقتصادي، والظروف السيئة وغير المستقرة لدى الكثيرين، وهي من هنا تتشابه مع تلك المخرجات التي توصلت إليها دراسة ديك (Dake) وسوجبيرغ (Sojberg)؛ حيث أشارا إلى اتفاق نتائجهما عندما طبقاً المقياس في الولايات المتحدة، ثم في بعض دول

الاتحاد الأوروبي بشأن كون الفقر والبطالة هما من أهم الهواجس التي تسيطر على تفكير الأفراد، في حين تختلف النتائج في ما بعد إلى حد كبير؛ حيث يشير الباحثون في الدول الغربية إلى أن ترتيب المشكلات بعد ذلك يتمثل في الاضطهاد العرقي أو الإثني، ثم تقييد الحريات المدنية، ثم العصيان المدني (Civil Disobedience)، ويأتي في النهاية مشكلة تركز كل من القوة والثروة في يد الكبار على المستوى السياسي والاقتصادي[٦٤].

وتتصور الباحثة أن العلاقة بين المواطن ومثل هذه النوعية من الأزمات هي علاقة مباشرة في كثير من الأحيان؛ لاعتبارين أحدهما أنه قد يعانيها هو نفسه، أو قد يدرك أبعادها عبر أحد المقربين له، وأخيراً قد يسعى هو شخصياً إلى القراءة، أو البحث عن المعلومات المتعلقة بها ليعرف أبعادها، فقد يصبح في يوم من الأيام أحد ضحايا الأزمة. ومن ثَّم يلعب عاملا الخبرة المباشرة والاتصال الشخصي بشأن هذه النوعية من الأزمات دوراً رئيسياً في مقابل غيره من الوسائل الأخرى، وبالتالي قد يدلي المبحوث برأيه في أنه يعرف الأزمة جيداً، سواء كانت هذه المعرفة هي تلك المعرفة العلمية القائمة على النسب والأرقام والإحصاءات الدقيقة، أو لا.

أ ـ النتائج الخاصة بمدركات المبحوثين للأزمات محل الدراسة، ومدى إلمامهم بأسباب هذه الأزمات، وكفاءة جهود التغلب عليها

(١) مدى اعتقاد المبحوثين في فاعلية أداء المسؤولين لمهام وظيفتهم على أكمل وجه للتغلب على الأزمات محل الدراسة

سبقت الإشارة إلى أن جوهر العلاقة بين الإعلام وتأثيره في الجمهور في أوقات الأزمات، قد يتغير بوضوح في ظل وجود متغير الثقة كمتغير وسيط بينهما، وتُبنى الثقة بين المواطن وقيادته وفق مجموعة من السلوكيات والمواقف التي تتبناها هذه القيادات تجاه مشكلاتهم وأزماتهم عبر مراحل وتطورات هذه الأزمات. الجدول الرقم (٤ ـ ٤٣) يلقي الضوء على جزء من مدركات الجمهور لحجم هذه الثقة بينهم وبين قياداتهم ومسؤوليهم:

(٦٤) Paul Slovic, «The Role of Affect and World Views as Orienting Dispositions in the Perception and Acceptance of Nuclear Power,» *Journal of Applied Social Psychology*, vol. 26 (1996), p. 1427.

الجدول الرقم (٤ ـ ٤٣)
مدى اعتقاد المبحوثين في فاعلية جهود المسؤولين عن الأزمات

مدى اعتقاد المبحوث في فاعلية جهود المسؤولين / الأزمات محل الدراسة	أعتقد في فاعلية الجهود المبذولة في الماضي لحل الأزمة		لا أعتقد في فاعلية الجهود المبذولة في الماضي لحل الأزمة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ الأزمات الاقتصادية	١٣٠	٣١	٢٩٠	٦٩
٢ ـ أزمات الديمقراطية السياسية	٩٨	٢٣,٣	٣٢٢	٧٦,٧

بالنسبة إلى مدى اعتقاد المبحوثين في فاعلية جهود المسؤولين عن الأزمات محل الدراسة، تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٤٣) إلى أنه:

ـ فيما يخص الأزمات الاقتصادية: أشار (٦٩ بالمئة) من عيّنة البحث أنهم لا يعتقدون في فاعلية الجهود المبذولة في الماضي لحل الأزمة، بينما أشار (٣١ بالمئة) منهم إلى أنهم يعتقدون في فاعلية الجهود المبذولة في الماضي لحل الأزمة.

ـ فيما يخص أزمات الديمقراطية السياسية، أشار (٧٦,٧ بالمئة) من عيّنة البحث أنهم لا يعتقدون في فاعلية الجهود المبذولة في الماضي لحل الأزمة، بينما أشار (٢٣,٣ بالمئة) إلى أنهم يعتقدون في فاعلية الجهود المبذولة في الماضي لحل الأزمة.

(٢) مدى اعتقاد المبحوثين في استمرارية الأزمات محل الدراسة في مصر

الجدول الرقم (٤ ـ ٤٤)
مدى اعتقاد المبحوثين في استمرارية الأزمات محل الدراسة

مدى اعتقاد المبحوث في استمرارية / الأزمات محل الدراسة	أعتقد بشدة في استمرار هذه النوعية من الأزمات في مصر		لا أعتقد أن هذه الأزمات سوف تستمر طويلاً في مصر		لا أعتقد على الإطلاق أن هذه الأزمات سوف تستمر طويلاً في مصر	
	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة
١ ـ الأزمات الاقتصادية	٣١١	٧٤	١٠٠	٢٣,٨	٩	٢,١
٢ ـ أزمات الديمقراطية السياسية	٢٥٦	٦١	١٣٢	٣١,٤	٣٢	٧,٦

بالنسبة إلى مدى اعتقاد المبحوثين في استمرارية الأزمات محل الدراسة، تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٤٤) إلى أن:

ـ فيما يخص الأزمات الاقتصادية: أشار (٧٤ بالمئة) من عيّنة البحث إلى أنهم يعتقدون بشدة في استمرار هذه النوعية من الأزمات في مصر، بينما أشار (٢٣,٨ بالمئة) إلى أنهم لا يعتقدون أن هذه الأزمات سوف تستمر طويلاً في مصر، وأشار (٢,١ بالمئة) إلى أنهم لا يعتقدون على الإطلاق أن هذه الأزمات سوف تستمر طويلاً في مصر.

٢ ـ فيما يخص أزمات الديمقراطية السياسية: أشار (٦١ بالمئة) من عيّنة البحث إلى أنهم يعتقدون بشدة في استمرار هذه النوعية من الأزمات في مصر، بينما أشار (٣١,٤ بالمئة) إلى أنهم لا يعتقدون أن هذه الأزمات سوف تستمر طويلاً في مصر، وأشار (٧,٦ بالمئة) إلى أنهم لا يعتقدون على الإطلاق أن هذه الأزمات سوف تستمر طويلاً في مصر.

(٣) الأسباب التي ذكرها المبحوثون بشأن أسباب وقوع الأزمات محل الدراسة

الجدول الرقم (٤ ـ ٤٥)
سبب وقوع الأزمات وفقاً لآراء المبحوثين

سبب وقوع الأزمات / الأزمات محل الدراسة	سوء إدارة محلية		سوء إدارة حكومية بشكل عام		تحكم وسيطرة القيادات السياسية أو الاقتصادية العليا		سوء تصرف من الأفراد المتضررين من الأزمة		تحكم وسيطرة بعض أصحاب المصالح في المجتمع		الإهمال على مستوى المسؤولين عن الأزمة	
	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة
١ ـ الأزمات الاقتصادية	١٦	٣,٨	١١٧	٢٧,٩	١٨٨	٤٤,٨	١٢	٢,٩	٥٥	١٣,١	٣٢	٧,٦
٢ ـ أزمات الديمقراطية السياسية	١٢	٢,٩	١١٣	٢٦,٩	٢١١	٥٠,٢	٣٢	٧,٦	٣٠	٧,١	٢٢	٥,٢

أما فيما يتعلق بأسباب وقوع الأزمات محل الدراسة وفقاً لما تراه عيّنة البحث، فتشير بيانات الجدول (٤ ـ ٤٥) إلى أنه:

ـ فيما يخص الأزمات الاقتصادية: أشار (٤٤,٨ بالمئة) من عيّنة البحث إلى أنهم يرجعون السبب إلى تحكم وسيطرة القيادات السياسية أو الاقتصادية

العليا، بينما يُرجع (٢٧,٩ بالمئة) السبب إلى سوء إدارة حكومية بشكل عام، ويُرجع (١٣,١ بالمئة) السبب إلى تحكم وسيطرة بعض أصحاب المصالح في المجتمع، بينما يُرجع (٧,٦ بالمئة) السبب إلى الإهمال على مستوى المسؤولين عن الأزمة، في حين يُرجع (٣,٨ بالمئة) السبب إلى سوء إدارة محلية، وأخيراً يُرجع (٢,٩ بالمئة) السبب إلى سوء تصرف الأفراد المتضررين من الأزمة.

ـ فيما يخص أزمات الديمقراطية السياسية: أشار (٥٠,٢ بالمئة) من عيّنة البحث إلى أنهم يُرجعون السبب إلى تحكم وسيطرة القيادات السياسية أو الاقتصادية العليا، بينما يُرجع (٢٦,٩ بالمئة) السبب إلى سوء إدارة حكومية بشكل عام، ويُرجع (٧,٦ بالمئة) السبب إلى سوء تصرف الأفراد المتضررين من الأزمة، ويُرجع (٧,١ بالمئة) السبب إلى تحكم وسيطرة بعض أصحاب المصالح في المجتمع، ويرجع (٥,٢ بالمئة) السبب إلى الإهمال على مستوى المسؤولين عن الأزمة، ويُرجع (٢,٩ بالمئة) السبب إلى سوء إدارة محلية.

- **ترتيب الأزمات والقضايا محل الدراسة وفقاً لأهميتها لدى المبحوثين**

الجدول الرقم (٤ ـ ٤٦)

ترتيب الأزمات والقضايا محل الدراسة وفقاً لأهميتها لدى المبحوثين

موضوع الأزمات	القضية الأولى في الأهمية		القضية الثانية في الأهمية	
	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة
١ ـ الأزمة الاقتصادية في مصر والمشكلات المختلفة المرتبطة بها (البطالة، الأمن الوظيفي، الموارد المادية للأسرة المصرية، الفساد)	٣٠٦	٧٢,٩	٩١	٢٢
٣ ـ مشكلات الديمقراطية السياسية والثقة في أداء الحكومة ومؤسساتها تجاه مشكلات البلد المختلفة	٥٦	١٣,٣	٥٤	١٣,١

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٤٦)، المتعلق بترتيب الأزمات محل الدراسة وفقاً لأهميتها لدى المبحوثين، إلى أنه:

ـ فيما يخص الأزمات الاقتصادية في مصر والمشكلات المختلفة المرتبطة بها (البطالة، الأمن الوظيفي، الموارد المادية للأسرة المصرية، الفساد، ارتفاع

أسعار السلع والخدمات): فقد أشار (٧٢,٩ بالمئة) من عيّنة البحث إلى أنهم يعتبروها القضية الأولى في الأهمية، بينما اعتبرها (٢٢ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة القضية الثانية في الأهمية.

ـ فيما يخص مشكلات الديمقراطية السياسية والثقة في أداء الحكومة ومؤسساتها تجاه مشكلات البلد المختلفة: فقد أشار (١٣,٣ بالمئة) من عيّنة البحث إلى أنهم يعتبروها القضية الأولى في الأهمية، بينما اعتبرها (١٣,١ بالمئة) القضية الثانية في الأهمية.

ب ـ مدركات المبحوثين بشأن سياسات وسائل الإعلام ودورها لدى معالجة الأزمات والقضايا محل الدراسة

(١) دور وسائل الإعلام نحو شعور المبحوثين بالخوف أو القلق من الأزمات

الجدول الرقم (٤ ـ ٤٧)

دور وسائل الإعلام نحو شعور المبحوثين بالخوف أو القلق من الأزمات

دور وسائل الإعلام نحو شعور المبحوثين بالخوف أو القلق من الأزمات	التكرار	لنسبة المئوية
تبرر خوفي وتجعله مشروعاً لأن الأزمة فعلاً مقلقة	٢٠٠	٤٧,٦
تنفي أسباب خوفي وتطمئنني وتظهر أن خوفي لا مبرر له	١٢٥	٢٩,٨
تقف محايدة تجاه إحساسي بالقلق أو الخوف من الأزمة وتعرضها فقط	٩٥	٢٢,٦
الإجمــــالي	٤٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٤٧) إلى أن دور وسائل الإعلام نحو شعور المبحوثين بالخوف أو القلق من الأزمات لدى ما نسبته (٤٧,٦ بالمئة) من عيّنة البحث هي أنها تبرر خوفهم وتجعله مشروعاً، لأن الأزمة فعلاً مقلقة، بينما تقوم لدى (٢٩,٨ بالمئة) بنفي أسباب خوفهم وتطمئنهم، وتظهر أن خوفهم لا مبرر له، بينما يتمثل دورها لدى (٢٢,٦ بالمئة) في أنها تقف محايدة تجاه إحساسهم بالقلق أو الخوف من الأزمة وتعرضها فقط.

وتثير العلاقة بين الإعلام وإدراك الأزمات اهتمام الكثير من الباحثين؛ حيث مثّلت مجالاً خصباً للدراسة كلما تزايدت مشكلات وقضايا المجتمعات المعاصرة. وتشير الدراسات إلى أن هذه العلاقة تقدم رابطاً هاماً يحدد مدى

استجابة أفراد المجتمع للخطوات اللازمة لمواجهة الأزمة المجتمعية التي يدركونها عبر وسائل الإعلام.

وتتبع وسائل الإعلام مجموعة من الآليات والسياسات لدى معالجتها للقصص الإخبارية المثيرة، أو تلك التي تتناول أزمة ما؛ منها:

● آلية دوامة ردود الأفعال الإيجابية (Positive Feedback Loops)؛ حيث يقدم القائمون بالاتصال الحقائق، ويطرحون الآراء، وينظمون شكل النقاش وطبيعته نحو الأزمة المطروحة، وبعد وقت طال أو قصر ينتهي الأمر، وتبتعد الأضواء عن الحدث وهكذا... وفي بعض الأحيان تمتد التغطية لقضية ما بحيث تنفصل عن الحدث الرئيسي لتركز على حدث آخر فرعي ربما يبتعد عمّا يدور في الواقع الفعلي لأفراد المجتمع، ومن ثم تطور وسائل الإعلام نظاماً مرجعياً داخلياً يغذّي نفسه بنفسه، يستجيب لأنشطته هو وينفصل عمّا عداه، بحيث يخلق هو بيئة الأخبار التي يراها مهمة ويفرضها على جمهوره ليراها هو الآخر كذلك، وهكذا تكتمل الحلقة لتعود إلى مكانها مرة أخرى[٦٥].

● آلية صنع الأخبار بدلاً من تقديم التقارير (Making News Instead of Reporting) وفيها تقوم وسائل الإعلام بصنع قصص إخبارية خاصة معتمدة على ربطها بأحداث قديمة معتمدة على الموضوع أو الفكرة (Thematically Related) ذات الصلة كالتحليلات والآراء... وغيرها.

(٢) عندما تتبع وسائل الإعلام السياسات والأساليب التالية عند معالجة الأزمات التي تواجه المجتمع المصري، ما مدى رضا المبحوثين عن هذا الأداء وهذه السياسة؟

أدى تطور وسائل الإعلام إلى تطور صناعة الأخبار، فقد أصبح التلفزيون ـ مثلاً ـ هو المصدر الرئيسي للأخبار، بالنسبة إلى معظم الناس في كل أنحاء العالم، وكان من أهم التطورات القدرة على النقل الحي والسريع للأحداث، وتنافس محطات التلفزيون على نقل الأخبار الحديثة والعاجلة. ولكن ما تأثير ذلك في معرفة الجماهير؟ هل أدى ذلك النقل الحي المباشر

(٦٥) Hans Mathias Kepplinger and Johanna Habermeier, «The Impact of Key Events on the Representation of Reality,» *European Journal of Communication*, vol. 10, no. 3 (1995), p. 373.

للأحداث إلى تشكيل المواطن العارف (Informed Citizen) الذي يشارك بفعالية في تحقيق الديمقراطية؟

وتشير بعض الدراسات إلى أن الإذاعة والتلفزيون في مصر قد استطاعا شغل المواطنين بعيداً عن قضاياهم الأساسية؛ لذلك يؤكد طه نجم أن هاتين الوسيلتين الإذاعة والتلفزيون تلعبان دوراً خطيراً في عملية تزييف وعي المواطنين بواقعهم الاجتماعي.

ومن المؤكد أن الثقافة التلفزيونية قد أصبحت الآن هي الثقافة السائدة في العالم، ولقد استغل النظام الرأسمالي العالمي ذلك لإغراق الجماهير في التسلية باستخدام التلفزيون[٦٦].

وهذا أيضاً ما يؤكده براين مارتن حيث يقول: «إن الأخبار في التلفزيون أصبحت أقرب إلى التسلية، فالتقارير الإخبارية التلفزيونية تقوم على وصف الأحداث بدون شرح أو تفسير. إن التلفزيون يقدم أيضاً الأخبار بشكل مختصر، فهو يقدم الحافز لمتابعة الأخبار عبر التنوع والدرامية والحركة، لكن التلفزيون لا يجعل المشاهد يركز الانتباه على مفهوم أو على شخصية واحدة أو على مشكلة واحدة، كما أن التلفزيون يقدم استعراضات إخبارية (News Show) ويتجنب التعقيد والتركيب في القصص، ولذلك يجعل المنبهات المرئية بديلاً من التفكير.

وفي ظلّ الأزمات والمخاطر التي تعانيها المجتمعات المعاصرة، يطرح السؤال نفسه: ما الدور الذي تمارسه وسائل الإعلام تجاه هذه الأزمات، ثم ما طبيعة المضامين التي يحتاجها الأفراد في مثل هذه الأوقات: هل هي تلك المضامين التي تغيب التفكير، وتلغي الذاكرة الثاقبة والواعية أو العارفة، أم العكس؟

السطور التالية تطرح مجموعة من السياسات الإعلامية،تلك التي تمارسها وسائل الإعلام في أوقات الأزمات تحديداً، في محاولة للتعرف على مدى رضا المبحوثين تجاهها، وإن افتقد المواطن العادي في بعض الأحيان الرأي الواعي

---

(٦٦) سليمان صالح، **الإعلام والاتصال في المجتمعات المعاصرة: نظرية جديدة للعلاقة بين الإعلام والمجتمع** (القاهرة: مكتبة الفلاح، ٢٠٠٩)، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

بالكامل، والقادر على النقد المتخصص، ولكن يبدو حسه الطبيعي تجاه قضايا ومشكلات مجتمعه مؤشراً لا بدّ أن يوضع في الاعتبار.

الجدول الرقم (٤ ـ ٤٨)
مدى رضا المبحوثين عن السياسات الإعلامية عند معالجة الأزمات المصرية

مدى الرضا عن السياسات الإعلامية عند معالجة الأزمات المصرية	غير راضٍ على الإطلاق		غير راضٍ		راضٍ		راضٍ تماماً		لا أعرف	
	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة
١ ـ تعمل أحياناً بطريقة تجعلني أعتقد أن الأزمة أمر معقد	٩٤	٢٢,٤	٢٦٢	٦٢,٤	٣٨	٩	١٠	٢,٤	١٦	٣,٨
٢ ـ عادة ما تعمل على تغطية الأزمة تغطية تفهمني الأزمة	٦	١,٤	٤٤	١٠,٥	٣٠٥	٧٢,٦	٦١	١٤,٥	٤	١
٣ ـ تشعرني بالثقة في النفس والثقة في أداء الحكومة	٤٦	١١	١١٤	٢٧,١	٢٠٥	٤٨,٨	٥٢	١٢,٤	٣	٠,٧
٤ ـ تهتم بعرض برامج التوعية	٢٩	٦,٩	٣٧	٨,٨	٢٦٠	٦١,٩	٩٣	٢٢,١	١	٠,٢
٦ ـ تهتم بتقديم مواد إعلامية تعمل على محاربة الفساد الحكومي	٣٣	٧,٩	٩٤	٢٢,٤	٢٠٤	٤٨,٦	٨٧	٢٠,٧	٢	٠,٥
٧ ـ تهتم بتقديم مواد إعلامية تتناول قضايا ارتفاع الأسعار	٢٧	٦,٤	٦٢	١٤,٨	٢٥٠	٥٩,٥	٧٧	١٨,٣	٤	١
١٠ ـ للأغنياء والأقوياء تأثير كبير في أدائها	١١٨	٢٨,١	٢٢١	٥٢,٦	٥٢	١٢,٤	١٩	٤,٥	١٠	٢,٤
١١ ـ تدفع الأفراد إلى الشعور بالخوف من المستقبل	٧٩	١٨,٨	٢٣٣	٥٥,٥	٨٦	٢٠,٥	١٨	٤,٣	٤	١
١٢ ـ تدفع الأفراد إلى الشعور بأن المجتمع سيّئ في مجمله	١٣٠	٣١	٢٢٤	٥٣,٣	٥٢	١٢,٤	١٠	٢,٤	٤	١
١٣ ـ تعمل دوماً على دعم مشروعية النظام السياسي	٦٤	١٥,٢	٢٠٣	٤٨,٣	١١٦	٢٧,٦	٢٧	٦,٤	١٠	٢,٤

اعتمد الجدول الرقم (٤ ـ ٤٨) على تطبيق مقياس جدج وهيلن (Negative Affectivity) في البيئة المصرية، الذي صمّم لقياس رضا أفراد الجمهور العام عن أداء وسائل الإعلام لدى معالجة الأزمات والقضايا المجتمعية، وقد تم اختصار المقياس ـ كما سبقت الإشارة ـ ليتلاءم وغرض الدراسة من جهة،

وللتركيز على أهم النقاط بدون مزيد من الإسهاب. السطور التالية تستعرض نتائج تطبيق المقياس كالتالي:

بالنسبة إلى مدى رضا المبحوثين عن السياسات الإعلامية عند معالجة الأزمات المصرية، تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٤٨) إلى أنه:

ـ في ما يتعلق بمستوى **عدم الرضا الشديد** لدى المبحوثين عن السياسات الإعلامية المختلفة، فقد جاء على رأسها عدم رضا المبحوثين عن قيام وسائل الإعلام بدفع الأفراد إلى الشعور بأن المجتمع سيئ في مجمله، وأنه لا بد من التشاؤم من شكل الواقع والمستقبل، حيث حصلت على ما نسبته (٣١ بالمئة)، وفي المرتبة الثانية جاءت فكرة سيطرة الأغنياء وأصحاب المصالح على الوسائل الإعلامية، وذلك بواقع (٢٨,١ بالمئة)، وفي المرتبة الثالثة جاء عدم رضا المبحوثين عن قيام وسائل الإعلام بالتركيز على القضايا غير المفيدة والمضامين غير الهادفة بدون تلبية الحاجات الملحة للأفراد، وذلك بواقع (٢٥ بالمئة)، في حين عبّر المبحوثون عن عدم رضاهم عن قيام وسائل الإعلام بدفع الأفراد إلى الشعور بالخوف على مستقبل الأجيال القادمة، وذلك بواقع (١٨,٨ بالمئة)، وفي المرتبة الخامسة رفض الأفراد في عيّنة الدراسة، قيام وسائل الإعلام بالعمل على نقل وجهه نظر الحكومة وتهيئة المواطنين لما قد يصدر من قرارات أو يحدث من مشكلات، وذلك بواقع (١٦,٩٥) من إجمالي عيّنة الدراسة.

ـ فيما يتعلق بمستوى (**غير راضٍ**) لدى المبحوثين عن السياسات الإعلامية المختلفة، لوحظ أنه قد جاء في مقدمتها أنها تعمل أحياناً بطريقة تجعلهم يعتقدون أن الأزمة التي يتعرض لها المجتمع أمر معقد جداً لا يمكن فهمه أو إيجاد حلول له، وذلك بما نسبته (٦٢,٤ بالمئة)، وفي المرتبة الثانية جاء عدم رضا المبحوثين عن تركيز وسائل الإعلام على القضايا غير المفيدة والمضامين غير الهادفة بدون تلبية الاحتياجات الملحة للأفراد (٥٨,١ بالمئة)، ثم جاء رفضهم لكونها قد تدفع الأفراد إلى الشعور بالخوف على مستقبل الأجيال القادمة في المرتبة الثالثة، وذلك بواقع (٥٥,٥ بالمئة)، وفي المرتبة الرابعة جاء كونها تعمل دوماً على دعم مشروعية النظام السياسي وكفاءة أدائه، وذلك بواقع (٤٨,٣ بالمئة)، وفي المرتبة الخامسة جاء كونها تعمل على نقل وجهه نظر الحكومة وتهيئة المواطنين لما قد يصدر من قرارات أو يحدث من

مشكلات، وذلك بواقع (٣٧,٥ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة.

ـ فيما يتعلق بمستوى راضٍ عن أداء وسائل الإعلام، فقد جاء على رأسها أن الوسيلة الإعلامية عادة ما تعمل على تغطية الأزمة تغطية جيدة تجعلني أفهم الأزمة، وذلك بواقع (٧٢,٦ بالمئة)، وفي المرتبة الثانية جاء اهتمام الوسيلة الإعلامية بتقديم مواد إعلامية خاصة بتحسين الأوضاع الصحية والخدمات الصحية التي يتلقاها الأفراد، وذلك بواقع (٦٢,٦ بالمئة)، وفي المرتبة الثالثة جاء اهتمام الوسيلة الإعلامية بعرض برامج التوعية المختلفة التي تناقش الجريمة ومدى تفشيها في المجتمع المصري، وذلك بواقع (٦١,٩ بالمئة)، وفي المرتبة الرابعة جاء رضا المبحوثين عن اهتمام الوسيلة الإعلامية بتقديم مواد إعلامية تتناول قضايا ارتفاع الأسعار وتأثير ذلك فيهم، وذلك بواقع (٥٩,٥ بالمئة)، وفي المرتبة الخامسة جاء رضا المبحوثين عن قيام الوسيلة الإعلامية بتقديم مواد إعلامية تعمل على محاربة الفساد الحكومي، وذلك بواقع (٤٨,٦ بالمئة).

ـ فيما يتعلق بمستوى **الرضا الشديد** عن أداء وسائل الإعلام لدى معالجة الأزمات، فقد عبّر المبحوثون عن رضاهم الشديد عن اهتمام وسائل الإعلام بعرض برامج التوعية المختلفة التي تناقش الجريمة ومدى تفشيها في المجتمع المصري، وذلك بواقع (٢٢,١ بالمئة)، وفي المرتبة الثانية جاء رضا المبحوثين الشديد عن اهتمام وسائل الإعلام بتقديم مواد إعلامية تعمل على محاربة الفساد الحكومي، وذلك بواقع (٢٠,٧ بالمئة)، وفي المرتبة الثالثة جاء رضا المبحوثين عن اهتمام وسائل الإعلام بتقديم مواد إعلامية تتناول قضايا ارتفاع الأسعار وتأثير ذلك، وذلك بنسبة (١٨,٣ بالمئة)، ثم جاء رضا المبحوثين عن تقديم وسائل الإعلام لمواد إعلامية خاصة بتحسين الأوضاع الصحية والخدمات الصحية التي يتلقاها الأفراد، وذلك بواقع (١٨,١ بالمئة)، وفي المرتبة الخامسة جاء رضا المبحوثين الشديد عن تقديم تغطية جيدة للأزمة بحيث تسهل فهمها ومعرفة تفاصيلها، وذلك بواقع (١٤,٥ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة.

ـ وقد استبعدت الباحثة من العرض التفصيلي فئة من لا يعرف، على اعتبار أنها لا تمثل رأياً محدداً في ما تقدمه وسائل الإعلام أو تمارسه من آليات.

٤ ـ النتائج الخاصة بمدى إحساس المبحوثين بالخطر الجمعي جرّاء المعالجة الإعلامية للأزمات محل الدراسة

أ ـ مدركات المبحوثين بشأن الأزمات الاقتصادية في مصر وتبعاتها، جرّاء المعالجة الإعلامية لها

الجدول الرقم (٤ ـ ٤٩)

مدى اعتقاد المبحوث في إمكانية أن يفقد وظيفته نتيجة للظروف الاقتصادية الحالية

مدى الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ احتمال وارد إلى حد ما	٢٣٠	٥٤,٨
٢ ـ احتمال وارد جداً	١٠٥	٢٥
٣ ـ غير محتمل إلى حد كبير	٦٥	١٥,٥
٤ ـ غير محتمل على الإطلاق	٢٠	٤,٨
الإجمالي	٤٢٠	١٠٠

بالنسبة إلى مدى اعتقاد المبحوث في إمكانية أن يفقد وظيفته نتيجة للظروف الاقتصادية الحالية، تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٤٩) إلى أن (٥٤,٨ بالمئة) من المبحوثين يعتبرون ذلك احتمالاً وارداً إلى حد ما، بينما يعتبره (٢٥ بالمئة) احتمالاً وارداً جداً، ويراه (١٥,٥ بالمئة) أمراً غير محتمل إلى حد كبير، ويعتبره (٤,٨ بالمئة) خياراً غير محتمل على الإطلاق.

الجدول الرقم (٤ ـ ٥٠)

مدى الثقة التي تعطيها الوسائل الإعلامية للمبحوث بشأن استمراره في عمله الحالي على مدار العام القادم أيضاً

مدى الثقة	التكرار	النسبة المئوية
١ ـ أثق إلى حد ما	١٤١	٣٣,٦
٢ ـ لا أثق	١٠٦	٢٥,٢
٣ ـ لا أثق إلى حد ما	٩٠	٢١,٤
٤ ـ أثق جداً	٤٨	١١,٥
٥ ـ لا أثق على الإطلاق	٣٥	٨,٣
الإجمالي	٤٢٠	١٠٠

بالنسبة إلى مدى الثقة التي تعطيها الوسائل الإعلامية للمبحوث بشأن استمراره في عمله الحالي على مدار العام القادم أيضاً وبنجاح، تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٥٠) إلى أن (٣٣,٦ بالمئة) من المبحوثين واثقين إلى حد ما من استمرارهم في عملهم، في حين كان (٢٥,٢ بالمئة) غير واثقين من ذلك، بينما كان (٢١,٤ بالمئة) غير واثقين إلى حدّ ما و(٨,٦ بالمئة) واثق جداً، بينما كان (٨,٣ بالمئة) غير واثقين على الإطلاق، وأخيراً كان (٢,٩ بالمئة) واثقين بشدة من الثقة التي تعطيها الوسائل الإعلامية للمبحوث بشأن استمراره في عمله الحالي على مدار العام القادم أيضاً وبنجاح.

ب ـ مدركات المبحوثين بشأن أزمات الديمقراطية السياسية والثقة في أداء الحكومة ومؤسساتها تجاه مشكلات مصر المختلفة وتبعاتها جراء المعالجة الإعلامية لها

مدى قلق وتخوف المبحوثين بشأن تأثرهم بتبعات الأزمات السياسية في مصر

الجدول الرقم (٤ ـ ٥١)
مدى رضا المبحوثين عن أداء رموز السلطة في مصر

مدى الرضا	راضٍ إلى حد كبير		راضٍ		غير راضٍ		غير راضٍ على الإطلاق	
	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة
١ ـ الهيئة الوزارية	٧	١,٧	٨٠	١٩	٢٩١	٦٩,٣	٤٢	١٠
٢ ـ ممثلوه البرلمانيون	٤	١	٦٧	١٦	٣٠٣	٧٢,١	٤٦	١١
٣ ـ موظفو المجتمع المحلي	٦	١,٤	٥٧	١٣,٦	٢٦٦	٦٣,٣	٩١	٢١,٧
٤ ـ المحافظ القائم على أمور محافظتك	١٤	٣,٣	١١٦	٢٧,٦	٢٤٨	٥٩	٤٢	١٠

فيما يتعلق برضا المبحوث عن أداء رموز السلطة في مصر، تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٥١) إلى أنه:

ـ **فيما يخص الهيئة الوزارية**: أشار (٦٩,٣ بالمئة) من المبحوثين إلى أنهم

غير راضين عن أداء هذه الفئة، بينما أشار (١٩ بالمئة) إلى أنهم راضون، وأشار (١٠ بالمئة) إلى أنهم غير راضين على الإطلاق، و١,٧ بالمئة راضٍ إلى حدّ كبير.

ـ **فيما يخصّ ممثلي المبحوث البرلمانيون:** فإن (٧٢,١ بالمئة) من المبحوثين غير راضٍ، بينما أشار (١٦ بالمئة) إلى أنهم راضون، وأشار (١١ بالمئة) إلى أنهم غير راضين على الإطلاق، وأخيراً أشار (١ بالمئة) إلى أنهم راضون إلى حد كبير.

ـ **فيما يخص موظفي المجتمع المحلي:** أشار (٦٣,٣ بالمئة) من المبحوثين إلى أنهم غير راضين، بينما أشار (٢١,٧ بالمئة) إلى أنهم غير راضين على الإطلاق، وأشار (١٣,٦ بالمئة) إلى أنهم راضون، وأخيراً أشار (١ بالمئة) إلى أنهم راضون إلى حد كبير.

ـ **فيما يخص المحافظ القائم على أمور محافظتك:** أشار (٥٩ بالمئة) من المبحوثين إلى أنهم غير راضين، بينما أشار (٢٧,٦ بالمئة) إلى أنهم راضون، وأشار (١٠ بالمئة) إلى أنهم غير راضين على الإطلاق، وأخيراً أشار (٣,٣ بالمئة) إلى أنهم راضون إلى حد كبير.

الجدول الرقم (٤ ـ ٥٢)
مدى شعور المبحوث بالقلق على مستقبل مصر السياسي
وفرص تحقيق مزيد من الديمقراطية فيها

مدى القلق	التكرار	النسبة
أشعر بأني قلق للغاية	٢١٠	٥٠
أشعر بأني قلق إلى حد ما	١٥٧	٣٧,٤
أشعر بأني لست قلقاً بشكل بالغ	٤٩	١١,٧
أشعر بأني لست قلقاً على الإطلاق	٤	١
الإجمالي	٤٢٠	١٠٠

بالنسبة إلى مدى شعور المبحوثين بالقلق على مستقبل مصر السياسي وفرص تحقيق مزيد من الديمقراطية فيها، تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٥٢) إلى أن (٥٠ بالمئة) من المبحوثين قلق للغاية، وأشار (٣٧,٤ بالمئة) إلى أنهم قلقون إلى حد ما، بينما كان (١١,٧ بالمئة) غير قلق بشكل بالغ، وأخيراً كان (١ بالمئة) غير قلق على الإطلاق.

الجدول الرقم (٤ ـ ٥٣)
مدى اعتقاد المبحوث في فاعلية الخطط والحلول المرتبطة ببعض المشكلات أو الأزمات التي يعانيها الشعب المصري

مدى اعتقاد المبحوثين في فاعلية جهود القضاء على الأزمات	التكرار	النسبة
لا أعتقد أنها خطط وتصريحات جادة	١٧٢	٤١
أعتقد أنها خطط وتصريحات جادة إلى حد ما	١٠٨	٢٥,٧
لا أعتقد أنها خطط وتصريحات جادة على الإطلاق	٥٥	١٣,١
أعتقد أنها خطط وتصريحات جادة	٣٤	٨,١
لا أعتقد أنها خطط وتصريحات جادة إلى حد ما	٣١	٧,٤
أعتقد أنها خطط وتصريحات جادة تماماً	٢٠	٤,٨
الإجمالي	٤٢٠	١٠٠

أما في ما يتعلق بمدى اعتقاد المبحوث في فاعلية الخطط والحلول المرتبطة ببعض المشكلات أو الأزمات التي يعانيها الشعب المصري، فتشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٥٣) إلى أن (٤١ بالمئة) من المبحوثين لا يعتقدون أنها خطط وتصريحات جادة، وأشار (٢٥,٧ بالمئة) إلى أنهم يعتقدون أنها خطط وتصريحات جادة إلى حد ما، بينما أشار (١٣,١ بالمئة) إلى أنهم لا يعتقدون أنها خطط وتصريحات جادة على الإطلاق، وأشار (٨,١ بالمئة) إلى أنهم يعتقدون أنها خطط وتصريحات جادة، في حين أشار (٧,٤ بالمئة) إلى أنهم لا يعتقدون أنها خطط وتصريحات جادة إلى حد ما، وأخيراً أشار (٤,٨ بالمئة) إلى أنهم لا يعتقدون أنها خطط وتصريحات جادة تماماً.

الجدول الرقم (٤ ـ ٥٤)
مدى اعتقاد المبحوث أن الحكومة الحالية تؤدى أفضل ما لديها عند معالجة المشكلات التالية

الأداء الحكومي	أداء جيد جداً		أداء جيد		أداء سيئ		أداء سيئ للغاية	
	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة
١ ـ محاربة الفساد في المؤسسات المصرية	٣٠	٧,١	١٠٦	٢٥,٢	٢٣١	٥٥	٥٣	١٢,٦
٢ ـ تحسين وتطوير الخدمات الصحية	١٣	٣,١	١٢٢	٢٩	٢٢٢	٥٢,٩	٦٣	١٥

يتبع

تابع

٣ ـ التقليل من معدلات الجريمة بأشكالها المختلفة	١٢	٢,٩	١٠٩	٢٦	٢٣٣	٥٥,٥	٦٦	١٥,٧
٤ ـ مواجهة مشكلات التعليم واحتياجاته	٨	١,٩	٩٤	٢٢,٤	٢٢٢	٥٢,٩	٩٦	٢٢,٩
٥ ـ تحسين وزيادة دخول الأفراد	١٠	٢,٤	٨٢	١٩,٥	٢٠٣	٤٨,٣	١٢٥	٢٩,٨
٦ ـ الحفاظ على مستويات الأسعار ومحاربة الغلاء والاحتكار	١٣	٣,١	٧٠	١٦,٧	٢٠٨	٤٩,٥	١٢٩	٣٠,٧
٧ ـ توفير فرص العمل	١٧	٤	٥٣	١٢,٦	١٨١	٤٣,١	١٦٩	٤٠,٢
٨ ـ التقليل من الفجوات في الدخول	١١	٢,٦	٩٩	٢٣,٦	٢٠٣	٤٨,٣	١٠٧	٢٥,٥
٩ ـ تحسين مستوى المناطق العشوائية	٢٨	٦,٧	١٢٠	٢٨,٦	١٧٠	٤٠,٥	١٠٢	٢٤,٣
١٠ ـ مواجهة العنف الديني والطائفي	٦٣	١٥	١٥٧	٣٧,٤	١٤٦	٣٤,٨	٥٤	١٢,٩

بالنسبة إلى مدى اعتقاد المبحوث أن الحكومة الحالية تؤدي أفضل ما لديها عند معالجة المشكلات التالية، تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٥٤) إلى سيادة وسيطرة الشعور السلبي تجاه أداء الحكومة لدورها في المشكلات محل الدراسة، ومن ثم تغلبت مرتبة (سلبي) على غيرها من المراتب بفرق واضح. السطور التالية تلقي مزيداً من الضوء على التفاصيل، كالتالي:

ـ **بالنسبة إلى محاربة الفساد في المؤسسات والهيئات المصرية**: يعتقد (٥٥ بالمئة) من المبحوثين أن أداء الحكومة أداء سيئ، بينما يعتقد (٢٥,٢ بالمئة) أنه أداء جيد، ويعتقد (١٢,٦ بالمئة) أنه أداء سيئ للغاية، وأخيراً يعتقد (٧,١ بالمئة) أنه أداء جيد جداً.

ـ **بالنسبة إلى تحسين وتطوير الخدمات الصحية**: يعتقد (٥٢,٩ بالمئة) من المبحوثين أن أداء الحكومة أداء سيئ، بينما يعتقد (٢٩ بالمئة) أنه أداء جيد، في حين يعتقد (١٥ بالمئة) أنه أداء سيئ للغاية، ويعتقد (٣,١ بالمئة) أنه أداء جيد جداً.

ـ **بالنسبة إلى التقليل من معدلات الجريمة بأشكالها المختلفة**: يعتقد (٥٥,٥ بالمئة) من المبحوثين أن أداء الحكومة أداء سيئ، بينما يعتقد (٢٦ بالمئة) أنه أداء جيد، في حين يعتقد (١٥,٧ بالمئة) أنه أداء سيئ للغاية، ويعتقد (٢,٩ بالمئة) أنه أداء جيد جداً.

ـ **بالنسبة إلى مواجهة مشكلات التعليم واحتياجاته:** أبرزت نتائج الدراسة اعتقاد (٥٢,٩ بالمئة) من المبحوثين أن أداء الحكومة أداء سيئ، بينما يعتقد (٢٢,٩ بالمئة) أنه أداء سيئ للغاية، في حين أشار (٢٢,٤ بالمئة) إلى أنه أداء جيد، وأخيراً يعتقد (١,٩ بالمئة) أنه أداء جيد جداً.

ـ **بالنسبة إلى تحسين وزيادة دخول الأفراد:** يعتقد (٤٨,٣ بالمئة) من المبحوثين أن أداء الحكومة أداء سيئ، بينما يعتقد (٢٩,٨ بالمئة) أنه أداء سيئ للغاية، ويعتقد (١٩,٥ بالمئة) أنه أداء جيد، وأخيراً يعتقد (٢,٤ بالمئة) أنه أداء جيد جداً.

ـ **بالنسبة إلى الحفاظ على مستويات الأسعار ومحاربة الغلاء والاحتكار:** أشارت نتائج الدراسة إلى اعتقاد (٤٩,٥ بالمئة) من المبحوثين أن أداء الحكومة أداء سيئ، بينما يعتقد (٣٠,٧ بالمئة) أنه أداء سيئ للغاية، في حين يعتقد (١٦,٧ بالمئة) أنه أداء جيد، ويعتقد (٣,١ بالمئة) أنه أداء جيد جداً.

ـ **بالنسبة إلى توفير فرص العمل:** يعتقد (٤٣,١ بالمئة) من المبحوثين أن أداء الحكومة أداء سيئ، بينما يعتقد (٤٠,٢ بالمئة) أنه أداء سيئ للغاية، في حين يعتقد (١٢,٦ بالمئة) أنه أداء جيد، وأخيراً يعتقد (٤ بالمئة) أنه أداء جيد جداً.

ـ **بالنسبة إلى التقليل من الفجوات في الدخول بين الأفراد:** يعتقد (٤٨,٣ بالمئة) من المبحوثين أن أداء الحكومة أداء سيئ، بينما يعتقد (٢٥,٥ بالمئة) أنه أداء سيئ للغاية، ويعتقد (٢٣,٦ بالمئة) أنه أداء جيد، وأخيراً أشار (٢,٦ بالمئة) إلى اعتقادهم بأنه أداء جيد جداً.

ـ **بالنسبة إلى تحسين مستوى المناطق العشوائية والمهمّشة:** أبرزت النتائج أن (٤٠,٥ بالمئة) من المبحوثين يعتقدون أن أداء الحكومة سيئ، بينما يعتقد (٢٨,٦ بالمئة) أنه أداء جيد، ويعتقد (٢٤,٣ بالمئة) أنه أداء سيئ للغاية، وأخيراً يعتقد (٦,٧ بالمئة) أنه أداء جيد جداً.

ـ **بالنسبة إلى مواجهة العنف الديني والطائفي:** يعتقد (٣٧,٤ بالمئة) من المبحوثين أن أداء الحكومة جيد، بينما يعتقد (٣٤,٨ بالمئة) أنه أداء سيئ، ويعتقد (١٥ بالمئة) أنه أداء جيد جداً، وأخيراً يعتقد (١٢,٩ بالمئة) أنه أداء سيئ للغاية.

الجدول الرقم (٤ ـ ٥٥)

مدى ثقة المبحوث في جودة/ تردّي أداء الفئات المؤثرة في المجتمع لواجباتها

مدى الثقة في حسن الأداء الفئات	أثق بأن أداءها أداء جيد جداً		أثق بأن أداءها أداء جيد		أثق بأن أداءها أداء سيئ		أثق بأن أداءها أداء سيئ للغاية	
	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة	التكرار	بالمئة
١ ـ مجلس الشعب	٢٢	٥,٢	١٠٠	٢٣,٨	٢٥١	٥٩,٨	٤٧	١١,٢
٢ ـ مجلس الشورى	١٣	٣,١	٩٣	٢٢,١	٢٦٣	٦٢,٦	٥١	١٢,١
٣ ـ أحزاب وحركات المعارضة المعلنة	٢٧	٦,٤	١٤٧	٣٥	٢٠٥	٤٨,٨	٤١	٩,٨
٤ ـ الوزارات المصرية المختلفة	٨	١,٩	٩٣	٢٢,١	٢٥٥	٦٠,٧	٦٤	١٥,٢
٥ ـ الحزب الحاكم (الحزب الوطني)	١٤	٣,٣	١١٢	٢٦,٧	٢٢١	٥٢,٦	٧٣	١٧,٤
٦ ـ ممثلو المجتمع المحلي	١٣	٣,١	٦٩	١٦,٤	٢١٧	٥١,٧	١٢١	٢٨,٨
٧ ـ الأجهزة المعنية بخدمة المواطنين (مثال: الشرطة، التأمين . . .	١٢	٢,٩	٧٣	١٧,٤	٢١٩	٥٢,١	١١٦	٢٧,٦

لا تختلف النتائج الحالية عن نتائج سابقتها من حيث غلبة رتبة «سيئ» على غيرها من الرتب الأخرى لدى تقييم المبحوثين لجودة/ تردي أداء الحكومة لما عليها من واجبات تجاه أحوال المجتمع، ومرة أخرى تبرز قضية الثقة على السطح باعتبارها واحداً من المتغيرات المؤثرة في شعور الأفراد بالخطر. السطور التالية تحمل مزيداً من التفاصيل كالتالي:

في ما يتعلق بمدى ثقة المبحوث في جودة/ تردي أداء الفئات المؤثرة في المجتمع لواجباتها، تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٥٥) إلى أنه:

ـ **بالنسبة إلى مجلس الشعب**: يعتقد (٥٩,٨ بالمئة) من المبحوثين أن أداءه أداء سيئ، بينما يعتقد (٢٣,٨ بالمئة) أنه أداء جيد، في حين يعتقد (١١,٢ بالمئة) أنه أداء سيئ للغاية، وأخيراً يعتقد (٥,٢ بالمئة) أنه أداء جيد جداً.

ـ **بالنسبة إلى مجلس الشورى**: يعتقد (٦٢,٦ بالمئة) من المبحوثين أن أداءها أداء سيئ، بينما يعتقد (٢٢,١ بالمئة) أنه أداء جيد، ويعتقد (١٢,١ بالمئة) أنه أداء سيئ للغاية، وأخيراً يعتقد (٣,١ بالمئة) أنه أداء جيد جداً.

ـ **بالنسبة إلى أحزاب وحركات المعارضة المعلنة**: يعتقد (٤٨,٨ بالمئة) من المبحوثين أن أداءها أداء سيئ، بينما يعتقد (٣٥ بالمئة) أنه أداء جيد، ويعتقد

(٩,٨ بالمئة) أنه أداء سيئ للغاية، ويعتقد (٦,٤ بالمئة) أنه أداء جيد جداً.

ـ **بالنسبة إلى الوزارات المصرية المختلفة**: يعتقد (٦٠,٧ بالمئة) من المبحوثين أن أداءها أداء سيئ، بينما يعتقد (٢٢,١ بالمئة) أنه أداء جيد، ويرى (١٥,٢ بالمئة) أنه أداء سيئ للغاية، وأخيراً يعتقد (١,٩ بالمئة) أنه أداء جيد جداً.

ـ **بالنسبة إلى الحزب الحاكم (الوطني)**: يرى (٥٢,٦ بالمئة) من المبحوثين أن أداءها أداء سيئ، بينما يعتقد (٢٦,٧ بالمئة) أنه أداء جيد، ويعتقد (١٧,٤ بالمئة) أنه أداء سيئ للغاية، ويعتقد (٣,٣ بالمئة) أنه أداء جيد جداً.

ـ **بالنسبة إلى ممثلي المجتمع المحلي**: يعتقد (٥١,٧ بالمئة) من المبحوثين أن أداءهم أداء سيئ، بينما يعتقد (٢٨,٨ بالمئة) أنه أداء سيئ للغاية، ويعتقد (١٦,٤ بالمئة) أنه أداء جيد، ويعتقد (٣,١ بالمئة) أنه أداء جيد جداً.

ـ **بالنسبة إلى الأجهزة المعنية بخدمة المواطنين**: يعتقد (٥٢,١ بالمئة) من المبحوثين أن أداءها أداء سيئ، بينما يعتقد (٢٧,٦ بالمئة) أنه أداء سيئ للغاية، ويعتقد (١٧,٤ بالمئة) أنه أداء جيد، وأخيراً يعتقد (٢,٩ بالمئة) أنه أداء جيد جداً.

الجدول الرقم (٤ ـ ٥٦)

مدى اعتقاد المبحوث في حرية وسائل الإعلام المصرية المختلفة لدى تناول مشكلات الأداء السياسي للحكومة

الاعتقاد في حرية وسائل الإعلام	التكرار	النسبة
أعتقد أنه توجد حرية مع وجود مشكلات كبرى	١٨٩	٤٥
أعتقد أنه توجد حرية مع وجود مشكلات صغرى	١١٣	٢٦,٩
أعتقد أنه لا توجد حرية على الإطلاق	٧٦	١٨,١
أعتقد أنه توجد حرية كاملة	٣٥	٨,٣
لا أعرف	٧	١,٧
الإجمالي	٤٢٠	١٠٠

بالنسبة إلى مدى اعتقاد المبحوث في حرية وسائل الإعلام المصرية المختلفة لدى تناول المشكلات المتعلقة بالأداء السياسي للحكومة، تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٥٦) إلى أن (٤٥ بالمئة) من المبحوثين يعتقدون أنه توجد حرية مع وجود مشكلات كبرى، في حين يعتقد (٢٦,٩ بالمئة) أنه توجد حرية

مع وجود مشكلات صغرى، بينما يعتقد (١٨,١ بالمئة) انه لا توجد حرية على الإطلاق، في حين توجد نسبة أقل (٨,٣ بالمئة) تعتقد أنه لا توجد حرية على الإطلاق، ولم تزد نسبة من لم يعرف على (١,٧ بالمئة).

الجدول الرقم (٤ ـ ٥٧)

مدى اعتقاد المبحوثين أن هناك الكثير من أفراد المجتمع في مصر، ممن يخافون على حياتهم، وعلى مستقبل أولادهم، لأن أحوال البلاد غير مستقرة وغير آمنة

مدى الموافقة	التكرار	النسبة
أعتقد بشدة أن هناك الكثير من الأفراد	٢٤٩	٥٩,٣
أعتقد إلى حد ما أن هناك الكثير من الأفراد	١٢٨	٣٠,٥
لا أعتقد أن هناك الكثير من الأفراد	٢٦	٦,٢
لا أعتقد على الإطلاق أن هناك الكثير من الأفراد	١٧	٤
الإجمالي	٤٢٠	١٠٠

بالنسبة إلى مدى اعتقاد المبحوث أن هناك الكثير من أفراد المجتمع في مصر ممن يخافون على حياتهم وعلى مستقبل أولادهم، لأن أحوال البلاد غير مستقرة وغير آمنة، تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٥٧) إلى أن (٥٩,٣ بالمئة) من المبحوثين يعتقدون بشدة أن هناك الكثير من الأفراد، في حين يعتقد (٣٠,٥ بالمئة) أن هناك الكثير من الأفراد إلى حد ما، بينما لا يعتقد (٦,٢ بالمئة) أن هناك الكثير من الأفراد، ولا يعتقد (٤ بالمئة) أن هناك الكثير من الأفراد على الإطلاق ممن يخافون على حياتهم وعلى مستقبل أولادهم،لأن أحوال البلاد غير مستقرة وغير آمنة.

رابعاً: نتائج اختبارات فروض الدراسة

لما كانت الفرضية الأساسية لنموذج التهديدات المجتمعية تقوم على أن هناك شخصاً أو جماعة ما، تمثل مصدر تهديد أو خطر على بقية أفراد المجتمع نتيجة لما تمارسه هذه الجماعات أو الأفراد من أنشطة أو ممارسات غير مألوفة وغير متعارف عليها من قِبَل الجمهور، ومن ثّم تخلق وسائل الإعلام من خلال ما تعرضه من مضامين عن فسادهم أو كسرهم لقواعد المجتمع الطبيعية، حالة من الاستياء والسخط لدى الجمهور، قد تصل إلى حد تكوين اتجاه سلبي نحو هؤلاء الأشخاص، قد يصل إلى حد المعتقد الثابت بأن تلك الفئة هي مصدر

المشكلات في المجتمع على وجه العموم، وبصرف النظر عن وجود استثناءات.

ومن هنا يسعى الفرض التالي إلى تبيان العلاقة بين التعرض لوسائل الإعلام محل الدراسة، واعتقاد أفراد الجمهور العام بأن الفئات الفاعلة والمؤثرة في المجتمع، على درجة من الفساد تجعلها سبباً في المشكلات والأزمات التي يواجهها المجتمع المصري.

ويشمل التعرض لوسائل الإعلام محل الدراسة كلاً من مشاهدة التلفزيون، قراءة الصحف القومية والحزبية والخاصة. ومن واقع رصد معدل تعرض المبحوثين لتلك الوسائل، تم حساب مجمل تعرضهم لتلك الوسائل. وفي ما يلي عرض لما توصلت إليه الدراسة في هذا الشأن، وصولاً إلى التحقق من الفرض التالي ذكره.

الفرض الأول: توجد علاقة دالة إحصائياً بين معدل تعرض المبحوثين للوسائل الإعلامية محل الدراسة، والاعتقاد بفساد الفئات المؤثرة في المجتمع.

الجدول الرقم (٤ ـ ٥٨) يوضح العلاقة بين معدل التعرض لوسائل الإعلام محل الدراسة مجتمعة، والاعتقاد بفساد الفئات المؤثرة في المجتمع:

الجدول الرقم (٤ ـ ٥٨)

معدل تعرض المبحوثين لوسائل الإعلام محل الدراسة مجتمعة في علاقتها بالاعتقاد بفساد فئات المجتمع المؤثرة

معدل التعرض لوسائل الإعلام محل الدراسة	الاعتقاد بفساد الفئات المؤثرة في المجتمع			الإجمالي
	منخفض	متوسط	مرتفع	
منخفض	٢٠	٥٢	١١	٨٣
متوسط	٣٤	١٦٨	٦٨	٢٧٠
مرتفع	٧	٤٥	١٥	٦٧
الإجمالي	**٦١**	**٢٦٥**	**٩٤**	**٤٢٠**

كا^{٢} = (١٠,٩٤) (المعنوية = ٢,٠٢٧) معامل ارتباط سبيرمان = (٠,١٢١) (المعنوية = ٠,٠١٣)

تبلغ قيمة كا^{٢} (١٠,٩٤)، وهذه القيمة دالة إحصائياً ($p < 0.05$)، أي أنها علاقة جوهرية ولا ترجع إلى الصدفة، كما أن قيمة معامل الارتباط تبلغ (٠,١٢١) وهذه القيمة هي الأخرى دالة إحصائياً.

($p < 0.05$) أي أن هناك ارتباطاً جوهرياً بين معدل التعرض لوسائل الإعلام من جهة، ودرجة الاعتقاد بفساد الفئات المؤثرة في المجتمع من جهة ثانية. إن

ذلك على مستوى (مجمل) التعرض لوسائل الإعلام، علماً بأن هذه النتيجة يتعين أخذها في حدود ما توصلت إليه الدراسة بشأن معدل التعرض لكل وسيلة على حدة وفق النتائج السابق توضيحها.

يتّضح مما سبق أن النتائج تثبت صحة الفرض القائل: «توجد علاقة بين معدل تعرض المبحوثين للوسائل الإعلامية محل الدراسة، والاعتقاد بفساد الفئات المؤثرة في المجتمع»، وذلك فيما يخص التعرض لوسائل الإعلام محل الدراسة مجتمعة، والصحف الخاصة محل الدراسة بمفردها، بينما ثبت خطأ الفرض المذكور فيما يخص التعرض لكل من التلفزيون، والصحف القومية والصحف الحزبية محل الدراسة، كلٌ على حدة. وهو ما يعني أن تعرض الأفراد المنخفض لوسائل الإعلام محل الدراسة، يرتبط بمستوى اعتقاد مماثل (اعتقاد منخفض) بفساد الفئات المؤثرة في المجتمع، وبالمثل في مستوى التعرض المتوسط الذي يرتبط بمستوى اعتقاد متوسط بفساد الفئات المؤثرة في المجتمع. وفي المقابل لا يرتبط التعرض المرتفع لوسائل الإعلام محل الدراسة، بمستوى اعتقاد مرتفع بفساد الفئات المؤثرة في المجتمع. ومن ثَّم يمكن القول بوجود العديد من العوامل المؤثرة في مستوى اعتقاد الأفراد بفساد الفئات المؤثرة في المجتمع، وذلك بصرف النظر عن معدل التعرض لوسائل الإعلام كعامل وحيد. قد تتمثل هذه العوامل في عامل الخبرة المباشرة مثلاً، أو الاتصال الشخصي مع ذوي التجارب المباشرة. . . وهكذا.

الفرض الثاني: توجد علاقة بين معدل تعرض المبحوثين للوسائل الإعلامية محل الدراسة، والرضا عن أداء رموز السلطة في ما يتعلق بمعالجة الأزمات التي يتعرض لها المجتمع المصري.

بحث هذا الفرض العلاقة بين معدل تعرض المبحوثين لوسائل الإعلام من جهة، ودرجة رضاهم عن أداء رموز السلطة في ما يتعلق بمعالجة مشكلات المجتمع المصري من جهة ثانية. ويشمل التعرض لوسائل الإعلام محل الدراسة كلاً من مشاهدة التلفزيون (برامج الأحداث الجارية تحديداً)، فضلاً عن قراءة كل من الصحف القومية والحزبية والخاصة. ومن واقع رصد معدل تعرض المبحوثين لتلك الوسائل، تم حساب مجمل تعرضهم لتلك الوسائل مجتمعة.

ويكتسب هذا الفرض شرعيته من نتائج العديد من الدراسات السابقة الأجنبية منها والعربية على السواء، التي أكّدت بروز دور السلطة مُمثلة في

الحكومة، وُمنفذي سياستها، وذلك على مستوى معالجات وسائل الإعلام من جهة، وعلى مستوى آراء واتجاهات الجمهور نحو الحكومة من جهة ثانية؛ حيث يأتي الإطار السياسي لأسباب الأزمة في مقدمة الأطر التي تُعالج بها الأزمات التي يتعرض لها المجتمع في وسائل الإعلام، في إشارة واضحة إلى توجيه اللوم والنقد إلى الحكومة لعجزها وفشلها في حل هذه الأزمات، وهي المسببات نفسها التي يعتقد فيها الجمهور(٦٧).

الجدول الرقم (٤ ـ ٥٩) يوضح العلاقة بين معدل التعرض لوسائل الإعلام محل الدراسة مجتمعة، والرضا عن أداء رموز السلطة فيما يتعلق بمعالجة الأزمات التي يتعرض لها المجتمع المصري.

الجدول الرقم (٤ ـ ٥٩)

معدل متابعة المبحوثين لوسائل الإعلام محل الدراسة مجتمعة في علاقتها بالرضا عن أداء رموز السلطة

معدل التعرض لوسائل الإعلام محل الدراسة	الرضا عن أداء رموز السلطة لدى معالجة الأزمات			الإجمالي
	منخفض	متوسط	مرتفع	
منخفض	٧	٤٧	٧	٦١
متوسط	٣٣	٢٠٥	٢٧	٢٦٥
مرتفع	١٧	٧٢	٥	٩٤
الإجمالي	٥٧	٣٢٤	٣٩	٤٢٠

كا ^{2} = ٣,٩٩٩ (المعنوية = ٢,٤٠٦) معامل ارتباط سبيرمان = ٠,٠٨٩ (المعنوية = ٠,٠٦٨)

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٥٩) إلى عدم وجود علاقة بين معدل تعرض المبحوثين في عيّنة الدراسة لوسائل الإعلام محل الدراسة مجتمعة، ومستوى الرضا

(٦٧) انظر في هذا الصدد نتائج الدراسات التالية: أسامة عبد الرحيم علي، «الخطاب الصحفي في الأزمات الاقتصادية: دراسة حالة لأزمة الخبز ٢٠٠٨ في صحف «الأهرام» و«الوفد» و«المصري اليوم»،» **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد ٣١ (تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨)، ص ١ ـ ٧٤؛ عربي محمد المصري، «الأخبار السلبية في التلفزيون وعلاقتها بمستوى القلق السياسي للشباب اللبناني،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠)، ص ١٢٥؛ بسيوني إبراهيم حمادة: **وسائل الإعلام والسياسة: دراسة في ترتيب الأولويات** (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٩٦)، ص ٢٥٥؛ **دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام** (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٨)، وسارة نصر عبد الباقي، «معالجة القضايا المصرية في البرامج السياسية بالقنوات العربية وعلاقتها باتجاهات الجمهور نحو الحكومة،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠١٠).

عن أداء رموز السلطة لدى معالجة الأزمات التي يتعرض لها المجتمع المصري؛ حيث بلغت قيمة كا^2 (٣,٩٩٩)، وذلك عند مستوى المعنوية (٢,٤٠٦).

وتختلف نتيجة الفرض الحالي مع ما توصلت إليه نتائج دراسات سابقة عدّة، فأغلبها يرمي إلى وجود اتجاه ثابت في الوقت الحالي لإلقاء اللوم على وسائل الإعلام باعتبارها المتسببة في زيادة مستويات القلق وعدم الرضا على المستوى السياسي تحديداً[٦٨]، وإن لوحظ وجود نقص في الأدلة التطبيقية والتجريبية الكافية التي تؤكد تلك العلاقة[٦٩].

وفي هذا الصدد تشير شيماء ذو الفقار (٢٠٠٦) إلى أن الوضع لدينا في مصر مختلف؛ فالواقع السلبي هو الذي يخلق السخط حتى في ظل تغطية وسائل الإعلام الحكومية للإيجابيات، كما أن أفراد الجمهور ينصرفون عنها إلى وسائل الإعلام المعارضة، والقنوات الفضائية الخارجية ليحصلوا على معلومات ذات مصداقية.

كما توصلت إلى أن الاعتماد على وسائل الإعلام القومية لا يؤدي إلى السخط السياسي، سواء كانت تلك الوسائل صحفاً قومية، أو قنوات تلفزيونية محلية، وذلك على عكس الاعتماد على وسائل الإعلام المعارضة مثل: الصحف المعارضة، أو الاعتماد على وسائل إعلام خارجية مثل القنوات الفضائية غير المصرية. ويمكن أن نفسر ذلك ـ بالإضافة إلى مضمون تلك الوسائل ـ في ضوء دوامة السخط، فغير الساخطين يختارون وسائل تتماشى واتجاهاتها، وتتسق معها حتى تدعم موقفهم، بينما الساخطون يختارون وسائل تقدم مضامين تغذي سخطهم وتزيده[٧٠].

على أن لوسائل الإعلام أحياناً تأثيرات سلبية في الثقة السياسية، ويتبلور ذلك من خلال تركيزها على عرض الأخبار السلبية، وزيادة جرعة النقد السياسي تجاه الحكومة، وذلك من دون الاهتمام بإيجاد نوع من التوازن في

(٦٨) Joseph N. Cappella and Kathleen Hall Jamieson, *Spiral of Cynicism: The Press and the Public Good* (New York: Oxford University Press, 1997), p. 28.

(٦٩) Claes H. De Vreese and Holli A. Semetko, «Cynical and Engaged: Strategic Campaign Coverage, Public Opinion, and Mobilization in a Referendum,» *Communication Research*, vol. 29, no. 6 (2002), pp. 620.

(٧٠) ذو الفقار وزغيب، «الاعتماد على التلفزيون في معرفة أخبار الكوارث وعلاقته بمستوى السخط السياسي لدى الجمهور المصري: دراسة حالة على كارثة غرق العبارة المصرية السلام ٩٨».

عرض إنجازات الحكومة في المجالات المختلفة، أو استجابتها لمطالب المواطنين أو حتى تفاعلها في حل بعض المشاكل، التي تؤثر بالسلب في الثقة السياسية؛ حيث تزيد من نسبة الشك السياسي وفقاً للصور السياسية السلبية التي تعكسها هذه الوسائل نحو الحكومة[(٧١)]؛ حيث ينظر المواطن إلى وسائل الإعلام والنظام السياسي كأنها وحدة واحدة، فإذا فقد الثقة في أحدهما، انسحب ذلك على الآخر، وإذا شعَر بأن أيّاً منهما يستجيب له امتدت ثقته نحو الآخر، وكأنهما يشكلان جبهة واحدة[(٧٢)].

وتتّفق نتيجة الفرض الحالي مع ما توصلت إليه دراسة ريهام محمود أحمد درويش (٢٠٠٦)؛ حيث توصلت إلى عدم نجاح الحكومة في التعامل مع أزمة احتراق قصر ثقافة بني سويف، وذلك عندما عبّر ما نسبته (٦٠,٩ بالمئة) من الجمهور في عيّنة الدراسة عن ذلك[(٧٣)]، كما توصلت دراسة ثروت فتحي (٢٠٠٧) إلى النتيجة ذاتها؛ حيث أشارت إلى أن (٥٦,٨١ بالمئة) من القائمين بالاتصال، في عيّنة الدراسة، قد عارضوا نجاح مجلس الوزراء في إدارة الأزمة، وهو ما يعني الاتفاق في الحكم على فشل الحكومة في إدارة الأزمة من جانب كلٍّ من الجمهور، والقائمين بالاتصال، رغم اختلاف الأدوار والمستويات الثقافية[(٧٤)].

ويتضح مما سبق سيادة شعور الجمهور بشكل عام ـ بصرف النظر عن مستواه الثقافي أو تخصصه، أو انتمائه إلى فئة مجتمعية بعينها ـ بعدم الرضا عن سياسات وأداء الحكومة عندما يتعلق الأمر بمعالجة الأزمات التي يتعرض لها المجتمع المصري، على اختلاف مجالات هذه الأزمات أو توقيتها أو المتورطين فيها. الأمر الذي يشير إلى إمكانية تنحية عامل التعرض لوسائل الإعلام بشكل كبير عن الارتباط الكامل بمستوى رضا المبحوثين عن أداء رموز السلطة في ما يتعلق بمعالجة الأزمات التي يتعرض لها المجتمع المصري؛ حيث يتضح من خطوط الشكل السابق، تساوي كلٍّ من التعرض المنخفض

(٧١) John M. Helterington, «Negative News, Negative Consequences: One Reason American Hate Politics,» (Unpublished PhD. Thesis, University of Texas, United States, 1997), p. 12.

(٧٢) حمادة، **وسائل الإعلام والسياسة: دراسة في ترتيب الأولويات**، ص٤٣٥.

(٧٣) ريهام محمود أحمد درويش، «دور الصحافة المصرية في تشكيل اتجاهات الجمهور إزاء الأداء الحكومي أثناء الأزمات،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ٢٠٠٦).

(٧٤) فتحي ثروت كامل، «إدارة الصحف للأزمات الثقافية: دراسة حالة لأزمة احتراق قصر ثقافة بني سويف،» **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد ٢ (٢٠٠٧).

والتعرض المرتفع لوسائل الإعلام في الارتباط إلى حد كبير بمستوى منخفض من الرضا عن أداء رموز السلطة لدى معالجة مشكلات المجتمع المصري، في حين يرتبط مستوى التعرض المتوسط بمستوى متوسط أيضاً من الرضا عن أداء هذه الفئات تجاه مشكلات المجتمع. وهو ما يدلل مرة أخرى على وجود عامل وسيط يتوسط العلاقة بين المتغيرين، خاصة تلك العوامل التي يلمسها المبحوث من واقع حياته اليومية، التي تجعله ـ بصرف النظر عمّا يتعرض له من مضامين قد تحابي أو تتجاهل أساليب وممارسات وأداء أجهزة السلطة تجاه أزمات المجتمع ـ يعتقد اعتقاداً سلبياً تجاه أداء هذه الفئات، ولا يشعر بالرضا تجاه ما يتخذونه من خطوات لحل أزمات المجتمع ومشكلاته.

ويبحث الفرض التالي مدى وجود علاقة بين اعتقاد المبحوثين في جودة/ تردي أداء الحكومة لما عليها من واجبات تجاه حل أزمات المجتمع، ومعدل التعرض لوسائل الإعلام محل الدراسة. وتعود أهمية الفرض الحالي إلى مجموعة من الأسباب غالباً ما تفترضها دراسات إدراك الأزمات وباحثوها؛ حيث تشير هذه الدراسات إلى أن أفراد المجتمعات الحديثة غالباً ما يشعرون بدرجة من الخطر والقلق المتواصل بشكل عام، بصرف النظر عن مدى وجود أزمات فعلية تواجه المجتمع، كما أنهم في حال وقوع هذا الأزمات، فإن هؤلاء الأفراد يعتقدون في رداءة أداء المسؤولين بشكل كبير من جهة، ويتصورون أن هذه الفئة سوف تنأى بنفسها تماماً عن تحمل المسؤولية، وبشكل عمدي (Organized Irresponsibility)، وفي المقابل لا ينكر المسؤولون ذلك ولا يؤكدونه، وإنما يبتكرون سياسات إعلامية تنحصر في أسلوبين: **الأول** «تجنب اللوم» (Blame Avoidance)؛ وفيه ينكر المسؤولون تسببهم في إحداث أي أزمات في المجتمع، وبُعدهم التام عن المسؤولية؛ مثلما هو الحال مثلاً في رفض المسؤولين في مصر لعوامل الفساد المستشري في كافة القطاعات المصرية تقريباً كسبب رئيسي في ضعف ميزانية البلاد، وإرجاع معظم الأسباب في ذلك إلى أسباب ذات صلة بالجمهور كالزيادة السكانية وعشوائية التصرف... وهكذا. أما الأسلوب **الثاني** فهو أسلوب الارتكان إلى الأخبار الجيدة (Credit Claiming)؛ حيث يتبنى المسؤولون دوماً الإعلان عن «الأخبار الجيدة في المجتمع» على الرغم من ضعف صلاتهم بأسباب تحققها في الكثير من الأحيان، ومن ثم نرى المسؤول يبرع في الترويج إعلامياً لسياسات القضاء على البطالة، وسياسات رفع المعاشات، والقضاء على الفقر... على الرغم

من بُعد الصلة بين هذه السياسات والواقع الفعلي للأفراد[٧٥]، ولنا في أساليب الحزب الوطني المصري خير أسوة في اتّباع مثل هذا الأسلوب الإعلامي. . . يتبع السياسيون إذن هذه الأساليب عندما يواجه المجتمع خطراً من المخاطر في محاولة لجذب تأييد أفراد المجتمع لسياساتهم، ولكن ما مدى تحقق هذا الهدف في الواقع، وما هو الدور الفعلي لوسائل الإعلام المختلفة في هذا الصدد؟ كان ذلك هو الهدف من وراء اختبار الفرض التالي:

الفرض الثالث: توجد علاقة بين اعتقاد المبحوثين في جودة/ تردي أداء الحكومة لما عليها من واجبات تجاه حل أزمات المجتمع، ومعدل التعرض لوسائل الإعلام محل الدراسة

الجدول الرقم (٤ ـ ٦٠)
مجمل التعرض لوسائل الإعلام في علاقتها بالاعتقاد بجودة/ تردي أداء الحكومة لما عليها من واجبات تجاه أزمات المجتمع

معدل التعرض لوسائل الإعلام مجتمعة.	اعتقاد المبحوثين بجودة/ تردي أداء الحكومة تجاه أزمات المجتمع			الإجمالي
	منخفض	متوسط	مرتفع	
منخفض	٧	٢٣	١٢	٤٢
متوسط	٣٤	١٤٣	٦١	٢٣٨
مرتفع	٢٠	٩٩	٢١	١٤٠
الإجمالي	٦١	٢٦٥	٩٤	٤٢٠

كا^{2} = ٧,٤٩٠ (المعنوية =٢,١١٢)

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٦٠) والخاص باختبار الفرض القائل بوجود علاقة بين التعرض لوسائل الإعلام محل الدراسة، والاعتقاد بجودة/ تردي أداء الحكومة لما عليها من واجبات وقرارات تجاه قضايا وأزمات المجتمع، إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين السابقين؛ حيث بلغت قيمة كا^{2} = (٧,٤٩٠)، وذلك عند مستوى المعنوية (٢,١١٢).

(٧٥) Daniel Beland, «The Political Construction of Collective Insecurity: From Moral Panic to Blame Avoidance and Organized Irresponsibility,» Center for European Studies, Working Paper Series no. 126 (October 2005), <http://www.danielbeland.org>.

وعلى الرغم من وجود علاقة دالة إحصائياً بين مشاهدة برامج الأحداث الجارية، والاعتقاد بأن أداء الحكومة أداء سيئ، ثم وجود علاقة بين قراءة الصحف القومية، والاعتقاد بأن الحكومة تؤدي أداء جيداً إلى حد ما تجاه قضايا وأزمات المجتمع، إلا أنه لا توجد علاقة بين مجمل التعرض لوسائل الإعلام والاعتقاد بجودة/ تردي أداء الحكومة؛ ويمكن تفسير تلك النتيجة عند الأخذ في الاعتبار أن آراء المبحوثين قد تختلف حسب القضية المثارة، منفردة. وبالتالي فإن الوسيلة الإعلامية يمكن أن يرتبط أداؤها برؤية إيجابية أو سلبية يعبّر عنها المبحوثون بشأن أداء الحكومة تجاه القضية المثارة تحديداً، لكن مجمل أداء الحكومة في هذه القضايا من وجهه نظر المبحوثين قد يرتبط أو لا يرتبط بعلاقة المبحوثين بالوسيلة.

وهناك أسباب إحصائية تفسر هذه المسألة أيضاً؛ وهي أن تصنيف المبحوثين حسب مستويات التعرض لوسائل الإعلام ككل، إنما يقوم على أساس متوسط الدرجة على مقياس التعرض، ثم تصنيف هؤلاء المبحوثين حسب مستوى التعرض، وهذه المستويات بطبيعتها ليست قاطعة أو ذات مسافات متباعدة تسمح بالتمييز بين نهاية مستوى معين وبداية المستوى الذي يليه.

يتّضح مما سبق أن النتائج تثبت صحة الفرض القائل بوجود علاقة بين معدل التعرض لوسائل الإعلام والاعتقاد بجودة/ تردي أداء الحكومة لما عليها من واجبات تجاه قضايا وأزمات المجتمع، وذلك على مستوى مشاهدة المبحوثين لبرامج الأحداث الجارية، وقراءة الصحف القومية، في حين ثبت خطأ الفرض المذكور في ما يتعلق بقراءة كل من الصحف الحزبية والخاصة، ثم مجمل التعرض لوسائل الإعلام بشكل عام.

وتبدو هذه النتيجة ملفتة للنظر إلى حد كبير؛ حيث يرتبط التعرض للصحف الحزبية والخاصة بدرجة مرتفعة من الإحساس بالسخط على الحكومة وإبراز سلبياتها، على اعتبار أن النوعية الأولى من الصحف (الصحف الحزبية) تنتمي إلى فئة صحف المعارضة، والأمر نفسه ينطبق على الصحف الخاصة. ومن ثّم يمكن تفسير هذه النتيجة بالنظر إلى طبيعة وخصائص العيّنة من جهة، ومعدلات التعرض لوسائل الإعلام ـ كلٌ على حِدَة ـ من جهة أخرى؛ حيث يرتكز أغلب مفردات العيّنة في المستوى الاجتماعي الاقتصادي المتوسط، وهم أيضاً يتعرضون لبرامج الأحداث الجارية بشكل أكبر على اعتبار التلفزيون وسيلة سهلة وميسرة للجميع،

كما أنها لا تحتاج إلى مجهود كبير في قراءة وتفسير الأخبار، ويلاحظ أيضاً ضالة عدد مستخدمي الصحف الحزبية في العيّنة من ناحية ثالثة. وبالتالي ينخفض تأثير الصحف بشكل عام، والصحف الحزبية والخاصة على وجه الخصوص.

وتؤثر السمات الشخصية والخصائص النفسية والاجتماعية للأفراد في إحساسهم واتجاهاتهم نحو الأحداث المجتمعية بشكل عام، فما بالك والأمر ذو صلة بأحداث وأوضاع متأزمة في المجتمع؛ حيث تُبرز الأزمات والأحداث الصعبة التي قد يمر بها الأفراد الفروق بين الأفراد بشكل جلي؛ فما العلاقة بين من يتقاضى راتباً قدره ٣٠٠ جنيه مصري، ومن يتقاضى ٣٠٠٠ جنيه؟ كيف يمكن مساواتهما في الإحساس نفسه تجاه أحوال معيشتهم؟ وإن تساووا في الإحساس نفسه، فما العوامل التي تقف وراء ذلك؟ تساؤلات عديدة تثيرها دراسات إدراك الأزمات عبر وسائل الإعلام.

الفرض الرابع: بحث الفروق بين المبحوثين في مدى إحساسهم بالخطر الجمعي بناء على جزئية واحدة من مجموعة العوامل المعقدة والمتشابكة التي تقف وراء إدراك الحدث الأزمي في المجتمع المصري كالتالي:

الفرض الخامس: توجد فروق بين المبحوثين في عيّنة الدراسة من حيث الإحساس بالخطر الجمعي طبقاً لخصائصهم الديمغرافية (السن/ النوع/ المستوى الاجتماعي والاقتصادي/ التعليم/ المهنة/ الديانة)

الجدول الرقم (٤ ـ ٦١)
معنوية الفروق بين مجموعات العيّنة من حيث الإحساس بالخطر الجمعي حسب خصائصهم الديمغرافية

الخصائص الديمغرافية للمبحوثين	الخصائص	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة «ت» أو «ف»	مستوى المعنوية
الجنس	الذكور	٢٣٠	١٠١,٣٥	١٥,٩٦	T=(٤,١٩٢)	٠,٠٠٠
	الإناث	١٩٠	٩٤,٩٠	١٥,٣٩		
المستوى التعليمي	مؤهل متوسط	٦٩	٩٨,٧	١٨,٣	F=(٠,١٩٨)	٠,٨٩٨
	مؤهل عالٍ	٣٠٥	٩٨,٦	١٥,٣		
	ماجستير	٣١	٩٦,٩	١٤,٨		
	دكتوراه	١٦	٩٦,٣	١١,٤		

يتبع

تابــع

مجال العمل	قطاع خاص مصري	١٢٨	٩٨,١	١٦,١١	F=(٢,٩٥٠)	٠,٠٢٠
	استثمار أجنبي	٢٧	١٠٦	١٧,٠٧		
	قطاع حكومي مصري	١٤٤	٩٥,٨٤	١٦,٣٧		
	أعمال حرة	٨٠	١٠١,٤١	١٣,٢٠		
	أخرى	٤١	٩٩,٤٨	١٥,٣٨		
الديانة	مسلم	٣٩٥	٩٨,٤٣	١٦,١٢	T=٠,٠١١	٠,٩٩١
	مسيحي	٢٥	٩٨,٤٠	١٤,٤٩		
محل الإقامة	القاهرة	٢١٥	٩٨,١٠	١٦,٥٠	T=٠,٤٣٠	٠,٦٦٧
	الجيزة	٢٠٥	٩٨,٧٠	١٥,٥٢		
المستوى الاجتماعي الاقتصادي	منخفض	٢١٧	٩٧,٨٨	١٦,٦٥	F=١,١٣٦	٠,٣٢٢
	متوسط	١٤٧	٩٨,١٠	١٤,٤٨		
	مرتفع	٥٦	١٠١,٤٢	١٧,٢٥		
السن	أقل من ٣٠ عاماً	١٤٧	٩٩,٤٥	١٧,٤٨	F=٠,٦١٢	٠,٥٤٣
	من ٣٠ إلى ٥٠ عاماً	٢٠٨	٩٨,١٨	١٥,١٦		
	٥٠ سنة فأكثر	٦٥	٩٦,٩٢	١٥,٣٢		

يخلص الجدول الرقم (٤ ـ ٦١) إلى أن هناك فروقاً جوهرية بين المبحوثين محل الدراسة من حيث درجة الإحساس بالخطر الجمعي وعدم الأمان، وذلك حسب متغيري الجنس (ذكر/أنثى)، ومتغير مجال العمل (قطاع خاص مصري، قطاع استثماري، قطاع حكومي مصري، أعمال حرة، أو أخرى).

أما بقية المتغيرات الديمغرافية للدراسة، والمتمثلة في كلٍّ من متغير السن، ومتغير الديانة، ومتغير المستوى الاجتماعي الاقتصادي، وأخيراً متغير المستوى التعليمي للمبحوثين، فليس هناك اختلافات بين مجموعات العيّنة من حيث درجة الإحساس بالخطر الجمعي وعدم الأمن، الأمر الذي يتضح من مستوى الدلالة لكلٍّ من (ف) واختبار (ت).

بالعودة إلى المتغيرات ذات التأثير في الإحساس بالخطر وعدم الأمن، وهو متغير النوع، يوضح الجدول الرقم (٤ ـ ٦١) أن الذكور أكثر شعوراً بالخطر والقلق الجمعي من الإناث؛ حيث تبلغ قيمة م = (١٠١,٣٥)، في حين تبلغ قيمة م لدى الإناث (٩٤,٩٠)، ومن ثم تدل النتائج على وجود فروق ذات دلالة

إحصائية بين النوعين لصالح الذكور، أما بالنسبة إلى متغير مجال العمل، فيوضح الجدول الرقم (٤ ـ ٦١) أن المجموعة (٢) التي تعمل في القطاع الاستثماري الأجنبي، هي الأكثر تعبيراً عن الإحساس بالخطر الجمعي؛ حيث تبلغ قيمة (م) = (١٠٦,٠)، يليها المجموعة (٤)، التي تعمل في مجال الأعمال الحرة؛ حيث تبلغ قيمة م= (١٠١,٤١)، ثم المجموعة (٥) التي لا تعمل على الإطلاق؛ حيث بلغت قيمة م= (٩٩,٤٨)، وفي المرتبة الرابعة تأتي فئة العاملين في القطاع الخاص المصري؛ حيث بلغت قيمة م = (٩٨,١)، وفي المرتبة الأخيرة تأتي فئة العاملين في القطاع الحكومي المصري؛ حيث بلغت قيمة م= (٩٥,٨٤).

وباستخدام اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة (Scheffe Multi Comparisons)، تبين أن الفروق الجوهرية كانت بين مجموعة العاملين في مجال الاستثمار الأجنبي، وهؤلاء العاملين في القطاع الحكومي المصري تحديداً؛ حيث كان مستوى الدلالة (٠,٠٥٦). وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه كلير وآخرون (Claire [et al.]) (١٩٩٦) التي تناولت المداخل الاجتماعية والنفسية المؤثرة في عملية إدراك الأزمات لدى الجمهور عند تناول وسائل الإعلام لها؛ حيث أشارت الدراسة إلى أن النساء يميلون إلى تقدير حجم المخاطر بمعدلات أعلى من الرجال، وقد كان هذا الفرق ذا دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (٩٥ بالمئة)[٧٦].

كما تختلف نتائج الفرض مع نتائج دراسة Charles (1997)، التي أشارت إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين كل من الذكور والإناث في إحساسهم بالخطر وعدم الأمان تجاه احتمال فقد وظائفهم، أو عدم تمتعهم بالتأمين والرعاية الصحية الكافية، وأخيراً نحو احتمال كونهم عرضة أو ضحايا لأعمال السرقة أو النهب، في حين تظهر بينهما بعض الاختلافات لدى قياس تلك المتغيرات في علاقة بالمستوى التعليمي والعرق[٧٧].

وتأتي أهمية الفرض التالي من سعي الدراسة إلى اختبار فرضية نظرية مجتمع المخاطر (Risk Society)، التي تخلص في مجملها إلى أن المجتمعات الحديثة لم تعد آمنة للعيش والإحساس بالاستقرار، بقدر ما فرضت على الأفراد إحساساً دائماً

(٧٦) Marris [et al.], «Integrating Sociological and Psychological Approaches to Public Perceptions of Environmental Risks: Detailed Results from a Questionnaire Study,» pp. 31-32.

(٧٧) Jeff Dominitz and Charles F. Manski, «Perceptions of Economic Insecurity: Evidence from the Survey of Economic Expectations,» *Public Opinion Quarterly*, vol. 61 (1997), p. 285.

بالخوف والخطر الجمعي جراء الحوادث والأزمات المتتالية التي تمر بها البشرية.

ونظرية المجتمع الخطر، إنما تفترض أن لوسائل الإعلام دوراً جوهرياً في صياغة العلاقة بين أفراد الجمهور والعالم المحيط بهم، طالما ظلت خبرات هؤلاء الأفراد قاصرة على أماكن وأزمنة محدودة، وهي في ذلك تنقل ما يقع في أقصى بقاع العالم إلى بقية المجتمع الإنساني في ثوانٍ معدودة، تتكرر بتكرر الحوادث مساهمة بشكل كبير ورئيسي في تدعيم استراتيجية «خلق الخوف» (Creating Fear)، لدى الأفراد.

ولما تعددت الأزمات والتهديدات المجتمعية التي يمر بها المجتمع المصري، كما أنها اختلفت، ولم تعد قاصرة على قطاع أو اهتمام أو مجموعة أفراد بعينهم، ثم تواترت بسرعة شديدة، أصبحت مثار قلق الكثيرين من أفراد المجتمع، كانت أهمية قياس ما إذا كان لوسائل الإعلام دور في انتشار مثل هذا الإحساس، وإن كان هناك لهذه الوسائل دور بالفعل، فما حجم هذا الدور؟

الفرض السادس: توجد علاقة بين معدل تعرّض المبحوثين لوسائل الإعلام محل الدراسة، والإحساس بالقلق وعدم الأمان الجمعي

الجدول الرقم (٤ ـ ٦٢) يوضح العلاقة بين معدل تعرّض المبحوثين لوسائل الإعلام محل الدراسة مجتمعة، والإحساس بالخطر الجمعي لدى المبحوثين:

الجدول الرقم (٤ ـ ٦٢)

العلاقة بين معدل تعرض المبحوثين لوسائل الإعلام محل الدراسة مجتمعة في علاقتها بالإحساس بالخطر الجمعي

معدل التعرض لوسائل الإعلام محل الدراسة مجتمعة	الإحساس بالقلق والخطر الجمعي			الإجمالي
	منخفض	متوسط	مرتفع	
منخفض	١٥	٢٨	١٨	٦١
متوسط	٣٤	١٨٨	٤٣	٢٦٥
مرتفع	١٣	٦٦	١٥	٩٤
الإجمالي	٦٢	٢٨٢	٧٦	٤٢٠

كا^2 = ١٤,٦٥ (المعنوية = ٢,٠٠٥) معامل ارتباط سبيرمان = ٠٠٩. ٠ (المعنوية = ٠,٨٤٨)

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٦٢) إلى وجود علاقة ارتباطية بين معدل التعرض لوسائل الإعلام محل الدراسة مجتمعة، والإحساس بالقلق والخطر

الجمعي لدى المبحوثين في عيّنة الدراسة؛ حيث بلغت قيمة كا[٢] (١٤,٦٥)، عند مستوى المعنوية (٢,٠٠٥)، ولكن هذه العلاقة غير دالة إحصائياً؛ حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان (٠,٠٠٩)، عند مستوى المعنوية (٠,٨٤٨).

يتّضح مما سبق أن النتائج تثبت صحة الفرض القائل: توجد علاقة ارتباطية بين معدل تعرض المبحوثين للوسائل الإعلامية محل الدراسة، والإحساس بالخطر الجمعي لديهم. وذلك فيما يخص التعرض لوسائل الإعلام محل الدراسة مجتمعة، والصحف الخاصة محل الدراسة بمفردها، فضلاً عن التعرض لبرامج الأحداث الجارية. ويمكن تفسير النتائج السابقة في إطار ما تتسم به الصحف الخاصة من مساحة أكبر لحرية الرأي والنشر والتعبير، وهو ما يجعل لهجتها الصحفية أكثر جرأة، وتناولها الصحفي للقضايا المجتمعية أكثر عمقاً وتحليلاً، وربما أكثر إبرازاً لسلبيات المجتمع، وسلبيات تصرفات وقرارات القائمين على شؤونه. ومن ثّم يلاحظ أن اللهجة العدائية هي الأكثر بروزاً واستخداماً في الأشكال الصحفية المنشورة بهذه النوعية من الصحف؛ حيث تتخذ من الأسلوب النقدي نمطاً لها. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه هناء السيد (٢٠٠٦)؛ حيث أشارت إلى أن استخدام اللهجة العدائية في تحرير المواد الصحفية كانت الأكثر استخداماً بصفة عامة (٥٧ بالمئة) وبلغت حدة استخدام هذه اللهجة على صفحات جريدة **الأسبوع** (٧٦,٥ بالمئة) **ووطني** (٦٥ بالمئة) **والعربي الناصري** (٦٠ بالمئة) **والوفد** (٥٠ بالمئة) من إجمالي اللهجات المستخدمة في تحرير المواد الصحفية المرتبطة بإحداث الفتنة على صفحاتها، في حين اتجهت كلٌّ من جريدتي **الأهرام** و**الأخبار** إلى استخدام اللهجة المعتدلة والحيادية في صياغة المواد الصحفية المرتبطة بالأحداث. ومن هنا يلاحظ أن صحيفة **الأسبوع** جاءت في المرتبة الأولى من حيث استخدامها للهجة العدائية[٧٨]. بينما ثبت خطأ الفرض المذكور فيما يخص التعرض لبرامج الأحداث الجارية، والصحف القومية والصحف الحزبية محل الدراسة كل على حِدَة.

وهكذا تشير البيانات إلى وجود علاقة شديدة الوضوح بين معدل التعرض لوسائل الإعلام محل الدراسة، وسيادة الإحساس بالخطر الجمعي لدى

(٧٨) هناء السيد محمد علي، «معالجة الصحف المصرية لأحداث محرم بك الطائفية عام ٢٠٠٥: دراسة تحليلية مقارنة،» **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام** (القاهرة)، السنة ٧، العدد ٢ (حزيران/يونيو ـ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)، ص ٢٦١ ـ ٢٨٢.

المبحوثين؛ حيث توضح البيانات أن التعرض المرتفع لوسائل الإعلام يؤدي بالتبعية إلى درجة عالية من الإحساس بالخطر الجمعي، بينما يؤدي التعرّض ذو المستوى المتوسط إلى درجة متوسطة أيضاً من الإحساس بالخطر، وبالمثل يؤدي معدل التعرض المنخفض لوسائل الإعلام محل الدراسة، إلى درجة منخفضة من الإحساس بالخطر الجمعي.

وقد سعت الصفحات السابقة للدراسة في مجملها إلى التحقق من فرضية رئيسية للدراسة ككل، استهدفت من خلالها الدراسة الوقوف على مدى وجود اتفاق بين تناول القضايا والأزمات التي تعرّض لها المجتمع المصري خلال فترة الدراسة، وذلك وفقاً لمعالجات القائمين بالاتصال في عيّنة الدراسة، وهذه القضايا والأزمات، كما نوقشت وعولجت في وسائل الإعلام محل التحليل، ثم الاتفاق بين المرحلتين السابقتين كمنبع للأزمات، ومُدركات هذه القضايا والأزمات لدى المصب النهائي للرسالة الإعلامية، وهم أفراد الجمهور العام، بشكل يدفع هؤلاء الجمهور إلى الاعتقاد في أن هذه الاختيارات للمعالجات الإعلامية لأزمات المجتمع قد تدفعهم إلى الشعور بالقلق، والخطر الجمعيين جراء أنماط وممارسات المعالجة الإعلامية لهذه القضايا.

وبِناء على ما سبق تسعى الدراسة ـ في الجزئية التالية ـ إلى التحقق من الفرضية الأساسية المتمثلة في وجود علاقة بين المعالجات الإعلامية للأزمات التي تعرض لها المجتمع المصري، التي عرضت خلال فترة الدراسة، وإحساس مفردات البحث بالخطر الجمعي، وتتمثل هذه الفرضية في: «هناك علاقة بين تناول الأزمات وفق رؤية القائمين بالاتصال، والتعرض لوسائل الإعلام المختلفة من جهة، وإحساس الجمهور بالخطر الجمعي من جهة ثانية».

الجدول الرقم (٤ ـ ٦٣)

الأزمات التي عرضت لها الدراسة حسب أهميتها وفق كلٍّ من القائم بالاتصال، والجمهور العام، وتحليل المضمون

الأزمـــات	حسب آراء القائمين بالاتصال		حسب مضمون الوسائل الإعلامية		حسب آراء الجمهور	
	ك	بالمئة	ك	بالمئة	ك	بالمئة
الأزمات الاقتصادية	٤١	٣١,٧	١٩٨	٢٩,٢	٣٠٦	٧٢,٩
الأزمات السلطوية	٢٥	١٩,٣	١٣٦	٢٠	٥٦	١٣,٣

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٦٣) إلى وجود اتساق بين أولويات القضايا والأزمات التي تعرض لها المجتمع المصري خلال فترة الدراسة؛ حيث احتلت أولاً القضايا الاقتصادية المرتبة الأولى في معالجات الوسائل الإعلامية محل الدراسة لأزمات المجتمع، وذلك بواقع (٢٩,٢ بالمئة) من إجمالي عيّنة الوسائل الإعلامية، ويتفق ذلك إلى حد كبير مع ما أفادت به آراء الجمهور؛ حيث احتلت الأزمات الاقتصادية مقدمة اهتماماتهم، وذلك بواقع (٧٢,٩ بالمئة) من إجمالي عيّنة دراسة الجمهور. وبمقارنة تلك النتائج بما احتل مرتبة أولى من الأهمية لدى القائمين بالاتصال في عيّنة الدراسة، يلاحظ أن الأزمات الاقتصادية أيضاً جاءت في المرتبة الأولى لدى القائمين بالاتصال من حيث عدد القصص الإخبارية التي تناولوها مؤخراً بالعرض، وذلك بواقع (٣١,٧ بالمئة) من إجمالي عيّنة الدراسة.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن الأزمات الاقتصادية هي أزمات الواقع اليومي المعاش للمواطن المصري، فلو أنه تعرض لحادث سرقة في يوم من الأيام قد لا يتذكره في مقابل تذكر معاناته اليومية مع نفقات منزله، أو احتمالات تسريحه من عمله، مع ما يلاحظه من مشكلات تنتاب القطاع الاقتصادي المصري.

أما فيما يتعلق بالأزمات السلطوية، فيمكننا ملاحظة حيازتها للترتيب الثاني على مستوى اهتمام كل من الوسيلة الإعلامية (٢٠,٠ بالمئة)، والجمهور العام (١٣,٣ بالمئة)، في حين حازت على الترتيب الثالث وفق آراء القائمين بالاتصال (١٩,٣ بالمئة).

فضلاً عن ذلك قد لا تعكس القصص الإخبارية التي تناولها القائم بالاتصال قناعاته الشخصية بالموضوعات ذات الأهمية بقدر ما تعكس سياسة عامة للوسيلة التي يعمل بها، وهو ما قد يجعله يُحجم عن تناول القصص الإخبارية ذات الصلة بالتكهنات حول توريث الحكم مثلاً، لاعتبارات عدة، منها كونها أطروحات غير جديدة، ومن ثَّم لم تعد بالجاذبية المرجو تحقيقها بقدر ما تصبح خبراً عادياً ضمن أحداث أخرى تبدو أكثر تشويقاً.

وفي الحقيقة، لم يكن بمقدور المؤسسة الإعلامية المصرية أن تقوم بممارساتها السابقة إجمالاً، وتحقق أهدافها، سواء كانت تستهدف التشويش على إحساس أفراد المجتمع المصري بالخوف وتخديره إعلامياً، أو أنها كانت

تعمل ضمنياً على تيئيس الناس، موحية لهم بأن العيب فيهم وليس بمن يمسكون بالسلطة؟! أو سواء كانت هذه الوسائل تمارس دورها المأمول في عملية إنتاج الصور الإخبارية المخيفة عن المجتمع المصري وأحواله بالطريقة التي عرضنا لها سابقاً، لولا التنسيق القوي، والتحالف المتين الذي عقدته مع النظام العسكري والسياسي والاقتصادي؛ إذ يكاد يجمع الدارسون والمحللون على أنه لم يسبق أن تمَّ التحالف والتنسيق بين الإعلام وهذه الأنظمة، إلا وكانت المحصلة ضد جموع أفراد الشعب على كافة المستويات.

● ملخص

إن التمترس خلف «الخطوط الحمر» في الإعلام المصري كان أسهل الطرق التي سلكتها البيروقراطية لالتماس الأمان والترقي في سلّم النفاق، كما سلكتها الأقلام والأفواه بحثاً عن السلامة.

وفي مرحلة التصدع الفكري والثقافي التي عانيناها ونعانيها حالياً ذهب البعض إلى القول بأن غياب الإعلام الموضوعي والجاد وغياب الثقافات الرصينة مرجعه إلى أن الدولة في عديد المجتمعات ومنها العربية رفعت يدها أو انسحبت تدريجياً من إدارة المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وأنه في ظل التعددية السياسية والديمقراطية المظهرية لم تعد الدولة تمارس سلطانها على العقول والأذواق والسلوكيات. وهي كذبة كبيرة لأن غياب ثقة المجتمعات، ومنها العربية، في مؤسساتها وعلى رأسها المؤسسة الإعلامية هو الذي فتح الطريق أمام هذا النوع من الإعلام السائد لملء الفراغ الإعلامي بكل ما هو رخيص وتافه من حديث الفضائح والخرافة ونفاق العواطف. وهذا الوضع أنشأ نوعاً من الخطاب والتفكير المزدوجين مما يسمح للفرد بأن يؤمن من ناحية بإمكانيه العيش الكريم، ولكنه يشجع من ناحية أخرى على الهروب منه وتجنب التفكير في تحمل تبعاته.

وقد عكست الدراسة الميدانية السابقة على كلٍّ من القائمين بالاتصال في وسائل الإعلام المصرية وعلى الجمهور العام أنه في ظل السلطة المستبدة التي عاناها الشعب المصري بكافة طوائفه عقوداً طويلة، تحول الأمن (بمعناه الضيق) إلى صنم، يعود في دورة تأثيره العكسي، بعد أن يكون قد حاز درجة عالية من الاغتراب، والرفض للأجهزة المولدة له، والمتابعة لشأنه؛ بحيث لا يحتاج المرء إلى جهد كبير ليكتشف مدى حضور وفعالية الرقيب الأمني الخارجي لدى

أفراد المجتمع المصري، أو شقيقه التوأم الرقيب الداخلي، في جميع مجالات حياتنا الاقتصادية والسياسية. . . إلخ.

ولا يكاد ينفصل الإعلام المصري عن هذا المأزق الخطير باعتباره إعلاماً مليئاً بالضوابط، والقيود السياسية، والخطوط الحمر والسود، والدوافع الخاصة التي تراعي توازنات سياسية وحكومية رسمية وتقليدية اجتماعية تجعل أي نقاش سياسي أو فكري أو اجتماعي لا يخرج عن كونه أداة للفزع والتخويف والتهديد المجتمعي، ووسيلة لتأطير مفهوم «مجتمع المخاطر».

خاتمــة

ـ ١ ـ

إن الأزمات التي تحدث في مجتمع ما من المجتمعات ما هي إلا تغييرات مفاجئة تطرأ على البيئة الداخلية أو الخارجية للمجتمع من دون توقع لها أو فرض لتجنّبها. والحقيقة التي يفترض أن نقف أمامها كثيراً كي نعيها وندركها هي عدم وجود دولة في العالم محصنة تماماً من الأزمات، حتى وإن نجت من هذه المخاطر والأهوال لسنوات عديدة.

وتشير دراسات عديدة إلى أن الفعل الإعلامي خلال الأزمات والحروب والصراعات هو في الغالب أقرب إلى الفعل الدعائي منه إلى الممارسة الأخلاقية والمهنية؛ حيث تتحول وسائل الإعلام إلى أدوات لتنفيذ سياسات الدولة واستراتيجياتها، أما عن الصحفيين فهم عادة ما يقعون في مأزق الحيرة بين تبنّي وجهة نظر الفاعلين الأساسيين في الأحداث وقناعاتهم الشخصية، وهي إشكالية استدعت دوماً المناظرة والحوار للبحث فيها، وتقييم ما إذا كان ذلك يُعَدُّ تراجعاً عن معايير وأخلاقيات المهنة التي تلتزم بالصدق والتوازن.

ومن الملاحظ أن دراسة الأزمات من المنظور الإعلامي قد تشكلت ملامحها في إطار تغطية وسائل الإعلام الإخبارية للأزمات ذات الصبغة السياسية والعسكرية بالأساس؛ حيث ركزت الدراسات على الحروب وحوادث العنف والإرهاب والأزمات السياسية الداخلية والحروب الأهلية.

وعلى الرغم من أن إعلام الأزمات يُعَدُّ أحد المجالات البحثية التي نالت اهتمام الباحثين والمتخصصين الإعلاميين في الجامعات ومراكز البحث الأوروبية والأمريكية منذ أكثر من أربعة عقود من الزمن، وتبلورت مفاهيمه النظرية وتطبيقاته العملية، إلا أن الدراسات العربية في مجال علاقة الإعلام بالأزمات

السياسية والأحداث الأمنية لم تظهر بشكل ملحوظ إلا بعد عقد الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي، وحتى بعد ظهور هذا النوع من الدراسات الإعلامية المتخصصة فإن ما هو موجود منها إنما يمثل بدايات تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة من ناحية، والربط بين مجالاتها النظرية والتطبيقية من ناحية أخرى، وهو ما حاولت الأطروحة الحالية أن تضيفه عبر التطرق إلى مجال أو ربما بعد الجديد من أبعاد ومجالات الدراسات المعنية بالعلاقة بين الإعلام والأزمات، ألا وهي دراسات إدراك المخاطر والأزمات (Risk Perception Studies).

ولا تبتعد الحالة المصرية كثيراً في طبيعة العلاقة بين وسائل إعلامها وأزمات مجتمعها، أو حتى بين مضامين هذه الوسائل أو ممارساتها نفسها، والدراسات التي تجرى حول العلاقة بينها وبين المجتمع عن شبيهاتها في كثير من البلدان العربية.

ـ ٢ ـ

ولم تكن مصر في يوم من الأيام دولة غنية في مواردها الاقتصادية فقط، ولكن ثراء مصر الحقيقي كان دائماً في قدراتها البشرية المميزة، ومن هنا كانت أسرار التفوق المصري في العلوم والفنون والآداب والإنتاج والتخطيط والقدرة على مواجهة العصر.

وحين تسقط منظومة الدين الصحيح في وسطيته، تغزو مواكب التديّن المشوّه والمريض عقول الناس، فتكون أمراض التعصب والتشدد والتطرف وكل هذه المنظومة التي تشجعها الظروف الاجتماعية من الفقر والجهل والتخلف.

وحين تسقط منظومة التاريخ تتسرب إلى عقول الشعوب أمراض كثيرة تتأكد مع غياب الذاكرة وسقوط منظومة القيم واختلال مفاهيم الانتماء وتشويه صورة الوطن وحقوق المواطنة..

وحين تسوء أحوال الفنون يتصحّر وجدان الشعوب وتتراجع المساحات الخضر فيها، ويخبو صوت الضمير، فلا نفرق بين نهر يجري ومستنقع نعيش فيه. ولا شك أن هذه الثلاثية في مصر ـ على أهون تقدير ـ قد أصابتها انتكاسة طويلة[1]،

---

(١) فاروق جويدة، «محنة العقل المصري،» **الأهرام**، ١٣/ ٥/ ٢٠١١، <http://digital.ahram.org.eg/Community.aspx?Serial=504957>.

الأمر الذي جعل الإنسان المصري يحيا حالة غير مسبوقة ـ ربما ـ من القلق وانعدام الإحساس بالأمان والشعور بالخطر سواء على المستوى الفردي أو الجمعي. وفي الوقت الذي تمر فيه مصر بكثير من القلاقل والاضطرابات ممثلة ـ كما يبرز على سطح الأحداث على الأقل ـ في الاعتصامات والاحتجاجات في القطاعات المصرية المختلفة، ثم حالة السيولة والهياج التي لا تنتهي بالحديث عن توريث الحكم، ثم كل الكم الرهيب من القضايا والأزمات على كافة المستويات، نجد الإعلام المصري ـ في المقابل ـ لا همّ له سوى اللهاث وراء كل ما هو مثير ومفزع، بصرف النظر عمّا قد ينجم عن ذلك من تأثيرات في جمهوره.

ـ ٣ ـ

والأطروحة الحالية قدّمت بين أيدينا محاولة للتعرف على طبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام المصري قبل ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير، وتبيان مدى مساهمتها ـ إن وجدت ـ في تشكيل الإحساس بالخطر الجمعي لدى أفراد المجتمع المصري.

وقد أسفرت نتائج الأطروحة عن قبول بعض الفروض والعلاقات، ورفض البعض الآخر منها، سواء على مستوى العلاقة بين التعرض لوسائل الإعلام في علاقتها بالإحساس بالخطر الجمعي، باعتبارها المتغيرات الأساسية في الدراسة، أو على مستوى العلاقة بين المتغيرات الفرعية للدراسة بعضها ببعض، ويمكن استعراض هذه النتائج إجمالاً وفقاً للأقسام التالية:

ـ فصَّل **القسم الأول** نتائج الدراسة على القائمين بالاتصال في وسائل الإعلام المصرية المختلفة، ونتائج تحليل المضمون الكيفي للأزمات محل التحليل، وفقاً للمراحل السبع لنموذج التهديدات المجتمعية (الإرهاصات/ التركيز والبروز الإعلامي/ شركاء القضية/ الخبراء/ المواجهة والحل/ التلاشي والخفوت/ الإرث).

ـ استعرض **القسم الثاني** نتائج الدراسة المسحية على الجمهور العام، والخاصة بتأثير المعالجة الإعلامية لهذه الأزمات في إحساس الجمهور بالخطر الجمعي.

ـ أما **القسم الثالث** فتناول اختبارات فروض الدراسة المسحية على الجمهور العام.

وربطاً للعلاقات بين متغيرات الدراسة بعد سرد نتائجها الكمية تفصيلاً،

اختبرت الدراسة مجموعة من الفروض، سعت خلالها إلى الربط بين استخدامات المبحوثين لوسائل الإعلام المختلفة، في علاقتها بمدركات المبحوثين للأزمات محل الدراسة من جهة، ثم علاقة ذلك في مجمله بإحساس المبحوثين بالخطر الجمعي جرّاء التناول الإعلامي لهذه الأزمات.

وقد أثبتت النتيجة الأبرز والأهم، وفقاً لتلك الفروض، وجود علاقة جوهرية دالة إحصائياً بين معدل التعرض لوسائل الإعلام محل الدراسة مجتمعة، والاعتقاد بأن هناك الكثير من أفراد المجتمع المصري، ممن يخافون على حياتهم وعلى مستقبل أولادهم، لأن أحوال البلاد غير مستقرة وغير آمنة، وقد ثبت وجود مثل هذه العلاقة في ظل وجود مجموعة من المتغيرات، كان على رأسها مستوى ثقة الأفراد في مسؤوليهم، وفي قدراتهم على إيجاد حل لمشكلاتهم وللأزمات التي تمر بها مجتمعاتهم.

ـ ٤ ـ

من هنا تأتي هذه المساهمة الفكرية لتعمل على **إبراز حقيقة الوضع العام للإعلام العربي المعاصر الذي تسيطر عليه نخبة سياسية فاشلة ومريضة، وغير مؤهلة ـ علمياً وسياسياً ـ لممارسة الدور الإعلامي الحقيقي المنوط بها**. وقد كشفت الأحداث السياسية والعسكرية الأخيرة التي انطلقت مفاعيلها وتأثيراتها بعد ثورات الربيع العربي صحة ذلك، وأثبتت أن الإعلام العربي ليس جديراً بحمل مسؤولية إحداث تغيير جوهري في داخل البنية المعرفية والاجتماعية العربية والإسلامية، لأنه إعلام يقوم على الكذب الصارخ والتضليل السافر، وتجييش المشاعر المتدفقة والعواطف الملتهبة، ويمارس سياسة استغباء المشاهدين، وحصر اهتماماتهم بقضايا وشؤون أبعد ما تكون عن الواقع.

لقد عملت وسائل الإعلام العربية ـ طيلة الفترة السابقة ـ على تكريس الوجود السياسي والاجتماعي للأنظمة المغلقة والبائدة بأساليب وطرق ملتوية كثيرة، كان من أبرزها صبغ الإعلام بصبغتها السياسية الخاصة، ومنع الآخر من استخدام منابر وسائل الإعلام المختلفة الموجودة للتعبير عن آرائها واعتقاداتها، وحريتها في ممارسة النقد والتوجيه والترشيد، وإظهار الأخطاء، ومواجهة عناصر ومواقع الخلل والاهتراء الواسعة الموجودة في داخل بنى وهياكل الأمة.

المراجـــع

١ ـ العربية

كتب

أمين، جلال. **ماذا حدث للمصريين؟: تطور المجتمع المصري في نصف القرن، ١٩٤٥ ـ ١٩٩٥**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩.

أمين، سمير. **الفجوة بين الفقراء والأغنياء: الإشكاليات والآليات والمستقبل**. القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، ٢٠٠٥.

أوريل، جورج. **١٩٨٤: رواية**. ترجمة وتحقيق أنور الشامي. بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٦.

بخيت، سيد. **العمل الصحفي في مصر: دراسة سوسيولوجية للصحفيين المصريين**. القاهرة: العربي للنشر، ١٩٩٨.

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٩.

الجمال، راسم وخيرت معوض. **التسويق السياسي والإعلامي: الإصلاح السياسي في مصر**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥.

حافظ، صلاح الدين. **حرية الصحافة في مصر: مداولات الملتقى الفكري الثالث**. القاهرة: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ١٩٩٨.

ـــــ. **صدمة الديمقراطية**. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٣.

حسين، طه. **الأيام**. القاهرة: دار المعارف، [د. ت.].

الحسيني المقدسي، علمي زاده فيض الله. **فتح الرحمن لطالب آيات القرآن**. [د. م.]: جمعية الدعوة الإسلامية، [د. ت.].

حمادة، بسيوني إبراهيم. **دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام**. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٨.

ـــــــ. **وسائل الإعلام والسياسة: دراسة في ترتيب الأولويات**. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٩٦.

ديفلير، ملفين ل. وساند رابول روكيتش. **نظريات وسائل الإعلام**. ترجمة كمال عبد الرؤوف. القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٨٩.

سرور، طارق. **جرائم النشر والإعلام**. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤.

شيللر، هربرت. **المتلاعبون بالعقول**. ترجمة عبد السلام رضوان. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦. (عالم المعرفة؛ ٢٤٣)

صالح، سليمان. **الإعلام والاتصال في المجتمعات المعاصرة: نظرية جديدة للعلاقة بين الإعلام والمجتمع**. القاهرة: مكتبة الفلاح، ٢٠٠٩.

عبد الرحمن، عواطف [وآخرون]. **القائم بالاتصال في الصحافة المصرية**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ١٩٩٢.

هيدغر، مارتان. **الفلسفة في مواجهة العلم والتقنية**. ترجمة فاطمة الجيوشي. دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩٨.

دوريات

إبراهيم، سعد الدين. «أيمن نور وجمهورية الخوف.» **الراية (قطر)**: ٢/١/٢٠٠٦.

أبو زيد، أحمد. «مجتمع المخاطر وإرادة التقدم.» **العربي (الكويت)**: العدد ٥٩٠، ٢٠٠٨.

أبو يوسف، إيناس. «العوامل المؤثرة على معالجة القضايا العربية في الصحافة المصرية: دراسة ميدانية على القائمين بالاتصال في الشئون العربية.» **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**: العدد ٣، ٢٠٠٠.

أحمد، سمير نعيم. «قراءة مستقبلية حول الفقر في بر مصر.» **الشروق**: العدد ٤، أيار/ مايو ٢٠١٠.

بسيوني، محمد. «يا بلادنا يا عجيبة. . الاقتصاد مأزوم والإعلام في ازدهار غير مسبوق.» **الأهرام**: ١٤/ ٢/ ٢٠١٠.

البسيوني، مصطفى. «دور المدونات المصرية في نجاح إضراب عمال المحلة.» **الأخبار**: ٢٠٠٧.

جويدة، فاروق. «محنة العقل المصري.» **الأهرام**: ١٣/ ٥/ ٢٠١١.

حمادة، بسيوني إبراهيم. «العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي.» **عالم الفكر**: السنة ٢٣، العددان ١ ـ ٢، تموز/ يوليو ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

الدستور: ٢٢/ ٢/ ٢٠١٠، و٢٦/ ٢/ ٢٠١٠.

ذو الفقار، شيماء وحامد زغيب. «الاعتماد على التلفزيون في معرفة أخبار الكوارث وعلاقته بمستوى السخط السياسي لدى الجمهور المصري: دراسة حالة على كارثة غرق العبارة المصرية السلام ٩٨.» **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**: السنة ٧، العدد ٢، تموز/ يوليو ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦.

زهيري، كامل. «حرية الصحافة بين النظرية والتطبيق.» **مجلة فكر للدراسات والبحوث**: السنة ٢، العدد ٧، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥.

ساري، حلمي. «دور المؤسسة الإعلامية في صناعة ثقافة الخوف: دراسة اجتماعية.» **المنارة**: السنة ١٤، العدد ٢، ٢٠٠٨.

سعد، راجي وملك رشدي. «الفقر واستراتيجيات مواجهته في مصر.» **كراسات استراتيجية** (مركز دراسات وبحوث الدول النامية): العدد ٦، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩.

السيد، سعيد. «الضغوط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال.» **المجلة العلمية لكلية الإعلام** (جامعة القاهرة): العدد ١، تموز/ يوليو ١٩٨٩.

الشناوي، طارق. «قيثارة حمدي قنديل.» **الدستور**: ٢٢/ ٣/ ٢٠١٠.

شومان، محمد. «إشكاليات في مسار تطور بحوث إعلام الأزمات والكوارث.» **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام** (كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة): ٢٠٠٢.

الطرابيشي، ميرفت. «الضغوط والعوامل المؤثرة في انتقاء الأخبار ونشرها لدى القائمين بالاتصال في الصحف المصرية: دراسة ميدانية.» **مجلة البحوث والدراسات العربية** (معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة): العدد ٢٦، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١.

عبد العظيم، جمال «بناء الأجندة الإخبارية في الصحف المصرية اليومية: دراسة تطبيقية على صحيفتي «الأهرام» و«الوفد».» **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**: السنة ٤، كانون الأول/ ديسمبر - كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣.

عبد النبي، عبد الفتاح. «الأداء المهني للقائمين بالاتصال في الصحف المصرية.» **اليقظة العربية**: ١٩٩٠.

علي، أسامة عبد الرحيم. «الخطاب الصحفي في الأزمات الاقتصادية: دراسة حالة لأزمة الخبز ٢٠٠٨ في صحف «الأهرام» و«الوفد» و«المصري اليوم».» **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**: العدد ٣١، تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨.

فاضل، سها. «دور الناشر في توجيه السياسة التحريرية بالصحف الخاصة: دراسة تطبيقية على صحيفتي «النبأ» و«الأسبوع».» **مجلة كلية الآداب** (جامعة الزقازيق): العدد ٢٦، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩.

فؤاد، محمد وسامر جبور. «مفاهيم جديدة في الفكر الصحي تتعارض مع مصالح الكهنوت الطبي.» **النهار** (بيروت): ١٣/ ٦/ ٢٠٠٤.

كامل، فتحي ثروت. «إدارة الصحف للأزمات الثقافية: دراسة حالة لأزمة احتراق قصر ثقافة بني سويف.» **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**: العدد ٢، ٢٠٠٧.

محمد علي، هناء السيد. «معالجة الصحف المصرية لأحداث محرم بك الطائفية عام ٢٠٠٥: دراسة تحليلية مقارنة.» **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**: السنة ٧، العدد ٢، حزيران/ يونيو ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦.

مراد، ماجدة. «العوامل المؤثرة على بناء القائم بالاتصال لأجندة الأخبار في الإذاعة المصرية.» **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**: العدد ٢٨، تشرين الأول/ أكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧.

المصري اليوم: ١٠/ ٣/ ٢٠٠٩؛ ٤/ ١/ ٢٠١٠؛ ٧/ ١/ ٢٠١٠؛ ٧/ ٣/ ٢٠١٠؛ ٢٠/ ٣/ ٢٠١٠، و٢٣/ ٣/ ٢٠١٠.

الوعي المصري: ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥.

أطروحات ورسائل جامعية

آغا، ألفت حسن. «القائمون بالاتصال وقضايا التنمية: دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال في المجتمع المصري.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩١).

أبوراس، عبد الله محمد سعد. «معالجة مواقع الإنترنت الإخبارية العربية لعملية الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية.» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧).

أحمد، منال العارف. «العوامل المؤثرة على القائم بالاتصال في الإذاعة المصرية وانعكاسها على أدائه المهني: دراسة ميدانية.» (دراسة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم الإعلام، جامعة المنيا، ٢٠٠٨).

الأزرق، نرمين نبيل. «حرية الصحافة في مصر: دراسة العلاقة بين سياسات السلطة وممارسات الصحف المصرية في الفترة من عام ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩).

درويش، ريهام محمود أحمد. «دور الصحافة المصرية في تشكيل اتجاهات الجمهور إزاء الأداء الحكومي أثناء الأزمات.» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ٢٠٠٦).

سامح، هيدي. «استخدامات الجمهور المصري للقنوات الفضائية المصرية الخاصة وتأثيرها على أداء ومعدلات مشاهدة القنوات الحكومية.» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨).

عبد الباقي، سارة نصر. «معالجة القضايا المصرية في البرامج السياسية بالقنوات العربية وعلاقتها باتجاهات الجمهور نحو الحكومة.» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠١٠).

عقل، نشوى سليمان محمد. «تقييم نشرات الأخبار في قناة النيل الإخبارية المتخصصة.» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢).

علي، عمر حسين جمعة. «تأثير حرية الصحافة في مصر على الممارسة المهنية: دراسة للمضمون والقائم بالاتصال خلال عامي ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥.» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧).

غالي، محرز. «اتجاهات النخب الصحفية المصرية: نحو مستقبل صناعة الصحافة في مصر خلال العقد القادم ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٤.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧).

المصري، عربي محمد. «الأخبار السلبية في التلفزيون وعلاقتها بمستوى القلق السياسي للشباب اللبناني.» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠).

ندوات ومؤتمرات

ثقافة الخوف، المؤتمر الذي نظمته جامعة فيلادلفيا في عمّان ـ الأردن عام ٢٠٠٦.

المؤتمر السادس عشر حول: الإعلام وقضايا الفقر والمهمشين: الواقع والتحديات، الذي عُقِدَ في كلية الإعلام بجامعة القاهرة بين ١٣ و١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٠.

المؤتمر العلمي الثالث عشر: الإعلام والبناء الثقافي والاجتماعي للمواطن العربي الذي نظّمته كلية الإعلام بجامعة القاهرة عام ٢٠٠٧.

المؤتمر العلمي الثاني عشر: الإعلام وتحديث المجتمعات العربية، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، أيار/ مايو ٢٠٠٦.

المؤتمر العلمي الخامس عشر لكلية الإعلام: الإعلام وقضايا الإصلاح في المجتمعات العربية: الواقع والتحديات، التي نظمته كلية الإعلام، بجامعة القاهرة في تموز/ يوليو ٢٠٠٩.

المؤتمر العلمي الدولي لكلية الإعلام الثامن عشر: الإعلام وبناء الدولة الحديثة، الذي عُقِدَ بين ١ و٣ تموز/ يوليو ٢٠١٢.

المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر لكلية الإعلام: «مستقبل وسائل الإعلام العربية»، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢ ـ ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

تقارير ومواقع إلكترونية

«أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم.» لجنة أمن الإنسان: ٢٠٠٣، <http://www.humansecurity-chs.org/finalreport/Arabic.arabic_report.pdf>.

البسيوني، مصطفى وعمر سعيد. «رايات الإضراب في سماء مصر.» (٢٠١٠)، <http://www.e-socialists.org/node/354>.

رابح، أيمن. «إهمال طبي أم إهمال دولة.» الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان: ٢٠٠٥، <http://www.anhri.net/egypt/eadvmn/index.shtml>.

عبد الصادق، عادل. «الديمقراطية الرقمية.» المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني: ٢٠١١.

فؤاد، هشام. «قراءة أولية في الاحتجاجات العمالية الراهنة.» مركز الدراسات الاشتراكية: ٢٠٠٤، <http://www.e-socialists.net/node/1425>.

محسن، ناني. «الواقع المصري وانعكاساته على المواطن المصري قبل الثورة، وبعدها.» المعهد العالي للخدمة الاجتماعية (بورسعيد): ٢٠١١.

الويشي، رائف. «ملف حقوق الإنسان المصري في عصر مبارك.» ثوار مصر: ٢٠١٠.

٢ ـ الأجنبية

Books

Allan, Stuart. *Media Risk and Science.* Buckingham: Open University Press, 2002.

_______, Barbara Adam and Cynthia Carter (eds.). *Environmental Risks and the Media.* London: Routledge, 2000.

Amin, Hussein. *Arab World Audio-Visual Media Censorship: An Encyclopedia.* Edited by Derek Jones. Berlin: Fitzroy Dearborn Publishers, 1998.

Anderson, Alison [et al.]. *Beyond the Risk Society: Critical Reflections on Risk and Human Security.* Buckingham: Open University Press, 2006.

Angleton, Peter and Hilary Homans (eds.). *Social Aspects of AIDS.* London: Falmer Press, 1988.

Beck, Ulrich. *Ecological Politics in an Age of Risk.* Cambridge, MA: Polity Press, 1995.

_______. *Risk Society: Towards a New Modernity.* New Delhi, Sage Publications, 1992.

Ben-Yehuda, Nachman. *Deviance and Moral Boundaries: Witch Craft, the Occult, Science Fiction, Deviant Sciences and Scientists.* Chicago, IL: University of Chicago Press, 1985.

Boyd, Doglas A. *Broadcasting in the Arab World: A Survey of The Electronic Media in the Middle East.* Iowa: Iowa State University Press, 1999.

Bromley, David G., Joel Best and James T. Richardson (eds.). *The Satanism Scare.* New York: Aldine de Gruyter, 1991. (Social Institutions and Social Change)

Cappella, Joseph N. and Kathleen Hall Jamieson. *Spiral of Cynicism: The Press and the Public Good.* New York: Oxford University Press, 1997.

Chaney, David. *Fictions of Collective Life: Public Dramas in Late Modern Culture.* London: Routledge, 1993.

Chomsky, Noam and Edward S. Herman. *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media.* New York: Pantheon Books, 1988.

Cohen, Stanley. *Folk Devils and Moral Panics.* 3th ed. London: Routledge, 2002.

______. *Folk Devils and Moral Panics: The Creation of the Mods and Rockers.* Oxford: Mac Gibbon and Kee Ltd; 1972.

______. *Folk Devils and Moral Panics.* Stalbans: Paladin, 1973.

______ and Jock Young (eds.). *The Manufacture of News: Deviance, Social Problems and the Mass Media.* London: Constable, 1981.

Critcher, Chas. *Critical Readings: Moral Panics and The Media: Issues in Cultural and Media Studies.* London: Open University Press, 2006.

______. *Moral Panics and the Media.* New York: Open University Press, 2003.

Davis, Nanette J. and Clarice Stasz. *Social Control of Deviance: A Critical Perspective.* New York: Mc Graws Hill, 1990.

De Young, Mary. *The Day Care Ritual abuse Moral Panic: A Sociological Analysis.* London: McFar L. and Company Inc., 2004.

Dearing James W. and Everett M. Rogers. *Communication Concepts 6: Agenda-Setting.* Thousand Oaks, CA: Sage Publication, 1996.

Douglas, Mary and Aaron Wildavsky. *Risk and Culture: An Essay in the Selection of Technological and Environmental Dangers.* Berkeley, CA: University of California Press, 1982.

Eldridge, John. *Risk Society and the Media: Now You See it Now You Don't.* Harlow: Longman, 1999.

Ericson, Richard V. [et al.]. *Visualizing Deviance: A Study of News Organization.* Milton Keynes: Open University Press, 1987.

Ferguson, Marjorie (ed.). *Public Communication: The New Imperatives: Future Directions for Media Research.* London: Sage Publication, 1990. (SAGE Communications in Society Series)

Fornas, Johan and Goran Bolin (eds.). *Youth Culture in Late Modernity.* London: Sage Publication, 1994.

Franklin, Jane. *The Politics of Risk Society.* Cambridge, MA: Polity Press, 1998.

Furedi, Frank. *Culture of Fear.* London: Cassell, 1997.

Glassner, Barry. *The Culture of Fear: Why Americans are Afraid of Wrong Things.* New York: Basics Books, 1999.

Goode, Erich and Nachman Ben-Yehuda. *Moral Panics: The Social Construction of Deviance.* Oxford: Black Well, 1994.

Hall, Stuart [et al.]. *Policing the Crisis Mugging the State and Law and Order.* London: Macmillan, 1978.

Jenkins, Philip. *Intimate Enemies: Moral Panics in Contemporary Great Britain.* New York: Aldine de Gruyter, 1992.

Johnson, Branden B. and Vicent T. Covello (eds.). *The Social and Cultural Construction of Risk.* Dordrecht: D. Reidel Publishing, 1987.

Kauzlarich, David and Hugh D. Barlow. *Introduction to Criminology.* 6th ed. New York: Harper Collins, 1993.

Kidd-Hewitt, David and Richard Osborne (eds.). *Crime and The Media: The Post- Modern Spectacle.* London: Pluto Press, 1995.

March, Ian and Gaynor Melville. *Crime, Justice and the Media.* London: Routledge, 2009.

McLaughlin, Margaret J. (ed.). *Communication Year Book.* Thousand Oaks, CA: Sage Publication, 1987. (no. 10)

McRobbie, Angela. *Postmodernism and Popular Culture.* London: Routledge, 1999.

Meikle, Graham. *Interpreting News.* New York: Macmillan, 2009.

Miller, David and Jacquie Reilly. *Food Scares in the Media.* Galsgow: Galsgow University Media Group, 1994.

Miller, David [et al.]. *The Circuit of Mass Communication: Media Strategies, Representation and Audience Reception in the AIDS Crisis.* London: Sage Publication, 1998.

Mythen, Gabe. *Ulrich Beck: A Critical Introduction to the Risk Society.* London: Pluto Press, 2004.

_______ and Sandra Walklate. *Beyond The Risk Society: Critical Reflections on Risk and Human Security.* London: Open University Press, 2006.

Owen, Taylor. *Challenges and Opportunities for Defining and Measuring Human Security.* New York: United Nation Institute for Disarmament Research, 2004.

Pape, Susan and Susan Featherstone. *Newspaper Journalism: A Practical Introduction.* London: Sage Publication, 2005.

Periest, Susanna Horning. *Doing Media Research: An Introduction.* 2nd ed. London: Sage Publications, 2010.

Parliamentary Office of Science and Technology (POST). *Safety in Numbers?: Report 81.* London: House of Commons, 1996.

Petts, Judith and Graham Murdock. *Social Amplification of Risk: The Media and The Public, Contract Research Report.* London: Health and Safety Executive, 2001.

Philo, Greg (ed.). *Message Received: Glasgow Media Group Research, 1993-1998.* Harlow: Longman, 1999.

Pidgeon, Nick, Roger E. Kasperson and Paul Slovic (eds.). *The Social Amplification of Risk.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003.

Ruck, Bayerische (eds.). *Risk is a Construct: Perceptions of Risk Perception.* Berlin: Knesebeck Publishing, 1993.

Ryan, Charlotte L. *Prime-Time Activism: Media Strategies for Grassroots Organizing*. Boston, MA: Sowthend Press, 1991.

Schlesinger, Philip and Howard Tumber. *Reporting Crime: The Politics of Criminal Justice*. Oxford: Clarendon Press, 1994.

Singer, Eleanor and Phyllis M. Endreny. *Reporting on Risk: How the Mass Media Portray Accidents, Diseases, Disasters, and other Hazards*. New York: Russell Sage Foundation, 1993.

Spectorm Malcolm and John I. Kitsuse. *Constructing Social Problems*. Menlo Park, CA: Cummings Books, 1977.

Springhall, John. *Youth, Popular Culture and Moral Panics: Penny Gaffs to Gangster-Rap, 1830-1996*. New York: Palgrave Publishers, 1999.

Thompson, Kenneth. *Moral Panics*. London: Routledge, 1998. (Key Idea)

Watson, James and Anne Hill. *Dictionary of Media and Communication Studies*. London: Arnold Books, 2003. (A Hodder Arnold Publication)

Weeks, Jeffery. *Sexuality and its Contents*. London: Routledge, 1985.

West, Richard L. and Lyn H. Turner. *Introducing Communication Theory: Analysis and Application*. 4th ed. New York: McGraw Hill, 2010.

Williams, Lynn. *Ultimate Interview: 100s of Great Interview Answers*. 2nd ed. London: Kogen Page, 2009.

Periodicals

Altheide, David. «Fear in the News: A Discourse of Control.» *Sociological Quarterly*: vol. 40, no. 3, 1999.

_______. «The Mass Media and the Social Construction of the Missing Children Problem.» *Sociological Quarterly*: vol. 28, no. 4, 1987.

_______. «The News Media, the Problem Frame and the Production of Fear.» *Sociological Quarterly*: vol. 38, no. 4, 1997.

Anderson, Alison. «In Search of the Holy Grail: Media Discourse and the New Human Genetics.» *New Genetics and Society*: vol. 21, no. 3, 2002.

Anderson, Daniel R. [et al.]. «Stressful Life Events and Television Viewing.» *Communication Research*: vol. 23, no. 3, 1996.

Astroff, Roberta J. and Amy Kiste Nyberg. «Discursive Hierarchies and the Construction of Crisis in the News: A Case Study.» *Discourse and Society*: vol. 3, January 1992.

Bar-Tal, Daniel. «Contents and Origins of Israelis' Beliefs about Security.» *International Journal of Group Tensions*: vol. 21, 1991.

Ben-Yehuda, Nachman. «The Sociology of Moral Panics Toward a New Synthesis.» *Sociological Quarterly*: vol. 27, no. 4, Winter 1986.

Biltereyst, Daniel. «Media Audiences and the Game of Controversy: On Reality T.V, Moral Panic and Controversial Media Stories.» *Journal of Media Practice*: vol. 5, no. 1, 2004.

Canavagh, Allison. «Taxonomies of Anxiety: Risks, Panics, Pedophilia and the Internet.» *Electronic Journal of Sociology*: 2007.

Cohen, Bernard. «Nuclear Journalism: Lies, Damned Lies, and News Reports.» *Policy Review*: vol. 26, 1983.

Coleman, Clou. «The Influence of Mass Media and Interpersonal Communication on Societal and Personal Risk Judgments.» *Communication Research*: vol. 20, no. 4, 1993.

Combs, Barbara and Paul Slovic. «Newspaper Coverage of Causes of Death.» *Journalism Quarterly*: vol. 56, 1979.

Constatini, Edmond and Kenneth Craik. «Personality and Politician: California Party Leaders, 1960-1976.» *Journal of Personality and Social Psychology*: vol. 38, 1980.

«Cost and Benefits Of Removing Volatile Organic Compounds From Drinking Water.» *Environmental Protection Agency* (Washington): 1985.

Cottle, Simon. «Ulrich Beck «Risk Society» and the Media: A Catastrophic View?.» *European Journal of Communication*: vol. 13, no. 5, 1998.

Critcher, Chas. «Media, Government and Moral Panic Studies: The Politics of Paedophilia in Britain 2000-2001.» *Journalism Studies*: vol. 3, no. 4, 2002.

Dake, Karl. «Orienting Dispositions in the Perception of Risk.» *Journal of Cross-Cultural Psychology*: vol. 22, 1991.

De Jonge, Janneke [et al.]. «Consumer Confidence in the Safety of Food and Newspaper Coverage of Food Safety Issues: A Longitudinal Perspective.» *Risk Analysis*: vol. 30, no. 1, 2010.

De Vreese, Claes H. and Holli A. Semetko. «Cynical and Engaged: Strategic Campaign Coverage, Public Opinion, and Mobilization in a Referendum.» *Communication Research*: vol. 29, no. 6, 2002.

De Young, Mary. «Another Look at Moral Panics: The Case of Satanic Day Care Centers.» *Deviant Behavior*: vol. 19, no. 3, 1998.

Dominitz, Jeff and Charles F. Manski. «Perceptions of Economic Insecurity: Evidence from the Survey of Economic Expectations.» *Public Opinion Quarterly*: vol. 61, 1997.

Downs, Anthony. «Up and Down With Ecology: The Issue-Attention Cycle.» *The Public Interest*: vol. 28, Sumer 1972.

Dunwoody, Sharon and Hans P. Peters. «Mass Media Coverage of Technological and Environment Risks: A Survey of Research in the United States and Germany.» *Public Understanding of Science*: vol. 1, 1992.

Fahmy, Shahira and Thomas J. Johnson. «Mediating the Anthrax Attacks: Media Accuracy and Agenda Setting during a Time of Moral Panic.» *Atlantic Journal of Communication*: vol. 15, no.1, 2007.

Fessenden-Raden, June [et al.]. «Providing Risk Information in Communities: Factors Influencing What is Heard and Accepted.» *Science, Technology and Human Values*: vol. 12, nos. 3-4, 1987.

«The Failed States Index 2008.» *Foreign Policy*: July-August 2008.

Freimuth, Vicki S. [et al.]. «Covering Cancer: Newspapers and the Public Interest.» *Journal of Communication*: vol. 34, no. 1, 1984.

Freudenrburg, William R. [et al.]. «Media Coverage of Hazard Events: Analyzing the Assumptions.» *Risk Analysis*: vol. 16, 1996.

Gerbner, George [et al.]. «The «Mainstreaming» of America: Violence Profile no. 11.» *Journal of Communication*: vol. 30, no. 3, 1980.

Giddens, Anthony. «Risk and Responsibility.» *Modern Law Review*: vol. 62, no. 1, 1999.

Gillespie, Ardyth and Paul Yarbrough. «A Conceptual Model for Communicating Nutrition.» *Journal of Nutrition Education*: vol. 16, no. 4, 1984.

Golding, Peter and Sue Middleton. «Making Claims: News Media and the Welfare State.» *Media Culture and Society*: vol. 1, 1979.

Goode, Erich. «No Need to Panic?: A Bumper Crop of Books on Moral Panics.» *Sociological Forum*: vol. 15, no. 3, 2000.

Horing, Susanna. «Reading Risk: Public Response to Print Media Accounts of Technological Risk.» *Public Understanding of Science*: vol. 2, 1993.

_______. «Science Stories: Risk, Power and Perceived Emphasis.» *Journalism Quarterly*: vol. 67, 1988.

Hunt, Arnold. «Moral Panic and Moral Language in the Media.» *British Journal of Sociology*: vol. 48, no. 4, 1997.

Jacobs, Ronald N. «Producing the News, Producing the Crisis Narrativity Television and News Work.» *Media, Culture and Society*: vol. 18, no. 3, 1996.

Jones, Paul. «Moral Panic: The Legacy of Stanley Cohen and Stuart Hall.» *Media International Australia*: vol. 85, November 1997.

Judge, Timothy A. and Charles L. Hulin. «Job Satisfaction as a Reflection of Disposition: A Multi Source Causal Analysis.» *Organizational Behavior and Human Decision Processes*: vol. 56, 1993.

Keown, Charles F. «Risk Perception among Hong Kongese vs. Americans.» *Risk Analysis*: vol. 9, 1989.

Kepplinger, Hans Mathias and Johanna Habermeier. «The Impact of Key Events on the Representation of Reality.» *European Journal of Communication*: vol. 10, no. 3, 1995.

Killingbeck, Donna. «The Role of Television News in the Construction of School Violence as a Moral Panic.» *Journal of Criminal Justice and Popular Culture*: vol. 8, no. 3, 2001.

Kitzinger, Jenny. «Researching Risk and the Media.» *Health, Risk and Society*: vol. 1, no. 1, 1999.

______ and Jacquie Reilly. «The Rise and Fall of Risk Reporting: Media Coverage of Human Genetics Research, False Memory Syndrome and Mad Cow Disease.» *European Journal of Communication*: vol. 12, no. 3, 1997.

Koné, Daboula and Etienne Mullet. «Societal Risk Perception and Media Coverage.» *Risk Analysis*: vol. 14, 1994.

Leiserowitz, Anthony. «Climate Change Risk Perception and Policy Preferences: The Role of Affect, Imagery and Values.» *Climatic Change*: vol. 77, 2006.

Mazur, Allan. «Nuclear Power, Chemical Hazards and the Quantity of Reporting.» *Minerva*: vol. 28, no. 3, 1990.

______ and Jinling Lee. «Sounding The Global Alarm: Environmental Issues in the U.S National News.» *Social Studies of Science*: vol. 23, 1993.

McRobbie, Angela and Sarah L. Thornton. «Rethinking Moral Panics for Multi-Mediated Social Worlds.» *British Journal of Sociology*: vol. 46, no. 4, December 1995.

Nelkin, Dorothy. «Communicating Technological Risks: The Social Construction of Risk Perception.» *Annual Review of Public Health*: vol. 10, 1989.

Nichols, Lawrence T. «Social Problems as Land Mark Narratives: Bank of Boston, Mass Media and Money Laundering.» *Social Problems*: vol. 44, no. 3, 1997.

Orcuttm James and Blake Turner. «Shocking Numbers and Graphic Accounts: Quantified Images of Drug Problems in the Print Media.» *Social Problems*: vol. 40, no. 2, 1993.

Parton, Nigel. «Child Abuse, Social Anxiety and Welfare.» *British Journal of Social Work*: vol. 11, no. 4, 1981.

Patterson, Thomas. «Bad News, Bad Governance.» *Annals of the American Academy of Political and Social Science*: vol. 546, 1996.

Peyrot, Mark. «Cycles of Social Problem Development: The Case of Drug Abuse.» *Sociological Quarterly*: vol. 25, no. 1, 1984.

Reily, J. and J. Kitzinger. «Researching Risk and The Media Health.» *Health, Risk and Society*: vol. 1, no. 1, 1999.

Rocheron, Yvette and Olga Linne. «Aids, Moral Panics and Opinion Polls.» *European Journal of Communication*: vol. 4, no. 4, December 1989.

Rothman, Stanley and Robert Lichter. «Elite Ideology and Risk Perception in Nuclear Energy Policy.» *American Political Science Review*: vol. 81, no. 2, 1987.

Sacco, Vincent F. «Media Constructions of Crime.» *Annals of the American Academy of Political and Social Science*: vol. 539, 1995.

Sandman, Peter M. «Telling Reporters about Risk.» *Civil Engineering*: vol. 58, no. 8, 1988.

_______ [et al.]. «Agency, Communication, Community Outrage and Perception of Risk: Three-Simulation Experiments.» *Risk Analysis*: vol. 13, 1993.

Sharlin, Harold Issadore. «EDB: A Case Study in Communicating Risk.» *Risk Analysis*: vol. 6, 1986.

Shepherd, R. Gordon. «Selectivity of Sources: Reporting the Marijuana Controversy.» *Journal of Communication*: vol. 3, no. 2, 1981.

Shrum, L. J. and Darmanin Bischak. «Mainstreaming, Resonance, and Impersonal Impact.» *Human Communication Research*: vol. 27, no. 2, 2001.

Sjöberg, Lennart. «Worry and Risk Perception.» *Risk Analysis*: vol. 18, no. 1, 1998.

Slovic, Paul. «Informing and Educating the Public about Risk.» *Risk Analysis*: vol. 6, 1986.

_______. «The Role of Affect and World Views as Orienting Dispositions in the Perception and Acceptance of Nuclear Power.» *Journal of Applied Social Psychology*: vol. 26, 1996.

Sjoberg, Lennart. «The Different Dynamics of Personal and General Risks.» *Risk Management*: vol. 5, no. 3, 2003.

_______. «Explaining Individual Risk Perception: The Case of Nuclear Waste.» *Risk Management*: vol. 6, no. 41, 2004.

_______. «World Views, Political Attitudes and Risk Perception.» *Risk: Health, Safety and Environment*: vol. 9, 1998.

_______ and Elisabeth Endelberg. «Risk Perception and Movies: A Study of Availability as a Factor in Risk Perception.» *Risk Analysis*: vol. 30, no.1, 2010.

Soumerai, Stephen B. [et al.]. «Effects of Professional and Media Warnings about the Association between Aspirin Use in Children and Reye's Syndrome.» *Milbank Quarterly*: vol. 70, 1992.

Spencer, William [et. al.]. «The Different Influences of Newspaper and Television News Reports of Natural Hazard on Response Behavior.» *Communication Research*: vol. 19, no. 3, 1992.

Snyder, Leslie B. and Ruby A. Rouse. «The Media Can Have More than an Impersonal Impact: The Case of AIDS Risk Perceptions and Behavior.» *Health Communication*: vol. 7, 1995.

Tierney, Kathleen. «Toward a Critical Sociology of Risk.» *Sociological Forum*: vol. 14, no. 2, 1999.

Turner, Monique Mitchell [et al.]. «The Role of Anxiety in Seeking and Retaining Risk Information: Testing the Risk Perception Attitudes Framework in Two Studies.» *Human Communication Research*: vol. 32, 2006.

Tyler, Tom R. «Assessing the Risk of Crime Victimization: The Integration of Personal Victimization Experience and Socially Transmitted Information.» *Journal of Social Issue*: vol. 40, no. 1, 1984.

______ and Fay L. Cook. «The Mass Media and Judgments of Risk: Distinguishing Impact on Personal and Societal Level Judgments.» *Journal of Personality and Social Psychology*: vol. 47, 1984.

Unger, Sheldon. «The Rise and Relative Decline of Global Warning as a Social Problem.» *Sociological Quarterly*: vol. 33, no. 4, 1992.

Victor, Jeffrey S. «Moral Panics and the Social Construction of Deviant Behavior: A Theory and Application to the Case of Virtual Child Abuse.» *Sociological Perspectives*: Fall 1998.

______. «The Search for Scapegoat Deviants.» *The Humanist*: vol. 52, no. 5, 1992.

Weber, Elke and Christopher Hsee. «Cross Culture Differences in Risk Perception, But Cross Culture Similarities in Attitudes Towards Perceived Risk.» *Management Science*: vol. 44, no. 9, 1998.

Wiegman, Oene and Jan M. Gutteling. «Risk Appraisal and Risk Communication: Some Empirical Data from the Netherlands Reviewed.» *Basic and Applied Social Psychology*: vol. 16, nos. 1-2, 1995.

Wiegman, Oene [et al.]. «Newspaper Coverage of Hazards and the Reactions of Readers.» *Journalism Quarterly*: vol. 56, 1989.

Wilkinson, Iain. «News Media Discourse and the State of Public Opinion on Risk.» *Risk Management*: vol. 1, no. 4, 1999.

Reports and Websites

Abdel Samad, Ziad and Diana Zeidan. «Social Security in the Arab Region: The Challenging Concept and the Hard Reality.» Social Watch Annual Report: 2007, <http://www.socialwatch.org/en/informesTematicos/113.html>.

El-Baradei, Mohamed. «Human Security and the Quest for Peace in the Middle East.» Anwar Sadat: 24 October 2006, <http://sadat.umd.edu/lecture/lecture/ElBaradei.htm>.

Beland, Daniel. «The Political Construction of Collective Insecurity: From Moral Panic to Blame Avoidance and Organized Irresponsibility.» Center for European Studies: Working Paper Series no. 126, October 2005, <http://www.danielbeland.org>.

Breakwell, Glynis. «The Impact of Social Amplification of Risk on Risk Communication.» Health and Safety Executive: Contract Research Report, 2001.

«Egypt: Study of Media Laws and Policies in the Middle East and Maghreb.» Internews: 2003, <http://www.internews.org/arab_media_research/egypt.pdf>.

«Internet Usage Statistics: The Big Picture.» Internet World Statistics: 2005, <http://www.internetworldstats.com/stats.htm>.

Kline, Stephen. «Fast Food, Sluggish Kids: Moral Panics and Risky Lifestyles, Cultures of Consumption.» Birkbeck College (London): Working Paper; Series no. 9, 2004, <http://www.consume.bbkac.uk>.

Leaning, Jennifer S. and Sam Arie. «Human Security in Crisis and Transition: A Background Document of Definition and Appliance.» Harvard School of Public Health, Human Security Program: 2000, <http://www.salve.edu/Pellcenter/functions/document/humansecurityAgenda.pdf>.

Marris, Claire [et al.]. «Integrating Sociological and Psychological Approaches to Public Perceptions of Environmental Risks: Detailed Results from a Questionnaire Study.» Norwich University of East Anglia, Centre for Social and Economic Research into the Global Environment: CSERGE Working Paper, 1996.

Petts, Judith [et al.]. «Social Amplification of Risk: The Media and the Public.» Contract Research Report 329/2001/Health and Safety Executive: 2001.

Quarantelli, Enrico Louis. «Inventory of Disaster Field Studies in the Social and Behavioral Sciences, 1919-1979.» Initially Issued as DRC Miscellaneous Report; 32, 1982: 1998.

«Risk Society.» Wikipedia: <http://en.wikipedia.org/wiki/Risk_society>.

Rose, Richard. «How Free from Fear are Citizens in Transition Societies?.» World Bank: June 2002, <http://www.worldbank.org/html/prddr/trins/may/June2002>.

Theses

Helterington, Marc J. «Negative News, Negative Consequences: One Reason American Hate Politics.» (Unpublished PhD Dissertation, University of Texas, United States, 1997).

Helterington, John M. «Negative News, Negative Consequences: One Reason American Hate Politics.» (Unpublished PhD. Thesis, University of Texas, United States, 1997).

Conferences

The School of Environmental Sciences and Center for Social and Economic Research on the Global Environmental, University of East Anglia, 1996.

The Symposium: Media, Risk and the Environment, University of Wales, Cardiff, 3-4 July 1997.

The Third International Public Policy and Social Science Conference St. Catherine's College, Oxford, 28-30 July 1999.

فهـــــرس

- أ -

ابتكار المشكلة: ٦٥

إبراهيم، سعد الدين: ١٨٨

إبراهيم، فؤاد: ١٩١-١٩٢

أبو يوسف، إيناس: ٢١٨

الاتجار بالبشر: ١٦٤

الإجماع (Consensus): ١٣٤

الإحباط: ١٨٧

الاحتقان الاجتماعي: ٢٥٧

الاحتقان الاقتصادي: ٢٥٧

أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١: ١٩٤

الأحداث الإعلامية: ٦٥

أحداث العباسية (٢ - ٤ أيار/ مايو ٢٠١٢): ٤٦

أحداث العنف: ١٦، ٦٨، ٣٣٥

أحداث كنيسة إمبابة (٧ أيار/ مايو ٢٠١١): ٤٦

إحداث كنيسة القديسين المصرية (٢٠١١): ١٩١

أحداث كنيسة الماريناب (أسوان، ٢٠١١): ٤٦

أحداث ماسبيرو (٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١): ٤٦

أحزاب المعارضة: ١٩٣، ٢٠٨، ٢٦٨، ٢٧٠، ٣١٤

أحمد، رانيا: ٢٨٩

الأخبار الجيدة: ٣٢٢

الإخوان المسلمون: ٤٥، ١٩١، ٢٠٠، ٢٧٢

أديب، عمرو: ٢٤٤، ٢٥٥

الارتباط السببي: ١٢٤

الإرهاب الدولي: ١٦٣

الازدهار المادي: ١٦٩

الأزرق، نرمين: ٢٢٩، ٢٣٢

الأزمات السياسية: ١٠٠، ٢٦٥، ٣٠٩، ٣٣٥-٣٣٦

أزمة الاقتصاد المصري: ٤٥
أزمة تصدير الغاز لإسرائيل: ١٩٢
أزمة التوريث: ٢٥٠، ٢٦٨، ٢٧٠-٢٧١، ٢٧٦-٢٧٨، ٢٨٣
أزمة رغيف الخبز: ٢٥٠
أزمة رفع الرسوم القضائية: ٢٥٠
أزمة الصيادلة: ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٠
أزمة عمال غزل المحلّة: ٢٥٠
استروف، روبيرتا: ١٤٩
استنزاف الموارد: ٥١
أصحاب رؤوس الأموال الضخمة: ١٩٦
الإصلاح السياسي: ٤٣، ٢٦٦-٢٦٨، ٢٧٠
إضراب عمال السجائر (كانون الأول/ ديسمبر١٨٩٩): ٢٥٣
إضراب عمال كفر الدوّار (١٩٥٢): ٢٥٣
إضراب عمال المحلّة الكبرى (كانون الأول/ ديسمبر٢٠٠٦): ٢٥٣-٢٥٤، ٢٥٦
الإضرابات العمالية (٢٠٠٦): ٢٧٦
إطار المشكلة (Problem Frame): ١٤٤
الأطعمة المعدّلة وراثياً (GM Food): ٧٨، ١١٧
الاغتصاب: ١٨٣
الاكتئاب: ١٨٧
ألثايد، ديفيد: ٦١، ٦٥-٦٧، ١٤٤
إلقاء الاتهام: ١٢٧
إليدريدج، جون: ١٠٨
الأمن الاجتماعي: ١٩١-١٩٣
الأمن الاقتصادي: ١٦٤
أمن الإنسان: ١٦٣-١٧٠، ١٧٣-١٧٦، ١٧٨
الأمن الإنساني: ١٦٣، ١٦٩، ١٧٣
الأمن البيئي: ١٦٤
الأمن الجمعي: ١٦٥
أمن الدولة: ١٦٨-١٦٩، ١٨٨
الأمن الذاتي: ١٦٤
الأمن السياسي: ١٦٤
الأمن الشخصي: ١٦٩
الأمن الصحي: ١٦٤
الأمن الغذائي: ١٦٤
الأمن القومي: ١٦٤، ١٩١، ٢٢٦
الأمن المجتمعي: ١٦٥
الأمن الوظيفي: ٢٩٧، ٣٠١
أمين، تامر: ٢٤٤
أمين، سمير: ١٨٢، ١٨٤
إنتاج الأخبار: ٦٤-٦٥، ٦٧، ١٥٦

إنتاج الأزمة: ٦٤

الانتحار: ١٨٧

انتخابات غير ديمقراطية: ١٩٣

انتخابات مجلس الشعب المصري (٢٠١٠): ٢٦١، ٢٧٦

الإنترنت: ١٩، ٤١-٤٣، ٦٤، ٦٩، ١١٧، ١٣٩، ١٩٦، ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٩٣-٢٩٤، ٢٩٧

الانتماءات الدينية: ٤٦

الأنثربولوجيا: ١٠٧

انحراف الشباب: ٥١، ١٢٤

اندليبرغ، إليزابيث: ٨١

الأنشطة الجمعية للأفراد: ١٣٢

انعدام الأمن: ١٦٦-١٦٧

إنفلونزا الطيور: ١٥، ١٩، ٢١، ٦٩، ١٦٣، ٢٢١

أوركت، جيمس: ٦٢

أورويل، جورج: ٢٠١

إيركسون، ريتشارد: ٦٦

إيندرني، فيليس: ١٠٧

- ب -

باترسون، توماس: ٦٣

بادينغتون، إريك: ١٩٢

بارلو، هوغ: ١٣٣

بخيت، سيد: ٢١٩

برامج الأحداث الجارية (Talk Show): ٢٥، ٣١، ٣٤، ٩٨-٩٩، ١٠١، ٢٣٢، ٢٤٤-٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٠-٢٥١، ٢٦٠-٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧٠-٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨١-٢٨٢، ٢٨٧-٢٨٨، ٣١٨، ٣٢٤، ٣٢٩

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ١٦٤، ١٧٠، ١٧٩

البروز الإعلامي: ٢٥٩، ٢٧١، ٢٧٥-٢٧٧، ٣٣٧

البطالة: ٤٣، ٩٦، ١٠٦-١٠٨، ١٦٤، ١٧٣، ١٨٠-١٨١، ١٨٣، ١٨٧، ١٩١، ٢٦١، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٢٢

بك، أولريش: ١٩، ١٠٦، ١١٢، ١٥٠-١٥١، ١٥٣، ١٥٥، ١٦٣

بن يهودا، نخمان: ١١٦، ١٣٢-١٣٦، ١٣٩، ١٤٩

البنا، جمال: ٢٥٧

البناء الاجتماعي: ١٣٢

البنك الدولي: ١٧٩، ١٨٢، ١٨٥، ٢٦٦

بهجت، أحمد: ٢٧٤

بوسك، تشارلز: ١١١

بيترز، هانس: ٥٧

بيدجيون، نيك: ١١١

البيروقراطية: ٤٣، ١٥٢، ١٨١، ٢١٩، ٢٤٠، ٣٣٢

بيروت، مارك: ٦٠-٦١

- ت -

التابوهات: ٢١٣

تايلور، توم: ٨٨، ١١٤

تايلور، فرتا: ١١٠

تجارة المخدرات: ١٦٤، ١٦٦

تجنب اللوم: ٣٢٢

التحرر من الخوف: ٧٧، ١٦٥، ١٦٩

التحرش الجنسي: ٧٠-٧١، ١٨٣

التحليل الكمي: ٩٩، ٢٣٨، ٢٤٢

التحليل الكيفي: ٩٦، ٩٩، ١١٩، ١٤٧، ٢٤١، ٢٥١

تدهور القيم: ٦٩

الترميز: ١٢٣، ١٢٩

التشكيل الاجتماعي للأزمة: ١٥٣

تشومسكي، نعوم: ١٧١

تضخيم الانحراف: ١١٢

التطور الإنساني: ٤١

التغيرات التكنولوجية: ١٤٦

التغيرات الثقافية: ١٤٦

التغيرات الهيكلية: ١٤٦

التفاوت في الثروة: ٥١

تفجيرات الحسين (مصر، ٢٠٠٩): ٢٤٩

تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات أمام مجلس الشعب (نيسان/ أبريل ٢٠١٠): ١٧٩

تقليص سلطة الدولة: ٢٦٦

تكافؤ الفرص: ١٨٤

تكنولوجيا الطاقة النووية: ٨١

التلوث البيئي: ٥١، ٦٩، ١٦٣، ٢٩٥، ٢٩٧

تلوث الهواء: ٢٨، ٧٨

التنمية البشرية: ١٦٥، ١٧٥، ١٧٨-١٧٩، ١٨٦

التهديد الجماعي: ٨٠، ١٥٧

التواصل الاجتماعي: ٤٢، ٤٧، ١٩٠

التوافق الاجتماعي: ١٦٩

التوترات العرقية: ٥١

توجيه الجمهور لمدخل المشكلة: ٦٦

توزيع الثروة: ١٩١-١٩٢

التوسط بين الجماهير والواقع: ٣٩

تومبر، هوارد: ١٥٠

تويتر: ٤٢-٤٣

تيرنر، بلايك: ٦٢

- ث -

ثـقـافـة الأمـن: ٣٥، ١٥٩، ١٧٨، ١٨٨، ١٩٦، ١٩٨

ثقافة الترويج (Promotional Culture): ١٠٩

ثقافة الخطر المجتمعي: ١٠٢

ثـقـافـة الخـوف: ٢٤، ٣٥، ١٠٢، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٣، ١٧٠-١٧١، ١٧٧-١٧٨، ١٨٨-١٩١، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠١

ثقافة المجتمع: ٦٣، ١٨٦

ثورة الاتصال: ٤٢-٤٣

ثورة مصر (٢٠١١): ٤١، ٤٤، ٣٣٧

ثورة المعلومات: ٤١، ١١١

ثورة يوليو (مصر، ١٩٥٢): ٢٣٩

ثورنتون، ساره: ١٤٧-١٤٨

ثـومـبـسـون، كـنـيـث: ١٣٨-١٣٩، ١٤٤-١٤٦

ثومبسون، ستيف: ٧٠-٧١

- ج -

جاكوبس، رونالد: ٦٤-٦٥

جدج، تيموثي: ٩٥، ٣٠٥

جلال، أشرف: ٢١٣

الجمال، راسم: ٢٧٠

الجمعية الوطنية للتغيير: ٤٣، ٢٨٢

الجمود الاجتماعي: ١٨٤

جنيد، حنان: ٢٧٠

الجـهـاز المركزي لـلـتـعـبـئـة والإحـصـاء: ١٨٧

جـودي، إريـك: ١١٦، ١٣٢-١٣٦، ١٣٩

جونز، ديريك: ١٢٨

جوهانسون، براندن: ٥٥

جينكينز، فيليب: ١٤٥

- ح -

حجم الأزمة في المجتمع: ٩٥

الحراك الاجتماعي: ٥١

الحرب على الإرهاب: ٥١

حركة ٦ نيسان/أبريل: ٤٣، ١٨٨، ٢٤٩، ٢٨١، ٢٨٣-٢٨٤

حـركـة كـفـايـة: ٤٣، ١٨٨، ٢٤٩، ٢٨١، ٢٨٣-٢٨٤

حركة كلّنا خالد سعيد: ٤٣

الحروب الأهلية: ١٦٤، ١٦٦، ١٧٦، ٣٣٥

الحريات الإنسانية: ١٧٢

حرية الرأي: ٣٢٩

حزب الغد: ٢٧٠، ٢٨٣

الحزب الوطني الديمقراطي (مصر): ٢٠٧-٢٠٨، ٢٣٨، ٢٧١-٢٧٣، ٢٧٦-٢٧٧، ٢٧٩-٢٨٠، ٢٨٣، ٣١٤، ٣٢٣

الحس الشخصي: ٧٩

حسن، ألفت: ٢١٩

حسين، طه: ١٨٩

حسين، عمر: ٢٣٠

الحقوق الاجتماعية: ١٦٨

الحقوق الاقتصادية: ١٦٨

حقوق الإنسان: ٤٣، ١٦٥-١٦٩، ١٧٥، ١٩٢-١٩٣، ١٩٧، ٢٣٨، ٢٧٠

حقوق التغذية: ١٦٨

حقوق الرعاية الصحية: ١٦٨

حقوق العمل: ١٦٨

الحقوق المدنية: ١٦٨، ١٩٧

حقوق المرأة: ١٩٢

الحوار الديمقراطي: ٢٥٢

- خ -

خبراء الأزمة: ١٢٩

خط الفقر: ١٦١، ١٧٨-١٨٠

الخطر الأخلاقي: ٦٨

الخطر الجمعي: ٣٩، ٦٨، ٨٤، ٩٤، ٩٧، ١٠١-١٠٢، ١٣٩، ١٥٦، ٢٠٣، ٢٧١، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣٢٥-٣٣٠، ٣٣٧

الخطر المجتمعي: ٦٨، ٧٠، ٩٨، ١٠٢

خوف الإنسان: ١٧٨

الخوف الجماعي: ١٤٩، ١٦٥، ١٧٢، ١٨٨

الخيال التاريخي: ١٧١

- د -

داونز، أنتوني: ١٤٣-١٤٤

الدخل القومي: ١٨٢

الدراسة المسحية: ٢٠٦، ٢٨٤، ٣٣٧

درويش، ريهام محمود أحمد: ٣٢١

دن وودي، شارون: ٥٧

الدولة الفاشلة: ١٧٤

دومينيتز، جيف: ٨٧

دي يونغ، ماري: ١١٨-١١٩، ١٤٨

ديرنغ، جيمس: ١٤٢

ديك، كارل: ٩٤، ٩٦، ٢٩٤-٢٩٥، ٢٩٧

الديموغرافية: ٨٦، ٩٣، ٩٧

- ر -

الرأي العام: ١٧، ٢٠-٢٣، ٣٥، ٣٧، ٤٤، ٤٦، ٦٢، ٦٥، ٦٨،

٧٢، ٧٥-٧٨، ٨٠، ١٠٧-١٠٨، ١١٠، ١١٢، ١١٥، ١١٨-١٢٠، ١٢٢-١٢٣، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٢-١٣٤، ١٣٦-١٤٤، ١٤٦-١٥٠، ١٥٢-١٥٤، ١٥٦-١٥٧، ١٦٨، ١٩٥، ١٩٨، ٢١٤-٢١٥، ٢٣٤، ٢٣٨-٢٤٠، ٢٥٦، ٢٦٦، ٢٩٣

رد الفعل المجتمعي: ١٢٣، ١٢٧

الرقابة التلفزيونية: ٢٣٤

الركود السياسي: ١٩٢

رمضان، خيري: ٢٤٤

روثمان، ستانلي: ٥٩

روج، ماري: ١٤٠

روجرز، إفيريت: ١٤٢-١٤٣

روز، روبي: ٧٥

روكيرون، إيفيت: ١٤٨

ريان، شارلوت: ٢٣، ٤١

ريلي، جاكي: ١٠٨

- س -

ساكو، فينسنت: ٦٢

ساندمان، بيتر: ٥٩

سبرينغ هال، جون: ١٢٠

السرد الوصفي: ٦٥

سعد، محمود: ٢٤٤، ٢٦٥

سعيد، خالد: ٤٣

سلوفيك، بول: ٥٦

السلوك الجمعي: ٦٧، ١١٧، ١٣٢-١٣٣، ١٣٨

سملسر، نيل: ١٢٣

سنايدر، ليسلي: ٧٥

سوجبيرغ، لينرت: ٨١-٨٢، ٨٨، ٩٣، ٢٩٧

سياسة الخوف: ١٧١

السيد، سعيد: ٢١٩

السيد، هناء: ٣٢٩

السيطرة الاجتماعية (Social Control): ١٩٠

سكيدمور، باولا: ١٤٢

سينغر، إليانور: ٧٠، ١٠٧

- ش -

شارلين، هارولد: ٥٧

الشبكات الاجتماعية: ٤٥

شبكات البريد الإلكتروني: ٤٣

الشركاء الأخلاقيون: ١٢٦، ١٢٩-١٣٠

شركة كوكا كولا: ٥١

شفيق، مصطفى: ١٦١

شليزنغر، فيليب: ١٥٠

الشناوي، طارق: ٢٧٤

الشوبكي، عمرو: ٢٥٧

شيبرد، غوردون: ٥٩

- ص -

صبري، إسماعيل: ١٨٢

صحف التبلويد: ٧٩، ١٤٩

الصحف الحزبية: ١٠٠، ٢٠٩، ٢٢٦، ٢٤٦، ٢٦٥، ٢٩١، ٢٩٣-٢٩٤، ٣١٨، ٣٢٤-٣٢٥، ٣٢٩

الصحف القومية: ٢٥، ١٠٠، ٢٠٩، ٢٢٥، ٢٢٩-٢٣٠، ٢٣٢، ٢٤٦-٢٤٧، ٢٤٩، ٢٦٥، ٢٧٩-٢٨٢، ٢٨٩-٢٩٠، ٢٩٣-٢٩٤، ٣١٧-٣١٨، ٣٢٤، ٣٢٩

صحيفة الأخبار (المصرية): ٤٥

صحيفة الأسبوع: ٢١٥، ٣٢٩

صحيفة الأهرام: ١٠٠، ٢٤٦-٢٤٧، ٢٥٧-٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٨٠-٢٨١

صحيفة الإيكونومست: ١٩٢

صحيفة الجمهورية (المصرية): ٤٥

صحيفة الصن البريطانية: ١٨٥

صحيفة العربي الناصري: ٢٣٨

صحيفة فايننشال تايمز: ١٦٦

صحيفة المصري اليوم: ١٠٠، ١٩٨، ٢٤٦-٢٤٧، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧٠، ٢٧٤-٢٧٨، ٢٨٠-٢٨٢

صحيفة وطني: ٣٢٩

صحيفة الوفد: ١٠٠، ٢١٥، ٢٤٦-٢٤٧، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧٠، ٢٧٤-٢٧٥، ٢٨٠-٢٨١

صدام الحضارات: ٣٤، ١٦٧

الصراع الاجتماعي: ١٩٥

الصراع الطائفي: ١٦٤

صناعة الإرهاب: ١٩١

صناعة الخوف: ١٩٠، ٣٢٨

صندوق النقد الدولي: ١٨٥، ٢٦٦

- ض -

الضمان الاجتماعي: ١٨١

- ط -

الطبقة الاجتماعية: ٢٤، ٥٤، ١٢٥، ١٣٧

الطرابيشي، ميرفت: ٢١٩

- ظ -

ظاهرة الروك والمودز: ١٢٤

- ع -

عبارة السلام (٩٨): ٢٥٠

عبد الرحمن، عواطف: ١٨٤، ١٨٦

عبد الفتاح، إسراء: ٤٣

عثمان، عثمان محمد: ١٨٠

العدالة الاجتماعية: ١٥، ١٨٢، ١٨٤، ١٩١-١٩٢، ١٩٥

عدم الإحساس بالأمن: ٢٩٧

عدم العقلانية: ١٣٣

العصيان المدني: ٢٩٨

العلاقات الإنسانية: ٦٩

العلاقات بين المفاهيم: ١٥٣، ١٥٦

العلاقة بين الإعلام والأزمات: ١٩، ٢٦، ٤٤، ١٠٧، ١٠٩، ١١١-١١٢، ١٥٥، ٣٣٦

العلاقة بين التقارير الصحفية وتقديرات الجمهور: ٥٦

العلاقة بين التناول الإعلامي للأزمات ومدركات الجمهور: ٥٧، ١٥٧

العلاقة بين معدل التعرض لوسائل الإعلام والإحساس بالقلق والخطر الجمعي: ٥٥، ٣٢٨

علي، أسامه عبد الرحيم: ٢١٣

العمل الإعلامي: ٥٥، ٦٥، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٢٢

العملية الديمقراطية: ٢١٨

العنف الديني: ٣١٢-٣١٣

العنف ضد النساء: ١٦٦

العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه مصر عام (١٩٨١): ١٩٧

العوز الاقتصادي: ١٨٤

- غ -

غالتنغ، جوهان: ١٤٠

غربنر، جورج: ١١٣

الغزالي، أسامة: ٢٧٦، ٢٨١

غلاسنر، باري: ١٧٠-١٧١

غنيم، وائل: ٤٣

غوتيلنغ، جان: ٨٨

غولدنغ، بيتر: ١٤٩

غيدنز، أنتوني: ١٦١

- ف -

فاضل، سهى: ٢٢٤

فبركة الأرقام: ١٣٥

فتحي، ثروت: ٣٢١

الفجوة بين الأجيال: ٥١، ٦٩

فرضية التأثير الشخصي: ١١٣-١١٤

فرودنبرغ، وليم: ٥٦-٥٧

الفضائية المصرية: ٩٩، ٢٤٣-٢٤٤
فقدان اليقين: ١٥٣
الفقر: ١٦٤، ١٨٧، ٢٩٨
فقر الدخل: ١٧٨
فقر القدرات: ١٧٨-١٧٩
الفقي، مصطفى: ٢٧٤-٢٧٥، ٢٨٠
فكرة التقارب أو الجمع (Convergence): ١٢٧
الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان - التقرير السنوي حول حقوق الإنسان في العالم (٢٠٠٨): ١٩٣
فيروس الأنثراكس: ٩٠
فيسبوك: ٤٢-٤٣
فيشمان، مارك: ٦٨
فيكتور، جيفري: ١٣٧
فيوردي، فرانك: ٢٩-٣٠، ١٧١-١٧٢

- ق -

قانون الطوارئ (مصر): ١٩٣
قباني، نزار: ٢٠٥
قضايا الجوع: ١٨٤-١٨٦
قضايا الفقر: ١٨٤-١٨٦
قضية إهدار المال العام: ٢٩٦
قضية التحرش الجنسي بالأطفال: ٧٠-٧١
قضية الركود والأزمة الاقتصادية المعاصرة: ٢٩٦
قضية الصراع في منطقة الشرق الأوسط: ٢٩٦
قضية الفساد في مؤسسات المجتمع المصري: ٢٩٧
قمع الدولة: ١٦٤
قناة OTV المصرية: ٢٤٣
قناة أوربيت: ٢٤٣
القناة الثانية الأرضية: ٢٤٣
قناة الحياة: ٢٤٣
قناة دريم: ٩٩، ٢٤٢-٢٤٣، ٢٧٤
القناة الفضائية المصرية: ٩٩، ٢٤٣-٢٤٤
قناة المحور: ٩٩، ٢٤٢-٢٤٣
القيم الديمقراطية: ٢٥٢
قيمة الحرية: ١٧٠

- ك -

كافاناغ، أليسون: ٦٩
الكرامة الإنسانية: ١٦٩
كريتشر، تشاز: ٢٠، ١٤٧
الكوراني، أسعد: ١٦٩
كوفيللو، فينسنت: ٥٥
كوك، فاي: ١١٤

كولمان، كلو: ٨٨

كومبس، بربرا: ٥٦

كونيه، دابولا: ٥٤

كوهين، ستانلي: ٣٦، ٤٠، ٦٠، ٨٤، ١٠٥-١٠٦، ١١٢، ١١٥-١١٦، ١٢١-١٢٩، ١٣١-١٣٢، ١٣٩، ١٤٣، ١٤٦-١٤٨، ٢٥١، ٢٥٩، ٢٦٤

كيتزنغر، جيني: ٣١، ٣٦، ٦٣، ١٠٨

كيلنيغبك، دونا: ٦٧-٦٨

- ل -

اللامسؤولية: ١٥٢

لبيب، الطاهر: ١٩٤

ليكتر، روبرت: ٥٩

لينيه، أولغا: ١٤٨

- م -

ماريس، كلير: ٧٥

مازور، ألان: ٥٨

مازورولي، بول: ٧٥

ماك روبي، أنجيلا: ١٤٧-١٤٨

مانسكي، تشارلز: ٨٧

ماي سبيس: ٤٢

مبارك، جمال: ٢٥٦، ٢٧٢، ٢٨٣

مبارك، حسني: ٢٥٦، ٢٦٥-٢٦٦، ٢٦٨-٢٦٩

متغير العمر: ٨٦، ١٢٤-١٢٥

متغير النوع: ١٢٥، ٢٨٥، ٣٢٦

المجاعة في أثيوبيا (١٩٨٤): ١٨٥

المجتمع الأهلي: ١٧٩

مجتمع الخوف: ٣٥، ١٨٩

مجتمع المخاطر: ١٩، ٢١، ٣٥، ٦٩-٧٠، ١٠٣، ١٠٥-١٠٦، ١١٢، ١١٧، ١٥٠-١٥١، ١٥٣-١٥٤، ١٥٧، ١٦١-١٦٣، ٢٤١، ٣٢٧، ٣٣٣

المجتمع المدني: ٤٢، ١٦١، ١٦٩، ١٧٥، ١٩٣، ٢٦٦، ٢٧٣

مجلة روز اليوسف: ٢٣٨

محاربة الإرهاب: ١٩٥

محطة الـ بي. بي. سي: ٣٢، ١٨٥، ٢٧٦

المخدرات: ٦٢، ١١٥، ١٦٤، ١٦٦، ١٨٣

مراد، ماجدة: ٢٣٠

مرحلة البروز (Emergence): ١٢٨، ٢٧٥

مرض الإيدز: ١٩، ٢١، ١٤٦

مرض جنون البقر: ٧٧

مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية: ١٨٨

المشاركة السياسية: ٤٢، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٢، ٢٥٢، ٢٧٢

المشاط، عبد المنعم: ١٦٩

المشكلات المجتمعية: ٢٠-٢١، ٣٥، ٦٣، ١٠٧، ١١١، ١١٨، ١٣٢، ١٣٨، ١٤١، ١٤٣، ١٤٥-١٤٦، ١٤٨، ١٥٤-١٥٥، ١٥٧، ٢١٤، ٢٧٩، ٢٩٤-٢٩٥، ٢٩٧

المعالجات الإعلامية للمخاطر: ١٠٧

معامل ارتباط سبيرمان: ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٨-٣٢٩

معدل الأمية: ١٨٤

معدل الجريمة: ٧٨، ٢٩٦-٢٩٧، ٣١٢

معدل الفقر: ١٧٩-١٨٠

مفهوم البناء الاستدلالي: ١٤١

مفهوم التهديدات المجتمعية: ٦٩-٧١، ١٠٥، ١١٥-١١٦، ١٢٠، ١٢٨

مقياس جدج وهيلن: ٣٠٥

مقياس ديك وويلدفيسكي: ٢٩٤

مقياس كارل ديك: ٩٤، ٩٦، ٢٩٤

مقياس كونستنتيني وكريك: ٩٥

مقياس لينرت سوجبيرغ: ٩٣

منصور، عبد الرحمن: ٤٣

المنظمات غير الحكومية: ١٩٣

منظمة العفو الدولية: ١٩٣

منظمة فريدم هاوس: ١٩٣

- تقرير (٢٠٠٦): ١٩٢

منظمة مراسلون بلا حدود: ١٩٢

منظمة هيومان رايتس واتش: ١٩٣

منع انتشار الأسلحة: ١٦٦

منهج المسح: ٩٨

المواطن العارف: ٣٠٤

مواقع التواصل الاجتماعي: ٤٢، ٤٧، ١٩٠

مور، هاري: ١١٠

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي: ١٧٤

ميدلتون، سو: ١٤٩

ميولت، إيتيين: ٥٤

- ن -

نافعة، حسن: ٢٧٧

نايبرغ، آيمي كيست: ١٤٩

النجار، أحمد: ١٨٠

نظام التحكم المجتمعي: ١٢٥

النظام السياسي: ١٨، ١٢٠، ١٨٨، ١٩٠-١٩٤، ٢١١، ٢١٤-٢١٥، ٢٤٠، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٦٧، ٢٧٣-٢٧٤، ٢٨١، ٣٠٥-٣٠٦، ٣٢١

النظام الصحي: ١٩٦
نظرية التضخيم الاجتماعي للأزمات: ١١١
نظرية الغرس الثقافي: ١١٣
نظرية المجتمع الخطر: ١٤٤، ١٥١، ١٥٥، ٣٢٨
النمنم، حلمي: ٢٧٧
نموذج الجذور: ١٣٦
نموذج جماعات المصلحة: ١٣٧
نموذج الصفوة المُحركة: ١٣٦
نموذج كنيث ثومبسون: ١٣٨
نور، أيمن: ١٨٨، ٢٧٠، ٢٨٣

- هـ -

هال، ستيوارت: ١٢٦-١٢٧
هاموند، أندرو: ١٨٣
هانت، أرنولد: ١٣٨، ١٤٩
هلين، تشارلز: ٩٥
هورنيغ، سوزانا: ٧٢
الهياج الجماهيري: ٧١
هيلغارتنر، ستيفن: ١١١
الهيمنة الأيديولوجية: ١٢٨

- و -

الواقع الاجتماعي: ١٧٣
الواقع الثقافي: ١٧٣
وسائل الإعلام المستقلة: ١٩٣
وكالة أنباء الشرق الأوسط: ٢٣٨
وليامز، أويل: ١١٠
ويتني، سيمون: ١٤٦-١٤٧
ويغمان، أوني: ٨٨
ويكس، جيفري: ٢٥٥
ويلدفيسكي، آرون: ٢٩٤

- ي -

يوتيوب: ٤٢-٤٣
يونغ، جوك: ١١٥

هذا الكتاب

يعالج هذا الكتاب ـ الأطروحة العلاقة بين ممارسات وسائل الإعلام وأيديولوجيتها في إنتاج المادة الإخبارية من جهة، والخوف باعتباره تفاعلاً بين نفس وفكر ومشاعر ووسيط إعلامي. . . من جهة أخرى؛ كما سعى إلى رصد الآليات، والنماذج الإعلامية في محاولة للوقوف على تحليل وتفنيد مشاعر المصريين بالقلق والخطر الجمعي وكيفية تكوّنها.

وتأتي الأطروحة الحالية استكمالاً وتطويراً لما بدأه ستانلي كوهين باعتباره أول من ألقى الضوء على فكرة التهديدات المجتمعية ـ فضلاً عن العديد من المهتمين بدراسة الأزمات والمخاطر المجتمعية من ناحية، والمهتمين بتأثيرات وسائل الإعلام في المجتمع ممثلاً في أفراده من ناحية أخرى؛ حيث يربط هؤلاء بين وسائل الإعلام من ناحية ومشاعر القلق والخطر والإحساس بالتهديد التي تكتنف الأفراد من ناحية ثانية، على اعتبار أن هذه الوسائل مصدر هام وأساسي من المصادر التي يستعين بها الأفراد لإدراك الأحداث المجتمعية المختلفة وتشكيل وعيهم نحوها، وعلى رأسها الأزمات.

والأهم من ذلك هو النظر إلى تأثيرات وسائل الإعلام باعتبارها تأثيرات سلبية في هذا الصدد تحديداً؛ حيث تنحو هذه الوسائل نحو استخدام التعبيرات الانفعالية، ولغة الدراما والتشويه، وسوء التصوير والتمثيل على مستوى تقديم الفئات الاجتماعية المختلفة، أو على مستوى تقديم الأزمات أو القضايا المجتمعية.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ـ ٧٥٠٠٨٥ـ ٧٥٠٠٨٦ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb


ISBN 978-9953-82-550-2